- الإساءة إلى الرسول الكريم.. مراجعة في الخطاب
- الطائفية.. الفتنة.. تحريف الدين وامتهان الإنسان
- الأمة والمصالحة مع الذات
- أهل البيت العصمة من الضلالة
- التأويل وآفاق المعرفة القرآنية
- حول الحرية في المنطق القرآني
- القرآن وحرية المجتمع.. التدين مثالاً
- ملاحظات في شأن العولمة
- مصالح الأمة في ظل المفاهيم الدينية
- الخطاب الشرعي وثنائية الفرد والمجتمع
- أمريكا النموذج المقلوب

العدد ٣٧ ـ السنة السادسة عشر ـ خريف/١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥م

قواعد النشر

تكفلت مجلة البصائر منذ انطلاقتها أن تكون معبرة عن الفكر الإسلامي الأصيل، بعيداً عن تعقيدات اللغة وغموض المفاهيم، مع احتفاظها بعمق المضمون ورصانة المحتوى...

من هنا ترحب المجلة بالدراسات والبحوث الإسلامية التي تسهم في نشر الوعي الديني والثقافي الفكري.. وذلك وفقاً للقواعد والشروط التالية:

١ - أن تكون الدراسات أصيلة لم يسبق نشرها. وتعالج القضايا بأسلوب رصين، وتلتزم قواعد البحث العلمي بتوثيق المصادر واستيفاء بياناتها.

٢ - تخضع الدراسات لمراجعة إدارة التحرير، كما إنها لا تعاد، سواء نشرت أم لم تنشر، ولا تلتزم المجلة بإبداء أسباب عدم النشر.

٣ - ترتب الدراسات والأبحاث عند النشر وفق اعتبارات فنية.

٤ - يرجى أن ترفق الدراسات والابحاث المقدمة للمجلة، بموجز تعريفي بالكاتب.

٥ - للمجلة حق نشر الدراسات والأبحاث مجتمعة أو مستقلة. بلغتها الأصلية أو مترجمة إلى لغة أخرى.

٦ - تستقبل المجلة الدراسات والأبحاث في مختلف أبوابها، كما ترحب بمراجعة الكتب، وتغطية الندوات، ومناقشة الأفكار المنشورة في المجلة.

المقالات والدراسات التي تنشرها البصائر لا تعبّر بالضرورة عن آراء المركز أو المجلة

سعر العدد

- لبنان ٣٠٠٠ ل. ل
- سوريا ٦٥ ل. س
- مصر ٥ جنيهات
- الأردن دينار ونصف
- السعودية ١٥ ريالاً
- الكويت ديناران.
- الإمارات العربية ٢٠ درهماً
- اليمن ٣٠٠ ريال
- العراق ١٥٠٠ دينار
- ليبيا دينار ونصف
- البحرين دينار ونصف
- قطر ١٥ ريالاً
- عمان ريال ونصف
- السودان ٢٥٠٠ جنيه
- المغرب ٢٥ درهماً
- تونس دينار ونصف
- الجزائر ٢٢ ديناراً
- إيران ١٠٠٠٠ ريال
- بريطانيا جنيهان ونصف
- فرنسا ٣٠ فرنكاً
- ألمانيا ١٠ ماركات
- سويسرا ١٠ فرنكات
- هولندا ١٠ فلورنات
- إيطاليا ٥٠٠٠٠ ليرة
- أمريكا ٥ دولارات
- كندا ٤ دولارات
- أوستراليا ٦ دولارات
- الدول الأوربية والأمريكية الأخرى ٥ دولارات

الاشتراك السنوي

- لبنان وسوريا ٢٠ دولاراً.
- باقي الأقطار العربية ٣٠ دولاراً.
- أوربا وأمريكا وسائر الدول ٤٠ دولاراً.
- المؤسسات الرسمية والخاصة ٦٠ دولاراً.

تحول الاشتراكات على بنك عودة ـ لبنان، رقم الحساب ١-٤١٦/٢٥٤٨٦٨

البصائر

مجلة إسلامية فكرية

هيئة استشارية

الأستاذ صادق العبادي (إيران)
الأستاذ صاحب الصادق (العراق)
الشيخ محمد العليوات (السعودية)
الأستاذ حسن العطار (الكويت)

رئيس التحرير الشيخ زكريا داوود (السعودية)

مدير التحرير محمد زين الدين (السعودية)

هيئة التحرير

السيد محمود الموسوي (البحرين)
الشيخ حسن البلوشي (الكويت)
الشيخ عمار المنصور (السعودية)
الشيخ معتصم سيد أحمد (السودان)

لبنان ـ بيروت ـ الحمراء ص.ب. ٦١٥٩/١١٣

P.O.Box 113/6159 Hamra -Beirut-Lebanon

E-mail: albasaer@gawab.com

التوزيع خارج لبنان: الفلاح للنشر والتوزيع
لبنان ـ بيروت ص.ب ١١٣/٦١٥٩
فاكس: ٩٦١-١-٨٥٦٦٧

يصدرها مركز الدراسات والبحوث الإسلامية في حوزة الإمام القائم (عج)

العدد ٣٧
السنة السادسة عشر
١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م

محتويات العدد

من المحرر ٦

كلمة البصائر

- الأمة والمصالحة مع الذات ٧

من بصائر الوحي

- أهل البيت عليهم السلام العصمة من الضلالة.. الأساس النظري والواقع التطبيقي - الشيخ حسن البلوشي ... ١١
- التأويل وآفاق المعرفة القرآنية.. النص الديني بين تجاذبات الماضي والحاضر - الشيخ معتصم سيد أحمد ... ٤٤
- حول الحرية في المنطق القرآني - الشيخ حسن النمر ٦٥
- القرآن وحرية المجتمع.. (التدين مثالاً) - محمود الموسوي..... ٨٠

قضايا إسلامية وفكرية

- ملاحظات في شأن العولمة - آية الله السيد هادي المدرسي..... ٩١
- رؤية الإمام علي عليه السلام للدولة ومصالح الأمة.. مصالح الأمة في ظل المفاهيم الدينية - السيد حيدر علوى نجاد - تعريب: السيد أحمد القزويني..... ٩٩
- الخطاب الشرعي وثنائية الفرد والمجتمع.. الرؤية العامة - الشيخ فيصل العوامي ١١٧
- أمريكا: النموذج المقلوب - فاطمة مستقيمي - تعريب: رقية الموسوي..... ١٣٠

رأي

- الإساءة إلى الرسول الكريم.. مراجعة في الخطاب - جعفر السيد ١٥٦

إسلام ومسلمون

- الطائفية.. الفتنة.. تحريف الدين وامتهان الإنسان - صادق الموسوي ١٦٨

من نافذة الأدب

- العسجد النازف- الشاعر معتوق المعتوق ١٧٥

قراءة في كتاب

- ثقافة الإسلام وثقافة المسلمين: الاتصال والتقاطع أم الانفصال والقطيعة؟! - عبد الصمد عبد المحسن الرشيد..... ١٧٧

إصدارات حديثة ١٧٨

متابعات وتقارير

- مؤتمر التضامن الأول مع الرسول الأكرم ﷺ ١٨٩
- مؤتمر: قيم الإصلاح والتغيير في القرآن الكريم..... ١٩١

كلمة في الختام - السيد محمود الموسوي ٢٠٠

من المحرر

مجلة البصائر ومنذ انطلاقتها الأولى حملت على عاتقها نشر الفكر الإسلامي الأصيل، والدفاع عنه، ذلك الفكر الذي ينطلق من المقدسات والواقع، ليقدم الحلول الناجعة ويساهم في تشكيل العقلية الإسلامية، ففي افتتاحية العدد يشاركنا رئيس التحرير بدعوة «الأمة والمصالحة مع الذات»، أما الزميل الشيخ البلوشي يقرأ «أهل البيت والعصمة من الظلالة -وذلك من خلال- الأساس النظري والواقع التطبيقي»، وبموضوع شائك جداً يشاركنا الشيخ معتصم يقرأ: «التأويل وآفاق المعرفة القرآنية»، كما يشاركنا الشيخ النمر بتقديم رؤية قرآنية للحرية، وقراءة أخرى للزميل الموسوي عن القرآن وحرية المجتمع.

في ملف دراسات فكرية نفتتحه بملاحظات سماحة آية الله السيد هادي المدرسي حول العولمة، و: «رؤية الإمام علي لمصالح الأمة والدولة» لآية الله السيد علوي نجاد، أما الشيخ العوامي فيتأمل برؤية عامة: «الخطاب الشرعي وثنائية الفرد والمجتمع»، وأخيراً مقالة مترجمة للكاتبة المبدعة مستقيمي «أمريكا النموذج المقلوب».

أما حول الهجمة الإعلامية الأوربية الشرسة التي طالت مقدساتنا الإسلامية، والعدوان على قبة العسكريين في العراق، والتي تسعى لزعزعة وحدة العراق وأمنه، وخلق شقاق طائفي بغيض، حول هذه وتلك يدفعنا الفكر المسؤول لتقديم رؤية رسالية تجاه الحدثين، وذلك من خلال ما كتبه الزميلان جعفر السيد تحت عنوان «الإساءة إلى الرسول ﷺ، دعوة لمراجعة الخطاب»، وصادق الموسوي «الطائفية الفتنة تحريف الدين وامتهان الإنسان»، كما نقدم في نافذة الأدب: قصيدة للأديب المبدع الشاعر: معتوق المعتوق (العسجد النازف)، أما كتاب مجلة البصائر -الثاني- فيقرؤه مستعرضاً.. الكاتب عبدالمحسن الرشيد.

وأخيراً.. يعود الزميل السيد الموسوي مرة أخرى من نافذة كلمة في الختام، مطلاً على حدث الأمة -لبنان- الجريح «بين فقه الواقع وفقه الأزمات».

كلمة البصائر

الأمة والمصالحة مع الذات

■■ رئيس التحرير

تعبر أزمات الذات في كل حضارة عن خلل في البنى الفكرية والرؤى الثقافية التي تحكم عقلية تلك الأمة، أو خلل في النظر وفهم تلك البنى، كما أن انطلاقة الأمم نحو البناء الحضاري يرتكز على ثقافة وقيم فاعلة تحرك العقلية العامة لتتفاعل مع الحياة بروح ايجابية بناءة، ولتجعل كل ما في الوجود وسيلة للنهضة والتطور والإبداع.

أما الأمة التي تعيش أزمة مع الذات فإنها تحوِّل كل ما في الواقع وتسخره باتجاه القطيعة مع المختلف الثقافي أو الفكري والإيديولوجي لتبني أوهاماً وأساطير تؤسس لرفض هذا المختلف، وتتحول تلك الأوهام والأساطير إلى إيديولوجية دينية يعد الدفاع عنها والموت دونها واجباً مقدساً، وهنا يتم التأسيس للأزمة مع الذات وتُسخَّر كل الحجج والبراهين والإمكانات المادية والمعنوية في سبيل تحقيق غلبة على المختلف الداخلي ويبدأ التطرف تجاهه من خلال سلب الآخر كل صفات وحقوق البشر، لتشرعن عقلية التطرف كل أشكال الإقصاء بدءاً من التكفير والتبديع وانتهاءً بالقتل والقيام بمجازر جماعية تجاه هذا المختلف.

ويبدو أن داء التطرف والتعصب وتكريس ثقافة الكراهية هي أسباب رئيسة للتخلف في كل الحضارات وعند كل الشعوب، فلم يدخل التعصب عقلية أمة إلا وجر معه كل أشكال وصور البؤس والتناحر، ليصبح العقل مشغولاً ومسكوناً بخطط واستراتيجيات القطيعة مع الذات والآخر، وعند ذلك لا يمكن لأمة تؤسس لقطيعة مع المختلف الداخلي أو مع الآخر أن تبني قدراتها وتشيد أسس حضارتها، لأن التفاعل مع حالة الاختلاف وتوظيفها بشكل إيجابي هو الذي يخلق حوافز العمل والبناء الحضاري.

إن الخروج من الأزمات يحتاج إلى إرادة الأمة ككل، ولا يمكن أن توجد تلك الإرادة إذا كانت ثقافة الكراهية والإقصاء للمختلف تسود تلك العقلية، لأن الأفكار والثقافات هي التي ترسم للأمة نظرتها للحياة، ومن ثم كيفية التفاعل مع أحداثه ومكوناتها.

ومن أصعب المراحل التي تمر بها الأمم في مسيرتها نحو بناء الذات هي مرحلة الاحتقان الداخلي بين أبناء الأمة الواحدة، وبالأخص إذا كان سبب الاحتقان هو فكر وقيم تكرس القطيعة والكراهية والتناحر، لأن الخلل في المنظومة التي ترسم للإنسان نظرته للحياة وما فيها إذا كان ناتجاً من إيمان وفكر يجعل القطيعة بين أبناء الأمة الواحدة أمراً مقدساً، ليصبح قتل الآخر جهاداً وتفجير المساجد إصلاحاً، وقطع رقاب المصلين الموحدين المؤمنين بالله واجباً، فإن المسيرة الطبيعية لهذه الأمة هو التخلف وفقدان الأسباب الأساسية والرئيسية للنهضة والتقدم، لأن أولوية البناء الحضاري وتطوير الذات تتراجع وتنسحب من عقل الأمة ليحل محلها هاجس التخطيط لتدمير الآخر وإبادته بدل فهمه والتفاعل مع منجزاته والاستفادة من إيجابياته.

ولو ألقينا نظرة على اللحظة التاريخية لكل أمة للانعتاق من التخلف لرأينا أن روح التفاعل والتثاقف بين الحضارات والثقافات المختلفة وتأصيل قيم الحرية والديمقراطية هو الأمر المحرك والدافع للإنسان للخروج من ظلمات ومتاهات الجهل والتخلف والتبعية.

وليست هذه الأمة بدعاً من هذه السنة التاريخية في تطور المجتمعات وتقدمها، فأسباب التقدم تحتاج إلى النفسية والعقلية التي تستوعبها وتؤمن بها، وتعد ثقافة الأمة وما تحمله من رؤى ونظرات تجاه التفاعل مع الواقع بكل مكوناته وأطيافه حافزاً أو معوقاً نحو التقدم.

ولو نظرنا للتجربة الأوروبية في الانعتاق من التخلف ودققنا النظر في عوامل وأسباب التخلف في العصور الوسطى لرأينا أن الأفكار والثقافات التي سادت العقلية الأوروبية في تلك القرون كانت سبباً أساسياً في الانهيار والتخلف، إذ كانت العصبية والكراهية هي الملمح البارز الذي كان يحرك تلك المجتمعات، وكان انقلاب النظر والرؤى تجاه الذات والآخر والتي تمثلت في قبول مبدأ الاختلاف وشيوع ثقافة التسامح الشرارة التي أطلقت للتطور العنان والذي لم يتوقف لهذه اللحظة.

أما التطرف وتياراته فلم تنتج في تلك المجتمعات إلا الكثير من سوء الظن والشك والريبة تجاه الآخر الداخلي والخارجي، وكان هذا سبباً كافياً لزيادة التوتر وفقدان الأمن وتفشي الأمراض والفقر والتفكك الاجتماعي، وكلما زاد التطرف والإرهاب من شراسته وفتكه بالمجتمع ازدادت القناعة بمحاربته والقضاء على أسبابه، وبالفعل حدث الانقلاب الفكري والثقافي الذي قاده مفكرون ومثقفون امتلكوا شجاعة كبيرة لتخلق مبادراتهم قبولاً شعبياً واسعاً، الأمر الذي جعل التقدم والتطور يشكل مطلب الأمة في الأقوال والأفعال،

ليتم التوافق على استراتيجيات الإنهاض وتصبح عقلية الأمة كلها متحفزة لتحقيق عوامل النجاح والخروج من الأزمة.

ولعل هذه اللحظة كانت مشابهة بشكل كبير لما مر به العرب في مرحلة تأسيس الأمة، حيث كانت العصبية والكراهية تشعل الفتن والحروب لأتفه الأسباب، وكان العرب يعيشون حياة بدائية وتخلفاً عاماً، ولم يكن هناك أدنى أمل لتلك العقول العربية للخروج من الأزمة إلا بوجود قيادة تمتلك استثنائية في المواصفات قادرة على فهم مكمن الأزمة وتحقيق شروط الانعتاق منها، وهنا بدأت اللحظة عندما أصبح المجتمع مُهيَّأً ومستعداً لقبول الحل، الذي بدأ بتغيير الثقافة وتكريس قيم ومبادئ جديدة من خلال مبدأ القراءة الذي أراد للعقل العربي أن ينفتح على الواقع بكل ما يحمل من تغاير وتخالف، وليصبح التثاقف وقبول الاختلاف أبرز ملامح العقل الجديد الذي شكلته كلمة الوحي، بل ليصبح الوحي بذاته ناقلاً للرأي المختلف بأمانة وموضوعية، كما نلحظ ذلك في نقل القرآن الكريم لحوارات الأنبياء عليهم السلام مع أقوامهم وما يحملون من رؤى وأفكار ومبادئ مخالفة للوحي.

ومع كون الوحي يمثل الحقيقة المتعالية والكاملة إلا أن مُنزِله تعامل مع البشر من خلال الاعتراف بوجود آراء متباينة ومتضاربة، وتمثل هذه النقطة قيمة مركزية في الإسلام الدين الخاتم لكل الديانات حيث يعتبرها خالق الكون آية من آيات صنعه وعظمة خلقه ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ ﴾[1].

لكن البشر بسبب جهله حوَّل هذا الاختلاف الطبيعي إلى خلاف ليحل التنازع والتدابر محل التفاهم والتعارف والتعاون، ولتصبح نقاط الاختلاف عوامل تفرق بين المجتمعات وتشتتها. ويرجع السبب في ذلك إلى تضخيم تلك النقاط والنظر لها كأساس في التعامل مع الآخر، أما الثقافة القرآنية فتجعل القيم والمبادئ المشتركة بين الأديان هي الأساس في التعاطي والتعامل وبناء جسور الأخوة الإنسانية، ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾[2].

ولتحقيق مبدأ التعارف بين المجتمعات والشعوب يركز القرآن الكريم على تكريس العقلانية في النظر لما في الحياة من تنوع ويحرم مبدأ الإكراه، لأن العقلانية عندما تسود التفكير العام فإن الحقيقة تصبح واضحة بينة، وما دامت كذلك فالإنسان له كامل الحرية في الاختيار، وهو مسؤول أمام الله عن اختياره ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ

(١) سورة الروم، آية ٢٢.
(٢) سورة آل عمران، آية ٦٤.

الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[1].

وهنا تبدأ الأمة الانعتاق من التخلف والتشرذم، عندما يتم الاعتراف بالآخر ونتعامل معه من خلال كون الدين بَيِّناً وواضحاً، وأن الهداية بيد الخالق، وأنه هو وحده من يملك حق العتاب والعقاب أو الثواب على اختيارات الإنسان الدينية ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءتْ مُرْتَفَقًا ﴾[2].

ومن هنا كذلك تبدأ المصالحة الحقيقية بين أبناء الأمة الواحدة الذين اختلفوا لأسباب تاريخية أو سياسية أو ثقافية، لأن ثقافة القرآن التي تدعو للعقلانية عندما تصبح ثقافة الأمة فإن التعارف والتعاون يكون السمة الغالبة في التعامل مع بؤر ونقاط الاختلاف، ولا يمكن لأمة تحمل ثقافة الوحي أن تنصاع لأبواق الشياطين الذين يركزون نقاط الاختلاف ويضخموا سلبيات الآخر.

وفي هذا الوقت العصيب تتعرض الأمة لاختبار مهم إذا اجتازته بنجاح سوف يشكل لحظة مهمة في تاريخها للتحرر من أفكار التطرف والتكفير والعصبية والكراهية، وقد سمع العالم أحد أبواق الشيطان وهو يثير الفتن بين الأمة على أساس الاختلاف بين الشيعة والسنة ويتوعد إحداهما ويثير الأخرى ضدها، لكن الأمل والثقة بهذه الأمة كبير أن تجتاز هذه المحنة ليشكل ذلك ضربة قاضية لأمثال هؤلاء من مثيري الفتن، ولتصبح القيم المشتركة ونقاط الالتقاء التي لا تعد ولا تحصى هي أساس العلاقة والتعامل بين أبناء الأمة الواحدة، ﴿ وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾[3] ❑

(١) سورة البقرة، آية ٢٦٥.
(٢) سورة الكهف، آية ٢٩.
(٣) سورة الأنفال، آية ٤٦.

أهل البيت عليهم السلام العصمة من الضلالة*

الأساس النظري والواقع التطبيقي

■■ الشيخ حسن البلوشي**

مقدمة:

المدخل الطبيعي لهذه الدراسة هو تفكيك مفردات العنوان المفترض، وتحديد دلالة كل مفردة على حدة، ومن ثم إعادة تركيبها لتعطينا تصوراً كلياً عن القضية المبحوثة، بحيث يمكننا اختبار الفرضية؛ إثباتاً أو نفياً. إذ من نافلة القول أن المفردات المذكورة وإن كانت في إطارها اللغوي تحتفظ بدلالة يمكن دعوى الاتفاق عليها، إلا أنها في إطارها المعرفي تتسم بالاختلاف طبقاً لاختلاف المدارس في مبتنياتها الفكرية والفلسفية. وهذا يعني أن أول ما يجب القيام به هو تحديد مفاهيمي، يتجاوز الإطار اللغوي؛ للبحث في المفردة على مستوى المفهوم والإشكالية.

تحديد المفاهيم:

لعل من الجيد جداً بل ومن الضروري الرجوع إلى أهل لغة معينة لمعرفة دلالة مفردة معينة على معنىً، والتوفيق يحالف الباحث كثيراً إذا ما أراد البحث في مفردات لغوية ترتبط بأمور خارجية كانت متداولة عند أهل تلك اللغة قديماً، لأنه سيجد في كتب لغوييهم ما يشير إلى

* ورقة مقدمة لمؤتمر «القرآن الكريم وتحديات العصر» في دورته الثامنة، تحت شعار: «أهل البيت عليهم السلام إشعاع الإسلام الحضاري»، نظمه «منتدى القرآن الكريم» - الكويت، عقد في الكويت في ٢ - ٣ مايو/ أيار ٢٠٠٦م، ٢٣ - ٢٤ ربيع الأول ١٤٢٧هـ.

** عالم دين، أسرة التحرير - الكويت.

معنى المفردة عندهم، كالبحث عن دلالة لفظة «مِغْفَر» في اللغة العربية؛ ليجد -بعد البحث- أنها آلة تصنع بكيفية خاصة للتدرع في الحرب، توضع على الرأس. لكن التوفيق لن يحالف الباحث كثيراً عندما يريد البحث في مفردات لا ترتبط بأمور معاشية خارجية استعمالية، بل هي مرتبطة بمسائل معنوية تحمل في طياتها مفهوماً يتضمن رؤيةً معرفيةً ذات خلفيةٍ فلسفيةٍ معينةٍ تختلف باختلاف أنظارهم ومذاهبهم، كمفردة «الإيمان»، «الدّين»، «الغيب»... وغيرها.

وما نحن فيه، في إطار تحديد مفاهيم الدراسة من قبيل النوع الثاني، لأنها مفاهيم مبنائيّة أولاً، وتحمل في طياتها -وفقاً لمبناها- إشكاليات معرفية ثانياً.

[١] الضلالة؛ المفهوم، الحدود، المرجعية:

المفهوم: مما لا يشك فيه أحد، ويعد من بديهيات الإنسان التي يدركها بوجدانه وجودُ الخير والشر في حياته، بحيث يسعى الإنسان بفطرته لبلوغ الخير ونيله، واجتناب الشر ونبذه، بل إن منشأ التقييم والمفاضلة والموازنة بين أمور الحياة المختلفة نتيجة اعتقاد الإنسان بوجود حدٍّ أعلى يمثل الحسن والجمال والنفع، وحدٍّ أدني يمثل القبح والفساد والضرر، بحيث يصنف فعلاً أو فكرةً أو شيئاً ما بأنه ضمن الحد الأعلى أو الأدنى.

ولا يهم في هذه الحالة وضوح أو غموض مفهوم الخير والشر لدى البشر، أو حتى اتفاقهم أو اختلافهم فيهما، إنما القضية الأساسية أن حالة البحث المستمرة لدى البشر تجاه الخير واجتناب الشر أمر لا شك فيه، لأن الخير ملازم للسعادة، والشر ملازم للشقاء.

وعندما يريد الإنسان الوصول إلى الخير فأنه يتخذ وسائلَ وطرقاً لمسيره، بحيث توفر له هذه الوسائل حدوداً تفصل الخير عن الشر على مستوى المفهوم، وفي الوقت نفسه على مستوى التطبيق، وهذه المعايير والمقاييس هي ما يعبر عنها بـ«الهدى»، في حين أن ما يؤدي إلى الشر هو «الضلالة»، وبهذا يكون مفهوم «الضلالة»: أنها في مقابل «الهداية»، وهي الطريق الموصل إلى الشر والملازم للشقاء.

وههنا عدة حقائق في الإطار المفهومي:

١- ليست الضلالة والهدى أمران يبتغيان لذاتهما، بل هما عنوانان لطريق الخير والشر؛ حيث هما المطلوبان وذلك لأن الخير ملازم للسعادة؛ وهي غاية الإنسان، والشر ملازم للشقاء وهو ما يسعى لاجتبانه.

٢- إدراك هذا المعنى «للضلالة» و«الهدى» أمر وجدانيّ، يجده كل إنسان في نفسه وفي الآخرين؛ منذ أن وجد الإنسان على الأرض وإلى اليوم.

٣- في إطار إثبات هذه الحالة في الإنسان -السعي للخير وتجنب الشر واتخاذ الهدى واجتناب الضلالة- لا ندعي -في هذه المرحلة- مفهوماً محدداً مشخصاً للخير والهدى، والشر والضلالة، وإنما نثبت أصل الموضوع، لأن تحديد معنى الخير والشر وكيفية الوصول

والاجتناب، تبقى مسألة مبنائيّة تعتمد على اجتهاد كل مدرسة فكرية في تحديد معناهما، وهذا يعني أن ما هو خيرٌ عند طرفٍ قد يكون شراً عند آخر، وما هو هدى قد يكون ضلالة.. وهكذا، لكن الذي لا يختلف عليه كل البشر أصل وجود الخير وابتغائه، والشر واجتنابه، وهذا ما نريد إثباته في هذه المرحلة في إطار تحديد مفهومَيْ الضلالة والهدى.

الحدود: بناءً على التأسيس السابق لمعنى الهدى والضلالة يتجلى لنا مدى استغراقهما في حياة الإنسان، بحيث يستوعبان كل تفاصيلها؛ ابتداء من الفكر وانتهاء بالعمل والنتيجة، بحيث لا تبقى هنالك منطقة فراغ واحدة في حياة الإنسان خارجة عن أحد عنوانَي الهدى أو الضلالة، فحتى بعض الأمور التي تبدو للوهلة الأولى أنها محايدة ولا تتصل بأي منهما إلا أنها في نهاية المطاف داخلة في إطارهما، وهذا -طبعاً- لا يلغي تفاوت الأمور في الخارج شدةً وضعفاً في انطباق أحد العنوانين عليهما، إذ بعض الأمور واضحة الدلالة في انطباق عنوان الشر عليها، كقتل النفس المحترمة عند معتقد حرمتها، وأداء نسك عبادي معين عند معتقد ضرورته لبلوغ الخير. لكن المحصلة النهائية هو: استغراق عنوانَيْ الخير والشر في كل تفاصيل الحياة.

وهذا يجلي حقيقة أخرى وهي اتساع دائرة مفهومَيْ الهدى والضلالة من الدائرة الفردية الخاصة إلى الدائرة الاجتماعية العامة، حيث ما دام كل أمر من حياة الإنسان داخل في أحد العنوانين، لابد من أن تدخل الحياة الاجتماعية العامة ضمن أحدهما كما دخلت الحياة الفردية الخاصة، لأن الأسئلة المصيرية ذاتها تتكرر في مدى صلاحية هذا النظام الأسري المعين -على سبيل المثال- في تحقيق الخير واجتناب الشر، أو السياسي أو الاقتصادي أو التعليمي... إلخ، وبعبارة أخرى مدى هديٍ هذا النظام إلى الخير، وإضلال ذلك نحو الشر.

المرجعية: من خلال التفسير السابق لمفهومَيْ الهدى والضلالة وحدودهما، يتفرع سؤال آخر، هو البند الثالث ضمن المناقشة المفهومية، مفاده: إذا كان أمر الهداية والضلالة بهذا المستوى من الأهمية، فما هي المرجعية النهائية التي تحدد الهدى من الضلالة، بحيث توفر للإنسان الخلاص؟ وبعبارة أخرى: أي الأنظمة المعرفية هي التي تقدم النظام الهادي للسعادة على المستوى الفردي (الأخلاقي، النفسي..) والاجتماعي (السياسي، الاقتصادي..)؟

والحقيقة أن الإجابة عن هذا السؤال متنوعة بقدر تنوع البشر بأفكارهم ومذاهبهم ومفاهيمهم، حيث قدّم كل طرف منهم مفهوماً خاصاً عن السعادة أولاً، ثم شرع في تأسيس أصولٍ ومناهجَ للوصول إليها ثانياً. فمنهم من حدد السعادة في إطار عالم الدنيا؛ خصوصاً بعد أن ألغى عالم الآخرة واعتبره ضرباً من الغيب الذي لا يمكن الحديث عنه، وآخرين اعتقدوا بوجود عالم آخر غير هذا العالم، وبالتالي جاوزوا معنى السعادة إلى ذلك العالم أيضاً، وهؤلاء هم أكثر البشر على مرّ التاريخ؛ إذ غالبية البشر مؤمنون. والدراسة غير معقودة لبحث تفاصيل هذا الموضوع؛ إذ للبحث فيه مجالات خاصة في علم الكلام والفلسفة. لكن

الذي يهمنا من هذا البحث بما له دخل في إطار المناقشة المفهومية لمعنى الضلالة هو الحديث في إطار المؤمنين بالله -سبحانه- والمعتقدين بعالم الآخرة، وبالتالي مع الذين يؤمنون باتساع مفهوم السعادة لأبعد من عالم الدنيا، إذ إنهم جميعاً يؤمنون بوحدة المرجعية النهائية التي تحدد لهم سبل السعادة (الهداية) وهي «الدّين» لكنهم يختلفون في سعة دائرة هذه المرجعية أولاً، وانفرادها في عالم الدنيا ثانياً. وبعبارة أخرى: بعد أن تحدد لنا مفهوم الهداية والضلالة، وسعة دائرتهما، بقي الحديث الأساسي في الموضوع، وهو الذي يختص بمناقشة المرجعية النهاية في تفسير معنى السعادة بشكل تفصيلي أولاً، وهل أن هذه المرجعية هي الوحيدة الكفيلة بتوفيرها أم أنها جزء مشارك لمرجعيات أخرى تعاضدها في التنظير والتوجيه والتطبيق ثانياً؟ ومن الواضح أن الحديث هنا مع المؤمنين بالدين ولو بصورة جزئية.

إذن؛ يمكننا صياغة سؤال البحث في هذا البند بالشكل التالي: أين تقف حدود الدين كمرجعية معرفية في تحديد «الهداية» و«الضلالة»؟

والظاهر أن مثل هذه الإثارة بهذه الصيغة لم تكن مطروحة بشكل ملح قبل تنامي الثورة العلمية؛ التي بدأت في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي وتبلورت في نهايات القرن الثامن عشر[1]، حيث كان الدين هو المسهم الأول في صياغة حياة الناس آنذاك، لكن مع تنامي العلم وتضخم آلياته التكنولوجية، وتصاعد الاهتمام بالعلوم الإنسانية والاجتماعية؛ التي تحاول دراسة الإنسان وتقديم المعالجات لمشاكله اليومية على المستويين الفردي والاجتماعي، بدأت تطرح نتائجُ هذه العلوم باعتبارها مرجعية تفسيرية مزاحمة بل ومعارضة لمرجعية الدين، وكلما تنامى العلم أكثر ازداد السؤال إلحاحاً، هذا في الإطار المسيحي الغربي. أما على المستوى الإسلامي فلم يكن السؤال ملحاً إلا بعد دخول العالم الإسلامي في بوتقة الحضارة الحديثة؛ التي يعتبر العلم فيها السمة البارزة، أي أن مثل هذا التساؤل بدأ مع انهيار الدولة العثمانية، ودخول العالم في الحرب العالمية الثانية، وتقاسم الغرب للعالم الإسلامي، حيث حصل آنذاك التلاقي بين الإسلام والغرب على المستوى الحضاري، وبتنامي الصحوة الإسلامية ودخولها في خيارات بناء المجتمع ضمن الوضع الجديد؛ شديد التغيير والتقلب، بات التساؤل يأخذ حيزاً ملحاً جداً في ذهن المسلم اليوم، لما يراه من تنازع خيارات الحضارة الغربية مع خيارات الدين.

منهجان في حدود المرجعية: وفي الإجابة عن السؤال المطروح هنالك منهجان في

(١) لا يزال الجدل قائماً بين مؤرخي الحضارات في تقسيم التاريخ الغربي ومراحله، وبالذات عصر النهضة؛ والذي يبدو أن سبب هذا الجدل هو دخول البعد المعياري لا الوصفي في التحديد، فبعض نظر إلى تاريخ العلم، وآخر إلى تاريخ الفلسفة، وآخر إلى وضع السلطة «السياسة» . . وعلى أساس البعد الذي توجه إليه نظره أرّخ، وما نعتمده في هذه الدراسة ليس أيًّا مما ذكر بل مزيج منها وبصورة تقريبية بعيدة عن عمل المؤرخ وقريبة إلى نظر عالم الاجتماع.

المعالجة، يبتنى التفريق بينهما على أساس نقطة أساسية وجوهرية تعد الفارق بينهما؛ وهي: أن حدود أي دين متوقفة على ما يتوقعه الإنسان من الدين أن يقدمه له في المساحات التي لا يمكن لأي حقل من حقول المعرفة الأخرى أن تقدمه. هذا مدعى المنهج الأول، والذي يصطلح عليه بـ«المنهج الخارجي» في دراسة الدين. في حين يرى المنهج الآخر أن نقطة الإطلاق في تحديد حدود الدين هي الدين نفسه، وذلك من خلال نبيه ونصوصه، وهذا المنهج يصطلح عليه بـ«المنهج الداخلي» في دراسة الدين. ولتوضيح المسألة بشكل أكثر نلجأ للتفصيل التالي:

عندما درس علماء النفس الإنسانَ، ورصدوا مجمل انفعالاته محاولين تقديم معالجات لمشاكله النفسية التي تعتريه في خضم الحياة، وجودوا أن ثمة مناطق أساسية في حياته إن بقيت دون معالجة فسيبقى هذا الإنسان مسلوب السعادة، دائم القلق والخوف، يعيش الاضطراب، وكلما حاولوا أن يقدموا له معالجات نفسية باؤوا بالفشل، ثم وجدوا أن هذا الفراغ لا يسده إلا «الدين»؛ بما يقدمه من تصورات عن أهم الأسئلة الوجودية للإنسان، ابتداء من المبدأ إلى المعاد في عالم الآخرة، هنالك حددوا دائرة الدين في هذا الإطار. والتجربة نفسها مر بها علماء الاجتماع والسياسة.. وغيرهم، فصار كلٌّ يحدد الدين طبق توقعه لمساهمة الدين في حياته، وبالذات في الأمور التي لا يمكن لأي حقل آخر أن يقدم له مساهمة حقيقية، كالروحانيات، والمعنويات، والعرفان، وطقوس العبادة، وتفسير الكون، ومجموع القيم الأخلاقية النبيلة... إلخ؛ هذه رؤية المنهج الأول.

لكن المنهج الآخر آمن بالله -سبحانه- ورسالته للبشرية ولم يحدد لنفسه مسبقاً أي توقع من الدين، بل انتظر جواباً من الدين نفسه يحدد دائرته ومساحته في الحياة، وأَنَه إلى أي مدى يساهم في توفير الهداية والسعادة. وهذا المنهج في هذه المرحلة لا يذعن بأية حدود بل يقف منتظراً الدين نفسه، فإذا ما ادعى الدينُ شموليته لكل تفاصيل الحياة أذعن بهذه الشمولية، أما إذا ادعى اقتصاره على جانبٍ معينٍ من الحياة أذعن كذلك.

والسؤال هو: عن صلاحية أيٍ من المنهجين -الداخلي أم الخارجي- من الناحية المنطقية والمعرفية لمعرفة حدود الدين؟

الأساس النظري للمنهج الأول (الخارجي): حاول بعض المتبنين للمنهج الخارجي تقديم تبريرٍ منطقيٍّ معرفيٍّ يدعي أوحدية هذا المنهج في دراسة الدين، بل إن أي محاولة لمعرفة حدود الدين خارج هذا المنهج ستنتهي لتسييس الدين وأدلجته وعلمنته، ومن أبرز المدافعين عن هذا المنهج هو الدكتور عبدالكريم سروش؛ الذي يعرض نظريته في هذا المجال في مقامين، المقام الأول بنائي؛ يستدل فيه على أحقية منهجه، والمقام الثاني نقضي؛ ينقد فيه المنهج الداخلي، أي أن د. سروش قام بعمليتَي بناء وهدم، بناء لمنهجه وهدم للمنهج المخالف (الداخلي).

المقام الأول؛ أسس البناء:

يقول د. سروش في مقام عرض نظرتيه: «إن توقُّعنا من الدين يعني تحديد ما يمكن للدين أن يؤديه لنا، وما الذي جاء يفعله، وما مدى قدرته على الوفاء بذلك. وواضح أن تحديد قدرات الدين متوقف على تشخيص جوهره، والحاجات التي تدفع بالإنسان إليه. فالدين الذي لا يفي بحاجات الإنسان الأساسية (تلك الحاجات المعطَّلة التي لم تُلَبَّ من معين آخر) دين مرفوض لا فائدة منه. من هنا، يتوقف تحديد مدى توقعنا من الدين على تحديد أمرين: أحدهما جوهر الدين، والآخر الحاجات الأساسية التي لا تسد من مكان آخر، وتحديد هذين الأمرين لا يتم إلا من خارج الدين»[1].

ولأن حاجات الإنسان تتطور بتطور الحياة فإن «ما يترقبه الإنسان من الدين عرضة أبداً للتحول التاريخي، أي أن إدراك الإنسان لسؤاله الأساسي الموجه لله والنبي يتطور تدريجياً عبر تاريخ وجوده، فيميز الثانوي والفرعي من بين أسئلته»[2].

وبالتالي لو أن ديناً ما لم يستطع تلبية حاجات الإنسان الأساسية فسيكون مصيره كما قال د. سروش: «الدين الذي لا يلبِّي حاجات الإنسان الأساسية دين مرفوض لا فائدة منه»[3].

والدليل الذي يرتكز عليه د. سروش لإثبات نظرتيه دليلٌ معرفي؛ متعلقٌ بمسألة في علم المعرفة، مفاده: أن عملية الفهم أساساً ترتكز على التوقع، فعندما يتوقع الإنسان من الفيلسوف تقديم تفسير معين للحياة فإنه يفهم كلام الفيلسوف بهذا الاتجاه، لكن لو توقع من الفيلسوف تفسيراً آخر أخص وأضيق دائرة من التوقع السابق فإنه لا يفهم منه سوى ما توقعه، كذلك الأمر مع الدين، فعندما نتوقع منه تقديم تفسير لكل شيء فإننا سننبش في كل صغيرة وكبيرة فيه لاستخراج ما توقعنا، والعكس بالعكس، يقول د. سروش «فهم النص الديني متوقف على تعيين وتحديد ما نترقبه من الدين، وليس العكس، إذ لو فرض أن شخصاً يحسب أن القرآن والسنة قادران على رفدنا بكل شؤون الحياة وأسرار العالم صغيرها وكبيرها، لبدَت العبارات لديه بصورة أخرى، ولبذل قصارى جهده على أبسط الإشارات من الكتاب والسنة ليستخرج منها علاج مسائله في حقل الضوء والحركة والفلك والكيمياء والذرة...»[4].

إذن؛ ملخص نظرية د. سروش: أن التوقع هو الذي يحدد دائرة وحدود الدين، وهذا التوقع متوقف على أمرين أحدهما مولد للآخر، وهما يُتحصلان من خارج الدين لا من داخله: الأول جوهر الدين، الذي يعرف من خلال تنقيح حاجات الإنسان الأساسية.

---

(١) الدين بين الحدود والتوقع، عبدالله نصري؛ ترجمة أحمد العبيدي، ص٢٥، الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. ط١ ١٤٢٥هـ،٢٠٠٥م.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٩.

ثم؛ إن مبنى التوقع يستلزم أمرين في الخارج (إثباتاً):

١- دائرة الدين وحدوده ليست ثابتة، بل هي عرض للتحول التاريخي الكاشف عن حاجات الإنسان المستجدة.

٢- الدين الذي لا يلبي حاجات الإنسان مرفوضٌ لعدم فائدته.

ودليله في كل ذلك هو: مبنى معرفي مفاده: توقف الفهم، وفهم نصوص الدين خصوصاً، على التوقع.

مناقشة المقام الأول؛ أسس البناء: ولنا أن نناقش هذه النظرية لاختبار مدى صحته من خطئها. وجوهر المناقشة يبدأ من دليل النظرية؛ إذ هي مستنده، ومن ثم ننتقل في المناقشة إلى كبرى[١] النظرية (منشأ التوقعات)، وأخيراً إلى مجموع اللوازم التي تلزم النظرية ونرى مدى صحتها.

١- دليل النظرية:

يتقوم الدليل بكبرى معرفية تدَّعي: «أن عملية الفهم مبنية على التوقع». وما لم نتوقع فلن نفهم، وواضح أن خلفية هذا الرأي مستمدة من الفلسفات الحديثة الفردية بل والمتمحضة في الفردية، والتي تدَّعي عدم فاعلية النص إطلاقاً، بل النص عندهم مرتبط بقارئه وحقله الثقافي، فما يتوقعه القارئ لنص هو مراد صاحب النص -إن وجد والحال هذه صاحب نص- ولأن القراء متفاوتون في ثقافاتهم فإن توقعاتهم متفاوتة ومختلفة ويمكن حملها جميعاً على النص، وفي الحالة هذه ينعدم مراد المتكلم (صاحب النص).

ووجه المناقشة الأساسية في هذا الدليل هو: عند حصر الفهم بالتوقع فإن غير المتوقع[٢] لن يفهم شيئاً، فلا يمكن للباحث، أي باحث، أن يفهم الدين المسيحي مثلاً إلا بعد أن يتوقع من الدين المسيحي أموراً معينة. ثم؛ لو أراد هذا الباحث أن يفهم الدين الإسلامي وكرر التوقعات نفسها فإنه سيفهم الدين الإسلامي على أساس هذه التوقعات لا غير، وبالتالي سينتهي إلى وحدة الديانتين الإسلام والمسيحية، وذلك لوحدة التوقعات، كل هذا دون أن يكون للنص (الدين) أي فاعلية في الإجابة. وهذا يعني في نهاية المطاف: أن الدين ما توقعتُ لا غير. إذن فإن عملية التوقع من الدين من أساسها كانت لغواً، لأن التوقع هو المُفهِم[٣] للدين، وعند الفهم سأحصل على التوقع نفسه لا غير. أي أن العملية تحصيل للحاصل، وللتوضيح نضرب مثالاً: لو أننا توقعنا أن حاجة الإنسان للمعنويات والروحانيات؛ المتعلقة بين الإنسان وربه، تُتحصل من

(١) المقصود بـ«الكبرى» هو ما درج عليه المناطقة في تشكيل القياس التمثيلي من مقدمتين إحداهما كبرى والثانية صغرى، ثم النتيجة، ولأن قدرة القياس على الإنتاج متوقفة بالدرجة الأولى على الكبرى؛ حيث فرضوا فيها اليقين، فإن المناقشة، لأي قياس، إذا هدمت كبراه سقط عن الحجية.

(٢) بصيغة الفاعل.

(٣) بصيغة الفاعل.

الدين، وذلك -طبعاً- بعد دراسات في حقول المعرفة المتنوعة من علم النفس والاجتماع... إلخ، وأردنا أن نستحصلها من الدين، لكن قبل بدأ التحصيل قمنا بتفصيل للتوقع نفسه، وذلك بطرح السؤال التالي: أي نوع من الروحانيات سيلبيها الدين، هل هي نسك عبادي خاص ذو حركات خاصة مصحوبة بأذكار لفظية؟ وكان الجواب -بمعية الدراسات المعرفية- أن لا مدخلية للنسك والحركات في تحقيق الروحانية والمعنوية، بل المطلوب خاصةً هو الذكر اللفظي فقط. ثم طرحنا سؤال توقعي أكثر تفصيلاً: هل الذكر المطلوب هذا يلزم أن يكون ذا تناسق موسيقي في الألفاظ؛ بحيث تكون وقفاته وحركاته وكلماته متناسبة مع مخارج الحروف بحيث لا تُثقِل الحنجرة ورئتَي الإنسان؟ وكان الجواب -بمعية الدراسات المعرفية- أن المطلوب كذلك. فأصبح عندنا توقع من الدين هو: تلبية حاجة الإنسان للمعنويات والروحانيات بكيفية خاصة هي ذكر لفظي متناسق التركيب الموسيقي. ثم سألنا الدين عن هذا الشيء المتوقع، فأجاب الدين الإسلامي بصلاة الليل، المكونة من أحدَ عشرةَ ركعة؛ المتضمنة لذكر لفظي متناسق التركيب الموسيقي، في الحالة هذه سيكون موقفنا هو: أن الدين هو مجرد تلك الأذكار، لا الركوع والسجود (الصلاة). إذن ما توقعناه وأردنا تحصيله (تلبية حاجة الإنسان للمعنويات والروحانيات بكيفية خاصة هي ذكر لفظي متناسق التركيب الموسيقي) حاصل من الأول، إنما الفارق الوحيد فقط هو شخصية الذكر اللفظي وهو «دعاء الرهبة» مثلاً، وواضح أن هذا الفرق لا يغير من التوقع شيئاً.

إذن؛ تحصل: أن ربط الفهم بالتوقع يعني تحصيل الحاصل، وتحصيل الحاصل باطل.

٢- منشأ التوقعات:

يتقوم منشأ التوقعات على أساس تنقيح حاجات الإنسان، فإذا ما عجزت حقول المعرفة عن تلبية حاجة أساسية من حاجات الإنسان سألنا الدين عنها ليجيبنا، أما إذا وَجدَت حاجةُ الإنسان ضالتَها في أحد حقول المعرفة فإنها تستغني عن الدين في تلك الحاجة.

وجوهر المناقشة في هذا المدعى هو: أن وجود الدين مناط بالحاجة، وتنقيح الحاجة مناط بحقول المعرفة المتنوعة كعلم النفس، والاجتماع، والسياسة، والأخلاق... إلخ، وصدق الدين مناط بتلبية الحاجة التي عجزت تلك الحقول عن تلبيتها، وكما قال صاحب النظرية -بناءً على ما مرّ- إن دائرة الدين في تحول طبقاً لكشوفات العلم في تشخيص حاجات الإنسان، لكن السؤال هو: لو احتملنا -وهذا الاحتمال عقلي ممكن- أن كشوفات العلم أثبتت -بعد خبرتها المتراكمة- سدّ حاجات الإنسان في كل المجالات بحيث لم تبق منطقة في حياة الإنسان تشكل حاجة أساسية لا يمكن تلبيتها، بل كل الحاجات قد لُبيت، في هذه الحالة: سينتفي وجود الدين من الأساس، هذا أولاً، وسيكذب النبي ثانياً، أي نبي، لأن نبوته متقومة بسدّ حاجة الإنسان حيث لا مَسَدّ لها، والعلم؛ الذي هو المرجعية الأولى، أثبت عدم الحاجة إطلاقاً.

لكن لقائل أن يستبعد هذا الاحتمال بدعوى استحالته، وجوابنا: أن وجه الاستحالة ما

هو، إن كان صدق الدين، فإن صدق الدين مناط بتلبية حاجة الإنسان، وإن كان بدعوى: أنه لا يمكن للعلم أن يسدّ كل حاجات الإنسان، هنا نسأل: هذه الدعوى من أين حصلت، من العلم نفسه أم من غيره؟ إذا كانت من العلم نفسه فهذه دعوى إثباتية -على فرض صحتها- وكلامنا ثبوتي، ناهيك أن العلم حسب مبنى د. سروش نسبي وفي تطور وهذا الاحتمال ممكن بحد ذاته. وإن كان من غيره، فهذا خلاف الفرض، حيث الفرض أن حاجات الإنسان تنقح في إطار العلم لا غير، وإلا لو أُدُّعي أن من الممكن أن تقوم جهة أخرى غير العلم بتنقيح حاجات الإنسان فلماذا لا يكون الدين نفسه.

هذا؛ مضافاً إلى كون دعوى: أن الدين مهمته الحاجات الأساسية للإنسان، هي دعوى اعتباطية، لماذا لا يكون للدين دور حتى في الحاجات الثانوية للإنسان؟ ناهيك عن الفوضى المعيارية في فرز الحاجات الأساسية عن الثانوية؛ إذ ما المعيار في ذلك؟

٣- بعض لوازم النظرية:

للنظرية مجموعة من اللوازم التي تلزم أمور باطلة قد لا يقرّ بها صاحب النظرية نفسه، وتوضيحها كالتالي:

١- لأن الدين هو الذي يلبي حاجات الإنسان، فإن الدين الذي لا يقوم بهذه المهمة باطل مرفوض لا يجدي نفعاً، في حين أن ما يلبي الحاجة هو حق مقبول فيه النفع.

والملاحَظ: أنه لا معيارية هنا لأحقية الدين من بطلانه؛ أي ليس مهماً كون هذا الدين المعين محق في حد ذاته؛ منزّل من الله -سبحانه-، بل المعيار نفعيّته لسدّ حاجة الإنسان حتى لو كان هذا الدين خرافة. إذن فأي خصوصية للدين في أصل الموضوع، إذ يمكن لغير الدين من خرافات البشر وأساطيرهم أن تقوم بالمهمة ذاتها، ولا وجه لتخصيص الدين بمهمة «تلبية ما لم تلبيه حقول المعرفة الأخرى من حاجة الإنسان».

١- لأن الدين هو ما نتوقعه، فإن كلَّ فهم للدين منطلقٍ من التوقع، فهمٌ صحيح، من دون أن يكون للدين أمر واقعي نبتغي الوصول إليه.

والملاحَظ: أن هذا يلزم منه كل لوازم التصويب الأشعري، لأنه لا يتخلف في جوهره عن التصويب الأشعري، وإن اختلف في الأداة، حيث إن أداة الكشف عند الأشعري «الأمارة» تصيب الواقع دائماً وأبداً، وعند د. سروش «التوقع»[1].

---

(١) سجل أصوليو الإمامية مجموعة من اللوازم الباطلة على القائلين بالتصويب بكلا شقيه؛ الأشعري والمعتزلي، وفي خصوص الأشعري هذا مجمل ما أفادوه من لوازم باطلة:

١- توقف الحكم على العلم به، وهذا يلزم الدور الباطل.

٢- لغوية الأمارة.

وللتفصيل يمكن مراجعة مباحث الحكم في كتب الأصوليين، حيث تطرقوا هناك للموضوع.

المقام الثاني؛ أسس الهدم:

في هذا المقام يحاول فيه د. سروش إثبات نظريته من خلال هدم بناء النظرية المقابلة له (المنهج الداخلي)، ويقدم في هذا الإطار إشكالاً نقضياً على الذين يدعون صلاحية المنهج الداخلي، مفاده هو التالي:

بناءً على المنهج الداخلي لا يمكن لنا إثبات صدق أو كذب دعوى الدين في تلبيته لسدّ حاجات الإنسان، وذلك: لأنه إما أن نلجأ للمنهج الداخلي في التصديق والتكذيب وإما للمنهج الخارجي، وحيث إن المنهج الداخلي لا يمكنه القيام بذلك؛ لأنه إما أن يكذب دعوى الدين وهذا خلاف طبيعة المنهج الداخلي لأنه في هذه الحالة يقع في تناقض، أو يصدقها بمقتضي طبيعته وفي هذه الحالة لم نتحقق من صدق الدعوى أو كذبها. وحيث إن المنهج الداخلي لا يمكنه القيام بالمهمة فلابد من المنهج الخارجي. يقول د. سروش موضحاً فكرته: «لنفترض أن إنساناً رجع إلى الدين، وأنصت إليه فيما يخص تحديد أهدافه المرجوَّة، إلا أن المشكلة لا تنتهي هنا، لأن ذلك التحديد سيكون بمثابة ادِّعاء يعزوه التمييز بين كذبه وصدقه. تكتسب هذه المسألة أهميتها وظهورها لدى إنسان يدرس الدين من خارجه، وهو لا يؤمن بدين معين. فمن الضروري لشخص كهذا أن يعرف إن كانت ادِّعاءات الدين وتعاليمه صادقة أم لا. وعليه فليس من الممكن إطلاقاً أن نستنطق الدين نفسه في شأن سؤالنا: «ماذا نتوقع من الدين؟»، أو أن نكتفي بمجرد ادعاء الدين في هذا المجال»[1].

ويقول أيضاً: «افترضوا أن المذهب الماركسي عرّفنا بمدى توقعنا منه، وادعى أنه جاء للوفاء بسعادة الإنسان في الدنيا وبناء المجتمع وتعزيز الصناعة والأدب والفن. فهل يقبل هذا الادعاء ويحكم بصدقه لمجرد صدوره من الماركسية؟

من المعلوم أننا نحتاج هنا لتعيين صدق المدعى أو كذبه لما هو أكثر من الادعاء نفسه، فالقضية غير محسومة حتى لو حدد لنا مذهب مدى توقعنا منه»[2].

مناقشة المقام الثاني؛ أسس الهدم:

وقبل مناقشة المقام الثاني لابد من التذكير بأننا وضمن مناقشة المقام الأول قد ذكرنا -ضمناً- ما يكفي لرد هذا الكلام، لكن سنحاول هنا تناول الموضوع من جهة أخرى.

أولاً: في الكلام مغالطة لابد من كشفها، وهي قياس المذاهب البشرية؛ التي لا تدعي أكثر من أن فكرها يستند -في أحسن الأحوال- على مستوى النظرية وبالجملة على مجموعة من النظريات العقلية -مع المسامحة الواسعة في نسبة النظريات للحكم العقلي-، وهي من حيث التطبيق لا تعدوا أن تكون نشاطاً بشرياً بحتاً. أقول: قياسها على الأديان

(١) المصدر السابق نفسه، ٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٣١.

الإلهية؛ التي تنفي البشرية في تعاليمها الأساسية وفي تطبيقها الخارجي الذي يقوم به شخص معصوم -حسب وجهة النظر الدينية-.

ثانياً: نحن لا نلجأ للمنهج الداخلي إلا بعد الفراغ بمنهج خارجي؛ يعتمد البرهان واليقين والقطع[1] في إثبات الدين والنبوة ومعصومية النبي الناقل للوحي والمبيِّن له. وهذا يعني أننا في المنهج الداخلي لا نقوم بعملية كشف صدق المدعى من كذبه بل نأتمر للدين بتسليم مطلق، إذ عملية كشف الصدق والكذب انتُهِيَ منها في مرحلة سابقة، وهذا فارقٌ أساسٌ بين من يُطوِّعُ الدين لذاتياتِه؛ من الهوى والشهوة، وبين من يُطوِّع ذاتياتِه للدين.

الأساس النظري للمنهج الثاني (الداخلي): لعله من الكفاية، ما دمنا نناقش أحد خيارين، إبطال المنهج الأول لتبرير اللجوء للمنهج الثاني، لكن هذا لا يمنع من عرض موجز مجمل للأسس النظرية التي قام عليها المنهج الداخلي، والعرض هو التالي:

يبدأ هذا المنهج، وقبل اللجوء والحاجة إلى المنهج الداخلي، بإثبات الدين والنبوة العامتين، ثم الدين والنبوة الخاصتين؛ وهما الإسلام والنبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، بمنهج خارجي، وأخيراً يستعين بالمنهج الداخلي لفهم حدود الدين، وذلك من الدين نفسه، حيث يحدد الدين نفسه معنى الخير والسعادة، والشر والشقاء، ثم معنى الهداية والضلالة، وحدود إفادته -أي الدين نفسه- في بيانهما، وكيفية تعامله مع الأمور الأخرى التي ادعى مرجعيتها في المقام أمثال: العقل؛ بمعنى الأحكام العقلية الأولية النظرية والعملية، والعلم؛ الذي هو تطبيق الأحكام العقلية على الواقع الخارجي بمصاحبة المادة، والضمير أو الوجدان... إلخ[2].

وهذا كله يرتبط ببحوث تفصيلية في حقل الكلام والفلسفة، تبحث خاتمية الدين، وشموليته، وكماله... وغيرها من المسائل، وما يهمنا في حدود هذه الدراسة إثبات ما سلف من أن مرجعية تحديد معنى الضلالة والهدى مناط بالدين، وهذا يمهد لنا الحديث في المفردة الثانية من البحث المفاهيمي وهي مفردة العصمة.

[٢] العصمة؛ المفهوم، الحدود:

المفهوم: ترتبط العصمة بمفهوم الهداية ارتباطاً وثيقاً، وذلك: أن الإنسان بإدراكه للخير والشر، وسعيه لنيل الخير (الهداية) واجتناب الشر (الضلالة) يسأل بإلحاح عن ضمانة هذا السير والاجتناب من حيث الصحة والخطأ، ولا فرق هنا أيَّ المرجعيات انتخب؛

(١) ما أعنيه هنا ترادف هذه المفردات وإنْ كانت على مستوى البحث والتدقيق غير ذلك، لأن الغرض المرجو هنا نسبة الأدلة التي قامت بإثبات الدين إلى اليقين لا أكثر.

(٢) تفصيل الحديث في إثبات الدين والنبوة، وما يلحق ببحث النبوة من تفاصيل، مناط بعلم الكلام وأصول الدين، والفلسفة، في حين أن كيفية فهم تفصيل الهداية والضلالة وتطبيقاتها في الخارج مناط بعلم أصول الفقه، وعلم الفقه، والأخلاق، وما يحلقهم من علوم فرعية مساندة لمقام الإثبات.

إلهية أم بشرية. وبعبارة أخرى: لأن الإنسان يريد نيل الخير واجتناب الشر فإنه يرسم لنفسه طريقاً للوصول ووسائل للاجتناب، وسواء رسمها هو بنفسه أم أناط مسؤوليتها بيد الدين، فإنه يبقى يبحث عن ضمانة صحة الطريق، فنرى المؤمن بالدين يسأل عن السبل الصحيحة في تلقي الهداية من الله -سبحانه-، ونرى من أناط مسؤولية الهداية لنفسه (العقل البشري) يسأل عن سبل سلامة الأحكام العقلية بحيث يمكنه تحقيق الهداية بصورة صحيحة. بمعنى آخر: السؤال في العصمة سؤال عن كيفية التلقي الصحيح للهداية، وهذا يكون على مستويين: الأول: المستوى النظري؛ وفيه يسأل الإنسان عن طرق فهم الهداية فهماً صحيحاً مطابقة لواقع الهداية دون أدنى لبس. الثاني: المستوى العملي (التطبيقي)؛ وفيه يسأل الإنسان عن طرق تطبيق الهداية في الواقع الخارجي دون أن يشوبه أيُّ ضلالة.

وبهذا التقريب لمعنى العصمة، يمكننا دعوى: أن مفهوم العصمة مفهومٌ متجذرٌ في الوعي البشري، لا ينفك عنه مذ وجد على الأرض، وإن اختلف البشر اختلافاً شديداً في تشخيصه في الواقع الخارجي، حيث ذهب بعض إلى القول: بأن العصمة مناطة بالعقل، وآخرين ادعوه في العلم ومناهجه، وغيرهم في الخبرة البشرية المتراكمة، وقوم في العقل الجمعي أو الدولة المطلقة، في حين ذهب المؤمنون بمرجعية الدين الشاملة إلى أنها متمثلة في النبي المعصوم، وما يهمنا من بحثٍ هو في الإطار الأخير؛ إطار المؤمنين، وتفصيل الكلام كالتالي:

تكاد تتفق جميع الأديان على ضرورة عصمة الوسيط بين الإله والبشر؛ أي النبي، بل إن جوهر الأديان الأساس الذي يميز الفكر الديني عن أي فكر إلهي آخر هو إيمان الأديان بالنبوة، ومن لوازم النبوة وجود حدٍّ معين من العصمة في النبي؛ تختلف سعة وضيقاً من دين لآخر، وذلك لضمان سلامة تبليغ رسالة الله -سبحانه-، لكن جوهر النبوة المعصومة -ولو جزئياً- أمرٌ مشتركٌ بين جميع الأديان[1].

وهذا الأمر نجده بشكل واضح في الإطار الإسلامي، فجميع الفرق الكلامية الإسلامية تؤمن بحدٍّ معينٍ من العصمة للنبي ﷺ؛ وذلك في تبليغ الرسالة، إلا أنها تختلف بعد ذلك في شمول هذه العصمة لسائر أفعال النبي ﷺ، ناهيك عن اختلافهم في كيفية العصمة بالنسبة له ﷺ[2].

(١) يشير الدكتور عبدالوهاب المسيري في موسوعته «اليهود واليهودية والصهيونية» في الجزء الخامس، الباب الخامس، بحث الأنبياء والنبوة، إلى وجود فكرة العصمة في النبي المرسل من الله -سبحانه- في الفكر اليهودي. أما المسيحية فهي الأخرى تؤمن بهذه العصمة في تبليغ كلمة الله -سبحانه- للإنسان، بل إن دليل العصمة عندهم أحد طرق توجيه الحلول الإلهي في المسيح (اليسوع) أو بتعبيرهم حلول اللاهوت في الناسوت. لمزيد من التوضيح يمكن مراجعة «دور العقل في تشكيل المعرفة الدينية» الشيخ مالك مصطفى وهبي العاملي، الفصل الرابع من الباب الثالث: مشكلة العقل في الإيمان المسيحي المعاصر؛ قضية الثالوث نموذجاً، دار الهادي. ط١، ٢٠٠٥م، ١٤٢٦هـ.

(٢) يؤكد آية الله الشيخ جعفر السبحاني هذه الحقيقة قائلاً: «ذهب الأكثرون من الجمهور والشيعة أجمع إلى عصمتهم في تلك المرحلة [مرحلة تبليغ الرسالة]» عصمة الأنبياء في القرآن الكريم، ص٤٤، آية =

إذن؛ مفهوم العصمة يعني: المعيار الذي يضمن سلامة تلقي الهداية الإلهية.

الحدود: واضح أن كل ما مرّ كان حديثاً عن العصمة بخصوص شخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ مبلغ الرسالة، وهذه الجهة من البحث ليست الدراسة معقودة من أجلها، إنما نظر الدراسة متجه إلى العصمة بخصوص المجتمع المؤمن برسالة إلهية، وبعبارة أخرى: عندما ننظر للعصمة في النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهنالك حدٌّ أدنى يتفق عليها جميع المسلمين؛ وهي العصمة في التبليغ، وحد أعلى يشمل كل تفاصيل حركاته وسكناته صلى الله عليه وآله وسلم إنْ في أمور التبليغ أو غيرها. لكن عندما ننظر للعصمة؛ بما هي ضمانة للهداية على المستويين النظري والعملي، بالنسبة للمجتمع فإن البحث هنا يأخذ بعداً آخر، إذ يمكن صياغة سؤال البحث في هذا البند بالشكل التالي: هل العصمة في النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ والتي هي استغراقية فيه، تلزم عصمة المؤمنين به[1]، بحيث تشكل لهم هدايةً تفصيليةً تستغرقُ كل تفاصيل حياتهم أم أنها عصمةٌ إجماليةٌ تستوعب مجمل أفعالهم بالشكل الذي لا يخرجون فيه عن حد الهداية أم لا هذا ولا ذاك؟ وبصياغة ثانية: هل وظيفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأمة أن يعصمهم من الزلل بشكل تفصيلي أم إجمالي، وذلك بما يبلغه من رسالة الله -سبحانه-؟ وبصاغية ثالثة للمسألة: ما هي علاقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الدين) بالمجتمع في حيثية الهداية؟ هذه الأسئلة الثلاثة وإن كانت مختلفة في الصياغة إلا أنها تحمل نفس الإشكالية وجوهرها، ونتيجة البحث فيها ستوضح حدود عصمة الدين للإنسان. وتفصيل الكلام كالتالي:

شاءت حكمة الله -سبحانه- أن يخلق الإنسان حر الإرادة والاختيار؛ بحيث يكون هو المسؤول الأول والأخير عن أفعاله كلها، فلا أحد يتحمل عن الآخر وزره ولا أجره[2]، وفي الوقت ذاته أراد الله -سبحانه- اختبار هذه الإرادة في استجابتها لأوامره ونواهيه، وذلك بإرسال الرسل والأنبياء عليهم السلام لتتم الحجة على البشر[3]، لكن مقتضى اجتماع هذه العناصر الثلاثة (إرادة

= الله الشيخ جعفر السبحاني، دار الولاء، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، وفي كونها محل إجماع الأمة الإسلامية يقول: «باعتبار كونه [العصمة في تبليغ الرسالة] أمراً متفقاً عليه بين المسلمين إلاّ من شذّ» الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل، محاضرات الأستاذ الشيخ جعفر السبحاني بقلم الشيخ حسن محمد مكي العاملي، ج٢ ص١٤٦، الدار الإسلامية، بيروت ـ لبنان. ط١، ١٩٩٠م، ١٤١٠هـ.

(١) بحث العصمة في النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرتبط ببحث الحجية في أقواله وأفعاله بحيث تعتبر من أمارات الحكم الشرعي، لكن البحث هنا في عصمة المؤمنين غير ناظر لزاوية الحجية إطلاقاً.

(٢) ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ (الإسراء/ ٧) ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ ﴾ (الروم/ ٤١). ﴿ فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَؤُلاءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ (الزمر/ ٥١). ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنشُوراً * اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً * مَّنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّما يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ (الإسراء/ ١٣ - ١٥). ﴿ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُم مَا اكْتَسَبَ مِنَ الإِثْمِ ﴾ (النور/ ١١).

(٣) ﴿ رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ (نساء/ ١٦٥).

الإنسان، اختباره، إلقاء الحجة البالغة) في الحكمة الربانية استوجب عدة أمور؛ هي:

أولاً: على مستوى الحجة، استوجب أن يكون في الرسالة والبلاغ والإنذار والتبشير مستوىً من الوضوح لا يدع مجالاً للشك والريب والغموض.

ثانياً: على مستوى الاختبار، استوجب أن يكون في الرسالة والبلاغ... نوع من البلاء الذي يتناسب ومستوى الاختبار، وهذا يعني أن تظل مناطق في الدين يطلب فيها الخضوع التام الذي يتنافى وطبيعة البشر المتمردة[1].

ثالثاً: على مستوى الإرادة، استوجب ألّا يجبر أحدٌ على الهداية كما لا يجبر على الضلالة، وإلا خرج الفعل عن كونه إرادياً[2].

وبهذا كان في الدين مستوى من الوضوح البالغ الذي لا يدع مجالاً للشك والريب وبه احتج الله -سبحانه- على العباد، وهذا ما نراه في المعجزة، وتذكير الدين بأحكام العقل المشتركة، والفطرة الإنسانية... وغيرها، وفي الوقت ذاته كان في الدين نوع من الابتلاء؛ على مستوى الإيمان النظري بالدين، بحيث طلب منه التسليم التام بل لو أن البشر طلب من الله -سبحانه- إنزال الآيات البينات الباهرات لطالبهم الله -سبحانه- بالإيمان المباشر وإلا أخذهم العذاب مباشرة ومن دون إعطائهم فرصة أخرى، وهذا المستوى هو ما نراه في غيب[3] السماوات والأرض من الملائكة وغيرهم، وعالم برزخ والآخرة، وكون النبي المرسل لهم بشراً مثلهم. وكما في الوقت ذاته لم يكلَف النبيُّ المبلِّغُ أكثرَ من البيان والبلاغ والإنذار والتبشير بحيث تبقى المسؤولية مناطة على عاتق إرادة الإنسان في الإيمان والهداية وتطبيق الدين.

وبهذا البيان يمكننا توضيح إشكالية البحث في هذا البند عبر النقاط التالية:

- وظيفة النبي ﷺ في الهداية تتوقف على بيان الدين بمستواه الواضح والبيّن، مضافاً إلى تعليم البشر سبل التعامل مع مستجدات الحياة بما يتوافق مع تعاليم الدين، وبهذا يحقق النبي ﷺ على مستوى التبليغ والهداية التفصيلية من خلال التذكير والتبليغ والتعليم[4].

---

(١) ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللّه النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْياً بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللّه الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللّه يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (البقرة/ ٢١٣). ﴿ إِنَّ اللّه لاَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللّه بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ ﴾ (البقرة/ ٢٦).

(٢) ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّه سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة/ ٢٥٦).

(٣) للتفصيل راجع: مناهج البيان في تفسير القرآن، آية الله الشيخ محمد باقر الملكي الميانجي، ج٤، ص١٨٩ ـ ١٩١. مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة والإرشاد، طهران - إيران، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

(٤) في الدراسة ملحق فهرسة موضوعية لآيات القرآن الكريم التي تتحدث عمَّا يخص هذه النقطة بالتحديد وبعض النقاط المرتبطة بها بشكل عام، حيث قمنا باستقراء آيات القرآن الكريم ضمن سبعة (٧) =

- تقع على البشر مسؤولية الاستجابة للدين والتسليم لتعاليمه، وبالتالي تطبيقه في الواقع الخارجي، وهم بقدر استعصامهم به يستعصمون من الخطأ والضلالة[1].

- الدين ملازم للتقدم والرقي والرفاه والحضارة، لكنه لا يحقق ذلك بطريقة الجبر والإكراه، بل إن تحقيق هذه الأهداف مسؤولية المؤمنين به وأي مخالفة منهم لن تضر الله شيئاً والله غني كريم.

وبهذا تكون حدود الهداية الإلهية تفصيلية على المستوى النظري؛ وذلك بتعليم الناس جوامع الكلم في المعارف ومقاصد الشرع في الفقه ومكارم الأخلاق في السلوك، لكن على المستوى التطبيقي تناط مسؤولية الهداية بإرادة الإنسان.

= عناوين موضوعية هي:
١- صفات النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن الكريم؛ وهذا مما يساعد على فهم حقيقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.
٢- وصف الأنبياء عليهم السلام مجتمعين؛ وهذا مما يساعد على فهم حقيقة الأنبياء عليهم السلام الأساسية.
٣- صفات كل نبي على حدة من حيثية الرسالة.
٤- وصف رسالة كل نبي على حدة؛ هذا مما يساعد على فهم حقيقة الرسالات الإلهية وما تتميز به كل رسالة عن غيرها.
٥- وصف مهام الأنبياء عليهم السلام مجتمعين.
٦- وصف مهام النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم على وجه الخصوص.
٧- وصف ما جاء به النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة؛ وهذا يساعد على فهم حقيقة الرسالة المحمدية وقد أحصينا ما يقارب الاثنتي عشرة صفة.

(١) يقول آية الله الشيخ محمد باقر الملكي الميانجي في تقرير هذه الحقيقة: «فلمّا قام الله سبحانه بإرسال الرسل وإبلاغ النّاس فعلى النّاس أن ينصروهم ويحموهم في دعوتهم، ولو كذّبوهم وجحدوهم فليس على الله أن يقعدهم على أريكة الخلافة ويسلّطهم على الناس تكويناً. وكثيراً ما تقتلهم أممهم وقد يهلك الله بعض الأمم بتكذيبهم رسلهم وقتلهم أنبياءهم، وسلب عنهم هذه النعمة الروحانية بتكذيبهم وإنكارهم ايّاهم. قال تعالى: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنتَ بِمَلُوم ﴾ فغلبة الأشراف وتسلّطهم على أولياء الله بالقتل والحبس ومنعهم الناس من الاستنارة بنور الوحي ممّا لا ريب فيها حسّاً وعياناً. والأمر كان على هذا النمط بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذا اليوم. فإن الحجة بمنزلة الكعبة توتى ولا تأتي، والحجة تكون ظاهرة مشهورة وخائفة مستورة، وقد تكون مقتولة مقهورة». مناهج البيان في تفسير القرآن، ج٤، ص١٤٦ - ١٤٧.مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة والارشاد، طهران - إيران، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م. ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ * وَمَا جَعَلَهُ اللهُ إِلاَّ بُشْرَى وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (الأنفال/ ٩ - ١٠). ﴿ بَلَى إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ * وَمَا جَعَلَهُ اللهُ إِلاَّ بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ ﴾ (آل عمران/ ١٢٥-١٢٦). ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ (الأنفال/ ٢). ﴿ وإِذَا ما أنزلتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ (التوبة/ ١٢٤). ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدىً * وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لَن نَدْعُوَاْ مِن دُونِهِ إِلَهاً لَقَدْ قُلْنا إِذاً شَطَطاً ﴾ (الكهف/ ١٣-١٤).

أهل البيت عليهم السلام العصمة من الضلالة؛ الأساس النظري:

من نافلة القول؛ التأكيد على علاقة بحث النقطتين السابقتين (مفهومَيْ الضلالة والعصمة) بالنقطة الحالية، حيث كانتا ممهدتين لتشكيل التصور الكلي المفترض في الدراسة، إذ بعد تنقيح دلالة مفردتَي «العصمة» و«الضلالة» يتشكل عندنا صورة العنوان الكلي المفترض في هذه الدراسة، وهو: أن أهل البيت عليهم السلام يشكلون للبشرية عصمةً من الضلالة -حسب ما قرر سابقاً-، والخطوة المطلوبة حالياً هي: تأسيس أساس نظري - ثبوتي يؤكدُ مكانة أهل البيت عليهم السلام كأئمة ربانيين يهدون إلى أمر الله -سبحانه-، وهنا يرتكز البحث على إثبات «إمامتهم» وما يلزم الإمامة من العصمة، والقيادة... بل كل مميزات ومسؤوليات النبوة عدا ما اختص به النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمقام النبوة، لأننا بإثبات هذه المكانة نكون قد أسسنا نظرياً كونهم «عصمة من الضلالة» وذلك لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم -بلا مراء- عصمةٌ من الضلالة.

وقد زخرت كتب الكلام والعقائد الإمامية ببحوث واسعة مستفيضة عميقة في هذا المجال بل وأوسع من مجال البحث الحالي، بالشكل الذي يقل نظيره في أي بحث علمي من حيث وفرة الأيدي والعقول عليه، بل إن الأدلة مشهورة معروفة بالشكل الذي لا يزيد البحث فيها هنا شيئاً، مما يحدو بنا إلى تجاوز هذه النقطة، والاكتفاء بثبت المصادر اللازمة لهذا البحث[1].

أهل البيت عليهم السلام العصمة من الضلالة؛ الواقع التطبيقي:

البحث في هذه النقطة يبتغي متابعة أهل البيت عليهم السلام في أدائهم لمهام إمامتهم في الواقع الخارجي التطبيقي (الإثباتي)، للوقوف على ما قدموه للأمة لعصمتها من الضلالة، وذلك ينتج هدفين هما: إثبات كونهم عصمة من الضلالة، والاستفادة من إسهاماتهم للاستعصام بها.

وبتحديد أكثر: لما كان لأهل البيت عليهم السلام أدوار واسعة في الأمة الإسلامية لعصمتها من الضلالة، كان من الضروري الوقوف عليها. وحيث إن هذه المهام كانت موزعة على مستويين عملي قيادي ميداني، وآخر ميداني لكنه في المجال الفكري والمعرفي، لزم على البحث أن ينحو هذين المنحيين.

بدءًا لابد من التصريح بأن استيعاب البحث بكل جوانبه لا يكفيه كتاب من عدة مجلدات فضلاً دراسة متواضعة -كما نحن فيه-، وهذا يعني أن عملنا سيكون على نحو الإشارة الموجزة لبعض هذه الأدوار في المستويين، ولا ندعي في انتقاء هذه الأدوار أية أولوية معينة في ذكرها، بل الاختيار هنا شبه عشوائي؛ غرضه ذكر بعض هذه الأدوار؛ لتكون إثارة للباحثين ليشمروا عن سواعد الجدّ في البحث عنها بشكل مفصل وموسع[2].

---

(١) للمراجعة: الفكر الإسلامي؛ مواجهة حضارية، آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي.

(٢) ما أظنه أن مشروع استيعاب أدوار أهل البيت عليهم السلام في الحضارة الإسلامية لابد له من مؤسسة علمية متخصصة تبذل قصارى جهدها للبحث في هذا الإطار، وهذا ما يجب على مؤسسات البحث العلمي ومراكز الدراسات وكل مهتم بقضية النهضة وتجديد التراث العمل به.

١- المستوى العملي الميداني:

من نافلة القول؛ الإلفات إلى ترابط البعد العقدي - الفكريّ بالسلوك الإنساني، وهذا الأخير يعني فيما يعني النظام الاجتماعي بالمعنى الأعم؛ من أسرة، وجماعات، وسياسة، واقتصاد...، أي النشاط الإنسانيّ الجمعي. ولما كانت حركة الأنبياء عليهم السلام؛ وبالتالي حركة الأئمة عليهم السلام، حركةً شموليةً تستهدف الإصلاح العقدي - الفكري لينبسط على مختلف مجال النشاط البشري، لَزم قيام حَمَلة الدين بهذه المهام. وبمراجعة لمجموع آيات القرآن الكريم؛ التي تعرّفنا مهام الأنبياء والأوصياء عليهم السلام نجد هذا الدور بارزاً ومُؤَكداً عليه؛ فليست مهمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كمهمة الفيلسوف الذي -عادة ما- يستغرق في المجال النظري - الفكري البحت ولا يهمه تربية الناس عملياً في الواقع الخارجي، بل إن دور النبي أن يقوم الناس بالقسط والميزان من خلال نظام اجتماعيّ عادل، وأن يحقق للناس كرامتهم بمقاومة كل أنواع الاستبداد، فالنبيّ مزكٍّ، ومربٍّ، ومحرضٍ، ومؤدّبٍ... إلخ.

وقد شاءت إرادة الله -سبحانه- أن يجعل رسله وأوصياءه من البشر؛ بحيث يتعاطون الحياة اليومية بكل تفاصيلها وهمومها، ويقومون بأدوارهم وفق معطيات الحياة وسننها التي سنها الله -سبحانه-، وذلك ليكونوا للناس مثلاً وقدوة وأسوة وحجة، فلم تكن مشيئته -سبحانه- في نجاة قوم نوح عليه السلام من الطوفان هي بالطيران في الهواء، بل بركوب السفينة وتجشم عناء الطوفان، كما لم تكن مشيئته -جل ذكره- في إيقاظ الأمة الإسلامية من انحرافها بعد وفاة نبيها صلى الله عليه وآله وسلم بإنزال ملائكة معهم كتب من الجنّة، بل كانت باستشهداء الإمام الحسين عليه السلام -مثلاً-. فبمقتضى هذه السنّة الإلهية -العمل بالأسباب- جرى عمل أهل البيت عليهم السلام في الأمة الإسلامية.

فنجد أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام تحرك في سبيل إصلاح الأمة عملياً في مسارات متعددة، فمن جهة بيّن للأمة سبيلها الصحيح وأنه يتمثل في إمامة أهل البيت عليهم السلام وتحديداً -آنذاك- في خلافته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث إنه وذريته الطاهرين هم الخيط الواصل لمسيرة الأنبياء عليهم السلام وهم الحبل الرابط بين الأرض والسماء، كما أنهم القرآن الناطق، لكنه عليه السلام في الوقت نفسه حافظ على كيان الأمة ووحدتها، وبذل جهده في سبيل وأد الفتن والاضطرابات، خصوصاً وأنه في الأمة شعوبٌ لما يتأكد التدين في وجدانهم، لكن هذا الموقف المعتدل منه عليه السلام لم يسمح بالمهادنة مطلقاً على الخطوط العريضة للدين، لذا سعى -عملياً- لتأسيس خط فكري - رسالي معارض، يعمل على إحداث التوازن داخل الأمة؛ والذي كانت بذرته الأولى في أمثال سلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، وعمار بن ياسر... وغيرهم، وكلٌّ من أفراد هذا التوجه كان يعمل بدوره الخاص في عملية الإصلاح والتغيير.

ثم وبعد أن تسلم الخلافة كان أنموذجاً فريداً للعدالة، وبهذا شكّل في وعي الأمة مقياساً ومعياراً للعمل السياسي ومفاهيم السلطة؛ بحيث كانت الأمة تحتكم بسلوكه في

تقييم الوضع السياسي الجديد -على الأقل في مراحل نهضتها وقيامها بصقل شعارات الثورات التحريرية ضد الاستبداد-.

ولما استشهد عليه السلام تسلم الراية ولده الحسن عليه السلام؛ الذي قام بدورين أساسين في أخطر مرحلة بعد فتنة الخلافة، وهي مرحلة تصاعد القوى الفاسدة المتمثلة في تيار بني أمية عسكرياً وجماهيرياً بالشكل الذي لو طويت لهم الوسادة آنذاك لعاد الإسلام إلى منطقة الصفر، لكن أدوار الإمام الحسن عليه السلام حالت بشكل كبير دون هذه النتيجة الخطرة، حيث واجه الإمام الحسن عليه السلام أعتى وأخطر شخصية آنذاك وهو معاوية بن أبي سفيان بكل جنده وجيشه، مما فرّق الأمة سماطين اثنين؛ أحدهما: بنو أمية وفكرهم الفاسد. وثانيهما: تيار الرسالة المتمثل في أهل البيت عليهم السلام، إذ مجرد هذا التفريق بين الفريقين وتحزب كل طرف بتعبئة ساحات الأمة واستقطابها كان بمثابة «الصدمة» التي تعيد في وعي الأمة صراع قريش مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فالحسن عليه السلام سليل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حين أن معاوية سليل أبي سفيان، وكان ذلك في الصلح (أو الهدنة) الذي أقامه الحسن عليه السلام مع معاوية؛ والذي كان فتحاً مبيناً كما كان صلح الحديبية فتحاً مبيناً لم يفهمه القرشيون آنذاك؛ بحيث كان نتيجته فتح مكة، كذلك صلح الحسن عليه السلام كانت نتيجته سقوط دولة الملك والوراثة. هذا أولاً.

ثانياً: قام الحسن عليه السلام بهندسة مشروع كربلاء؛ الذي يعد أكبر مشروع إحيائي للأمة، وذلك من خلال تشكيل كم من التحالفات الرسالية على مستوى القبائل والعشائر العربية من خلال المصاهرة، ناهيك عن تأسيس المشروعية السياسية لثورة الإمام الحسين عليه السلام، من جهة أخرى عمل عليه السلام على تأسيس الخط الرسالي الذي قاد في المستقبل وبعد استشهاد الإمام الحسين عليه السلام مسلسل الحركات العسكرية التحريرية ضد دولة بني أمية مما أثمر سقوطها بعد فترة من الزمن.

أما سيد الشهداء الحسين بن علي عليه السلام فليس في الحديث عن دوره المشرق والباهر من غموض كبير، إذ يكفي في دوره البارز في كربلاء وحدة الرأي والإجماع من الأمة على أحقته وتساميه بالشكل الذي أعاد الروح للجسد الإسلامي بعد تضليل مميت من قبل أجهزة بني أمية.

أما الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام فإنه مع الإمام الباقر والصادق عليهما السلام يشتركون في مشروع كلي ظاهري، ويتمايزون بأدوار جزئية مختصة بكل منهم على حدة حسب ما تمليه عليهم الظروف. هذا المشروع الكلي كان يرتكز على: عدم المواجهة المباشرة مع الدولة؛ للحيلولة دون الوقوع في شرك التهمة السياسية المباشرة التي تقضي على حياتهم، لكن في الوقت نفسه يعملون على إدارة وتوجيه منظمات العمل الجهادي الثوري التحريري ضد بني أمية؛ التي قادها أولاد الحسن عليه السلام، وزيد بن علي عليه السلام، والإسماعيليون... وغيرهم.

أما ما اختص به الإمام زين العابدين عليه السلام فهو في جملة من الأبعاد الأخلاقية والروحية،

وذلك من خلال أسلوب الدعاء والمناجاة؛ الذي ينساب إلى القلب موقظاً الضمائر الميتة، بل إن للإمام عليه السلام دوراً كبيراً في عموم الحياة الروحية في الإسلام حتى أن تيارات الزهد والتصوف -في إطارها الروحي والأخلاقي لا الفلسفي المنحرف- تعتبره ملهمها الأول.

هذا؛ في الوقت الذي أملت الظروف الموضوعية سيراً آخر للإمام الباقر عليه السلام تشابه كثيراً مع دور الإمام الصادق عليه السلام وذلك لتشابه الظروف في عصريهما؛ أي ضعف الدولة الأموية ومن ثم انهيارها وقيام العباسيين على سدة الخلافة، وهذا يقتضي نوعاً من الانشغال السياسي للنخبة الحاكمة بغية تثبيت قواعد الحكم، مما يتيح للمجتمع الأهلي -الشعبي ممارسة مجموعة من الأمور غير متوفرة في ظرف آخر. وهذا السير الذي نحاه الإمام الباقر والصادق عليهما السلام -مضافاً لما سبق ذكره في العنصر المشترك بين الأئمة الثلاثة عليهم السلام- كان منصباً في عمليات البناء العلمي للشخصيات التي ستؤدي دوراً كبيراً في العالم الإسلامي بشكل عام وفي المدرسة الإمامية بشكل خاص. بل يمكن القول: إن للإمامين عليهما السلام دوراً مهماً في الحفاظ على الإطار الشيعي من أن يتحول إلى حركة باطنية غامضة تنمو في الظلام؛ بحيث تكون محلاً للأفكار الغريبة كما حدث للكثير من الفرق الإسلامية التي انهزمت سياسياً واجتماعياً واستتبعها انهزام فكري جعلها تأوي إلى كهوف وجبال وصحاري انتهت بهم إلى مسخ جديد لا يعرف من الإسلام إلا شعاره وشعائره، وهذا الإنجاز كان بفضل زج الشيعة في المجتمع العام متسلحين بكل أدوات النقاش والحوار العلمي، مملوئين ثقةً بذواتهم وانتماءاتهم، منفتحين على كل أطياف المجتمع وتياراته. وهذا يبدو واضحاً لمن راجع حقول العلم المختلفة في الحضارة الإسلامية ليجد في كل حقل منها إسهاماً شيعياً يحظى بنصيب الأسد فيها لا مجرد إسهامٍ جزئيٍّ عاديٍّ[1].

وهنا يتجلى دور الإمام موسى الكاظم عليه السلام؛ الذي جدد الزخم الروحي والحضاري في التشيع مع أنه عليه السلام كان محاصراً محاصرةً شديدة. بل إن سبب محاصرته هو ملاحظة السلطة الحاكمة آنذاك هذا الدور الخطير الذي يهدد كيانها ووجودها، وبعبارة أخرى: لمّا كان الشيع في مجراه العملي حركة تصحيحية في الداخل الإسلامي تحاول جاهدة إعادة الأمور إلى نصابها كان عمل الإمام عليه السلام يمثل الفكر المعارض والمهدد لكيان الدولة؛ فكان لزاماً على السلطة قمع كل محاولة في هذا الاتجاه، وحيث إن الإمام عليه السلام تميز بهذا الدور في تلك الفترة حتى قال لهارون العباسي حين سأله أنت الذي تبايع الناس سراً؟ فقال له الإمام عليه السلام: أنا إمام القلوب وأنت إمام الجسوم[2]. فعمد إلى محاصرته والتضييق عليه. والمهم من كل ذلك: أن الإمام عليه السلام عمل على تنمية الوعي السياسي في الأمة آنذاك، واستطاع اختراق أجهزة الدولة بعناصر الشيعة، وحين استشهاده بتلك الطريقة

(١) راجع في ذلك مفصلاً كتاب: تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، آية الله السيد حسن الصدر، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

(٢) التاريخ الإسلامي دروس وعبر، ص ٢١٧ - ٢١٨، المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي، دار نشر المدرسي للطباعة والنشر، طهران - إيران، ط٥، ١٩٩٧م، ١٤١٨هـ

المأساوية ازداد الناس إقبالاً على التشيع (الفكر الصحيح في الأمة) بالشكل الذي اضطر المأمون العباسي لتعيين الإمام الرضا عليه السلام ولياً للعهد حتى يمتص هيجان هذه الفورة الشيعية.

وهنا؛ جاء الإمام الرضا عليه السلام مكملاً وفاتحاً لمرحلة جديدة للحركة الشيعية. فبعد أن تنامى الإقبال الجماهيري على التشيع بحيث أصبح قوة ضاربة في المجتمع الإسلامي آنذاك نقل الإمام الرضا عليه السلام الحالة الشيعية إلى الحالة العلنية الظاهرة؛ بحيث صاروا جزءاً غير منبوذ بل ومتقاطع مع الجهاز الحاكم، مما وفّر فرصة جيدة جداً لبثّ ونشر الفكر الصحيح في الأمة، ولم يألُ الشيعة جهداً في هذا الإطار حتى بثوا علومهم بتوجيه من الإمام عليه السلام في الأمة لتصحيح مسارها، وهنا انقلب السّحر على السّاحر، فقد أراد المأمون بولاية العهد تحجيم التحرك الشيعي - الرسالي وإذا به يقفز قفزات على المستوى الاجتماعي - السياسي بالشكل الذي يخرج عن نطاق السيطرة. وهذا كله بفضل الإمام عليه السلام. وهذا العمل منه عليه السلام يأتي في سياق توريث رسالة الأنبياء عليهم السلام بيد ثلة من المؤمنين الذي يحملون لواءها لنقلها للأجيال القادمة. وليس هذا بالعمل القليل، أليس عمل رسول الله صلى الله عليه وآله تزكية الناس وتعليمهم؟ أليس هذا إتماماً للنعمة وإكمالاً للدين لتنعم البشرية من بعده بالهدى وتصل إلى الفلاح؟ وهذا عين ما فعله الإمام عليه السلام. لذا نرى أن مرحلة ما بعد الإمام عليه السلام؛ أي فترة الأئمة الأربعة من بعده، كانت تتمتع بهدوء سياسي نسبي بالنسبة للتشيع، وذلك لأنه أصبح جزءاً حقيقياً من المجتمع مما يُصعِّب مواجهته بطريقة المجازر الجماعية العلنية، نعم كانت هنالك موجات بين الحين والآخر من التضييق والإرهاب لكنها ليست كسابقتها.

ولهذا فإن الأئمة الذين تلوا الإمام الرضا عليه السلام كانوا يشتركون في دور مشترك يساهم كل إمام منهم عليهم السلام بما تمليه الظروف وتتطلبه الحاجة، وهذا الدور يتمثل في:

أولاً: تنمية الحالة الشيعية وبعثها في الأقطار الإسلامية.

ثانياً: التأسيس للمؤسسة الدينية المرجعية تمهيداً لعصر الغيبة؛ وهو العصر الذي يغيب فيها الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف **ليقوم الناس بالقسط، وذلك وفق نظام المرجعية الدينية الذي تختزن مجموع الأبعاد الدينية - العلمية - السياسية -الإدارية للأمة، وبعبارة أخرى: لمّا وصل حال الحركة الرسالية (الفكر الصحيح والتحرك الرشيد) من النضج الفكري والنمو الجماهيري كان بحاجة إلى إطارٍ مؤسسي يحافظ على استمراريته في الأمة لترشيدها وتقويمها، فعمل الأئمة عليهم السلام على تأسيس النظام المرجعي الديني (المؤسسة الدينية)، وذلك من خلال نظام الوكلاء الذين يقومون بالفتيا، وإدارة التجمع الرسالي، واستلام الحقوق، وتربية الأجيال... كل ذلك تمهيداً لعصر الغيبة؛ بحيث يكون للناس منهجاً فكرياً وعملياً لعصمتهم من الضلالة في تعاطيهم مع مستجدات الحياة[1].**

(١) لمعرفة تفاصيل تحركات الأئمة الأربعة بعد الإمام الرضا عليه السلام يمكن مراجعة: النبي وأهل بيته عليهم السلام قدوة وأسوة، آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرّسي، دار الكلمة الطيبة، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٣م - ١٤١٤هـ. و: التاريخ الإسلامي دروس وعبر: مصدر سابق.

٢- المستوى الفكري - المعرفي:

من مهام النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعليم الناس الرسالة[١]، إذ لم يكتفِ الله -سبحانه- بكتاب من دون «رسول معلم»، وهذا الإجراء ضمانة للاستقامة؛ لأنه توضيح للمنهج الذي لابد من السير وفقه لبلوغ الهداية، وإليه المتلجا لفصل الخلافات. ولأن أهل البيت عليهم السلام كانوا الامتداد الصحيح لمسيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنهم بدورهم قاموا بجميع مهامه وأدواره في الأمة، بل إن جزءاً كبيراً من مسؤولية التعليم كانت ملقاة على عاتقهم عليهم السلام؛ إذ كانت مرحلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم التأسيس للمجتمع الإسلامي بصورته الكلية العامة، ثم إناطة دور التفصيل؛ المُمثِّل للكمال والإتمام والخاتمية[٢] للدين، لأهل البيت عليهم السلام، ويمكننا في هذا الإطار الإشارة إلى مجالين من عمل الأئمة عليهم السلام والحديث عن أحدهما:

الأول: ينصب في عمليات بناء المجتمع العلمي[٣]؛ الذي ستُناط بيده -في المستقبل- مهام وراثة الدين وتبليغه وتعليمه.

الثاني: ينصب في عمليات الهدم للأفكار الباطلة التي كانت تخترق الإطار الإسلامي؛ وذلك أمثال الفرق المنحرفة كالغلاة، والقدرية، والجبرية، والصوفية... وغيرهم ممن يساهم في عمليات التضليل.

وما سنتحدث عنه هو المجال الأول تاركين المجال الثاني لفرصة أخرى[٤]، وإليك بعض التفصيل فيه:

انتقال الشريعة، أيُّ شريعة، من مرحلة التبليغ الأولى ضمن ظروف المجتمع التي هي فيه إلى مرحلة الاستمرار يجعلها في موجهة تحديات التغيير والتجدد التي تطرأ طبقاً لسنّة الله -سبحانه- في العالمين، وما لم يكن في الشريعة عوامل الاستمرار والدوام فإنها في أول مواجهة ستنهار ويتخلى عنها أصحابها؛ لعدم إمكانية الاستمرار فيها. وفي عملية الاستمرار هذه لابد من الموازنة بين ثوابت الشريعة ومتغيراتها وإلا فإن التغيير الذي سيحصل في الشريعة لن يكون تجدداً مع مقتضيات الظروف بل انحرافاً وتحريفاً لهوية الشريعة نفسها.

---

(١) راجع ملحق الدراسة تحت عنوان مهام النبي صلى الله عليه وآله وسلم تجد ثلاثة أطر للتعليم هي: تعليم الكتاب، والحكمة، وما لم يكونوا يعلمون.

(٢) سورة المائدة: ٣. سورة الرعد: ٧.

(٣) يفرق العلامة الميرزا مهدي الأصفهاني بين دورَي التعليم والفتيا في مهام الأنبياء والأئمة عليهم السلام، حيث إن الأول مختص بفئة معينة يتم الحديث معها بلغة خاصة ذات مستوى خاص أيضاً، في حين أن الثاني يشمل عامة الناس لهذا فهي ذات لغة خاصة ومستوى خاص، والمروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام في خطاباتهم وأفعالهم يشمل البعدين، ولابد للفقيه الحاذق من التفريق بينهما؛ لأن لكل منها بعداً خاصاً في الحجية لا ينالها الثاني، ولهذه النكتة تفريعات مهمة ومتعددة على مستوى المعارف والفقه.

(٤) للتفصيل راجع: العرفان الإسلامي؛ بين نظريات البشر وبصائر الوحي، آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي، دار البيان العربي، بيروت - لبنان، ط٣، ١٩٩٢م، ١٤١٢هـ.

والسؤال هنا: كيف يمكن لأي شريعة أن تجمع هذه المعادلة الصعبة؟

والذي يبدو أن الحديث هنا ينشعب إلى منحيين أحدهما: اجتماعي - سياسي قد مرّ الحديث عنه بالنسبة للدين الإسلامي في الفقرات السابقة، وكيف أن أهل البيت عليهم السلام كانوا عصمة للأمة في هذا الإطار.

بيد أن تلك كانت إطلالة خاطفة على الممارسة السياسية وهي تعالج قضايا ذلك العصر. وسلوك الأئمة عليهم السلام سواء في السياسي أو التعليمي يراعي زمنين مختلفين أولهما الزمان المعاصر لحياتهم الشريفة، والثاني المستقبل بآفاقه الممتدة. وهنا تحديداً نلحظ تأسيسهم عليهم السلام للاجتماع السياسي الخاص في أطره القيادية والمالية والقضائية، بحيث تشكل الجماعة المؤمنة كياناً يحظى بمقومات التمائز والاستقلال النسبي بحيث لا ينقطع عن بحر الأمة، فالجماعة مؤسسة.

أما ثانيهما: فهو ثقافي - علمي؛ وفي هذا الإطار تبقى المسألة المهمة والأساسية هي «المنهج» الذي يحقق عملية التوازن المطلوبة.

وقد عمل أهل البيت عليهم السلام على تأسيس هذا «المنهج» ورعايته منذ بواكير الرسالة، وذلك من خلال تأسيس مجتمع علمي يمتلك الأدوات التي تؤهله للقيام بعملية الفهم لبصائر الوحي، واستنباط الرؤى والهدى لوقائع الحياة المتغيرة، ولنا هنا أن نشير إلى مجموعة إجراءات قام بها الأئمة عليهم السلام، وهي التالية:

- من اللحظة الأولى ومدرسة أهل البيت عليهم السلام تؤكد في الأمة أنهم (أهل بيت الرسالة) الامتداد الطبيعي للنبوة؛ فهم الخلفاء والأوصياء وورثة العلم وخاصته وخيرته، وهذا يعني فيما يعني أنهم ليسوا «بدعةً» ولا «ابتداع» في الدين بل هم استمرار وصلة، وقد تجسد هذا في أمرين واضحين هما:

١- التأكيد على مرجعية القرآن الكريم، باعتباره الحبل المتين، والثقل الأكبر، وأن ما عندهم فهو من القرآن، بل هم المفسرون والمؤولون والعلماء وأهل الذكر والأحبار لا غيرهم من أدعياء الأمة، وهذا جوهر إمامتهم؛ من قَبلها نجا ومن تخلَّف عنها هلك وغوى.

٢- التأكيد على مرجعية سنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنها محفوظة عندهم لا عند غيرهم؛ إذ هم خاصته وعيبة علمه، ومن أودعهم سرّه[(١)].

يقول الإمام الباقر عليه السلام لجابر الجعفي: «يا جابر إنَّا لو كنّا نحدّثكم برأينا وهوانا لَكنا من الهالكين، ولكن نحدثكم بأحاديث نكنزها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما يكنز هؤلاء ذهبهم وورقهم»[(٢)].

---

(١) لعل هذا ما يفسر التفاوت الكمي والكيفي في الحديث (السُّنة) بين مدرسة أهل البيت عليهم السلام والمدارس الأخرى، فإننا نجد غنىً ووفرة لا نجدها عند غيرهم.

(٢) التشريع الإسلامي؛ مناهجه ومقاصده، آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي، ج٢، ص١٨١، إنتشارات مدرسي، قم - إيران، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٣م.

كما جاء في كتاب البصائر: «عن محمد بن مسلم قال: قال: أبو جعفر (الباقر) -صلوات الله عليه- أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنال في الناس وأنال، وعندنا عُرى العلم وأبواب الحكم، ومعاقل العلم، وضياء الأمر وأواخيه»[1].

وعن المحاسن مسنداً عن جابر «قال: قلت لأبي جعفر (الإمام الباقر) -صلوات الله عليه-: كيف اختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على الخفين؟ فقال: كان الرجل منهم يسمع من النبي الحديث فيغيب عن الناسخ ولا يعرفه، فإذا أنكر ما خالف ما في يديه كبر عليه تركه، وقد كان الشيء ينزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعمل به زماناً، ثم بغيره، فيأمر به أصحابه وأمّته، حتى قال الناس: يا رسول الله إنك تأمرنا حتى إذا اعتدناه وجرينا عليه، أمرتنا بغيره فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنهم فأنزل عليه: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾»[2]، وفي هذا دلالة على حصر معرفة السنة ناسخها من منسوخها... بهم عليهم السلام، وتعريض بالغير.

- رعاية ثلة من الخُلَّص رعايةً علمية تمكنهم وتملكهم أدوات فهم الدين[3]، وذلك في جوانب الدين المتعددة، ابتداءً من العقائد إلى الفقه، ولنا هنا عدة نماذج من وسائل التعليم، نحاول من خلال استجلاء هذه الحقيقة، وذلك من خلال أمثلة بسيطة في أهم الحقول المعرفية في الدين الإسلامي:

١- في مجال القرآن الكريم: عرّف أهل البيت عليهم السلام أصحابهم طرف فهم القرآن الكريم، وذلك أنهم بيّنوا لهم أن للقرآن ظاهراً وباطناً، ومحكماً ومتشابهاً، وأنه نزّل على أحرف سبعة، وكيفية التفسير الموضوعي، والتأويل. وإليك شواهد ذلك:

١- الظاهر والباطن: في الحديث «إن رجلاً قال: سألت الإمام عما يعنيه بقوله: للقرآن ظهر وبطن؟ قال: ظهره تنزيله وبطنه تأويله منه ما مضى ومنه ما لم يكن بعد يجري كما يجري الشمس والقمر كلما جاء منه شيء وقع»[4]. وفي رواية أخرى: «إن رجلاً قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن شيء من تفسير القرآن، فأجابني، ثم سألته فأجابني بجواب آخر، فقلت: جعلت فداك، كنت أجبت في هذه المسألة بجواب آخر غير هذا قبل اليوم، فقال لي: يا جابر، إن للقرآن بطناً وللبطن بطناً وظهراً وللظهر ظهراً»[5].

٢- المحكم والمتشابه: «عن الإمام الصادق عليه السلام: أن القرآن فيه محكم ومتشابه، فأما

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) وقد رأينا في فقرة (المستوى العملي الميداني) كيف بدأ أواخر الأئمة عليهم السلام بتمهيد الأمة لعصر الغيبة من خلال الإحالات إلى الثقات من العلماء.
(٤) بحوث في القرآن الحكيم، آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي، ص٢٤، دار محبي الحسين عليه السلام، طهران - إيران، ط١، ٢٠٠٠م، ١٤٢٠هـ.
(٥) المصدر نفسه: ص ٢٤.

المحكم فتؤمن به وتعمل به وتدين به، وأما المتشابه فنؤمن به ولا نعمل به»[1].

٣- الأحرف السبعة: «جاء في الحديث: أن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام؛ كل قسم منها كافٍ شافٍ وهي: أمر، وزجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، ومثل، وقصص»[2].

٤- التفسير الموضوعي: ونجده في مثل رواية جنود العقل والجهل التي رواها هشام بن الحكم عن الإمام الكاظم عليه السلام[3].

٢- في مجال أصول الفقه: لمّا كان علم أصول الفقه منطقُ الفقه ومنهجُه الذي من خلاله يستنبط الفقيه الأحكام الفرعية أولى الأئمة عليهم السلام هذا العلم اهتماماً جيداً، فقد علّموا أصحابهم قواعد هذا المنهج وطرقه، ويشهد لهذا -مضافاً لما سنتلوه من شواهد تاريخية- تقدم الإمامية في التصنيف والتأليف في هذا العلم، فهذا يونس بن عبدالرحمن (ت ٢٠٨هـ، ٨٣٢م) قد كتب كتاباً في التعادل والتراجيح اسمه «اختلاف الحديث ومسائله»، وأبو سهل النوبختي إسماعيل بن علي [٢٣٧ - ٣١١هـ، ٨٥٢ - ٩٢٣م] قد كتب كتباً في مباحث الألفاظ اسمها «الخصوص والعموم» «الأسماء والأحكام» كما في مباحث الحجة حيث كتب «إبطال القياس»، والحسن بن موسى النوبختي كتب كتباً في مباحث الحجة اسمه «خبر الواحد والعمل به»[4]. أما ما يشهد على طرق تعليم الأئمة عليهم السلام لأصحابه قواعد هذا العلم فمنها:

١- مباحث الألفاظ[5]: نرى في هذا الحقل كيف أنهم عليهم السلام علّموا أصحابهم طرق البلاغ الإلهي، وكيفية استفادة الأحكام. فقد رُوي عن زرارة ومحمد بن مسلم أنّهما قالا: «قلنا لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول في الصلاة في السفر كيف هي وكم هي؟ قال: إن الله عز وجل يقول ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ الصَّلاَةِ﴾ صار

(١) المصدر نفسه: ٢٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢٨.

(٣) راجع: تحف العقول، ابن شعبة البحراني، ص٤٠٠، ط٢، ١٤٠٤هـ، مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين، تحقيق: علي أكبر غفاري.

(٤) الوسيط في أصول الفقه، آية الله الشيخ جعفر السبحاني، ج١، ص١٢، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم - إيران، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٥) هنالك عدة تقسمات لمباحث علم أصول الفقه كل تقسيم لاحظ بعداً ما في تقسيمه، لكن التقسيم الأكثر رواجاً هو التالي:
١- مباحث الألفاظ؛ والتي يبحث فيها عن صغريات أصل الظهور.
٢- الأدلة العقلية؛ المستقلة وغير المستقلة، والتي يبحث فيها عن بعض الأمور الفقهية التي يكون في مقدماته دليل عقلي أو في كلا مقدماتها.
٣- مباحث الحجة، والذي يبحث فيه عن حجية الأدلة الشرعية من القطع والدليل الظني.
٤- الأصول العملية، والتي يبحث فيها عن قاعدة تحديد وظيفة المكلف حين فقد الدليل الشرعي الاجتهادي.
٥- التعادل والتراجيح، والتي يبحث فيها عن كيفية العمل في حال تعارض مطلق الأدلة الشرعية.

التقصير في السفر واجباً كوجوب التمام في الحضر. قالا: قلنا: إنما قال الله -عز وجل-: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ﴾ ولم يقل: افعلوا. فكيف أوجب ذلك كما أوجب التمام في الحضر؟ فقال عليه السلام: أوليس قد قال -عز و جل- في الصفا والمروة:﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ألا ترون أن الطواف بهما واجبٌ مفروضٌ لأن الله -عز وجل- ذكره في كتابه وصنعه نبيه وكذلك التقصير في السفر شيء صنعه النبي وذكره الله في كتابه... الحديث»[1].

٢- مباحث الحجة: في إبطال القياس نرى الإمام عليه السلام يعلم أبان بن تغلب، وهو فقيه من فقهاء الشيعة، عدم حجية هذا الطريق في البحث الفقهي: «فعن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل قطع إصبعاً من أصابع المرأة كم فيها؟ قال: عشر من الإبل قلت: قطع اثنين قال: عشرون، قلت: قطع ثلاثاً قال: ثلاثون، قلت: قطع أربعاً قال: عشرون، قلت: سبحان الله يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون ويقطع أربعاً فيكون عليه عشرون إن هذا كان يبلغنا ونحن بالعراق فنبرأ ممن قاله ونقول: الذي جاء به شيطان فقال: مهلاً يا أبان هذا حكم رسول صلى الله عليه وآله إن المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث الدية فإذا بلغت الثلث رجعت إلى النصف، يا أبان إنك أخذتني بالقياس والسنّة إذا قيست محق الدين»[2].

٣- الأصول العملية: وهي الأصول التي تؤسس القواعد التي يرجع إليها في حال فقد الدليل الشرعي الاجتهادي (الكاشف)، وهي من أهم حقول المنهج الأصولي التي تساعد الفقيه في التعامل مع المتغيرات بحيث لا يقع في مشاكل الذوق الخاص والرأي بلا دليل. ولنا هنا ثلاثة أمثلة لثلاثة أصول هي: البراءة، والاحتياط، والاستصحاب.

فمما ورد في تعليم البراءة ما رواه مسعدة بن صدقة: «كل شيء لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك، وذلك مثل الثوب يكون عليك ولعله سرقة، أو العبد يكون عندك لعله حرّ قد باع نفسه أو قُهر فبيع أو خُدع فبيع، أو امرأة تحتك وهي أختك أو رضيعتك. والأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير هذا أو تقوم به البينة»[3].

أما ما ورد في الاحتياط: «فصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجلين أصابا صيداً وهما محرمان الجزاء بينهما أو على كل واحد منها جزاء؟ قال: بل عليهما أن يجزي كل واحد منهما الصيد. فقلت: إن بعض أصحابنا سألني عن ذلك فلم أدر ما عليه. قال عليه السلام: إذا أصبتم بمثل هذا و لم تدروا فعليكم الاحتياط حتى

(١) الأصول الأصلية، السيد عبدالله شبّر، ص٥٣، مكتبة المفيد، قم - إيران، ١٤٠٤هـ.
(٢) المفيد في شرح أصول الفقه (أصول المظفر)، إبراهيم البحراني، ج٢، ص ١٧٧، مؤسسة الهداية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
(٣) فرائد الأصول، الشيخ مرتضى الأنصاري، ج٢، ص١٢٠، مجمع الفكر الإسلامي، قم - إيران، ط٣، ١٤٢٣هـ.

تسألوا عنه و تعلموا»[1].

أما ما ورد في الاستصحاب: «فصحيحة زرارة قال: قلت له: الرجل ينام وهو على وضوء أيوجب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء. قال عليه السلام: يا زرارة، قد تنام العين ولا ينام القلب والأذن فإذا نامت العين والأذن فقد وجب الوضوء. قلت: فإن حُرك في جنبه شيء وهو لا يعلم. قال: لا حتى يستيقن أنه قد نام حتى يجيء من ذلك أمرٌ بيّن وإلا فإنه على يقين من وضوئه، ولا ينقض اليقين أبداً بالشك ولكن ينقضه بيقين آخر»[2].

٤- التعادل والتراجيح: وهو مجال تعارض الأدلة، وبالذات الأحاديث الشريفة. وتحديد المنهج في التعاطي معها تعد مسألة بالغة الأهمية. وقد علّم أهل البيت عليهم السلام مجموعة من الطرق، ويكفينا هنا شاهدٌ واحدٌ، فقد روى في الاحتجاج عن الحميري «حيث كتب إلى الصاحب (عجل الله فرجه): سألني بعض الفقهاء عن المصلي إذا قام من التشهد الأول إلى الركعة الثالثة هل يجب عليه أن يكبر؟ فإن بعض أصحابنا قال لا يجب عليه تكبيرة ويجوز أن يقول بحول الله وقوته أقوم و أقعد.

الجواب: في ذلك حديثان أما أحدهما فإنه إذا انتقل عن حالة إلى أخرى فعليه التكبير، وأما الحديث الآخر فإنه روي أنه إذا رفع رأسه من السجدة الثانية وكبر ثم جلس ثم قام فليس عليه في القيام بعد القعود تكبير، والتشهد الأول يجري هذا المجرى. وبأيهما أخذت من باب التسليم كان صواباً... الخبر»[3].

ت- في مجال الفقه: وهو الفرع الأهّم الذي يميّز الحلال من الحرام؛ أي ينظّم المجتمع قانونياً كما ينظّم الفرد سلوكياً. وقد قدّم أهل البيت عليهم السلام عطاءات واسعة جداً في هذا المجال، إذ إن أئمة المذاهب الكبرى في الإسلام ما كانوا إلا تلامذة عندهم عليهم السلام، بل إن عناصر الإضاءة والأصالة الموجودة عند فقه المذاهب الأخرى يستمدّ جذوره من فقه أهل البيت عليهم السلام، ويكفي أن أهم منسك من مناسك المسلمين وهو الحج كان عرضة للاختلال والضياع لكن الإمام الصادق عليه السلام حافظ عليه من ذلك؛ وهذه الحقيقة تتجلى عندما نعرف أن الراوي الوحيد لمناسك الحج كما أدّاها النبي صلى الله عليه وآله في كتب الأحاديث هو الإمام الصادق عليه السلام [4].

أما ما يشهد على طرق تعليم الأئمة عليهم السلام لأصحابهم قواعد هذا العلم فمنها: جاء في الحديث المسند في البصائر عن موسى بن بكير قال: قلت لأبي عبد الله الصادق عليه السلام: الرجل يغمى عليه اليوم واليومين أو أكثر من ذلك كم صلاته؟ فقال: «ألا أخبرك بما

(١) المصدر نفسه: ج٢، ص٧٦.
(٢) المصدر نفسه: ج٣، ص٥٥.
(٣) المصدر نفسه: ج٢، ص١٦٦.
(٤) الحجّ في الشريعة الإسلامية، آية الله الشيخ جعفر السبحاني، ص٧، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم - إيران، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٥م.

ينتظم هذا وأشباهه؟ فقال عليه السلام: كلما غلب اللّهُ عليه من أمر فالله أعذر بعبده، وهذا من الأبواب التي يَفتح كل باب منها ألف باب»[1]. وهذا شاهدٌ واحد؛ وفي هذا الباب لا تعدم الشواهد بل هي من الكثرة بمكان.

خلاصة الكلام: المنهج ضرورة للحفاظ على استمرارية الدين، وهذا لا يكون إلا بحَمَلة له، وقد سعى أهل البيت عليهم السلام؛ كما هي مسيرة الأنبياء عليهم السلام، لتأسيس هذه المجتمع العلمي من خلال الرعاية والتعليم.

- بيّن أهل البيت عليهم السلام للأمة افتقارها لهم، وأن ليس للأمة من سبيل إلا هم، وبالذات فيما نحن فيه -المستوى الفكري - المعرفيّ- وذلك من خلال المنابر العامة في المجتمع، حيث نجد منذ وفاة النبي صلى الله عليه وآله والإمام علي عليه السلام هو المرجع الفعليّ للأمة، فإذا ما أشكلت عليهم الأمور التجؤوا إليه، وهذا ليس على مستوى عامة الناس فحسب بل على مستوى الخلفاء وكبار الصحابة ومن لهم شيء من الفضل آنذاك. وهذه الحقيقة تتجلى أكثر وبصورة لا تدع مجالاً للشك بعد عصر الخلفاء وانتهاء الأجيال الأولى من الصحابة حيث نجد الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام كيف أنهم المرجع الفعليّ والواقعي، بل إن مجموع الأنظمة المعرفية كانت لهم فيها اليد الطولى تأسيساً، وبلورةً، وتطويراً، فهذا أبو حنيفة النعمان، ومالك... وغيرهم من فقهاء الإسلام وفلاسفتهم، ومتكلميهم، ونحاتهم، ولغويهم، وكيميائييهم... إلخ. ويشهد لذلك مناظرات الإمام الرضا عليه السلام مع أصحاب الفرق والمذاهب والأديان، كما مجلس الإمام الجواد عليه السلام الذي تُبوحث فيه في مئات المسائل. ومن بعدهم باقي الأئمة عليهم السلام.

ويشهد لبيان الأئمة عليهم السلام حاجةَ الناس لهم وعدم قدرتهم على السير من دونهم، عدة أمور؛ منها: مناظرة الإمام الصادق عليه السلام مع أبي حنيفة النعمان؛ مؤسس المذهب الحنفي، وأبي قتادة، حيث أكد لهما الإمام عليه السلام أن المنهج الصحيح هو عندهم عليهم السلام لا عند غيرهم، وفي هذا إلقاء للحجة وبلاغ للنّاس للطريق الذي عليهم اتخاذه. فقد روى زيد الشحام، قال: « دخل قتادة بن دعامة على أبي جعفر عليه السلام فقال: يا قتادة أنت فقيه أهل البصرة؟ فقال: هكذا يزعمون، فقال: أبوجعفر عليه السلام: بلغني أنك تفسر القرآن، فقال له قتادة: نعم، فقال له أبوجعفر عليه السلام: بعلم تُفسره أم بجهل؟ قال: لا، بعلم، فقال له أبو جعفر عليه السلام: فإن كنت تفسره بعلم فأنت أنت وأنا أسألك، قال قتادة: سَلْ، قال: أخبرني عن قول الله -عز وجل- في سبإ: ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ﴾، فقال قتادة: ذلك من خرج من بيته بزاد حلال وراحلة وكراء حلال يريد هذا البيت كان آمناً حتى يرجع إلى أهله، فقال أبو جعفر عليه السلام: نشدتك الله يا قتادة هل تعلم أنه قد يخرج الرّجل من بيته بزاد حلال وراحلة وكراء حلال يريد هذا البيت فيقطع عليه الطريق فتذهب نفقته ويضرب مع ذلك ضربة فيها اجتياحه؟ قال

(١) التشريع الإسلامي؛ مناهجه ومقاصده، ج٢، ص١٨٣ ، مصدر سابق.

قتادة: اللهم نعم، فقال أبو جعفر عليه السلام: ويحك يا قتادة ان كنت إنما فسرت القرآن من تلقاء نفسك فقد هلكت وأهلكت، وإن كنت قد أخذته من الرّجال فقد هلكت وأهلكت»[1].

يقول ابن جميع: «دخلت على جعفر بن محمد، أنا وابن أبي ليلى، وأبو حنيفة، فقال لابن أبي ليلى: من هذا معك؟ قال: هذا رجل له بصر ونفاذ في أمر الدين. قال: لعله يقيس أمر الدين برأيه، -إلى أن يقول والحديث طويل نقتصر منه على موضع الحاجة-: يا نعمان، حدثني أبي عن جدي: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: أول من قاس أمر الدين برأيه إبليس، قال الله تعالى له: اسجد لآدم، فقال: أنا خير منه، خلقتني من نار وخلقته من طين، فمن قاس الدين برأيه قرنه الله تعالى يوم القيامة بإبليس، لأنه اتبعه بالقياس. ثم قال له جعفر -كما في رواية ابن شبرمة-: أيهما أعظم: قتل النّفس أو الزنا؟ قال: قتل النّفس. قال: فإن الله عز وجل قَبِل في قتل النّفس شاهدين، ولم يقبل في الزنا إلا أربعة، ثم قال: أيهما أعظم: الصلاة أم الصَوم؟ قال: الصلاة، قال: فما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة. فكيف؟ ويحك يقوم لك قياسك؟ اتق الله ولا تقس الدين برأيك»[2].

وخلاصة الكلام في هذا البند: أهل البيت عليهم السلام عصمة للناس من الضلالة على المستوى التطبيقي في إطاره الفكري - العلمي، ومصداق ذلك هو قيام الأئمة عليهم السلام بعدة إجراءات تنصب في هذا الإطار؛ وهي:

١- التأكيد على أنهم الامتداد الصحيح للنبوة، وذلك من بيان مرجعية القرآن الكريم وأنهم المفسرون الحقيقيون له، وبيان مرجعية السنة النبوية وأنها مكنوزة عندهم، ومخزونة في صدورهم.

٢- رعاية وتربية نخبة من المجتمع لتشكيل «المجمتع العلمي» الذي تقع عليه مسؤولية تحمل «المنهج» وتوارثه عبر الأجيال، وذلك تطبيقاً لمفهوم «الرسول المعلّم».

٣- التأكيد على حاجة الناس لهم، وأن الناس مهما سعوا في اجتهادات ومحاولات فإنهم محتاجون لأهل البيت عليهم السلام، وهذا على مستوى النخبة؛ من الفقهاء والمتكلمين والفلاسفة والقراء والمحدثين، ناهيك عن مستوى الجماهير وعامّة النّاس.

الخاتمة:

انطلق البحث من تصور لفرضيّة حاول امتحانها؛ إثباتاً أو نفياً، وهي أن أهل البيت عليهم السلام عصمة من الضلالة، وأول ما أقدم عليه هو تحليل لمفردتي «الضلالة» و«العصمة»،

(١) منتهى الدراية في شرح الكفاية، آية الله السيد محمد جعفر الجزائري المروج، ج٤، ص٢٨٩ - ٢٩٠، دار الكتاب الجزائري، قم - إيران، ١٤٢٥هـ.

(٢) الأصول العامة للفقه المقارن، السيد محمد تقي الحكيم، ص٣١٤ - ٣١٥، المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، قم - إيران، ١٤١٨هـ.

ومن ثمة علاقتهما بأهل البيت عليهم السلام على المستوى النظري والتطبيقي (العملي/ الخارجي)، وانتهى البحث باستخلاص هذه النتائج:

١- لا يمكن دراسة هاتين المفردين في بعدهما اللغوي فحسب، بل هما من المفردات التي ترتبط بأبعاد فكرية - فلسفية تحمل معها مفهوماً وإشكالية.

٢- عند دراسة مفردة «الضلالة» لابد من تناول ثلاثة أبعاد أساسية هي: المفهوم؛ وهو أشبه بالبحث الماهوي لمعنى الضلالة. الحدود؛ وهو متفرع عن البحث السابق لأننا بتحديد حقيقة الضلالة ترتسم أمامنا حدودها. المرجعية؛ وهو بحث في مضمون الضلالة نفسها، وهو البحث المعني بالإطار الإشكالي لمفهوم الضلالة إذ إنه يطرح السؤال التالي: من الذي يحدد الضلالة والهداية.

٣- أكد البحث: الضلالة على مستوى المفهوم هي: الطريق إلى الشر وفي مقابلها الطريق إلى الخير (الهداية)، وأما حدودها فهي شاملة لمختلف شؤون الحياة، وأن المرجعية في تحديد الضلالة وبالتالي الهداية هو الدين.

٤- عند دراسة مفردة «العصمة» لابد من تناول بعدين أساسيين هما: المفهوم؛ وهو بحث في حقيقة العصمة. الحدود؛ وهو متفرع عن البحث السابق.

٥- العصمة هي حلقة الوصل بين الله -سبحانه- باعتباره مصدر الهداية وبين البشر، إذ هي المعيار الذي يضمن سلامة تلقي الهداية الإلهية. وهي عصمة تفصيلية على المستوى النظري وذلك من خلال التبليغ الإلهي البليغ والواضح، لكنها على المستوى العملي مرتبط بالإنسان الحر المختار؛ فبقدر استعصامه يعتصم.

٦- علاقة أهل البيت عليهم السلام بكل ما سبق لابد من بحثها ضمن إطارين أو مسويين؛ هما: ثبوتي (نظري)، وإثباتي (تطبيقي/ عملي/ خارجي). أما المستوى الأول: فمقتضى أدلة الإمامة التي أقامتها مدرسة أهل البيت عليهم السلام والتي تنتهي إلى اتحاد مفهومي النبوة والإمامة في كل شيء عدا بعض خصائص النبوة، يثبتُ المطلوب.

٧- البحث الإثباتي نحا منحىً آخر، إذ إنه اتجه إلى الواقع التطبيقي لممارسات أهل البيت عليهم السلام في الخارج مستقرئاً سيرتهم لتحصيل كيفية أدائهم عليهم السلام لهذه الهداية، وهنا بحث زاويتين -والبحث يتسع لأكثر منهما- وهما: المستوى الميداني - العملي، والمستوى الفكري - المعرفي.

٨- على المستوى الميداني - العملي: كان لأهل البيت عليهم السلام أدوار متنوعة في الأمة كلٌّ بظروف مرحلته لكن ضمن معادلة «الرسول المُزكي/ المُربي»، فتارة يحملون الأمة على العمل السلمي والإصلاح الداخلي، وأخرى على المواجهة العسكرية، وفي غيرها على العمل بعيداً عن الأنظار أو ضمن الدولة... وهكذا. أي أنهم عليهم السلام كانوا يتحركون في الأمة ضمن أهداف يسعون لتحقيقها بمراعات ظروفهم المحيطة به، كما الأنبياء عليهم السلام.

٩- على المستوى الفكريّ - العِلميّ: قام أهل البيت عليهم السلام بثلاثة أمور أساسية؛ هي:

أولاً: التأكيد منذ اللحظة الأولى من وفاة النبي صلى الله عليه وآله على أنهم الامتداد العلمي والطبيعي للنبي عليه السلام؛ وذلك بأن فهم القرآن الحقيقي عندهم لا عند غيرهم، وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله مكنوزة عندهم وأنهم إنما يعلمون الناس من السنة لا غير.

وثانياً: صناعة المجتمع العلمي؛ الذي يحمل علوم أهل البيت عليهم السلام ويتوارثها جيلٌ عن جيل لبثها ونشرها بين الناس تجسيداً لمفهوم «الرسول المعلم».

وثالثاً: التأكيد على افتقار الأمة لهم على كل المستويات العلمية.

١٠- من مجموع ما مرّ نستخلص أن أهل البيت عليهم السلام كانوا للأمة عصمةً من الضلالة؛ تشهد بذلك مجموع الأدلة العلمية والواقع التطبيقي. لكن المشكلة الأساسية في وعي الأمة تتمثل في «أزمة الثقة» بالله -سبحانه وتعالى- لما اختار لهم من منهج وسلوك وطريقة، إذ من المواجهة الأولى «للفتن» تتزعزع الثقة ويكون الشك هو المرجع الأول، متناسين أن ﴿ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ لكن هذا الثواب مذخورٌ ﴿لِّمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ فليس الرسول عليهم ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ بل هو ﴿نَذِيرٌ مِّنَ النُّذُرِ الْأُولَى﴾ يسير على نهج ﴿حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وإن لَم تستجب الأمة ﴿فَمَا أَنتَ بِمَلُومٍ﴾ ﴿فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾.

التوصيات:

يمكننا تسجيل عدة توصيات بناءً على الدراسة السابقة:

١- ضرورة تأصيل «الجماعة المؤمنة» في المجتمع بأدواتها التي كرسها أهل البيت عليهم السلام في كلا بعديه القيادي والعلمي، بحيث يحافظ على تميزه وخصوصياته.

٢- تطوير المؤسسات الدينية المحتضة للمجتمع العلمي بالشكل الذي يؤهلها للتواصل والانفتاح مع الآخرين.

٣- التأكيد عل ثقافة «اليقين»، واعتباره مرتكز البناء الفكري في عموم المجالات المعرفيّة، بحيث تعزز في الأمة الثقة بالله -سبحانه- وبما اختاره لنا من دين ومنهج.

٤- تشكيل مؤسسات علمية متخصصة تستفرغ جهدها لبحث ودراسة موقع أهل البيت عليهم السلام في الحضارة الإسلامية، والاسهامات العظيمة التي قدموها للأمة بشكل خاص وعموم البشرية بشكل عام.

٥- معالجة المشاكل الفكرية لدى تيار التشكيك (أزمة الثقة) بالشكل الذي يتيح لهم المجال لمراجعة خياراتهم، مما يساهم في تقدُّم مستواهم الفكري والمعرفي، والذي ينصب في نهاية المطاف في خدمة تقدم المجتمع حضارياً، إذ العزم والهمة فرع اليقين، في حين أن «الشك مرض الروح» كما في الحديث.

ملحق

١- صفات النبي عليه السلام في القرآن الكريم.

١- النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهيد على الأمة.
النحل: ٨٩.
٢- النبي (ص) نذير.
- نذير مبين: الحج: ٤٩/ العنكبوت: ٥/ ص: ٧٠/ الأحقاف: ٩/ الذاريات: ٥٠-٥١/ الملك: ٢٦.
- نذير وبشير: الفرقان: ٥٦/ الأحزاب: ٤٥/ الفتح: ٩.
- منذر: ص: ٦٥/ ق: ٢/ النازعات: ٤٥/ الرعد: ٧.
٣- النبي صلى الله عليه وآله وسلم مبشر.
- مبشر ومنذر: الفرقان:٥٦/ سبأ: ٢٨/ فاطر: ٢٤.
- شاهد ومبشر ونذير واعياً وسراجاً منيراً: الأحزاب: ٤٥-٤٦.
- شاهد ومبشر ونذير: الفتح: ٨.
- بشير: هود:٢.
- شاهد: المزمل: ١٥.
- شهيد: النحل: ٨٩.
٤- النبي صلى الله عليه وآله وسلم داع إلى الله - سبحانه -.
الأحزاب: ٤٦.
٥- النبي صلى الله عليه وآله وسلم سراج منير.
الأحزاب: ٤٦.
٦- النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجعول على شريعة من الأمر.
الجاثية: ١٨.
٧- النبي صلى الله عليه وآله وسلم كريم.
الحاقة: ٤٠/ التكوير: ١٩.
٨- النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذو قوة.
التكوير: ٢٠.
٩- النبي صلى الله عليه وآله وسلم مطاع.
التكوير: ٢١.
١٠- النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكين.
التكوير: ٢٠.
١١- النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمين.
التكوير: ٢١.
١٢- النبي صلى الله عليه وآله وسلم مذكر.
الغاشية: ٢١.

٢- صفة الأنبياء مجتمعين.

١- مبشرين ومنذرين:
النساء: ١٦٥/ الكهف: ٥٦/ الزمر: ٧١.

٣- صفة كل نبي على حدة من حيثية الرسالة:

١- النبي نوح: نذير مبين: هود: ٢٥/ الشعراء: ١١٥/ نوح: ٢.

٤- صفة رسالة كل نبي على حدة.

١- النبي عيسى عليه السلام:
١- بينات: الزخرف: ٦٣.
٢- حكمة: الزخرف: ٦٣.
٣- مصدق لما بين يديه من التوراة: الصف:٦/ المائدة: ٤٦.
٤- هدى: (الإنجيل هدى): آل عمران: ٤/ المائدة: ٤٦.
٥- نور: (الإنجيل نور): المائدة: ٤٦.

٢- النبي موسى عليه السلام:
١- آيات: يونس:٧٥/ إبراهيم:٥/ المؤمنون: ٤٥.
٢- سلطان مبين: المؤمنون: ٤٥/ الدخان: ١٩/ الذاريات: ٣٨.
٣- بصائر: القصص:٤٣.
٤- هدى: القصص: ٤٣/ غافر: ٥٣.
٥- رحمة: القصص: ٤٣/ الأحقاف: ١٢.
٦- إمامٌ: الأحقاف: ١٢.
٧- الكتاب المستبين: الصافات: ١١٧.
٣- النبي داوود عليه السلام:
١- فصل الخطاب: ص: ٢٠.
٢- الحكمة: ص: ٢٠.

٥- مهام الأنبياء مجتمعين.

١- إتيان البينات.
آل عمران: ١٨٣/ يونس: ٧٤/ الزمر: ٧١/ التغابن: ٦.
٢- التبشير والإنذار: الأنعام: ٤٨.
٣- الإنذار: الزمر: ٧١.
٤- قص الآيات: الأعراف: ٣٥.
٥- القضاء بالقسط: يونس: ٤٧ (محل تأمل).

٦- مهام النبي صلى الله عليه وسلم:

١- التلاوة:
- تلاوة الآيات: البقرة: ١٢٨/ البقرة: ١٥١/ آل عمران: ١٦٤/ الجمعة: ٢.
- تلاوة الوحي: الرعد: ٣٠/.
- تلاوة الكتاب: العنكبوت: ٤٥.
- تلاوة آيات الله مبينات: الطلاق: ١١.
- تلاوة الصحف المطهرة: البينة: ٢-٣.
٢- التعليم:
- تعليم الكتاب: البقرة: ١٢٨/ البقرة: ١٥١/ آل عمران: ١٦٤/ الجمعة: ٢.
- تعليم الحكمة: البقرة: ١٢٨/ البقرة: ١٥١/ آل عمران: ١٦٤/ الجمعة: ٢.
- تعليم ما لم يكونوا يعلمون: البقرة: ١٥١.
٣- تزكية الناس:
- البقرة: ١٢٨/ البقرة: ١٥١/ آل عمران: ١٦٤/ الجمعة: ٢.
٤- البلاغ:
- البلاغ المبين: المائدة: ٩٢/ النحل: ٨٢/ النور: ٥٤/ العنكبوت: ١٨/ التغابن: ١٢.
- البلاغ: المائدة: ٩٩/ الرعد: ٤٠/ الشورى: ٤٨.
٥- الإنذار: هود: ٢.
٦- الإبشار: هود:٢.
٧- الصدع بما أُمر: الحجر: ٩٤.
٨- العدل بين الناس: الشورى: ١٥.
٩- التذكير:
- التذكير بالقرآن: ق:٤٥.
- التذكير: الذاريات: ٥٥.
١٠- تبيين المنزل من اله ـ سبحانه ـ.
- تبيين المنزل: النحل: ٤٤.
- تبيين ما يخفيه أهل الكتاب: المائدة: ١٤.
١١- قراءة القرآن: الإسراء: ١٠٦.

٧- صفة ما جاء به نبينا صلى الله عليه وسلم خاصة.

١- الحق:
- جاء بالحق: النساء:١٦٩/ الفرقان:

٣٣/ الصافات: ٣٧.
- دين الحق: التوبة: ٣٣/ الفتح: ٢٨/ الصف: ٩.
- حق: محمد ٣.
٢- نور: المائدة: ١٥.
٣- كتاب:
- كتاب مبين: المائدة: ١٥.
- كتاب مصدق لما بين يديه: المائدة: ٤٨/ الأنعام: ٩٢/ فاطر: ٣١/ آل عمران: ٣/ الأحقاف: ١٢.
- كتاب مفصل: الأنعام: ١١٤/ الأعراف: ٥٢.
- كتاب مبارك: الأنعام: ٩٢/ الأنعام: ١٥٥/ ص: ٢٩.
- مهيمن على الكتب الأخرى: المائدة: ٤٨.
- الكتاب تبيان لكل شيء: النحل: ٨٩.
- الكتاب حق: فاطر: ٣١.
- الكتاب منه متشابه: آل عمران:٢/ الزمر: ٢٣.
- كتاب مثاني: الزمر: ٢٣.
- كتاب فصلت آياته: فصلت: ٣.
- كتاب عزيز: فصلت: ٤١.
- كتاب لا يأتيه الباطل: فصلت ٤٢.
- الكتاب شفاء: ٤٤.
- الكتاب نور: الشورى: ٥٢.
- الكتاب رحمة: الأعراف: ٥٢/ النحل: ٨٩.
٤- هدى:
- هدى إلى سبل السلام وإخراج من الظلمات إلى النور وصراط مستقيم: المائدة: ١٦.
- هدى: الأعراف: ٥٢/ التوبة: ٣٣/ النحل: ٨٩/ آل عمران: ٤/ فصلت: ٤٤/ الجاثية: ٢٠/ الفتح: ٢٨.
٥- القرآن:
- القرآن إنذار للشاهدين ومن بلغ: الأنعام: ١٩.
- القرآن ميسر للذكر: القمر١٧/٢٢/٣٢/٣٩.
- القرآن مجيد: البروج: ٢١.
- القرآن يهدي إلى الرشد: الجن: ٢.
٦- رحمة: الجاثية: ٢٠.
٧- بشرى للمسلمين: النحل: ٨٩.
٨- أحسن التفسير: الفرقان: ٣٣.
٩- أحسن الحديث: الزمر: ٢٣.
١٠- أحسن ما أنزل: الزمر: ٥٥.
١١- الرسالة ميسرة بلسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم: الدخان: ٥٨.
١٢- الرسالة مُصدِّقٌ للمرسلين: الصافات: ٣٧.
١٣- بصائر: الجاثية: ٢٠.
١٤- الرسالة بلسان عربي:
- عربي مبين: الشعراء: ١٩٥/ النحل: ١٠٣.
- عربي: فصلت: ٤٤/ يوسف: ٢/ الرعد: ٣٧/ طه: ١١٣/ الزمر: ٢٨/ فصلت: ٣/ الشورى: ٧/ الزخرف: ٣/ الأحقاف: ١٢.
١٥- آيات بينات: الحديد: ٩.
١٦- قول ثقيل: المزمل: ٥ □

التأويل وآفاق المعرفة القرآنية:*

النص الديني بين تجاذبات الماضي والحاضر

■■ الشيخ معتصم سيد أحمد**

إن من أكبر العُقد، التي تقف حاجزاً أمام تشكل بناء فكري إسلامي موحد، يجمع أشتات الرؤى المتباينة في صيغة ذات ملمح، لا تضيع فيه الثوابت، ولا يتجاهل فيه الواقع المتجدد، هي عُقدة اختراق النص، وكشف مدلولاته، التي توارت خلف زواية النظر المختلفة للنص، فيتشكل وفق كل زاوية البناء المنهجي ومن ثم المنتوج المعرفي. والناظر لآليات الفهم والتفسير التي تراكمت عبر حقب متتالية، يقف على عمق تلك العقدة التي تهدد الصيغة الفكرية والمعرفية للإسلام. ومن هنا لا يمكن أن تكون هناك أي محاولات توصف بكونها جادة، لتجاوز هذا التراكم التراثي وزحزحة الصور المقلوبة، التي تكلست أمام عجلة تطور النص وملاحقته للواقع، ما لم تقدم مساهمة منهجية، تنطلق من النص وتقترب منه، في محاولة تأصيلية تتسم بالبساطة وبالمتانة في الوقت نفسه، فأما المتانة فلما يقتضيه البناء المنهجي، وأما البساطة فلأننا لا نتعقل كون القرآن الذي جاء ليتفاعل مع كل زمان ومكان، ملبياً أفاق الإنسان وطموحاته، يكون مرتكزاً على نسيج من التعقيد المنهجي.

وبما أن العقدة بدأت وتكونت نتيجة تكدس منهجي، أو تأصيل مصلحي، لتمرير مفاهيم، أو لشرعنة مواقف، أو جمود إيديولوجي عملت الأيام على تحجيره، فلا بد حينها أن تكون الهزة

* ورقة مقدمة لمؤتمر «القرآن الكريم وتحديات العصر» في دورته الثامنة، تحت شعار: «أهل البيت عليهم السلام إشعاع الإسلام الحضاري»، نظمه «منتدى القرآن الكريم» - الكويت، عقد في الكويت في ٢ - ٣ مايو/ أيار ٢٠٠٦م، ٢٣ - ٢٤ ربيع الأول ١٤٢٧هـ.

** عالم دين، أسرة التحرير، السودان.

التي تزحزح كل ذلك، معالجة في المنهج، تتسم بكونها أصيلة تجسد قيم النص ومقاصد الدين، في الوقت الذي تتلمس الواقع المعاش وتتفاعل مع تفاصيله، فملامح الفكر الإسلامي، التي تتماوج في الساحة المعاصرة تتجاذبها تيارات بين طرفي نقيض، بين مركزية تاريخية، تحرك النص ضمن أفق تاريخي، لا يحتمل النص فيها غير تجلي واحد، قد تجسد وتبلور في التجربة الأولى، وحينها ليس أمام الواقع إلا أن يتجاهل حاسة الزمن التي تفصل بينه وبين ماضيه، وفي مقابل ذلك مركزية الحاضر وعصرنة الماضي، في صورة فكرية تلاحق حتى صرخات الموضة، وبينهما أنماط ثقافية متذبذبة، بين مركز الدائرة الأولى والثانية، كما أن الوسطية ليست هي الخيار الأمثل، لأن المشكلة لا تدور حول التفريط أو الإفراط، وإنما في نفس تدوير النص حول هذه المركزيات، فليس الماضي أو الحاضر هو مرتكزاً لفهم النص، وإذا أمعنا النظر في هذه المركزيات نجد أن أساس المشكلة في المعرفة الإسلامية ترجع إلى البحث عن مركزيات لإحالة فهم النص خارج عن إطار النص، بمعنى أن النزاع بين التجديديين والتقليديين هو نزاع خارج عن اختصاصات النص، فالنص قضية محايدة لا ينتسب إلى زمان أو مكان محدد حتى يكون النزاع بين أن يدور النص حول الماضي أو الحاضر، وإنما لا بد من البحث عن مركزية أخرى تتمتع بنفس حيادية النص، في رؤية تكاملية تنظر لكل الوحدات الزمنية في أفق عرضي واحد، ليس لأي وحدة حق الأولية أو المحورية، كما الشمس تشرق بضيائها على الواقع دون أن تمتاز فترة زمنية بخاصية تجعلها مركزاً للشمس. وبهذا نسجل أول ملاحظة منهجية أمام التيارات الإسلامية التي انطلقت من الماضي أو الحاضر لفهم النص، لأننا لا يمكن أن نصل إلى فهم للإسلام في عمق مراده، ونحن نحتجب عنه بحجاب الزمان والمكان، فكما أننا لا نبصر الشمس بالواقع، وإنما الواقع هو الذي يُبصر بالشمس، فكذا لا يمكن أن نبلور الإسلام برؤى زمان أو مكان معين، وإنما الواقع هو الذي يجب أن يتبلور ويتشكل وفقاً لرؤى الإسلام، ولا يتحقق ذلك إلا بإيجاد مركزية للفهم تمتلك نفس حيادية النص، لتخرج من سلطة الزمان والمكان، لأن الإسلام كإرث تاريخي أو كفهم معاصر، ما هو إلا محاولات لفهم النص الديني وفق معطى زماني ومكاني، فالتحفظ الذي نبديه هو في التفكيك بين ما يحمله النص من معنى، وبين المعاني التي أنتجتها تجارب ضمن معطيات خاصة لفهم النص، وهذا لا يعني تجاوز ما قيل وإنما عدم الوقوف عنده واعتباره الصورة المثالية والنهائية للإسلام، فاكتشاف هذه المحورية في نظري هو مساهمة كبيرة في حل مشكلة المعرفة الإسلامية، وهذه الدراسة هي رسم للخطوات الأولى أو هي فتح الباب لإثارة هذه المشكلة.

مركزية العقل المستبصر ببصائر الوحي

اللحظة التي يتم فيها الركون للماضي يتقلص فيها دور العقل، واللحظة التي يتم فيها الانفتاح على الواقع يتقلص فيها دور الوحي، والموازنة لا تتحقق إلا بدراسة جديدة لآليات المعرفة عند الإنسان والإنسان المسلم بالخصوص، فمصادر المعرفة حينها تكون محصورة

في الوحي والعقل، وبالتالي لا تخرج المركزية المفترضة عنهما، فبإيجاد العلاقة بينهما في كل مشترك تتحقق تلك الموازنة، ففي حديث للإمام الكاظم عليه السلام يتحدث فيه عن تلك الموازنة بقوله: «الرسول عقل ظاهر والعقل رسول باطن» ومن هنا إن التحقيق المنهجي لا بد أن يسعى إلى رفع الحدود الغامضة بين العقل والوحي لأنه الكفيل بتحقيق الإطار المعرفي في الإسلام، ومن الضروري لفت النظر هنا إلى أن الكل المشترك بين العقل والوحي الذي نسعى لتحقيقه لا يتحقق إذا نظرنا لكل واحد منهما نظرة تمنحه الاستقلالية والتحقق، بمعنى أن الوحي لوحده لا يصلح لأن يكون مصدراً معرفياً كما أن العقل كذلك، كما أننا لا يمكن أن نفترض أن لكل واحد منهما تخصصه الذي يمتلك فيه نحواً من الاستقلالية؛ لأنه حينها تختلط الحدود الفاصلة بينهما، وإنما نقصد بالكل المشترك هو الخروج بخيار ثالث يشمل كلا المصدرين في حقيقة واحدة، ونحن لا نجد لتلك الحقيقة تحقق إلا في العقل المستبصر ببصائر الوحي، أي العقل الذي يذكو وينمو ويتكامل بالوحي، وبالتالي نرفض كل محاولة عقلية خارجة عن إطار النص، كما نرفض كل محاولة تحاول أن تربط النص بواقع معين، فيكون النص حينها مهيمناً على حركة الزمان دون أن يتأثر بها، لأن إطار تلك المركزية الجديدة هي المعرفة بما هي القابلة للجري والانطباق مدى الأزمان وحينها يكون النص بمثابة النور الذي يكشف الظلمات، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَآءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُوراً مُّبِيناً ﴾[1] ومن خاصية النور أنه يشرق على المتغيرات التي تتحرك تحته من دون أن تؤثر في إشراقه.

ولكي يتصف الفكر الجديد بالشمولية والديمومة، لا بد أن يكون مستبطناً لقيم كلية صالحة للجري مدى الزمان والانطباق على المتغيرات، ولا يمكن أن نتصور بأي شكل من الأشكال أن يكون هناك فكر يتصف بالشمولية والديمومة، وهو في الوقت نفسه تصورات جزئية ومصاديق محدودة، وهذه هي الملاحظة الثانية في المنهج، فالذين تشبثوا بمركزية التاريخ تصوروا الإسلام رؤى محدودة، قد تجسدت في شكل صور مثالية لسلف الأمة، وبذلك ابتعدوا عن الإسلام في الوقت الذي ابتعدوا فيه عن الواقع، ومن هنا عاشوا حالة من الانفصام بين قدسية التاريخ وانحراف الواقع، فما كان إلا الكفر به ومقاطعته، يقول نصر حامد أبو زيد: «إن الخطأ الجوهري في موقف أهل السنة قديماً وحديثاً هو النظر إلى حركة التاريخ وتطور الزمن بوصفها حركة نحو الأسوأ على جميع المستويات، ولذلك يحاولون ربط معنى النص ودلالته بالعصر الذهبي، عصر النبوة والرسالة ونزول الوحي متناسين أنهم في ذلك يؤكدون زمانية الوحي لا من حيث تكوُّن النص وتشكُّله فقط، بل من حيث دلالته ومغزاه كذلك، وليس هذا مجرد خطأ (مفهومي) ولكنه تعبير عن موقف إيديولوجي من الواقع، موقف يساند التخلف ويقف ضد التقدم والحركة»[2]. أما الذين تشبثوا بالحاضر، لم ينظروا

(١) سورة النساء، الآية ١٧٤.

(٢) مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، ص ٢٢٣.

إلا إلى إسلام المركزية التاريخية، ولذا تطرفوا في رفضه متشبثين بقيم جديدة تفرضها ضرورة الحياة العصرية، ففي حين اقتربوا من الواقع ابتعدوا عن قيم الإسلام، وكلا القولين له وجود في الجدل الثقافي بين العلمانيين والتيارات الإسلامية الراديكالية أو التقليدية.

ولكي يكون لنا انطلاقة جديدة في فهم النص الديني، لا بد أن نبحث عن تلك الآليات التي تكشف عن القيم والسنن المبثوثة فيه، لأنها الكفيلة بجعل القرآن مشرفاً ومهيمناً على الزمان والمكان، فالضرورة الموضوعية تجعلنا أمام خيارين أولهما أن يتشكل النص وفق الواقع الزماني والمكاني، وبالتالي يصبح النص أثير ذلك الزمان والمكان ومن ثم التراث الذي يقف حاجزاً أمام البنية التطورية للنص، وإما أن يتشكل الزمان والمكان وفقاً لبصائر الوحي، وذلك عندما يمتلك النص خاصية إشراقية تسمح بحرية الحركة للواقع بكل مكوناته في أفق عقلي يستوعب كل خصوصيات المرحلة، وفي هذه الحالة لا بد أن تكون تلك البصائر.. القيم.. السنن.. الحِكم.. واضحة ومترتبة في شكلها الهرمي لكي تتحقق مركزيتها ويصح الرجوع إليها، وهذا ما لم تهتم به المنهجيات التفسيرية والتأويلية.

ولكي تتضح تلك المركزية لا بد من نقاش حول الآليات المطروحة لفهم النص في الفكر الإسلامي وهي التفسير والتأويل ثم نبين أن الحدود الغامضة بينهما كانت وراء إشكالات المعرفة الإسلامية وبخصوص فهم النص مما قلص حدود الاستفادة منه

القسم الأول: قراءة في المصطلح:

إذا نظرنا إلى التراث الإسلامي، في تعاطيه مع النص القرآني، نجد تبايناً منهجياً تكشف عنه بشكل واضح كتب التفسير، فبين من رآه مصدراً لغوياً فراح يتفنن في إعرابه وبيان صوره الفنية والبلاغية، وبين من رأى فيه كتاباً تاريخياً يتناول قصص الأقدمين وحضارة الماضين وهكذا.. كتاب لغز وإشارة ... كتاب فقه وأحكام ... اجتماع ... سياسة ... طبيعة ... وبالتالي المخزون المعرفي الذي يمتلكه المفسر، هو الذي يحدد نوع تفسيره. يقول دكتور منيع عبد الحليم أستاذ علوم القرآن في الأزهر: «واختلفت أنظار المفسرين وطرقهم ومناهجهم في التفسير تبعاً لاختلاف مشاربهم، فمنهم من غلبت عليه النزعة الفكرية العقائدية فتوسع توسعاً كبيراً في شرح الآيات المتصلة بهذه المعاني، ومنهم من غلبت عليه النزعة الفقهية الشرعية فتوسع توسعاً كبيراً في هذه النواحي، وهكذا من توسع في القصص والأخبار، ومن توسع في الأخلاق والتصوف والمواعظ وآيات الله في الأنفس والآفاق وغير ذلك»[٣] وهذا لا يعني عدم الاعتراف بالجوانب المضيئة التي تكشف عنها هذه التفاسير، ولكننا نبحث عن المعرفة التي تمثل شمولية وصلاحية الفكر الإسلامي.

(٣) مناهج المفسرين، ص ٨.

إن جذر المشكلة كان يرتكز على الخلط الذي وقع بين معنى التفسير والتأويل، ففي فهم السلف لم يكن هناك تفريق بين المعنيين، يقول محمد هادي معرفة: «كان التأويل في استعمال السلف مترادفاً مع التفسير، وقد دأب عليه أبو جعفر الطبري في جامع البيان»[٤] وهذا المعنى المترادف أهمل آليات التأويل الخاصة، ولم يجعل له من المميزات ما تجعله مكملاً للتفسير، أو حلقة أخرى تؤسس لبناء معرفي اهتم به النص وأهمله التفسير، وبالتالي حصر الاستفادة من القرآن ضمن إطار الفهم الظاهري الذي ينتجه التفسير فوّت على الفكر الإسلامي مكتسبات كانت يمكن أن تساهم في حل معضلاته المعرفية.

أما البعد الآخر للمعنى التراثي للتأويل، قد اكتسب معنىً سلبياً واعتبر نوعاً من أنواع التفسير بالرأي، وبخاصة بعد أن بدأت تتكرس في الأمة سلطة السلف، التي تحصر الاستفادة من النص ضمن المنقول من أقوال الصحابة، وحينها أصبح التأويل سلاح يحارب به أصحاب المدارس العقلية، الذين صنفوا بأنهم أصحاب تأويلات، يقول نصر حامد أبو زيد: «وليس هذا المسلك في الفكر الديني الرسمي في الحقيقة مغايراً لمسلك الاتجاهات الرجعية في التراث التي وصمت بدورها كل التأويلات المناقضة لتأويلاتهم بأنها تأويلات فاسدة أو مستكرهة، وأنها في أحسن الأحوال تفسير بالرأي المذموم والمنهي عنه من الرسول والصحابة. وقد تم تصنيف أصحاب هذه التأويلات بأنهم من أهل البدع وذلك في مقابل أهل السنة والجماعة. وهو تصنيف يستهدف مصادرة الفكر النقيض ومحاصرته وحبسه في دائرة الكفر في مقابل الصدق والإيمان الذي يومئ إليه مفهوم أهل السنة»[٥] وبهذا المفهوم حوصرت كل العقليات الإسلامية، التي حاولت تفعيل النص بمعطى عقلي، وأعطي في المقابل التفسير حيزاً استوعب فيه الحدود التي يتحرك فيها التأويل، وذلك إما بأن يجعلوا للتأويل معنىً مرادفاً للتفسير، وإما أن يصنف عملاً بالرأي وخروجاً عن الدين.

التداخل بين التفسير والتأويل:

ولكي نرسم هذه الحدود الفاصلة بين التفسير والتأويل، لا بد أن نرجع إلى تعريف كلا المصطلحين، يقول الزركشي في معنى التفسير لغة: «أما التفسير في اللغة فهو راجع إلى معنى الإظهار والكشف، وأصله في اللغة من التفسير، وهي القليل من الماء الذي ينظر فيه الأطباء، فكما الطبيب بالنظر فيه يكشف عن علة المرض، فكذلك المفسّر، يكشف شأن الآية وقصصها ومعناها، والسبب الذي أنزلت فيه.. فالتفسير كشف المغلق من المراد بلفظه وإطلاقٌ للمحتبس عن الفهم به، ويقال: فسرت الشيء أفسره تفسيراً، وفسرته أفسره فسراً،

(٤) التفسير والمفسرون، ج١، ص ١٨.
(٥) مفهوم النص دراسة في مفهوم القرآن، ص ٢٢٠.

والمزيد من الفعلين أكثر في الاستعمال، وبمصدر الثاني منهما سمّى أبو الفتح بن جني كتبه الشارحة الفسر»[٦]. بهذا يراد من التفسير لغةً البيان والإيضاح، وقد وردت لفظة التفسير في القرآن بمعنى البيان، في قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿ وَلاَ يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاّ جِئْنَاكَ بِالْحَقّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً ﴾ إي ما يأتونك بحجة إلا جئناك بحجة أحسن بياناً، قال الراغب: «الفَسْر والسَفْر متقاربا المعنى كتقارب لفظيهما، لكن جُعل الفسر لإظهار المعنى المعقول، والسفر لإبراز الأعيان للأبصار. يقال: سفرت المرأة عن وجهها وأسفرت وأسفر الصبح، وقال تعالى: ﴿ وَلاَ يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاّ جِئْنَاكَ بِالْحَقّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً ﴾ أي بياناً وتفصيلاً»[٧] أما التفسير في الاصطلاح فهو إزاحة المعنى المبهم عن النص، وإفادة المعنى المقصود، واعتبر البعض أن التفسير ما يتعلق بالجوانب العامة التي تدور خارج النص، من أسباب النزول، والمكي، والمدني، والخاص، والعام، كما يعرف الزركشي التفسير بقوله: «هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيِّها ومدنيِّها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها ومجملها ومفسرها»[٨] وكل هذه العلوم متوقفة على النقل وليس فيها مجال للاجتهاد، إلا في باب ترجيح المتعارض. والدليل على غلبة هذا النمط من التفاسير هو رواجها واحتكارها للمساحة الأكبر في كتب التفسير، وهذا ما كرس إبعاد التأويل عن ساحة القرآن، ولذا نجد أن الذين اهتموا بشأن القرآن وعلومه، أكدوا بشكل جلي في تصنيفاتهم، مدى تركيز التفسير والمفسرين على ما يدور خارج النص، فإذا رجعنا للزركشي في البرهان، أو السيوطي في الإتقان، رأينا أن عناوين الأبحاث التي اهتم بها التفسير طوال قرون متطاولة، تعبر عن الاهتمام البالغ بالتفسير على حساب التأويل، بخاصة أن العلمين من أعلام القرن التاسع الهجري، فيكشفان عن حجم التراث المنقول في هذا الخصوص، وبمراجعة عناوين الإتقان، التي تعتبر أوسع من البرهان، نجدها واضحة فيما قلناه، وإليك نمازج من عناوينه التي بلغت الثمانين عنواناً.

النوع الأول: معرفة المكي والمدني، الثاني: معرفة الحضري والسفري، الثالث: النهاري والليلي. الرابع: الصيفي والشتائي. الخامس: الفراشي والنومي. السادس: الأرضي والسماوي. السابع: أول ما نزل. الثامن: آخر ما نزل. التاسع: أسباب النزول. العاشر: ما نزل على لسان بعض الصحابة. الحادي عشر: ما تكرر نزوله. الثاني عشر: ما تأخر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حكمه. الثالث عشر: ما نزل مفرقاً وما نزل جمعاً. الرابع عشر: ما نزل مشيعاً وما نزل مفرداً ... وهكذا ثمانين نوعاً ثم يقول: «فهذه ثمانون نوعاً على سبيل الإدماج، ولو نوعت باعتبار ما أدمجته في ضمنها لزادت

(٦) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٢، ص ١٤٧.
(٧) التفسير والمفسرون، ج١، ص ١٣.
(٨) البرهان في علوم القرآن، ج٢، ص ١٤٨.

على الثلاثمائة»[٩]. وفي هذا الجهد الجبار الذي يحشد فيه السيوطي أراء المفسرين ومدى اهتمامهم بالعلوم التي تتعلق بالتفسير، لا تشتم فيه رائحة للتأويل، وذلك بسبب استبعاد المدارس العقلية الإسلامية، ومن الواضح أن التأويل في فهم السيوطي مرادف للتفسير، وإن كان هناك خصوصية يمتاز بها التأويل عن التفسير عنده، هو تبديل كلمة تفسير بكلمة تأويل، عندما يحتمل النص في فهمه الظاهري أكثر من معنى، يقول في عنوان لفصل (ذكر ما وقفت عليه من تأويل الآية المذكورة على طريق أهل السنة)[١٠] ثم يذكر نماذج لا تتجاوز تعدد المعنى للفظ الواحد.

وهذه الطريقة التفسيرية المستوعبة لنواحي الاستفادة من النص القرآني، قلّصت الاجتهاد في فهم النص، وأصبحت الدوائر الاستنباطية لا تتجاوز آيات الأحكام، وبعض الجدل العقائدي بين المذاهب، في آيات الصفات وغيرها، مما جعل عملية التأويل مؤدلجة تعمق الخلاف، وتفكك بناء الاجتماع الإسلامي، في حين أن طبيعة الثقافة العصرية، تطرح على الفكر الإسلامي استفهامات ملحة، تتعلق بضرورة الحياة -سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وحضارياً- وهكذا نتسأل، كما تساءل محمد أركون «هكذا نجد أنفسنا مضطرين لأن نتساءل فيما إذا كان الإتقان وكل الأدبيات المشابهة التي أُلّفت قبله أو بعده تتيح لنا تكوين أية معرفة بالقرآن، أم أنها تمثل فقط وبكل بساطة معارف مدرسية سكولاستيكية لابد منها من أجل دراسة القرآن. في كلتا الحالتين نجد فيما يخصنا أن المنهج والمقاربات والإشكاليات والعلوم والمواقف العقلية المستخدمة في هذه الأدبيات هي إما بالية وإما غير مطابقة (صحيحة) وإما غير كافية. لكي نتيح المجال للتساؤلات الجديدة. لكي نجعل قراءات القرآن التي لم تجرب (أو لم تحاول) حتى الآن ممكنة الوجود، لكي ندمج الظاهرة القرآنية في الحركة الكبرى للبحث العلمي والتأمل الفلسفي»[١١]، وإن كنا نتفق مع تشخيصه للمشكلة، التي حصرت معارف القرآن في أطر شكلية تراثية، ضمن أدبيات إما بالية أو غير صحيحة، وأننا أمام ضرورة لاستلهام معرفة قرآنية جديدة، إلا إننا نجده يحاول إخضاع النص من جديد لمعطيات عصرية زمانية، لم يخلص الفكر البشري فيها لصورة نهائية، مما يجعل النص القرآني في مشكلة مزمنة، فالذي يكافح من أجله أركون، هو تفكيك النص الديني من الفهم التراثي، الذي علق بالنص نتيجة معطيات زمانية ومكانية، يحاول من جديد توريثه للأجيال القادمة، عندما يخضع النص من جديد للمعطى الزماني والمكاني، فالذين قاموا بنفس دوره في التاريخ من أصحاب التأمل الفلسفي، هم الفلاسفة الذين اشتغلوا بالعلوم العقلية، من أمثال الفارابي، وابن رشد، وابن سيناء، الذين كانوا يسبحون عكس التيار الجامد على ظواهر النصوص، في محاولة لإخضاع النص لمباني

(٩) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ج ١، ص ٣١.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) محمد أركون، الفكر الإسلامي قراءة علمية، ص ٢٥٣.

عقلية فلسفية، تحول هؤلاء في ما بعد إلى تركة ثقيلة، لم تتمكن الأمة من تجاوزها برغم التقدم العلمي والفلسفي، فالمشكلة تكمن في أن الأمة إلى الآن لم تتمكن من التعامل الأمثل مع القرآن، فإما أن تتوقف عند قشوره، وإما تحاول أن تفرض عليه مفاهيمها الزمانية الخاصة، وحيينها تدور المشكلة في دائرتها المغلقة، فالتصور القرآني في منظار الحداثيين، يُجرد القرآن من خصوصيته الذاتية في امتلاكه للحقيقة المطلقة والقيم الثابتة، واعتبار القرآن حقيقة موضوعية قابلة للبناء والتشكل من جديد، لما يحمله من توجيهات نسبية، فالقرآن حين إذ لا يفترق عن أي نص أدبي أبدعه أديب بارع جُردت عنه حقوق الملكية وأبعد كذات فاعلة ومريدة في النص، فالحقيقة التي ننطلق منها، أن النص القرآني صناعة إلهية، وليست بشرية فهذا الانتماء الإلهي يجعل للقرآن خاصية إطلاقية مثالية مستبطنة لكل الحقائق الإلهية ﴿ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللّهِ تَبْدِيلاً وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللّهِ تَحْوِيلاً ﴾.

فإذاً ليست الصورة الموروثة للتفسير، ولا المحاولات التفسيرية الجديدة، يمكن أن تقربنا إلى لُباب القرآن ومعرفة محتواه، مما يحفزنا إلى الاقتراب من القرآن من جديد، في محاولات مستمرة لكي نتعرف على منهجه الخاص في ذلك، وفي اعتقادي أن دراسة مفردة التأويل والمعاني المتداخلة فيها، يمكن أن تقربنا إلى المنشود.

التأويل بين المعنى الشائع وإرادة التجديد:

هذا الفصل بين المعنيين يرجى منه كشف التباين المعرفي في حركة الفكر الإسلامي بين المعاني التي ورثتها الأمة عن التأويل، وبين المحاولات الحديثة لنزع مفاهيم جديدة تكون أكثر وعياً للحاضر، ففي المقاربة الأولى نستعرض رأي العلامة الطباطبائي في تفسير الميزان، فقد جمع كل الآراء الشائعة حول معنى التأويل، وفي المقاربة الثانية نستعرض رأي نصر حامد أبو زيد، الذي حاول أن يعطي التأويل معنى يسمح له ببناء فكري يخالف فيه المشهور، ومن ثم نستعرض المعنى الذي نختاره وفقاً لفهمنا لروايات أهل البيت، واستخدامات كلمة التأويل في القرآن.

يقول العلامة الطباطبائي: فسر قوم من المفسرين التأويل بالتفسير وهو المراد من الكلام، وإذ كان المراد من بعض الآيات معلوماً بالضرورة كان المراد بالتأويل على هذا من قوله تعالى: ﴿ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ ﴾ الآية، هو المعنى المراد بالآية المتشابهة، فلا طريق إلى العلم بالآيات المتشابهة على هذا القول لغير الله سبحانه أو لغيره وغير الراسخين في العلم.

وقالت طائفة أخرى: إن المراد بالتأويل: هو المعنى المخالف لظاهر اللفظ، وقد شاع هذا المعنى بحيث عاد اللفظ حقيقة ثانية فيه بعد ما كان بحسب اللفظ لمعنى مطلق الإرجاع أو المرجع.

وكيف كان فهذا المعنى هو الشائع عند المتأخرين كما أن المعنى الأول هو الذي كان شائعاً بين القدماء المفسرين، سواء فيه من كان يقول: إن التأويل لا يعلمه إلا الله، ومن

كان يقول: إن الراسخين في العلم أيضاً يعلمونه كما نقل عن ابن عباس: أنه كان يقول: أنا من الراسخين في العلم وأنا أعلم تأويله.

وذهبت طائفة أخرى: إلى أن التأويل معنى من معاني الآية لا يعلمه إلا الله تعالى، أو لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم مع عدم كونه خلاف ظاهر اللفظ، فيرجع الأمر إلى أن للآية المتشابهة معاني متعددة بعضها تحت بعض، منها ما هو تحت اللفظ يناله جميع الأفهام، ومنها ما هو أبعد منه لا يناله إلا الله سبحانه أو هو تعالى والراسخون في العلم.

وقد اختلفت أنظارهم في كيفية ارتباط هذه المعاني باللفظ فإن من المتيقن أنها من حيث كونها مرادة من اللفظ ليست في عرض واحد وإلا لزم استعمال اللفظ في أكثر من معنى وأحد وهو غير جائز على ما بُيِّن في محله، فهي لا محالة معانٍ مترتبة في الطول: فقيل: إنها لوازم معنى اللفظ إلا أنها لوازم مترتبة بحيث يكون للفظ معنى مطابقي وله لازم وللازمه لازم وهكذا، وقيل: إنها معانٍ مترتبة بعضها على بعض ترتب الباطن على ظاهره، فإرادة المعنى المعهود المألوف إرادة لمعنى اللفظ وإرادة لباطنه بعين إرادته نفسه كما أنك إذا قلت: اسقني فلا تطلب بذلك إلا السقي وهو بعينه طلب للإرواء، وطلب لرفع الحاجة الوجودية، وطلب للكمال الوجودي، وليس هناك أربعة أوامر ومطالب، بل الطلب الواحد المتعلق بالسقي متعلق بعينه بهذه الأمور التي بعضها في باطن بعض والسقي مرتبط بها ومعتمد عليها.

وهاهنا قول رابع: وهو أن التأويل ليس من قبيل المعنى المراد باللفظ بل هو الأمر العيني الذي يعتمد عليه الكلام، فإن كان الكلام حكماً إنشائياً كالأمر والنهي فتأويله المصلحة التي توجب إنشاء الحكم وجعله وتشريعه، فتأويل قوله: ﴿أقيموا الصلاة﴾ مثلاً هو الحالة النورانية الخارجية التي تقوم بنفس المصلي في الخارج فتنهاه عن الفحشاء والمنكر، وإن كان الكلام خبرياً فإن كان إخباراً عن الحوادث الماضية كان تأويله نفس الحادثة الواقعة في ظرف الماضي كالآيات المشتملة على أخبار الأنبياء والأمم الماضية، فتأويلها نفس القضائية الواقعة في الماضي. وإن كان أخباراً عن الحوادث والأمور الحالية والمستقبلة فهو على قسمين: فإما أن يكون المخبر به من الأمور التي تناله الحواس أو تدركه العقول كان أيضاً تأويله ما هو في الخارج من القضية الواقعة كقوله تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمّاعُونَ لَهُمْ﴾ التوبة ٤٧ وقوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرّومُ * فِيَ أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ الروم ٢-٣. وإن كان من الأمور المستقبلة الغيبية التي تناله حواسنا الدنيوية ولا يدرك حقيقتها عقولنا كالأمور المربوطة بيوم القيامة ووقت الساعة وحشر الأموات والمجمع والسؤال والحساب وتطائر الكتب، أو كان مما هو خارج من سنخ الزمان وإدراك العقول كحقيقة صفاته وأفعاله تعالى فتأويلها أيضاً نفس حقائقها الخارجية.

والفرق بين هذا القسم أعني الآيات المبينة لحال صفات الله تعالى وأفعاله وما يلحق بها من أحوال يوم القيامة ونحوها وبين الأقسام الأخرى أن الأقسام الأخرى يمكن حصول

العلم بتأويلها بخلاف هذا القسم، فإنه لا يعلم حقيقة تأويله إلا الله تعالى. نعم يمكن أن يناله الراسخون في العلم بتعليم الله تعالى بعض النيل على قدر ما تسعه عقولهم

وأما حقيقة الأمر الذي هو حق التأويل فهو مما أستأثر الله سبحانه بعلمه.

فهذا هو الذي يتحصل من مذاهبهم في معنى التأويل وهي أربعة.

وهاهنا أقوال أخرى ذكروها هي في الحقيقة من شعب القول الأول وإن تحاشى القائلون بها عن قبوله. فمن جملتها:

أن التفسير أعم من التأويل وأكثر استعماله في الألفاظ وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل. وأكثر ما يستعمل التأويل في الكتب الإلهية، ويستعمل التفسير فيها وفي غيرها.

ومن جملتها: أن التفسير بيان معنى اللفظ الذي لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والتأويل تشخيص أحد محتملات اللفظ بالدليل استنباطاً.

ومن جملتها: أن التفسير بيان المعنى المقطوع من اللفظ، والتأويل ترجيح أحد المحتملات من المعاني غير المقطوع بها وهو قريب من سابقه.

ومن جملتها: أن التفسير بيان دليل المراد، والتأويل بيان حقيقة المراد، مثله: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾ فتفسيره: أن المرصاد مفعال ومن قولهم: رصد يرصد إذا راقب، وتأويله التحذير عن التهاون بأمر الله والغفلة عنه.

ومن جملتها: أن التفسير بينان المعنى الظاهر من اللفظ، والتأويل بيان المعنى المشكل.

ومن جملتها: أن التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية.

ومن جملتها: أن التفسير يتعلق بالاتباع والسماع، والتأويل يتعلق بالاستنباط والنظر.

فهذه سبعة أقوال هي في الحقيقة من شعب القول الأول الذي نقلناه، يرد عليها ما يرد عليه. وكيف كان فلا يصح الركون إلى شيء من هذه الأقوال الأربعة وما ينشعب منها»[١٢].

ثم يبدأ برد هذه الأقوال ليستخلص رويته الخاصة فيعترض على القول الأول (ننقله بالمعنى):

لازم هذا القول أن بعض آيات القرآن لا يعلم تفسيرها والمراد من مدلولها عامة الأفهام، وهذا مخالف لصريح منطوق القرآن بأنه أنزل لتناله الأفهام، وليس هناك ملازمة بسبب اشتمال كلٍّ من التفسير والتأويل على معنى الرجوع بأن يكون لهما معنىً مترادف، فكما أن الرئيس مرجع للمرؤوس وليس بتأويل له.

أما القول الثاني فإن هناك آيات ظاهرها يوجب الفتنة لمخالفته للمحكمات فيراد منها معنى آخر، فإن كان التأويل هو إرادة المعنى المخالف للظاهر فيلزم منه أن الذين يريدون الفتنة يطلبون ظاهره وليس باطنه وهو خلاف الآية ﴿ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ ﴾ ففي

(١٢) تفسير الميزان ص ٤٤ - ٤٥ - ٤٦.

القرآن اختلاف بين الآيات لا يرتفع إلا بصرف بعضها عن ظواهرها إلى معانٍ لا يفهمها عامة الأفهام، وهذا يبطل الاحتجاج الذي في قوله تعالى: ﴿ أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً ﴾[١٣] إذ لو كان ارتفاع اختلاف آية مع آية بأن يقال: إنه أُريد بإحداهما أو بهما معاً غير ما يدل عليه الظاهر بل معنى تأويلي باصطلاحهم لا يعلمه إلا الله سبحانه مثلاً لم تنجح حجة الآية، فبالتالي القرآن معرض لعامة الأفهام، ومسرح للبحث والتأمل والتدبر، وليس فيه آية أريد بها معنى يخالف ظاهر الكلام العربي، ولا أن فيه أحجية وتعمية.

أما القول الرابع بأن للقرآن معاني مترتبة بعضها فوق بعض فهذا مما لا ينكر، إلا أنها كلها مداليل لفظية تختلف بحسب ذكاء السامع وبلادته، وهذا لا يلائم قوله تعالى في وصف التأويل: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ ﴾، فإن المعارف العالية والمسائل الدقيقة لا تختلف فيها الأذهان من حيث التقوى وطهارة النفس بل من حيث الحدة وعدمها، وإن كانت التقوى وطهارة النفس مُعينين في فهم المعارف الطاهرة الإلهية لكن ذلك ليس على نحو الدوران والعلية كما هو ظاهر قوله: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ ﴾.

أما القول الرابع وهو قول ابن تيميه كما هو واضح ويوافقه المؤلف على كون التأويل يشمل المحكم والمتشابه، وأن التأويل ليس من سنخ المدلول اللفظي بل هو أمر خارجي يبتني عليه الكلام، واختلف معه في عد كل أمر خارجي مرتبط بمضمون الكلام حتى مصاديق الأخبار الحاكية عن الحوادث الماضية والمستقبلة تأويل للكلام، وفي حصر المتشابه الذي لا يعلم تأويله في آيات الصفات وآيات القيامة.

ثم يستنتج المؤلف بعد عرضه ورده على هذه الآراء ما يرتئيه من معنى للتأويل بقوله: «إذا عرفت مما مر علمت: أن الحق في تفسير التأويل أنه الحقيقة الواقعة التي تستند إليها البيانات القرآنية من حكم أو موعظة أو حكمة، وأنه موجود لجميع الآيات القرآنية، محكمها ومتشابهها، وأنه ليس من قبيل المفاهيم المدلول عليها بالألفاظ بل هي من الأمور العينية المتعالية من أن يحيط بها شبكات الألفاظ، وإنما قيدها الله سبحانه بقيد الألفاظ لتقريبها من أذهاننا بعض التقريب فهي كالأمثال تضرب ليقرب بها المقصد وتوضيح بحسب ما يناسب فهم السامع كما قال تعالى: ﴿ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (٢) إِنّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لّعَلّكُمْ تَعْقِلُونَ (٣) وَإِنّهُ فِيَ أُمّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيّ حَكِيمٌ ﴾[١٤]»[١٥].

فاختار بذلك معناً أقرب للتصور المثالي، فتلك المعاني هي حقائق معنوية علاقتها بالقرآن كعلاقة الروح بالجسد، وليس هو من قبيل الألفاظ المفرقة والمقطعة، ولا المعاني

(١٣) سورة النساء، الآية ٨٢.
(١٤) سورة الزخرف، الآية ١ - ٤.
(١٥) تفسير الميزان، ج ٢، ص ٤٩.

المدلول عليه بها، وبتقريب آخر، إنّ خلف هذا القرآن الذي نقرؤه قرآناً آخر، وكتاباً آخر، وهو معانٍ مجردة في أم الكتاب، هو المقصود بالتأويل يقول: «إن وراء ما نقرؤه ونعقله من القرآن أمراً هو من القرآن بمنزلة الروح من الجسد والمتمثل من المثال -وهو الذي يسميه تعالى بالكتاب الحكيم- وهو الذي تعتمد وتتكي عليه معارف القرآن المنزل ومضامينه، وليس من سنخ الألفاظ المفرقة المقطعة ولا المعاني المدلول عليها بها، وهذا بعينه هو التأويل المذكور في الآيات المشتملة عليه لانطباق أوصافه ونعوته عليه. وبذلك يظهر حقيقة معنى التأويل ويظهر سبب امتناع التأويل عن أن تمسه الأفهام العادية والنفوس غير المطهرة»[١٦].

ونحن هنا إذا اكتفينا بما استعرضه من رد على كل المعاني الأخرى للتأويل، نجد أنفسنا ملزمين أن نتوقف قليلاً لاستيضاح ما اختاره من معنى للتأويل، ولعلنا نحتاج إلى حركة تأويليه أخرى لنكشف مراده.

فما هي تلك الحقيقة الغيبية التي يتكئ عليها القرآن الذي نقرؤه؟

فإن كان واضحة ويمكن فهمها فما هي؟

وإن كانت مما لا تدركه إلا النفوس الطاهرة، فهو تفسير للغامض بشيء أكثر غموضاً وهو ممتنع.

ونحن لا نعرف حقيقة يمكن أن يتكئ عليها أي نص سوى القيم والحِكم التي تمثل الهدف الأساس من النص أو الكلام، فإن كانت هي، فكيف يحكم على أنها معاني مجردة لا تحيطها حتى شبكة الألفاظ ولا تدركها العقول؟ والقرآن صريح في إنزال هذه الحِكم، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾

ومن ثم ما هي الحكمة المرجوة من إرجاع معنى التأويل إلى أم الكتاب في البيت المعمور؟ فكأنما يقول: إن الهدف الأساسي من القرآن ليس هو في ذاته، وإنما هو وسيلة يعرج بها الإنسان إلى الكتاب الأساسي، وهو الحقيقة المعنوية المجردة في أم الكتاب، فلا يكون القرآن إلا تجلياً مادياً لتلك الحقيقة، وهو المقصودة بالتأويل. فإذا كان الهدف من القرآن هو تلك الحقيقة، وأن هذه الحقيقة لا يدركها إلا الله أو الله والراسخون في العلم من الرسول وأهل بيته، فيكون بذلك القرآن رسالة خاصة لنمازج تعد على أصابع الأيدي، وهو خلاف الحكمة، وخلاف شمولية الخطاب القرآني للجميع. ولا يمكن القول: إن معرفة الأمة تتحقق عن طريقهم لأنها تجربة ذاتية معنوية، وليست موضوعية يمكن وصفها، وإلا اكتفينا بوصف القرآن لها واعتبرناها حقيقة للجميع، كما أننا لا نجد فيما جاء عنهم تأويل لكل الكتاب، مما يعني حرمان هذه الأمة عن كل المعارف التي تتعلق بتأويل القرآن،

(١٦) تفسير الميزان، ج٢، ص ٥٤.

وهو خلاف حكمة القرآن، الذي يقتضي التزكية والتعليم لكل الناس، قال تعالى: ﴿ يُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾

يقول الشيخ المحقق محمد هادي معرفة في مناقشة رأي الطباطبائي: «غير أن وقفة فاحصة عند كلام هذا المحقق العلامة، تجعلنا نتردد في التوافق معه، إنه رحمه الله لو كان اقتصر على ما لخّصه أخيراً، من جعل ملاكات الأحكام والمصالح والغايات الملحوظة في التشريعات والتكاليف تأويلاً، أي أصلاً لها ومرجعها الأساسي لكل ذلك المذكور، لأمكننا موافقته.

لكنه توسّع في ذلك، وفرض من تأويل آي القرآن كلها أمراً بسيطاً ذا إحكام رصين، ليس فيه شيء من هذه التجزئة والتفصيل الموجود في القرآن الحاضر الذي يتداوله المسلمون منذ أول يومهم فإلى ما لا نهاية، فإن ذلك عارٍ عن كونه آية آية وسورة سورة، وجوداً واحداً بسيطاً صرافاً، مستقراً في محل أرفع، ﴿ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ (٧٨) لاَّ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ ﴾.

وفرض من القرآن ذا وجودين: وجوداً ظاهراً يتشكل في ألفاظ وعبارات ذوات مفاهيم معروفة، وهو الذي يُتلى ويُقرأ ويُدرس، ويتداوله الناس حسبما ألفوه طوال عهد الإسلام.

ووجوداً آخر باطنياً، هو وجوده الحقيقي الأصيل، المترفع عن أن تناله العقول والأحلام، فضلاً عن الأوهام، وذلك الوجود الحقيقي الرفيع هو تأويل القرآن، أي أصله ومرجعه الأصيل»[١٧].

ويقول «... قد وصف بكونه ﴿ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ﴾[١٨] ومعلوم أن الهداية والبينات، إنما هي بهذا الكتاب الذي يتداولونه، لا بكتاب مكنونٍ عند الله محفوظٍ لديه في مكانٍ عليٍّ لا تناله الأيدي والأبصار

كما أن الذي يبتغيه أهل الزيغ لأجل الفساد في الأرض، هو تفسير الآيات على غير وجهها، لا وجوداً آخر للقرآن، هو في أعلى عليين.

فقوله رحمه الله: «وأنه موجود لجميع الآيات محكمها ومتشابهها، وأنه ليس من قبيل المفاهيم بل من الأمور العينية المتعالية من أن يحيط بها شبكة الألفاظ...» غير مفهوم لنا»[١٩].

مقاربة نصر حامد أبو زيد للتأويل:

في البدء يؤكد على أن التراث الإسلامي ضخّم التفسير على حساب التأويل، واعتبر ذلك محاولة لمصادرة لكل اتجاهات الفكر الديني المعارض، في قبال التفسيرات التي سخّرت

(١٧) التفسير والمفسرون، ج١، ص ٣٦.
(١٨) سورة البقرة، الآية ١٨٥.
(١٩) المصدر ص ٣٩.

الدين لخدمة السلطات الحاكمة، يقول في ذلك: «وإذا كان مصطلح (التأويل) في الفكر الديني الرسمي قد تحول إلى مصطلح مكروه لحساب مصطلح التفسير، فإن وراء مثل هذا التحويل محاولة مصادرة كل اتجاهات الفكر الديني المعارضة سواء على مستوى التراث أم على مستوى الجدل الراهن في الثقافة. إن وصم الفكر السائد للفكر النقيض بأنه فكر تأويلي يستهدف تصنيف أصحاب هذا الفكر في دائرة ﴿ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ﴾. ويتجاوب مثل هذا التصنيف تجاوباً تاماً مع الخطاب السياسي المباشر الذي يصم كل تحركات المعارضة أو الاحتجاج السياسي ضد قرارات السلطة التنفيذية بأنها تحركات تستهدف إثارة الفتنة، وفي مقابل ذلك يكون وصف تأويلات هذا الفكر الرسمي (تفسير) وصفاً يستهدف إضفاء صفة موضوعية و(الصدق) المطلق على هذه التأويلات»[٢٠].

يعتقد بذلك أن المفارقة في التصور الإسلامي، ناتجة عن التنازع بين البنية السلطوية، التي اعتمدت التفسير لتقديم تصور واحد للنص، وبين النزعة العقلية المنفتحة، التي ترى من خلال التأويل اشتمال النص الواحد على تصورات متعددة، وهو يشير بذلك إلى أن الفكر الديني لا يصل إلى قمة المعطى الثقافي والفكري إلا إذا تحوّل النص إلى حقل للعمل العقلي دون أي قيد سلطوي، وبخاصة سلطة التراث، مؤسساً بذلك للتأويل، باعتباره المدخل الوحيد للعمل العقلي الحر في النص، ومن هنا نجده يعرف التأويل بأنه حركة ذهنية لا تخضع لوسائط خارجية، وإنما انتقال من الذات للموضوع بشكل مباشر، وهو خلافاً للتفسير الذي لا يتحقق قوامه إلا بالتوسط، يقول: «لا حظنا في التفرقة اللغوية بين «التفسير» و«التأويل» أن ثمة فارقاً هاماً بينهما يتمثل في أن عملية «التفسير» تحتاج دائماً إلى «التفسرة»، وهي الوسيط الذي ينظر فيه المفسر فيصل إلى اكتشاف ما يريد، في حين أن «التأويل» عملية لا تحتاج دائماً هذا الوسيط، بل تعتمد أحياناً على حركة الذهن في اكتشاف «أصل» الظاهرة، أو في تتبع «عاقبتها». وبكلمات أخرى يمكن أن يقوم «التأويل» على نوع من العلاقة المباشرة بين «الذات» و«الموضوع»، في حين أن هذه العلاقة في عملية «التفسير» لا تكون علاقة مباشرة، بل تكون من خلال وسيط قد يكون نصاً لغوياً، وقد يكون شيئاً دالاً، وفي كلتا الحالتين لا بد من وسيط يمثل «علامة» من خلالها تتم عملية فهم الموضوع من جانب الذات»[٢١]. هذا التفريق بين الوسيط واللا وسيط يمكن أن يفهم إذا جعلنا التأويل هو الخطوة الثانية بعد التفسير، بمعنى أن كل مؤول لابد أن يكون مفسراً، وليس العكس، وإلا أُعتبرت هذه الحركة الذهنية والقفز إلى المغزى حركة غير مؤسسة علمياً، وبالتالي يصبح المعنى الأولي الذي يكشفه التفسير وسيطاً حتمياً للتأويل، كما أن

(٢٠) أبو زيد، مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، ص ٢١٩.
(٢١) المصدر ص ٢٣٢.

اللغة وسيط حتمي للتفسير، ولذا لا نرى وجهاً لهذا التفريق إلا من جهة أن التأويل هو ساحة العقل التي يعبر بها إلى المغزى.

ومن هنا يمكننا أن نتفق معه على أن التأويل هو حركة من الظاهر إلى الباطن، وهو أصل المدعى، ولكن أي باطن وبأي آلية وهل هناك حدود لا ينبغي تجاوزها، وماذا يعني العمل العقلي الحر في النص، هل هو إلزام النص بسلطة العقل؟ أم كما بينا هو تفعيل العقل ببصائر الوحي؟، وهكذا ترجعنا هذه الأسئلة إلى نقطة الانطلاق والمربع الأول، ولم نفهم معنى للتأويل عنده إلا في إطار هجومه الكاسح على سلطة التراث والمطالبة بإعطاء هامش أكبر لحرية العقل، وتبقى هذه الدعوى من غير جدوى إذا لم ترتكز على توضيح المنهجية والآلية، ولا يمكن أن نعتبر قوله: «إن التأويل الذي لا يعتمد على التفسير هو التأويل المرفوض والمكروه، فالاستنباط لا يعتمد على مجرد التخمين ولا على إخضاع النص لأهواء المفسر وإيديولوجيته مهما كانت النوايا حسنة، وإنما لا بد أن يستند الاستنباط إلى حقائق النص من جهة وإلى معطياته اللغوية من جهة أخرى، ثم لا بأس بعد ذلك من الانتقال من الدلالة إلى المغزى دون الوثوب مباشرة إلى «مغزى» يتعارض مع دلالة النص»[٢٢]. لا نعتبر ذلك حلاً للمشكلة المتوقعة من أدلجة النصوص؛ لأن الاستناد على حقائق النصوص هو أول الكلام، لأن كل الوجوه تحتمل أن تكون حقائق للنصوص، كما أن معطيات اللغة لم تمنع من الاختلاف في التفسير فما بال التأويل؟ وإذا نظرنا إلى بعض تأويلاته لبعض النصوص، نجد أنها ليست انتقال من حقائق النص إلى مغزى النص، وإنما انتقال من الواقع الزماني والمكاني، ومن ثم فرضه على النص، وهذه الدراسة لا تتحمل شحذ الشواهد، مما يُنبئ عن أزمة منهجية حادة حول آليات التأويل.

التأويل في دلالة النصوص والروايات:

لا بد أولاً أن نؤكد على الحدود الفاصلة بين التفسير والتأويل، ثم نرسم دوائر خاصة تتكامل بها الرؤية في حقل التفكر الإسلامي. وهنا نشير إلى ملاحظة، وهي أن التأويل الذي أهمل في الفهم القرآني أو استبعد عند البعض قد تكرر في القرآن سبع عشرة مرة، في حين أن كلمة تفسير لم ترد سوى مرة واحدة، مما قد يفهم منه تجذيراً لهذا المصطلح في نفسية هذه الأمة، أو إشارة لما يمكن أن يحمله من دلالات جديرة بالوقوف والتأمل فيها، كما لا بد أن نفهم التأويل ضمن الإطار الذي وصف فيه القرآن نفسه بمعنى أنه كتاب حكمة وبصائر فلا يتجاوز التأويل هذا الوصف، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾[٢٣]، وقال: ﴿قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾[٢٤]، وتارة يسمي

(٢٢) المصدر ص ٢٣٥.

(٢٣) سورة الإسراء، الآية ٣٩.

(٢٤) سورة الزخرف، الآية ٤٣.

هذه القيم بالبصائر، لأننا نبصر بها الواقع، قال تعالى: ﴿ قَدْ جَآءَكُمْ بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ ﴾[٢٥]، وقال: ﴿ هَذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[٢٦]، وقال: ﴿ بَصَآئِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾.

إذا رصدنا كلمة التأويل في الآيات الروايات، يمكننا أن نفهم أن للتأويل معنيين:

المعنى الأول: يمثل حركة من الظاهر إلى الباطن.

والمعنى الثاني: من الباطن إلى الواقع وضبط المتغير.

وكلاهما يشكلان حقيقة واحدة وهي فهم النص وتطبيقه، وبالتالي نعتقد أن التأويل هو الطريق الرابط بين ظاهر الحدث والبنية المحركة لهذا الحدث، فكل حركة على مستوى الظواهر الكونية، أو السلوك الإنساني، تتحرك وفق بنية تحتية تكون بمثابة المحرك للظواهر، فالظاهرة الكونية تتحرك وفق سنن الله في الطبيعة، كما أن السلوك الإنساني على مستوى الإرادة والاختيار، يتحرك وفقاً للغايات، والأهداف، والغرائز، والقيم، وكذا النص يحمل بنية تحتية تمثل الحكمة الباعثة لتشكل النص، فالباطن المقصود بالتأويل هو بمعنى السنة أو الأصل أو الحكمة الذي يرجع إليها الظاهر، وليس مطلق الباطن.

وإذا رجعنا للبنية اللغوية لكلمة (تأويل) نجدها مأخوذة من (الأول) وهو الرجوع والعودة إلى الأصل ومن هنا (أول) الشيء رجوعه إلى أسبابه وعلله الحقيقية.

والروايات التي جاءت في هذا الصدد يمكننا تقسيمها كالأتي:

١- روايات تبين أن للقرآن ظهراً وبطناً، جاء في الكافي عن الصادق عن آبائه قال: قال رسول الله ﷺ في حديث طويل يصف فيه القرآن: «وله ظهر وبطن، فظاهره حكم وباطنه علم» تبين هذه الرواية بأن علوم القرآن ومعارفه هي مستبطنة من النصوص، وهو ما يعبر عنه بالباطن، كما أن له ظهراً وهو الأحكام.

٢- روايات تبين أن بطن القرآن هو التأويل، فقد جاء في تفسير العياشي، عن الفضيل بن يسار، «قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه الرواية «ما في القرآن آية إلا ولها ظهر وبطن» ماذا يعني بظهر وبطن؟ قال: ظهره تنزيل وبطنه تأويل...» فهذه الرواية تؤكد أن عملية التأويل هي التحرك نحو الداخل لاكتشاف بطن القرآن.

٣- روايات تبين أن التأويل هو معرفة السنن، ففي تكملة الرواية السابقة يقول الإمام: «ظهره تنزيل وبطنه تأويل، منه ما مضى ومنه ما لم يكن بعد، يجرى كما تجري الشمس والقمر» فتؤكد هذه الرواية على أن شمولية القرآن واستمراريته تتحقق وفق عملية التأويل، فهي التي تجعل النص يحتمل خاصية الجري والانطباق.

---

(٢٥) سورة الأنعام، الآية ٦.

(٢٦) سورة الأعراف، الآية ٧.

٤- روايات تبن أن هذه البطن التي لا تدرك إلا بالتأويل هي الحِكم والقيم التي ترتكز عليها الأحكام؛ فهي الوحيدة التي تعطي النص خاصية الجري والانطباق، فلا يمكن تصور اتساع الأحكام الجزئية إلى أكثر من مصاديقها المشخصة بها. جاء في المعاني عن حمران بن أعين قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن ظهر القرآن وبطنه فقال: «ظهره الذين نزل فيهم القرآن، وبطنه الذين عملوا بأعمالهم يجري فيهم ما نزل في أولئك»، فعالجت هذه الرواية إشكالية حصر النص بزمان نزول الوحي أو أي زمان آخر، وإنما جعلت للنص خاصية يمكن أن يكون مستوعباً بها كل زمان ومكان، وبالتالي يكون التأويل هو الآلية التي تعطي النص استمراريته، باكتشاف العلة والحكمة التي تكون قاسماً مشتركاً لكل الأزمان، وبالتالي نكون قد خلصنا إلى أن التأويل هو حركة إلى باطن النص، وأن الباطن هو العلة والسبب الموجب للظاهر، فإذا نظرنا بهذه البصيرة التي كشفتها لنا الروايات إلى آيات القرآن التي اشتملت على كلمة التأويل يمكننا تأكيد هذا المعنى.

وقد راعينا في تقسيم الآيات نفس ترتيب الروايات التي تتحدث على أن بطن القرآن هو العلم، وهذا العلم هو التأويل، وهذا التأويل هو الذي يعطى للنص استمراريته، وهذه الاستمرارية بسبب كشف التأويل للسنن والحكم التي تحرك الظاهر.

التأويل طريق العلم والحكمة:

١- قال تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِّن دُونِ اللّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٣٨) بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ تؤكد هذه الآية على ما وصلنا إليه، من أن التأويل هو طريق العلم والحِكمة، والفرق بينه وبين التفسير، أن التفسير هو معرفة الحُكم، والتأويل هو معرفة الحِكمة، فإذا نظرنا لهذه الآية من خلال أن باطن القرآن هو العلم، وإن هذا العلم لا يتحصل إلا عن طريق التأويل، تكون النتيجة الطبيعية أن علم القرآن رهن بتأويله، وهذا هو منطوق الآية، ولذلك نجد أن الآية ارتكزت في تبيين استحالة الإتيان بمثله على دليل منطقي، وهو أن القرآن ليس تركيباً مجرداً للألفاظ، وإنما صرح علمي يعبّر عنه بالألفاظ، وبالتالي لا يمكن الإتيان بمثله من غير الإحاطة بعلمه، فكأنما يقول: (كيف تأتون بمثله وأنتم لم تحيطوا بعلمه)؛ فالذي لا يعرف قوانين العمارة لا يمكنه بناء عمارة، والذي لا يعرف قوانين الكتابة لا يمكنه الكتابة، ولذا نجد القرآن علّق استحالة الإتيان بمثله بالإحاطة بعلمه، والمعنى الآخر الذي تثبته الآية هو أن التأويل طريق معرفة ذلك العلم، فقد علقت الآية معرفة العلم بالكتاب على التأويل فكأنما يقول: (لا يمكن الإتيان بمثله، وكيف يأتون بمثله ولم يحيطوا بعلمه، وكيف يحيطون بعلمه ولم يأتِهم تأويله)؛ ولذا جاء النص القرآني ﴿ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ وبالتالي إيتاء التأويل هو إيتاء للعلم.

٢- قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىَ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (٥٢) هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ﴾[٢٧]. إن التدبر في هذه الآية يبين أن النسق القرآني وهذه الظواهر من الألفاظ مبنية على قاعدة وبنية تحتية، وهي العلم ﴿ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ ﴾ ولتقريب هذا المعنى نقول: إن الكلام القائم على هدف وحكمة، يدور على أصول تعتبر قاعدة لذلك الكلام، فإذا أراد إنسان إن يكتب مقالاً عن العدالة الاجتماعية مثلاً، نجد أن الكاتب ينطلق من قيم، يحاول تكريسها في هذا المقال تعتبر هي الأساس الذي يستوعب كل تفاصيل المقال. وكذا القرآن مبنى على علم وهذا العلم يتصف بكونه هدى ورحمة، فإذاً هدى الناس ورحمتهم باتِّباع العلم الذي ارتكز عليه النص، ثم تبين الآية الأخرى أن هذا العلم لا يؤتى إلا بتأويله، يقول تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ ﴾؛ فتكون بذلك هذه الآية دعوة إلى النظر في تأويله، وهي طريق إلى التصديق بدعوة الرسول، وكونها حقاً آيات تبين أن التأويل هو معرفة السبب والحكمة.

١- قال تعالى في سورة يوسف: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لأبِيهِ يَأَبَتِ إِنّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ فرؤية أحد عشر كوكباً، والشمس، والقمر، ساجدين يمثل ذلك الظاهر الذي يبتني عليه باطن خفي، ولا يتحقق ذلك إلا بالتأويل، فعندما تراءت له الحقيقة التي تمثل حقيقة تلك الرؤية، من سجود أبويه وأخوته قال تعالى: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرّواْ لَهُ سُجّدَاً وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبّي حَقّاً ﴾ نجد أن يؤسف مباشرة اعتبر ذلك هو تأويل الرؤية فقال: ﴿ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ ﴾.

٢- وقصة موسى مع الخضر تكشف هذا المعنى للتأويل، فعندما وجد مجموعة من الأفعال تتحرك في اتجاه مخالف لضوابط الظاهر، ولم يتعرف حينها على حقيقة السبب الموجب لتلك الأحداث، فما كان أمامه إلا الاعتراض ﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىَ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْراً ﴾، فإذا أجرينا مقابلة بين الموقفين نجد أن كلاً منهما ينطلق من بنيته الخاصة، والجامع المشترك بينهما هو التأويل.

قال تعالى: ﴿ فَانْطَلَقَا حَتّىَ إِذَا رَكِبَا فِي السّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ (موسى بحسب ظاهر الأمر) أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْراً ﴾ قال (الخضر بحسب السبب الباطن) ﴿ أَمّا السّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مّلِكٌ يَأْخُذُ كُلّ سَفِينَةٍ غَصْباً ﴾ مبيناً بذلك العلة الباطنية.

﴿ فَانْطَلَقَا حَتّىَ إِذَا لَقِيَا غُلاَماً فَقَتَلَهُ قَالَ (موسى) أَقَتَلْتَ نَفْساً زَكِيّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لّقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نّكْراً ﴾ قال الخضر ﴿ وَأَمّا الْغُلاَمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا

(٢٧) سورة الأعراف، الآية ٥٢ - ٥٣.

طُغْيَاناً وَكُفْراً فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْراً مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْماً ﴾.

﴿ فَانطَلَقَا حَتَّىَ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ قَالَ (موسى) لَوْ شِئْتَ لاَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً ﴾، قال الخضر ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلاَمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحاً فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ (ثم يبين أن كل ذلك كان بحكم التأويل) عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْراً ﴾ وهو قول الخضر ﴿ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْراً ﴾.

التأويل واستمرارية الأحكام:

وتارة نجد أن الآية القرآنية بظاهرها قد لامست السنة والبنية التي قام عليها الظاهر، وفي مثل هذه الحالة نجد القرآن يؤكد أن هذا هو تأويل الظاهر، يقول تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذا كِلْتُمْ وَزِنُواْ بِالقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴾ فعندما ننظر إلى هذا المقطع نجد أن الآية لا تؤسس لعمل الموازين بما هي هي، وإنما تؤسس لموضوع العدالة الاقتصادية، وهو البنية والعلة لوجوب الوزن المستقيم وعدم إجحاف حقوق الناس، نجد أن الله يقول: ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ تأكيداً لهذا المعنى، فقد تحدثت الآية في المقطع الأول عن الظاهر الذي يمثل تجسيد مرحلي للسنة وهو (أوفوا الكيل)، ومن ثم بقليل من الالتفات يمكن كشف القاعدة التي ارتكزت عليها الآية وهي (العدالة الاقتصادية)، ويمكن التقاط تلك الإشارة من كلمة (مستقيم) التي تحمل في معانيها العدالة، فاستقامة الشيء لا تكون إلا بالعدالة «ما وضع العدل في شيء إلا زانه وما وضع الجور في شيء إلا شانه»، وبهذه الطريقة يمكن أن نعطي النص استمراريته وتجدده، لأن العدالة الاقتصادية هي القانون والسنة التي يمكن أن تستوعب كل المتغيرات، فإذا تغيرت موازين التبادل التجاري، ولم يكن فيها نوع من الكيل أو الميزان، كما هو موجود في بعض أنواع التجارة اليوم، فإن الآية تكون حية وفعالة، لأن العدالة الاقتصادية هي الحاكمة.

التأويل واستباق الحدث:

كذلك يمكن أن يأخذ التأويل بعداً آخر لا ينحصر في إيجاد تفسير علمي للظاهر، وإنما يمكن أن يتجاوز ذلك بالكشف عن الحادثة قبل حدوثها. وتقريب فهم هذا الفرض بأن معرفة السنة وهي السبب الموجد للظاهر، هو في حقيقة الأمر معرفة للظاهرة أثناء حدوثها وقبل حدوثها، وذلك من باب معرفة السبب طريق إلى معرفة المسبب، ومعرفة العلة طريق إلى معرفة المعلول، ونلحظ ذلك في قول يوسف لصاحبي السجن: ﴿ قَالَ لاَ يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلاَّ نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَن يَأْتِيكُمَا ﴾[٢٨]، والتأويل هنا الإخبار بأمر قبل حدوثه.

(٢٨) سورة يوسف، الآية ٣٧.

التأويل هو أم الكتاب:

قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ فهذه الآية تكشف أن حركة التأويل في النص تجري على نوعين من النصوص، نوع جائز وهو المحكم، ونوع آخر وضعت له شروط، أما النوع الأول فهو الآيات المحكمات، والنوع الثاني هو المتشابه، وهذا خلاف ما ذهب إليه بعض الباحثين، بأن التأويل أمر خاص بالمتشابه، فإذا عرّفنا التأويل بالعبور إلى باطن النص لمعرفة الحِكم والسنن، فإنه لا يختص حينها بالمتشابه، لأن كل آيات الكتاب مشتملة على سنن وحِكم، وليس هنالك فرق سوى أن المتشابه يصعب اختراق ظاهره لمعرفة باطنه.

وإذا تأملنا في كون المحكم هو أم الكتاب، يمكننا استنتاج أن التأويل هو معرفة خريطة السنن التي قام عليها الظاهر القرآني، فإن السنن المكتشفة بالتأويل من الآيات المحكمة تمثل أصول القيم التي تدور حولها بقية الظواهر في الآيات المتشابهة، فإن (السنن والحِكم والقيم) تترتب تراتباً هرمياً ضمن قانون تفاضل القيم، أو قانون الأصل والفرع التابع له، أو المهم والأهم، ومن هنا يمكننا أن نعتبر أن قيم وسنن الآيات المحكمة هي بمثابة الأصول والبنية الأساسية لهيكلية الهرم القيمي، وبالتالي هي قاعدة الصرح القرآني وأم بنائه، فإن كانت الأم هي العمود الذي تقوم عليه خيمة الأسرة، فإن هذه السنن المحكمة هي أم الكتاب.

ولو حاولنا أن نجد مثال لتشبيه هذه الحالة، يمكننا ضرب مثل بالدستور، حيث يقوم على قيم أساسية يهدف الدستور تحقيقها، ثم تأتي مجموعة من التشريعات، والتفصيلات، تمثل قيم مرحلية فرعية مشتقة من القيم الدستورية، ومن هنا يصح لنا أن نصف أن القيم الدستورية هي أم القانون، لأنها المرجع الذي يؤول إليه تفسير التشريع، فإذا حدث اختلاف في فهم بعض التشريعات الجزئية بين احتمالين أو أكثر، فالمرجع حينها إلى قيم الدستور، التي تعتبر محكمات القانون، فالذي يحاول أن يحمل النص القانوني معنى بعيداً، لهوى في نفسه، أو زيغ في قلبه، يعتبر ذلك نوع من أنواع التلاعب على القانون، ويجب رده إلى المعنى الذي يتماشى مع القيم الدستورية. ومن هنا نفهم أن النهي عن العمل بالآيات المتشابهة وفقاً لفهمنا لمعنى التأويل، ليس نهياً مطلقاً، وإنما هو نهي ناظر للاحتمال الآخر، وهو الفهم دون الاحتكام للمحكم، وذلك لزيغ في القلب، أو ابتغاء للفتنة، وبالتالي في حالة الاختلاف في معنى المتشابه، فإن المرجع المحكم، وهذا هو صريح روايات أهل البيت عليهم السلام. جاء في تفسير العياشي سُئل أبو عبد الله عليه السلام عن المحكم والمتشابه قال: «المحكم ما يعمل به والمتشابه ما اشتبه على جاهله»، وبذلك يُعطي الإمام مفهوم النسبية في الآيات المتشابهة، فهي تختلف باختلاف مراتب الأفهام. وفي العيون عن الرضاء عليه السلام: «من رد متشابه

القرآن إلى محكمه هدي إلى صراط مستقيم»، وبالتالي من أهم شروط الاستنباط هي ضبط المحكم والرجوع إليه في حالة الاختلاف.

وبذلك نخلص إلى أن التأويل ضروري لتفعيل النص في كل زمان؛ لأنه يشتمل على قيم النص وحِكم الأحكام، وهي المساحة التي يتحرك فيها العقل الإنساني، وحينها يتكامل العقل والنص في رؤية واحدة تؤسس للخطاب الإسلامي في كل مراحله، وبذلك نحل أزمة الصراع الدائر بين التيارات الظاهرية التي لا تعترف إلا بمعيار الوحي، في قبال تيارات لا تعترف بمعيارية الوحي إلا في حدود ضيقة وتجعل للعقل المساحة الأوسع في التأسيس الفكري، يقول المرجع المدرسي: «وخلاصة فكرتنا عن التأويل في النص الإسلامي: أنه استثارة العقل، ليصل إلى وعي الحقائق ومشاهدتها عن كثب، فهو محطة تزود للروح ومعراج التحلق للعقل، وإنما الراسخون في العلم المسلمون للحق والمؤمنون بالحق كله هم أهل التأويل. وأنه يضمن خلود النصّ القرآني الذي يعتمد لغة ثبات الإطار وحركة المحتوى. وأنه الجسر الموصل بين النص وبين الفهم لأنه يسمح للأول أن يشارك في عملية الفهم»[٢٩]

وبعد ذلك تبقى الخطوة الثانية المكملة لعملية التأويل وهي ربط هذه الحِكم بالمتغيرات في الواقع، يقول سماحة المرجع المدرسي: «لا يوجد التأويل الصحيح أي التطبيق الصحيح لقيم الوحي أو العقل على الموضوعات الخارجية إلا عند الله والراسخين في العلم ... ثم يقول: إن تطبيق القيم الرسالية على الواقع الموضوعي، لا يتم سليماً إلا إذا توافرت شروط ثلاثة تشير إليها الآية الكريمة وهي:

١- سلامة النية

٢- العلم بالقيم علماً راسخاً

٣- العلم بالواقع علماً راسخاً»[٣٠].

وتفصيل هذا الأمر يحتاج إلى دراسة خاصة □

(٢٩) السيد المدرسي التشريع الإسلامي مناهجه ومقاصده، ج٣، ص ٢٩.

(٣٠) السيد المدرسي من هدى القرآن، ج١، ص ٥١٣.

حول الحرية في المنطق القرآني*

■■ الشيخ حسن النمر**

أهمية البحث: لماذا الحرية؟ ولماذا القرآن؟

أ- فإن (الحرية) تعد اليوم من الشعارات التي يتبارى الناس جميعاً في رفعها والمناداة بها، وباعتبارنا مسلمين فإن السؤال أو الأسئلة المنطقية التي ستثور هي:

أين هي (الحرية) في المنطق القرآني؟ هل هي مبدأ إسلامي مقبول؟ وما هو معناها؟ وما هي حدودها؟ وما هي مجالاتها؟

ب- وإن الحكمة، التي هي وضع الأمور في محلها، تفرض أن نعتمد في المعرفة المصادرَ الصحيحةَ والحقةَ، والقرآن من تلك المصادر بل هو في طليعتها، وهو فوق ذلك يشكل ميزاناً ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء:٩].

تمهيد: في المنهج

قبل الدخول في صلب الحديث لابد من الإشارة إلى ملاحظتين:

* ورقة مقدمة لمؤتمر «القرآن الكريم» في دورته الثالثة، تحت شعار (الحرية في القرآن وإشكاليات الواقع المعاصر)، نظمه (ملتقى القرآن الكريم)- شرق السعودية، عقد في مدينة سيهات، في ١٧/١٦ رمضان لعام ١٤٢٦هـ.

** عالم دين - السعودية.

١- لا إطلاق في الحرية:

ليس هناك من ينادي بـ(الحرية) على إطلاقها دون قيد ولا شرط، لأن مثل هذه الدعوة لا يقبلها المنطق، ولا تقرها الأعراف، ولا يساعد عليها الواقع الموضوعي؟

فالإنسان -في ذاته- محكومٌ ومغلوبٌ، أي أنه ليس حراً، في أن يختار ممن يولد ومتى يولد وما هو شكله وما طوله وعرضه...!

والإنسان ليس حرًّا أمام القوانين الكونية حتى يتلاعب بالقوانين الطبيعية، فهي تغلبه ولا يغلبها.

وأما في الأخلاق والقوانين التشريعية فما كان مقبولاً وسائداً عند الآخرين ليس للإنسان أن يرفضه ويتحرر منه، لأن من الطبيعي أن حريته تنتهي عند حدود حقوق الآخرين، وحسناً قال أحدهم أن: ما يدعوه البعض حرية يدعوه البعض الآخر إباحية.

والقرآن الكريم يشير إلى نزوعٍ مذمومٍ لدى الإنسان للتفلُّت من القيم والقوانين، قال تعالى: ﴿ بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ ﴾ [القيامة:٥].

٢- كيف تقيد الحريات:

انطلاقاً مما تقدم لابد أولاً من أن تُحددَّ الأصولُ والأسسُ التي على ضوئها تُقيَّد الحريةُ هنا وهناك، فيباح شيء في موردٍ ويحظر شيء آخر في موردٍ ثانٍ...

وباعتبار أننا مسلمون نعتمد القرآن الكريم مصدراً نستلهم منه تشخيص الحق من الباطل والخطأ من الصواب، فإننا إذا عُدنا إلى هذا المصدر، وهو الذي ﴿ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت:٤٢]، سنجده طافحاً بنصوص صريحة وظاهرة تؤكد أن الإنسان لا ينبغي بل لا يليق، وفوق هذا وذاك يجب أن يكون سيد نفسه، وهو ما نعنيه بـ(الحرية)، والقيد الوحيد الذي يقبله القرآن لتحديد حرية الإنسان هو (الحق).

وهذا (الحق)، في أصله وما يتفرع منه، الذي يقبله القرآن مقيِّداً لحرية الإنسان هو: سلسلة من الواقعيات لا يمكن للعقل البشري أن يرفضها لو استوعبها، وسنستعرض -فيما يأتي- بعض هذه الواقعيات القرآنية التي تمثل أصولاً ومبادئ تحكم (الحرية الإنسانية).

الأصل الأول: كرامة الإنسان في القرآن.

إن التجوال بين الآيات البينات يكشف حقيقةً لا تقبل الإخفاء ولا الاختفاء، تتمثل في أن (الإنسان) هو محور مخلوقات الله تعالى:

أ - فهو الـ(الخليفة) من قبل الله سبحانه، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة:٣٠].

ب- وهو الحامل للأمانة العظمى ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ

فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً ﴾ [الأحزاب:٧٢].

جـ- وهو المسخر له ما في السموات والأرض، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللّه سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾ [لقمان:٢٠].

د- وهو المسبَغ عليه النعم الكثيرة والخطيرة قال تعالى: ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ [لقمان: ٢٠].

هـ- وهو أخيراً المكرَّم والمفضَّل، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾ [الإسراء:٧٠].

والمنطق القرآني نفسه يكشف إضافة إلى ذلك، بل يؤكد، حقيقةً جليةً في نفسها، مفادها أن هذا (الإنسان) مخلوق مستخلف، مستأمَن، منعَم عليه، مكرَّم، أي أنه طرف في معادلة هو الأضعف فيها فيما يشكل الطرف الآخر، وهو الله الذي هو خالقه ومستخلفه ومستأمِنه والمنعم عليه والمكرِّم له، ومن ثمَّ فإن العلاقة بينهما هي علاقة الحاكم / الله من طرف، والمحكوم / الإنسان من طرف آخر.

ومنطق الأشياء -كما لا يخفى على عاقل- يفرض أن يكون لكل من الطرفين حدودٌ، وأن العلاقة بينهما ستكون محكومةً بالحقوق والواجبات من كل طرف تجاه الآخر. مع بقاء قانون الفوقية للحاكم والدونية للمحكوم، دون أن يعني أن تلك الفوقية وهذه الدونية تسمح للحاكم أن يَظلم وللمحكوم أن يُظلم. قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللّهِ وَاللّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [فاطر:١٥].

فالإنسانية معنى سامٍ في القرآن الكريم له متطلباته ومقتضياته، لا يمكن إدراكه لمن لم ينهل من القرآن نفسه ﴿ مَنْ يَهْدِ اللّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضْلِلْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [الأعراف:١٧٨].

وسيتبين هذا الأصل بشكل أوضح بملاحظة الأصلين التاليين.

الأصل الثاني: توحيد الله تعالى:

يقرر القرآن الكريم مبدأً يعده أصلَ الأصول في معارفه التي تدور جميعها حوله، وهو (التوحيد) ويتفرع عنه عدد من الأصول الأخرى.

ونعني بـ(التوحيد):

أولاً: أن الخالق لهذا الكون بكل ما فيه ومن فيه هو الله عز اسمه

فهو يقرر حقيقة أنه سبحانه خلق السماوات والأرض بما يستوجب حمده، وبما لا يسمح إطلاقاً بالتمرد عليه، قال تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام:١].

ولن يتنكر لهذه الحقيقة غير المتمردين على المنطق الموضوعي وحقائق الكون التي لا يغفل عنها الباحثون عن الحق والحقيقة، وهم الذين يصِلُون بالتأمل والتفكر إلى أن الله سبحانه ليس هو الخالق فحسب، بل إن فعله (الخلق) نابع من الحكمة والمصلحة، قال تعالى: ﴿ خَلَقَ اللّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [العنكبوت:٤٤].

أما غير المؤمنين وأولئك المتمردون المتبعون لشهواتهم التي تسافلت بهم عن مقام الإنسانية السامي فإنهم يكابرون ويكذبون ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ﴾ [النمل:١٤]، أيًّا كانت الآيات بينة والدلائل لائحة ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [العنكبوت:٦١].

ولعل السر في ذلك أن ذاك التكذيب وتلك المكابرة من هؤلاء -كما يفيده منطق القرآن وإشاراته- أنهم يفتقدون العلم والبصيرة ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَأِ اللّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام:٣٩]. فهم، بسوء سلوكهم وخبث نياتهم، يَضلُّون الطريق ويَطمسون معالم النور في فِطَرهم وعمق أنفسهم، حتى يصبحوا عمياً عن إدراك آيات بحجم السماوات والأرض، قال تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآياتٍ لِلْعَالِمِينَ ﴾ [الروم:٢٢].

وهذا الأصل، أعني الخالقية، لا يتنكر له أحد، وإن اختلف هؤلاء وأولئك فيمن هو الخالق ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الطور:٣٥]، ولذلك يجبههم القرآن بآيوية الواقع ومخلوقيته، بغير شك، من قِبَل الله سبحانه، فقد بان الصبح لذي عينين[١]، ولقد أبصر من استبصر[٢]، فقال عز من قائل: ﴿ هَذَا خَلْقُ اللّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ ﴾ [لقمان:١١].

ثم إن القرآن يقرر أن خالقية الله هذه جاءت على الوجه المناسب لجلاله وجماله، فقال تعالى: ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ [السجدة:٧] وألَّا ثغرات في خلقه وفعله ﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقاً مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾ [الملك:٣].

مقتضيات الخالقية:

يقرر، إلى ذلك، أن لهذه الخالقية مقتضياتٍ ولوازمَ، منها العبودية من قبل المخلوق والربوبية لله وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿ ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [الأنعام:١٠٢]. ولا يجوز أن يُجعل له الندُّ والشريكُ،

(١) مثل عربي.
(٢) من كلام لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

ولو قيل بذلك فليس إلا وهماً لا واقع موضوعي له، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَإِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَاداً ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [فصلت:٩]، وقال تعالى: ﴿ هَذَا خَلْقُ اللّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ ﴾ [لقمان:١١]، وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾ [فاطر:٣].

ثانياً: أن الله سبحانه هو المالك لكل شيء

وهذه نتيجة منطقية للحقيقة السابقة، فإن الخالق، بالمعنى القرآني، أعني الإيجاد من العدم بنحو مستقل، هو المالك، ومن ثم يثار تساؤل استنكاري عن هذه الحقيقة بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة:١٠٧].

مالكية الله تعالى:

وفي آية أخرى تضيف إلى مالكية الله للملك المادي ملكَ السلطنة والسياسة...، فقال تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران:٢٦].

ولم يُستثن من هذه الحقيقة الوجودية ومن مقتضى هذا الأصل أحدٌ من الناس ولا أمةٌ من الأمم، قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَلِلّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ [المائدة:١٨].

ثالثاً: أن الله سبحانه العالم بكل شيء

فقال تعالى في الربط بين الخلق والملك والعلم: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام:٧٣].

مما يترتب عليه رفع حس المسؤولية إلى أعلى مستوياته، فيما يرتبط بتنظيم العلاقة بين المخلوق والخالق، حيث لا يستثنى عمل من رقابته، ولا يسوغ التقصير في سره وعلانيته، فقال عز من قائل: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة:١٠٥]، وقال تعالى: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد:٩].

ولأنه العالم بلا جهل، ولأنه الذي لا يخفى عليه شيء ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لا تَخْفَى مِنْكُمْ

خَافِيَةٌ ﴾ [الحاقة:١٨]، ليس من الصواب ولا من الجائز أن يجعل له الشريك، وفي ذلك جاء قوله سبحانه: ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون:٩٢].

بل إن القرآن يقرر أن الربوبية تتوقف على العلم الذي يتيسر معه إيصال النفع وإلحاق الضرر بالآخر، قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [يونس:١٨].

رابعاً: أن الله تعالى المتصرف في كل شيء

فالولاية، وليست هي في المقام إلا التصرف، له وحده، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِير ﴾ [البقرة:١٠٧].

وولايته هذه تشمل الصالحين فتزيدهم صلاحاً، والظالمين فتلحقهم بأعمالهم، قال تعالى: ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة:٢٥٧].

وليس لأحد غير الله، حيث له الولاية المطلقة، أن يتصرف، أو يدعي أن له حقِ التصرف في مخلوق من مخلوقات الله دون أن يفوض إليه ذلك، قال تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً ﴾ [الكهف:٢٦].

خامساً: أن المرجوع إليه ليس إلا الله سبحانه

قال تعالى: ﴿ أَلا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ ﴾ [الشورى: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً ﴾ [مريم:٩٣]. وقال تعالى حكايةً ومدحاً لمنطق المؤمنين إذا أصابتهم مصيبة، حيث يقولون: ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٦].

وهذا الرجوع وتلك الصيرورة يأتيان في سياق بدئها وسيرها وغايتها النهائية وأن ذلك كله من الله، فعن الإنسان قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلاقِيهِ ﴾ [الانشقاق:٦].

ومن لم يسلّم بهذه الحقائق فإنه لا ينطلق من مسلمات علمية ولا من حقائق موضوعية، وفي ذلك يقول الحق تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدىً وَلا كِتَابٍ مُنِيرٍ ﴾ [لقمان:٢٠].

وما نخلص إليه من كل هذا أن الإنسان ليس (حرًّا) في مقابل (الله)، بل هو (عبد) خاضع لسلطنة الله (تكويناً) ومخاطب بسلطنته (تشريعاً).

والمهم أن نتعرف على نواحي التقييد لهذه الحرية، وهل تتنافى مع الكرامة الإنسانية

والحق الإنساني؟ وإن كان فيما قدمناه من حقائق وجودية لا يُتصور مثل هذا التنافي ولا يُتخيل سلب مثل ذلك الحق.

ولحل معضلة التوفيق بين (الحرية الإنسانية) والمساءلة الربانية لهذا (الإنسان المسؤول) من جهة، وبين (الربوبية المطلقة) من جهة أخرى، بيان موكول للبعد الكلامي من البحث إذ «لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين الأمرين».

الأصل الثالث: الحرية مقصد من مقاصد الشريعة

إذا وضعنا بعين الاعتبار التعرف على فلسفة بعثة الأنبياء، التي تكثفت في خاتمهم وسيدهم محمد بن عبد الله ﷺ، فسنجد أن من أهمها: نشر العدل، وإقامة القسط، والتسوية بين الناس بما ينسجم وما تقدم من حقائق.

قال تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحديد:٢٥].

فالغاية من بعثة الأنبياء والرسل، كما هو واضح من مفاد الآية، قيام الناس بالقسط، الذي يعني نفي العدوان ورفضه، وعدم السماح به، ونيل كل ذي حق حقه. لا فرق في ذلك بين أن يكون الحق صغيراً أو كبيراً، ولا بين أن يكون من عليه الحق قويًّا أو ضعيفاً، بل ولا بين أن يكون من له الحق صديقاً أو عدوًّا، فالعدل قيمة مطلقة، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً ﴾ [النساء:١٣٥]. وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة:٨].

وهذه الغاية والقيمة المطلقة نابعة من أن الآمر بها، وهو الله تعالى، عادلٌ مطلقٌ، ومن الطبيعي أن يكون هناك تناسب بين الآمر والغاية التي ينشدها من أمره، قال تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران:١٨].

ولقد أعلن الله سبحانه ذمًّا شديداً لتلك الأمم التي لم تحسن استقبال الأنبياء، بل تمادوا في ذلك إلى درجة قتلهم وتصفيتهم، فقال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران:٢١]، كما أعلنها حرباً شعواء وبلغة مغلظة في بعض مراتب العدوان على حقوق الآخرين، كما في الربا، وفي ذلك قال تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٢٧٩]. وقال تعالى عن

بعض أهل الكتاب، وهم كما نعرف ليسوا مسلمين، وكيفية التعامل معهم بالعدل، حتى في الخصومات التي تقع بينهم وترفع للنبي ﷺ أو لمن يقوم مقامه: ﴿ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاؤُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّه يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المائدة:٤٢].

بل إن الاهتمام بالعدل والقسط حفظاً لحقوق الناس تجلى في أن أطول آية في الكتاب الكريم هي الآية التي عالجت مسألة الدين وتوثيقه، وذلك في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمّىً فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّه فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّه رَبَّهُ وَلا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلا تَرْتَابُوا إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّه وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّه وَاللَّه بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة:٢٨٢].

شمولية العدل:

كما أن قيمة العدالة تشمل، إلى جانب الحقوق المادية، الحقوقَ المعنوية، قال تعالى: ﴿ وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّه بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة:٢٣٧].

معنى الحرية:

والحرية التي ينشدها المسلم -طبقاً لمنطق القرآن- كما ينشدها جميع دعاة الحرية، تعني أحد أمرين:

الأول: إعادة الحق المسلوب، سواء كان أرضاً محتلة يسعى أبناؤها لـ(التحرر)، أو مسجوناً يلح على إطلاق سراحه لينال (الحرية)، أو عبداً مملوكاً يسعى إلى عتق نفسه لينال حريته...

الثاني: المحافظة على الحقوق من أن تسلب.

وإعادة الحق والمحافظة عليه لا يتصوران إلا بعد أن يقرر -نظريًّا وفلسفيًّا- أن هذا (حق) ثابت لهذا الطرف أو ذاك. وهذا ما قمنا بعرضه في الأصل الأول، حيث أكدنا على أن الإنسان في مقابل ربه (عبدٌ) وليس (حرًّا).

وأما بين الإنسان والإنسان فلا ولاية لأحد على أحد مطلقاً، فالأصل الأولي في طبيعة العلاقة هي (الحرية المطلقة) ولا يصح قرآنيًّا أن يقيد أحدٌ حريةَ أحدٍ إلا وفقاً للقانون الذي استعرضته

مجمل الآيات والروايات التي بينت قواعده ومبادئه، وفصلت أحكاماً تنبثق من تلك القواعد والمبادئ، وهي في مجموعها، على مستوى الأصول والتفاصيل، تقوم على أساس العدل والقسط.

ويُستثنى من هذا الإطلاق في الحرية ما أثبتته الآيات والنصوص الشرعية المعتبرة من ولاية نابعة من ولاية الله عز وجل، مما يقتضيه النظام الاجتماعي الذي لا يحق لأحد تجاوزه أو التعدي عليه لأن فيه افتئاتاً على الحق المطلق، بمنظور أصحابه، وعلى حقوق أطراف هذا النظام الاجتماعي الآخرين.

السبيل إلى الحرية:

ويدعم الوحي -كما نصت عليه الآيات القرآنية- الفلسفة من بعث الأنبياء والرسل بالتأكيد على أمرين:

١- أن التغيير، والتحرر نوعٌ من التغيير، لا يتحقق من غير توفر الإنسان نفسه على نزوع ذاتي نحو المقصود، فقال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ [الرعد: ١١].

٢- أن لمعارف الوحي دوراً محوريًّا في إحداث التغيير، من خلال إعادة صياغة الإنسان داخليًّا، وبمقدار تفاعل الناس في الدرجة الثانية، عبر وسائل تتوزع على إصلاح الجوانب العقلية والنفسية والسلوكية، بما يسوغ لنا تسميته أسس النهضة السبعة، ثلاثة توفرها الدعوة، وأربعة يتوفر عليها المستنهَضُون:

أولاً: التطهير
ثانياً: التنوير
ثالثاً: التحرير
رابعاً: التصديق
خامساً: الانتماء
سادساً: النصرة
سابعاً: الثبات والاستقامة

قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ، النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ، وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ. فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ، وَعَزَّرُوهُ، وَنَصَرُوهُ، وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف:١٥٧].

٣- معالم الحرية في المنطق القرآني

تبين لنا مما سبق أن الحرية في القرآن مقيدة بسلسلة من القوانين الكونية والتشريعات

الوحيانية، وهما اللذان يشكلان معاً ما نسميه نظريًّا (الحق)، واللذان يتحقق بالالتزام بهما معاً الأرضية لتحقق الاستخلاف، الذي يعتبر الفلسفة والغاية من خلق الإنس والجان، اللذين يملكان القدرة على الاختيار، وهي ما نعنيه بـ(الحرية)، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالأِنْسَ إِلا لِيَعْبُدُونِ ﴾[1] [الذاريات:٥٦].

وهذه القوانين وتلك التشريعات أودعت في كتابي التكوين والتدوين، وطُلِب من الإنسان أن يقرأ ويتأمل ويتدبر في الكتابين معاً، ليكون ذلك سبيلاً للفهم أولاً، والإذعان ثانياً، والتناغم معها ثالثاً.

أ - فعن كتاب التكوين، قال تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت:٥٣]، وقال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [الأعراف:١٨٥].

ب- وعن كتاب التدوين قال تعالى: ﴿ أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً ﴾ [النساء:٨٢]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُراً مِنْ قَبْلِهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾ [يونس:١٦]، وقال تعالى: ﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَاباً فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنبياء:١٠].

ويَجْمَعُ الكتابين أنهما حق لا اختلاف فيه ولا تخلف ﴿ سُنَّةَ اللهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً ﴾ [الفتح:٢٣]، وقال تعالى:﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً ﴾ [الأحزاب:٣٦]. فكلاهما -إذن- يُكوِّنان سلسلةً من السنن التي يجمعها أنها قوانين صارمة لا مجال فيها للاستثناء، ولكن بمقدار ما يتعمق في فهمها الإنسان يتأتى له إجادة التعامل معها لاستثمارها بالنحو الأفضل ليحقق بذلك سعادته العاجلة في الدنيا والآجلة في الآخرة.

غير أن هناك فرقاً بين الكتابين يتمثل في أن الله سبحانه حض (الإنسان) على أن يباشر هو التعرف على قوانين الكون، ويستوعب كتاب التكوين بجهده وجهاده، وتكفل بإعانته على ذلك كل حسب ما يبذله من الطاقة دون أن يفرق بين الصالح من الإنسان والطالح، إلا ما يمكن استفادته من استثناءات، كما في عصر الظهور. وأما التشريعات الوحيانية فلم يوكل لـ(الإنسان) أن يستوعبها بنفسه بل لابد فيها من التوقيف والتلقي. فقدرة (الإنسان) على إعمال العقل وتوظيفه في فهم القوانين التكوينية أعلى من قدرته على فهم حقيقة التشريعات الوحيانية.

ولعل السر في هذا الفرق هو أن التكوين ملك وشهود، بينما التشريع ملكوت وغيب. وطبيعة البحث لا تسمح بالتفصيل في الفوارق بين النوعين.

---

(١) من المُسلّم في الفكر الإسلامي أن الجن مخاطبون بالوحي كما خوطب الإنس . انظر سورة الجن.

ولنُجْلْ أبصارنا في معالم هذه الحرية كما جاءت في القرآن الكريم:

١- الحرية في التفكير:

القرآن الكريم يحض الناس على فضيلة الاستماع وغربلة الأفكار واختيار الأحسن منها، قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الأَلْبَابِ ﴾ [الزمر:١٨]. وهذا يعني -فيما يعني- التحرر من أسر الفكر المتخلف والمنحرف والخاطئ، والتحرر من أسر التقاليد البالية التي لا تلتقي والمنطق، وهذه من صلب وظيفة الوحي ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

كما أنه ينكر على أولئك الذين لا يحترمون نعمة العقل في ذواتهم، ويغلبهم الكسل وتستولي عليهم روح الآباء وعقلياتهم دون تمحيص لما وجدوه عندهم، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلا يَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة:١٧٠].

ومن هذه الحرية تتفرع الحرية في القناعة بالدين فـ﴿ لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ ولا يكتفي النص القرآني بإقرار هذه الحقيقة وهذا القانون، بل يتجاوزه إلى ذكر علته وفلسفته بقوله تعالى: ﴿ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ فمادام الرشد بيناً والغيُّ بيناً فلا مجال للإكراه الديني لفرض الدين ولو كنا على قناعة بأنه دين الحق. ولكن لا مانع من تبيان حقيقة موضوعية وهي ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة:٢٥٦].

بل تترقى آية أخرى لتتعجب من الإكراه في الدين، وذلك في قوله تعالى على لسان نبي الله نوح عليه السلام: ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ [هود:٢٨].

ويضيف منطق القرآن أصلاً ومبدأً إلى تلك المبادئ والأصول يتمثل في أن وظيفة الأنبياء ليست سوى التبليغ والبيان، قال تعالى: ﴿ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ [آل عمران:٢٠]. وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس:٩٩]. وقال تعالى: ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً ﴾ [النساء:٨٠].

إن اختيار الدين على الكفر والهدى على الضلال أمر يرتبط بالإنسان نفسه، لا مجال للإكراه فيه، ولا تسمح التعاليم الدينية والقرآنية به، وليس من وظيفة الأنبياء عليهم السلام ذلك بل يقتصر دورهم على التبشير والإنذار والإبلاغ...

لماذا يجب أن يكون الإنسان حرًّا؟

السر في ذلك -والله العالم- أن مشيئة الله تعلقت بأن يكون هذا الإنسان حرًّا فيما يختار، على مستوى القناعة والرضا الداخليين، فلا يتأتى لأحد، إلا الله تعالى الذي بيده الولاية على كل شيء وهو على كل شيء قديرٌ، أن يتصرف بفرض قناعة، والدين قناعة، على أحد. فالبنى الثقافية يكرسها الإنسان نفسه بما يبتكره، أو بما يتفاعل معه مما يصل إليه، حقًّا كان أو باطلاً، وعليه أن يتوقع نتائج ما آمن به واختاره إن شرًّا فشر، وإن خيراً فخير ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التحريم:٧] وقال تعالى: ﴿ اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الطور:١٦]، وهو قانون عام لا يقف عند طرف دون آخر، قال تعالى: ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلا مَا سَعَى ﴾ [النجم:٣٩].

٢- الحرية في التعبير:

يكفل المنطق القرآني للإنسان حرية التعبير، بمعنى أن له يتفوه بما يعتقده، بما لا يصطدم مع حريات الآخرين ولا حقوقهم.

فمثلاً: لا يحرم الإسلام المجادلة ولا الحجاج مع الخصوم، وهما نوع من التعبير، فللمحق أن يجادل خصمه المبطل ﴿ جَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل:١٢٥]، ولا يعاقب غير المسلم إن احتج ولجَّ في حجاجه ولم يرتض الإسلام ديناً، قال تعالى: ﴿ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ [آل عمران:٢٠] فليس لنا أن نكرههم على التدين بالإسلام، لأن الرؤية القرآنية للتدين لا تسمح -كما تقدم- بالإكراه والفرض في ذلك، لأن الدين قناعة، فهو تحول من تبني فكرة إلى تبني أخرى، فهو تغيير في مكامن النفس البشرية، والقانون القرآني يقول: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ [الرعد:١١].

أجل، في التعبير وإبداء الرأي، كما في غيره، سلسلة من الضوابط التي يجب مراعاتها حفظاً لحقوق الآخرين، وتنظيماً للحريات، التي لا يتسع عالم الزمان والمكان، الضيق بطبعه، لتنفيذ إرادات الجميع.

فلك أن تعبر عن مقاصدك دون أن تعتدي على الآخرين، فـ﴿ اللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴾ [البقرة:٢٠٥]، ومن ثم فإنه عز اسمه ﴿ لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ [النساء:١٤٨]، وذلك لأنه عدوان منافٍ لما جاء من أجله الأنبياء ﴿ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [المائدة:٨٧]، وفي المقابل فإن المنطق القرآن في بناء الإنسان وتنظيم حريته يدفعه إلى التأكيد على الجمال والحسن والخير والفضيلة، فمدح جماعة المؤمنين بأنهم ﴿ هُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ ﴾ [الحج:٢٤].

قيود للحرية في التعبير:

أ - يحظر الكذب، قال تعالى: ﴿ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ [الحج:٣٠].

ب- تحظر المهاترات اللفظية في الجدال الديني والمذهبي، قال تعالى: ﴿ وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّه عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام:١٠٨].

جـ- يحظر هتك المسلم بالتشكيك في إسلامه، قال تعالى: ﴿ وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [النساء:٩٤].

د - تحظر الإضافات الشخصية لمعارف الدين، قال تعالى: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ إِنَّمَا اللَّه إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً ﴾ [النساء:١٧١].

هـ- يحظر التدخل في التشريع دون الرجوع للمصادر الوحيانية، قال تعالى: ﴿ وَلا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ ﴾ [النحل:١١٦].

و- تحظر السخرية من أحد لأحد، أو من جماعة لجماعة، أو الحط والإزراء والازدراء، فإنه من الظلم والعدوان، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ وَلا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [الحجرات:١١].

ز - يحظر التفنج اللفظي من قبل النساء حفظاً للآداب العامة في المجتمع، قال تعالى: ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفاً ﴾ [الأحزاب:٣٢].

إلى غير ذلك من قيود وضوابط.

وأخيراً: فإن المقبول من القول ما كان موافقاً للحق، المتمثل في إرادة الله تعالى وأحكامه، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّه وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً ﴾ [الأحزاب:٧٠]، وقال تعالى:﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً ﴾ [البقرة:٨٣].

٢- التحرر من الظلم السياسي والاجتماعي:

تحت هذا العنوان نجد نصوصاً كثيرة جعلت من مقاومة الظلم والظالمين مبدأً دينياً أصيلاً، لم يستثن منه نبي ولا دعوة، ومن ثم فإن الإسلام، وهو خاتمة تلك الديانات وعصارة تلك المشاريع، بل أفضلها وأكملها، نحا هذا المنحى فصار العدل والقسط الركن الركين في الثقافة القرآنية التي نتلمس التحرر من الظلم في كل زاوية من زواياها، وفي

كل بند من بنودها:

١- بدءًا برفض احتمال وقوع الظلم من قبل الله تعالى فـ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت:٤٦].

٢- مروراً بالأنبياء الذين يشترط فيهم ليس العدالة والتقوى فحسب، بل لا بد لكمالهم أن يصل إلى مستوى (العصمة) ولذلك جاءت الديانات السماوية جميعها بلزوم متابعة الأنبياء دون تردد ولا استثناء ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد:٣٣].

٣- وانتهاء بالشريعة نفسها، التي تضمنت حرباً معلنةً على الظلم والظالمين، فقال عز من قائل مقرراً حقيقة قرآنية عن الله عز وجل الذي هو صاحب هذا البرنامج والمشروع الذي هو (الدين): ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ [آل عمران:٥٧].

وقد عدّ في القرآن النجاة والحرية نعمة، كما نلحظ في النماذج التالية:

أولاً: قصة النبي نوح عليه السلام ﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ [المؤمنون:٢٨].

ثانياً: قصة النبي يوسف عليه السلام إذ أنجاه الله من السجن ﴿ قَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ [يوسف:١٠٠].

ثالثاً: حكى تاريخ الأنبياء التحرري من الظلم، ويمكننا القول إن قصة موسى عليه السلام وتحريره بني إسرائيل تعد نموذجاً واضحاً وتفصيليًّا للمنطق القرآني، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ [الأعراف:١٤١].

فبنو إسرائيل كانوا قوماً مستعبدين مظلومين مسحوقين، بعث الله تعالى إليهم نبيه موسى عليه السلام لـ(يحررهم) وينجيهم مما هم فيه من المحن والإحن.

لذلك كان الجهاد في سبيل الله تعالى بنداً رئيسيًّا من بنود الإسلام تكرر ذكره في القرآن مقصوداً به تحرير الإنسان من أشكال الظلم.

قال تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيراً ﴾ [النساء:٧٥].

٣- الحرية الاقتصادية

كفل المنطق القرآني الحرية الاقتصادية فـ«الناس مسلطون على أموالهم»، ونتلمس ذلك في جواب قوم شعيب لنبيهم عليه السلام ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ

آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ [هود:٨٧]، مع مراعاة بعض الضوابط كما لمسنا ذلك فيما سبق.

قيود وضوابط:

أ - حظر الإسراف، قال تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف:٣١].

ب- حظر التبذير، قال تعالى: ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلا تُبَذِّرْ تَبْذِيراً * إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً ﴾ [الإسراء:٢٦-٢٧].

جـ- حظر الربا، قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ إِلا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة:٢٧٥].

د - حظر الرشوة، قال تعالى: ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:١٨٨].

هـ- حظر الكسب الحرام، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً ﴾ [النساء:٢٩] ❑

القرآن وحرية المجتمع..

(التدين مثالاً)*

■■ محمود الموسوي**

إن الإحساس بالحاجة لقيمة الحرية لدى الإنسان هو إحساس فطري، وهو شعور جامح مودع في الإنسان، وله دافعيته التي تثور باتجاه الانعتاق من الأغلال والآصار التي تكبلها في شتّى مناحي الحياة، لذلك فإن مبحث الحرية بالنسبة لهذا الإنسان الذي يشعر بهذا الشعور الجامح وهو المدرك لهذه الحاجة الكبرى، يعتبر مبحثاً ذا أهمية كبرى، ولذلك جاءت الشرائع والنظم والمناهج الجديدة التي تروم تغيير واقع الإنسان لتتحّدى واقعاً لا يأبه بهذا الشعور ولا يضبط منحاه ومساره، سواء بالإفراط أو بالتفريط، ويراهن المصلحون عبر تاريخ البشرية الغابر عادة على حقيقة أساسية، وهي أنهم يمتلكون البرنامج الذي يكفل لهذا الإنسان إشباع هذه الحاجة في التحرر بأفضل وسيلة، وهذا التاريخ المعبّر عن هذه الحقيقة الكبرى ليس قصراً على نوع فكري معيّن من أنواع التفكير الإنساني، وإنما هو كذلك ابتداء بالأديان السماوية على أيدي الأنبياء ومروراً بالأوصياء، وانتهاء بالثورات والحركات النهضوية في العصور القديمة والوسطى والحديثة، وما زال حديث الحرية يجد له في كل الأوساط السياسية والثقافية والتداولية المختلفة، أكفًّا مبسوطة، وأعناقاً مشرئبة، وقلوباً لهفى، تروم تحقيق التصور الأمثل والضابط الأقوم لروح التحرر عند الإنسان، فكلما عانى الإنسان من

* ورقة مقدمة لمؤتمر «القرآن الكريم» في دورته الثالثة، تحت شعار (الحرية في القرآن وإشكاليات الواقع المعاصر)، نظمه (ملتقى القرآن الكريم)- شرق السعودية، عقد في مدينة سيهات، في ١٦/١٧ رمضان لعام ١٤٢٦هـ.

** عالم دين- أسرة التحرير- البحرين.

ظلم أخيه الإنسان، تشوّق لبصيص من الحرية، وكلما حصل على نور خافت منها اشتاق للمزيد، كل ذلك لأنها مخلوقة مع الإنسان، إلا أنها فقدت بعد ولادته.

عندما تتصل الحرية بالمجتمع فهذا يعني أن تكون لها حيوية متصلة بجميع مفاصل الحياة باعتبارها فعلاً دائماً لكل فرد فرد في المجتمع، وهذا ما يستدعي وضوح في الرؤية لتحديد شخصيتها الاعتبارية، عبر تحديد ماهيتها ومساراتها وحركتها، وقد جاء القرآن الكريم ليعطينا بصيرة نافذة تؤسس لحركة الحرية وتفاعلاتها في الاجتماع الإنساني، عبر نسيج من الآيات المباشرة وغير المباشرة، باعتبار أن القرآن الكريم (يصدّق بعضه بعضاً)، فكل أمر أو نهي في أي جانب من جوانب الحياة في القرآن الكريم، إنما يكمّل التشريعات المتباينة الأخرى، وكل تلك التشريعات والتفريعات تنسجم مع الآيات التي تؤسس للقواعد العامّة في عملية (تصديقية)، يمكن الخروج من خلال فهمها وربطها ببعضها برؤية واضحة ومتكاملة، هذا ما سننتهجه في قراءتنا للنص القرآني المبارك، لتكوين تصوّر لحرية المجتمع في جانبها الديني على الأخص.

الحرية المطلقة

من الخطورة بمكان أن تُخلّى دعاوى الحرية دون ضوابط ودون منهاج يرسم دربها ويحدد مساراتها، فإن تخليتها دون ذلك، سيولد لنا حالة من الإباحية المطلقة (إباحية الأعراض)، (إباحية الأموال)، (إباحية الأفكار)، (إباحية الفتك)، ويمكن أن نستظهر هذه الحالة في فعل (الإسراف بمفهومه القرآني) بمحتواه العام الذي يشمل كافة مناحي الحياة، باعتبار أن الإسراف هو حالة من الإفراط في الحاجات الإنسانية، وهو تطبيق عملي لحركة الحرية المطلقة في المجتمع المتصلة برغبات الإنسان وأمنياته، فقد جاء في الآيات التالية:

١- في الأكل والشرب ومظاهر الحياة: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف: ٣١].

٢- في القتل: ﴿ وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلاَّ بِالحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلاَ يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً ﴾ [الإسراء: ٣٣].

٣- في الحكم والإدارة: ﴿ فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [يونس: ٨٣].

٤- في اللآمبالاة في الأفكار: ﴿ وَلَقَدْ جَاءكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءكُم بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ اللّهُ مِن بَعْدِهِ رَسُولاً كَذَلِكَ يُضِلُّ اللّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ﴾ [غافر: ٣٤].

٥- في الجنس والشذوذ: ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاء بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ [الأعراف: ٨١].

ومن مجموع هذه الآيات القرآنية الشريفة يتضح لنا أن هذه الحالة من الإباحية المطلقة تسبب فساد النظام العام للإنسان على الصعيد الفردي والاجتماعي، وهذه الحقيقة حقيقة وجدانية إذ لا يمكن أن يُعطى كل شخص الحق المطلق في التصرّف بما شاء وفيما شاء وأينما شاء ووقتما شاء، باسم ممارسة الحرية، لأن هذا المبدأ هو إلغاء واضح لحريات الآخرين، حيث سيصطدم الفعل المطلق لا محالة بحريات الآخرين وبحقوقهم، باعتبار أن الفرد يعيش ضمن المجتمع ويتفاعل معه، هذا من ناحية مراعاة النظام الاجتماعي كما هو في (القتل) و(الظلم) و(الاعتداء الجنسي)، ومن ناحية أخرى فإن إطلاق العنان للحرية له تأثير على الفرد نفسه حتى لو لم يكن في محيط اجتماعي، كما هو الحال في (الأكل والشرب) و(الشك والريبة).

كبت الحرية

وكذلك الحال عندما يسعى الإنسان إلى كبت شعور التحرر والانعتاق من الأغلال، حيث يسعى للتقييد والضغط ووأد الفعل الإنساني في شتى مناحي الحياة وفي جميع صوره وتمثلاته، وكافة مستوياته، فإن له آثاراً سلبية من شأنها أن تضيّق على الإنسان فسحة العيش التي منحها الله تعالى له، وتتلف شعوره ورغباته التي زوّده الله تعالى بها، ويمكن أن نستخلص هذه الحالة من القرآن الكريم في حالة (التحريم) التي مارسها الإنسان على نفسه تبرّعاً واجتهاداً، باعتبارها حالة من التضييق على النفس، وفيها فعل الكبت وتقييد للرغبات الفطرية المخلوقة مع الإنسان، يقول تعالى:

١- ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٢].

٢- ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُواْ أَوْلاَدَهُمْ سَفَهاً بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ اللّهُ افْتِرَاء عَلَى اللّهِ قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٠].

٣- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُحَرِّمُواْ طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللّهُ لَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [المائدة: ٨٧].

فإن الخالق جل وعلا عندما خلق الإنسان وخلق معه الشعور بالحرية أعطاه في الوقت ذاته ما يلبّي هذه الحاجة، فلا يمكن للإنسان أن يحرّم على نفسه تلك المباحات ويكبت ذلك الشعور.

فالفكرة الأساس التي ينطلق منها القرآن الكريم ويثبتها في العقول أصلاً لفهم أي فكرة بعد ذلك في مجال الحرية، هي أن الإنسان ليس من صالحه فرداً وليس من صالح مجتمعه أن يعيش الانفلات وممارسة الحرية المطلقة، وليس له أيضاً أن يكبت ما وهبه الله تعالى في المقابل، ليؤسس القرآن الكريم بذلك لفكرة الاعتدال في ممارسة الحياة، كما قال تعالى تعبيراً عن الحالة الاقتصادية:

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً ﴾. [الفرقان: ٦٧].

فإن روح مبدأ الحرية هو حركة الاعتدال في الحياة، التي تنصف الآخرين وتتعامل مع الأشياء بالنظر لحقوقها واحتياجاتها، كما يقول عز وجل في التعامل مع النعم:

﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤١].

المجتمع الحر

اهتم القرآن الكريم بتكوين مجتمع حر كريم، ووضع سمة الحرية ضمن سمات المجتمع الحضاري والمتمدّن الذي يدعو لإقامته الإسلام عن طريق الرسول الأعظم ﷺ، واعتبرها أصلاً من أصول المجتمع الحي، وعندما تتكوّن تلك الصفة فيه فإنها تخلق فيه روح النهوض والتقدّم، فلكي يكون المجتمع حيًّا وذا شخصية نابضة عليه أن يستجيب لدعوة الله تعالى والرسول الأعظم ﷺ، كما قال تعالى:

﴿ ا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٤].

فحياة المجتمع ورقيّه تتكوّن عبر صياغته وفقاً للدعوة القرآنية التي جاء بها الرسول ﷺ في الآية الكريمة التالية:

﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

فالرسول الأعظم ﷺ يدعو لتكوين مجتمع يُمارَس فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويحل الطيبات ويحرّم كل ما خبث، إضافة إلى ذلك فإنه ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ تعبيراً عن مبدأ الحرية وسيادتها في المجتمع، وتخليصه من الآصار والأثقال النابعة من النفس والذات، وتحريره من الأغلال والقيود التي تكبّل حريته التي خلقه الله عليها، ولكي نستظهر تعبير (الأغلال) وكيفية حركتها وتأثيرها على المجتمع، نقرأ قول الله تعالى: ﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾ [غافر: ٧١].

فالأغلال الاجتماعية هي كالسلاسل المطوّقة لأعناق الناس تسحبهم كرهاً وجبراً نحو ما لا يريدون، فالحرية هي إزالة هذه الأغلال لكي ينطلق المجتمع باتجاه إرادته التي يختارها وفقاً للمبنى الذي أشرنا إليه، وهي الحرية التي تلبّي رغبات الذات ولا تلغي حريات الآخرين، لأن «الحرية في الواقع تتمثل في حفظ حرمات الآخرين. فحريتي تكون

حقيقية وواقعية حين يحترم الآخرون حقوقي، ويحترمون شخصيتي وكرامتي. لذلك لا يستخدم الإسلام كلمة الحرية الا قليلاً وإنما يستخدم الجانب الآخر للحرية وهو عبارة الحرمة ومشتقاتها، فيقول: حريم الإنسان، وحريم البيت، وحرم الله، وحرمة الاعتداء. فالحرية تتبدل في مفهوم الإسلام إلى الحرمة، لأن الحرمة هي التي تحافظ على الحرية. وحينما يحافظ الناس على حرمة البيت، والشارع، والمدرسة، والسوق فمعنى ذلك أنهم يحافظون على حرية الأفراد، ومن هنا سُمّيت مكة المكرمة حرماً آمناً، لأن حرية الإنسان فيها مضمونة ولا يمكن لأحد أن يعتدي على حقوق الآخرين»[1].

فالحرية هي من أهم السمات الحضارية للمجتمع الإسلامي الناهض، لذلك أكّد عليها القرآن الكريم، وعالج مشكلاتها المرتبطة بالآصار النفسية، وهي عبارة عن الأمراض النفسية وثقافة الوأد ووساوس النفس الداعية إلى عبودية الذات والشهوات، وعالج مشكلات الكبت التي يمارسها الطواغيت، ودعا للكفر بالطاغوت ورفضه، ومجابهته باعتباره معيقاً لحركة المجتمع وفاعليته، وحرية المجتمع بهذا المعنى الذي ينظر فيه إلى الشقين:

الأول: (الآصار النفسية) كما يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «لا يسترقنّك الطمع وقد جعلك الله حرًّا»، وقال عليه السلام: «لا تكونوا عبيد الأهواء والمطامع»[2].

والثاني: (الأغلال الخارجية) التي يفرضها الغير عليه.

وهذه هي الميزة التي امتازت بها دعوة القرآن الكريم عن دعوات التحرر التي انطلقت في مسيرة الإصلاح الإنسانية التي تمثّلت في الحركة الليبرالية ضد استعباد الكنيسة والسلطات الحاكمة، والتي نتجت عنها مواثيق حقوق الإنسان، وتعاريف المفكرين، كما يقول (برتراند راسل) على سبيل المثال بأن «الحرية بشكل عام يجب أن تُعرَّف على أنها غياب الحواجز أمام تحقيق الرغبات»[3].

«وبهذا يكون مفهوم الحرية في الإسلام وإن اشترك في بعض مصاديقه مع الحرية عند الديمقراطيين إلا أنه أوسع وأشمل وأتم منه؛ إذ إنه لا يكتفي بتحرير الإنسان خارجياً وجسدياً ومنحه حقه الطبيعي في العيش بسلام وحريته في الكلمة والتجمّع والسفر ولو كانت على حساب الروح والنفس وغيره، بل يتوسّع ويرقى لتطهيره وينزهه روحياً ونفسياً ويهذب سلوكه وطباعه ثم يتركه حراً في الخارج، أيضاً يمارس إرادته ويختار مصيره بحرية واستقلال»[4].

---

(١) المجتمع الاسلامي ج٣ (القيادة السياسية في المجتمع الإسلامي) آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي، ص٨٦.

(٢) غرر الحكم، ج٢ ٣٢٩، ١٦٦ وص ٣٤١ / ٢٧١.

(٣) ضد الاستبداد، فاضل الصفار، ص ١٣٧.

(٤) ضد الاستبداد، فاضل الصفار، ص ١٣٤.

إشكاليات الواقع المعاصر

أمام هذا الوضوح في الطرح القرآني لمبدأ الحرية وأهميته بالنسبة للجتمع، إلا أن هنالك إشكاليات تثار حول مدى واقعية هذا الطرح، ومدى مصداقيته، خصوصاً أمام الحالة التي يعيشها العالم الإسلامي في الوقت الراهن، من ممارسات تشوّه هذا المبدأ، وتعزّز مقولات الإكراه والفرض، إلا أننا لا يمكن أن نأخذ كل ما قد يثار على محمل الجد، لأن أكثر الدعاوى إنما تنطلق من جهات غير منصفة للفكر الإسلامي، بل من جهات قد تكون لها مآرب أخرى غير فكرية (سياسية أو اقتصادية)، خصوصاً إذا ما قرأنا التاريخ الذي ينبئنا بالممارسات التاريخية الشاهدة على ظلم الآخر وسبل وأده للحريات، فعلى سبيل المثال «تعتبر القرون الوسطى مثالاً على ما عانته الشعوب الأوروبية التي رزحت تحت نير الإرهاب والقمع الفكري باسم الكنيسة، حيث سنّ الملك (شارلمان) قانوناً يقضي بإعدام كل من يرفض أن يتنصّر -أي أن يصبح نصرانياً- ولما قاد حملته القاسية على السكسونيين والجرمان أعلن أن غايته إنما هي تنصيرهم.

ولمحاكم التفتيش التي أنشأتها الكنيسة في تلك العصور سمعة سيئة وسجلًّا قاتماً مظلماً، فقد اجتهدت في فرض آراء الكنيسة على الناس باسم الدين والتنكيل بكل من يرفض أو يعارض شيئاً من تلك الآراء، فنصبت المشانق وأشعلت النيران لإحراق المخالفين، ويقدر أن من عاقبت هذه المحاكمة يبلغ عددهم (٣٠٠٠٠٠) وأحرق منهم (٣٢٠٠٠) أحياء كان منهم العالم الطبيعي المعروف (برونو)، نقمت الكنيسة منه نتيجة لآرائه المتشدّدة، والتي منها قوله بتعدد العوالم، وحكمت عليه بالقتل، وهكذا عوقب العالم الطبيعي الشهير (غاليلو) بالقتل، لأنه كان يعتقد بدوران الأرض حول الشمس.

وكانت المسيحية قد فُرضت فرضاً بالحديد والنار ووسائل التعذيب والقمع التي زاولتها الدولة الرومانية بمجرّد دخول الإمبراطور قسطنطين في المسيحية، بنفس الوحشية والقسوة التي زاولتها الدولة الرومانية من قبل ضد المسيحيين القلائل من رعاياها الذين اعتنقوا المسيحية اقتناعاً وحبًّا، ولم تقتصر وسائل القمع والقهر على الذين لم يدخلوا المسيحية، بل إنها ظلّت تتناول في ضراوة المسيحيين أنفسهم الذين لم يدخلوا في مذهب الدولة، وخالفوها في بعض الاعتقاد بطبيعة المسيح»[1].

لذلك فإننا نقول: إن الإشكاليات التي تواجه الممارسات الإنسانية على وجه الأرض، هي إشكاليات عامّة تشمل الجميع فلا تختصّ بممارسات المسلمين في بلادهم دون غيرهم، خصوصاً إذا عرفنا أن المشهد في الجانب الإسلامي ليس أكثر من الجانب الغربي والمسيحي في ممارسة الظلم والاضطهاد واستعباد الناس، فالباحث المنصف هو الذي يدرس الظاهرة

(١) حرية المعتقد في الإسلام والقانون، أمير موسى بو خمسين، مجلة الكلمة العدد ٤، السنة الأولى، صيف ١٩٩٤م/ ١٤١٥هـ.

بتجرّد وموضوعية، فنحن لا يمكن أن نجعل الكثير من الإشكاليات المعاصرة بخصوص الحرية في المجتمع الإسلامي كعماد للبحث ومزاولة الأخذ والرد، والنقد والإبرام.. وإنما نسلّط الضوء على إشكالية تمسّ الانحراف الفكري الذي أصاب بعض المنتسبين للإسلام من خلال القراءة الدينية المجتزأة للنصوص القرآنية المباركة، لمعالجتها على ضوء هدى القرآن الكريم، ففي الوقت الذي نستبعد الإشكاليات المتحاملة من قبل الآخرين، لا ننفي وجود خلل في المشهد الإسلامي بخصوص التعامل مع مبدأ الحرية (الدينية على الخصوص) وفهمه ضمن سياقات الدعوة الإلهية للدين الحق، فهنالك بالفعل خلل أصاب الحكّام الذين حكموا بالنار والحديد، وهذا لا يرتبط ببحثنا، وخلل آخر أصاب بنية التفكير الديني في قراءة النصوص القرآنية، من قبل مجاميع من الحركات المنتسبة للإسلام، والتي عاثت في البلاد بالتضييق والقتل لكل من يخالف رأيهم دينياً، فالقتل للإنسان ذي الدين الآخر بوصفه (كافراً) ولذي المذهب المغاير بوصفه (مشركاً)، وقد مارست بعض الجماعات عبر تجارب سياسية عديدة، الإكراه والإرغام للمجتمع ليطبّق ما يرونه من أحكام دينية، حتى لو لم يكن يؤمن بها أصلاً، وهذا السلوك أنتج حالة من التشويه للدين وأسّس رأياً عاماً سلبياً في المناطق الغربية حول الإسلام، فقد «أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد (بيو) الدولي للأبحاث (أن غالبية الأمريكيين والأوربيين قلقون إزاء تزايد التطرف الإسلامي حول العالم) معتبرين (الإسلام أكثر الأديان عنفاً).

وشمل الاستطلاع ١٧ دولة منها ٦ دول ذات غالبية مسلمة وهي لبنان وأندونيسيا والمغرب والأردن وباكستان وتركيا، وشارك فيه ١٠٠٠ مواطن من كل دولة.

وأبدى ٢٢٪ من الأمريكيين الذين تم استطلاعهم (نظرة سلبية عن الإسلام) مقابل ٥٧٪ (عبروا عن نظرة إيجابية). وذكر ٣٤٪ من الفرنسيين المستطلعين (أن لديهم نظرة سلبية) مقابل (٦٤٪ إيجابية).

وأعرب غالبية الأوروبيين والمشاركين في الاستطلاع عن (الشعور بتصاعد الهوية الإسلامية في بلادهم) معتبرين ذلك (سيِّئاً لمستقبلها) فيما أكد ٨٤٪ من الروس و٧٨٪ من الألمان و٧٠٪ في كل من بريطانيا والولايات المتحدة (تزايد قلقهم من التطرف الإسلامي)»[1].

ولعل معرفة (الحرية الدينية) من خلال القرآن الكريم، هو السبيل لمحو هذا التصور القاتم للإسلام والمسلمين في أعين الآخرين، لتساهم هذه المعرفة في بناء ثقافة واضحة لا لبس فيها لأبعاد هذه الحرية ومدياتها.

الحرية الدينية

الحرية الدينية هي أن للفرد الحق في اختيار ما يعتقد به من دين من دون إكراه على اتباع دين دون آخر، لذلك نفى القرآن الكريم الإكراه في الدين، حيث قال: ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي

(١) النبأ: مجلة شهرية ثقافية عامّة، العدد ٧٨ السنة الحادية عشر، رجب ١٤٢٦هـ.

الدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

إلا أن القرآن الكريم ينبئنا بأن الدين الحق الذي جاء من عند الحق هو (الإسلام)، وقد دعا القرآن الكريم لتبنّي العقيدة الإسلامية، وإلى عبادة الله تعالى باعتبارها الغاية من الخلق، وأن نتيجة انتهاج الإسلام ديناً هو الفوز في الدنيا والآخرة، وأن رفض الدين الإسلامي لهو الخسران المبين، هذه الحقائق تحدّثت عنها الآيات الكريمة التالية:

﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللّهِ فَإِنَّ اللّهِ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩].

﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦].

فكيف يمكن أن نفهم هذا التوجيه للإسلام كدين حق، في مقابل مبدأ الحرية الدينية في الاختيار؟

نجيب على هذا التساؤل من خلال وضع اليد على أسباب الانحراف الذي أصاب البعض في فهم (حقّانية الإسلام) والذي دعاهم لممارسات منافية لمبدأ الحرية، ويبدو أن السبب في سلوك هذا المسلك هو الخلط بين مفهوم (التبليغ والدعوة) وبين مفهوم (الهداية)..

فالتبليغ مسؤولية الإنسان المسلم، وهي وسيلة للوصول إلى الهداية وهي الدخول في الدين الحق.

والهداية شأن إلهي خاص، ليس لأحد التدخّل فيه.

لذلك فقد مارس البعض ممارسات ليست من شأنه ووكّل نفسه عن الله تعالى في هداية الناس، وكفّروا كل من لا يستجيب لطريقتهم وفهمهم للدين، وعمدوا بالتالي إلى ممارسة العقاب لكل هؤلاء، بإصدار فتاوى القتل أو الإرغام بقبول ما يعتقدونه حقًّا، بل ورأى بعضهم أن آيات القتال في القرآن الكريم هي الآيات الحاكمة في مسألة التعامل مع الآخر المختلف دينياً وعقيدياً، وهي ناسخة لآية ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾، وغيرها من الآيات الداعية للسلم واللين[1].

فعندما نفرّق بين مسؤولية الإنسان المسلم (الرسالية) وهي تبليغ الرسالة عبر الوسائل القرآنية، وبين الشأن الإلهي المختص وهو الهداية وما يصاحبها من (عقاب وثواب)، فإننا بلا شك سنقف على رؤية واضحة توازن بين الإيمان برسالة الإسلام كدين حق، وبين الحرية الدينية التي ينبغي أن يمارسها المجتمع.

(١) راجع كتاب (الحريات العامة في الدولة الإسلامية) للشيخ راشد الغنوشي، مركز دراسات الوحدة العربية. ط١، ١٩٩٣م.

مسؤولية التبليغ

لأن الدين الإسلامي هو الدين الحق، وهكذا آمن به الإنسان المسلم، فقد كلّفه الله تعالى بأن يؤدّي دوراً رسالياً تجاه هذا الدين، بأن يدعو إلى الدين ويبلّغ الرسالة لبقية الناس، لكي يدخلوا في رحمة الله تعالى، حيث قال عز وجل:

﴿ الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلَّا اللهَ وَكَفَى بِاللهِ حَسِيباً ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

ومن الطبيعي أن الإنسان إذا عرف الحق والخير أن يدعو الناس إليه، ويوجّه لهم النصح بأن ينتهجوا منهجه ويقتفون أثره، خصوصاً إذا كانت له تبعات في الدينا وفي الحياة الأخرى الأبدية، وهذه الدعوة هي لرفع حجب الجهل والغفلة عن عقل الإنسان لكي تصل به إلى طريق الهداية التي عرفها من الحق جل وعلا، يقول تعالى:

﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٦٢].

إلا أن هذه المسؤولية الرسالية الملقاة على عاتق الإنسان المؤمن لها آلياتها المستفادة من هدى القرآن الكريم أيضاً، وذلك لكي يكون تبليغ الحق عبر وسيلة الحق، لا وسيلة أخرى غير منسجمة مع الحق، وهي الدعوة بالأسلوب الحكيم الذي يراعي مقتضيات الأحوال ويضع كل شيء في موضعه، ويستخدم الموعظة بالكلمة للوصول إلى قناعة بالدين، يقول عز من قائل:

﴿ ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل: ١٢٥

وحتى إذا واجهت الإنسان المؤمن في طريق تبليغه للرسالة المصاعب والصدود من الآخرين، فإنه لا ينبغي له تعدّي حدود مسؤوليته التبليغية، حيث يقول تعالى:

﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ ﴾ [النحل: ٨٢].

وقال جل جلاله:

﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ وَاللهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ [آل عمران: ٢٠].

الهداية شأن إلهي

يقوم الإنسان بتبليغ الرسالة، وتعبيد الطريق أمام الناس بالتبيين والإنارة، ثم يأتي اختيار الإنسان الآخر لهذه الدعوة أو رفضها، فإن قبلها فقد دخل في نور الهداية، وإن رفضها فقد ضل عن سواء السبيل، والهداية هي شأن إلهي يهبه الله تعالى لمن يؤمن بالبينات، حيث يقول الله تعالى:

﴿ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلأنفُسِكُمْ وَمَا تُنفِقُونَ

إِلاَّ ابْتِغَاء وَجْهِ اللّهِ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

فإن من يسعى للهداية ويستمع الحجة لكي يتبناها، فإنه المهتدي، فـ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللّهُ وَأُوْلَئِكَ هُمْ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [الزمر: ١٨].

وتأكيداً على أن الهداية من الله تعالى وأن مسؤولية الإنسان هي التبليغ، ولا مجال فيها للقسر أو الإجبار، يقول تعالى:

﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ. لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾ [الغاشية: ٢٢، ٢١]، وقال جل شأنه: ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً ﴾ [الفرقان: ٤٣]. وقال تعالى: ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّه سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

ثم إن الإكراه لا يتصور في تحقيق الإيمان ودخول الدين، لأن الهداية من مختصات العقل والقلب، وبهذا جاءت مجمل آيات الذكر الحكيم، لتخاطب قناعات الإنسان وعقله من أجل الوصول إلى نور الهداية، أمّا فعل الإكراه فهو ممارسة تهتم بالشكل والمظهر، فقسر الإنسان للقول بفكرة أو عقيدة ما رغماً عنه، ليس له ارتباط بالعقل والقلب، فكل ما يتلفظ به أو يمارسه بعد ذلك لن يعدوا كونه شكلاً من دون محتوى، فلا يمكن إيصال الإنسان إلى حالة الهداية ليقبل بالدين عن طريق إكراهه على تبني عقيدة ليست من اختياره، ولا يؤمن بها قلبياً، ولذلك فإن نفي الإكراه في آية ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ قد تكون ناظرة لهذا الأمر، فيكون النفي في الآية المباركة هو نفي للجنس، أي أنه لاَ يتحقق في الخارج أصلاً، لأن الهداية للدين هي من الله تعالى وموضعها القلب، وليست من مختصات البشر.

﴿ ولأن الهدى من الله تعالى، وهو صنعه وفضله، فليس على الرسول إلا البلاغ لأنه ﷺ لا يهدي من أحب، ولكن الله يهدي من يشاء، حيث قال الله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللّه يَهْدِي مَن يَشَآءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ (القصص/٥٦).

«وبعد إتمام حجته البالغة على جميع خلقه، وبعد توفير فرصة الهداية للناس على السواء، فإن الله يهدي من يشاء وليس جميع البشر. «إنما يهدي من اتخذ إلى ربه سبيلاً، ويضيء قلب من أسلم وجهه لله، واستجاب لدعوة رسله، وآمن بقلبه». قال الله تعالى: ﴿ قُلْ فَلِلّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِين ﴾ (الانعام/١٤٩)»[1].

وهكذا ينبغي للداعية أن يعرف حدود مسؤوليته، وهي إبلاغ الرسالة. «ثم لا يزعم أن عليه هداية الناس». فالله يخاطب رسوله ﷺ ويقول له: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ الله يَهْدِي مَن يَشَآءُ وَمَا تُنْفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلاَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ اِلاَّ ابْتِغَآءَ وَجْهِ الله وَمَا تُنْفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ ﴾ (البقرة/٢٧٢).

(١) التشريع الإسلامي، ج٥، آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي، ص ٢١.

ولأن الهدى هو هدى الله فإن الذين يجعلون أنفسهم معياراً للهداية، ويزعمون أن من اتبعهم أو اتبع دينهم هو المهتدي؛ إنهم في ضلال بعيد. قال الله تعالى: ﴿ وَلاَ تُؤْمِنُواْ إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى الله أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ الله يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَالله وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (آل عمران/٧٣)[1].

الحرية الدينية لا تعني التصويب

ويبقى أن الاعتقاد بأن للإنسان الحرية في اختيار دينه أو التزامه بتعاليم الدين عملياً، لا يعني تصويب رأيه، فإن الله تعالى خلق الناس متساويين في العقل والسمع والبصر، وجعل لهم الخيار، وبيّن لهم سبيل الحق وسبيل الضلال، حيث قال عز وجل:

﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً. إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾ [الإنسان:٢، ٣].

وقال تعالى: ﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ [البلد: ١٠].

بل إن الله تعالى ألقى الحجة البالغة، ﴿ قُلْ فَلِلّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، بأن خلق الآيات والعلامات الكونية الدالّة عليه تعالى، بما فيها من أسرار الخلق وعجيب الصنع والحكمة في التدبير، ثم جعل للإنسان الأدوات والوسائل التي يستطيع من خلالها أن يهتدي بهذه الكونيات، كما جاء في سورة الشمس:

﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا [١] وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا [٢] وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا [٣] وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا [٤] وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا [٥] وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا [٦] وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا [٧] فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا [٨] قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا [٩] وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا [١٠] ﴾.

وبعد ذلك كله يُترك واختياره، ويتحمل عواقبه، يقول تعالى:

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُمُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَاْ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ [يونس: ١٠٨] □

(١) التشريع الإسلامي، ج٥، آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي، ص ٢٠.

ملاحظات في شأن العولمة

آية الله السيد هادي المدرسي*

مصائر البشر متداخلة، ومصالحهم متشابكة، ومع دخولنا في عصر شبكة الارتباطات الدولية وتقارب المسافات الجغرافية، فإن ما يؤثر على بعض الناس في مكان يؤثر على كل الناس في كل مكان.

ومن الممكن أن تنطلق البشرية نحو الخير إذا اتبعت من يدعوها إلى ذلك ولو كان الداعي في أقصى قرية في أفريقيا، كما أن من الممكن أن يضع أحدهم حجر عثرة أمام البشرية كلها ويجعلها تنقلب على ذاتها.

وفي عصر بات مصير البشر مترابطاً ومتشابكاً مع مصائر الآخرين إلى هذه الدرجة. ومع انزياح الحدود بين الشرق والغرب، وإعادة الانتشار لموازين القوى في العالم، عادت المنظومات الفكرية والثقافية إلى الاصطفاف مجدداً بعضها في مواجهة بعض وظهرت العولمة رمزاً لعصر جديد، حيث يحاول كل طرف -وخاصة الغرب- أن يسيطر على كل ما يجري في هذه الأرض، ويديرها بالشكل الذي يريد.

بدأت قضية العولمة تأخذ أبعاداً أكثر تأثيراً مع تعاظم ثورة الاتصالات، وتحويلها الكرة الأرضية إلى قرية كونية غاب فيها حاجز الزمان والمكان، ولعل الأهم في قضية العولمة أن العالم سيدخل بها القرن الواحد والعشرين[1]، وستفرض نفسها بوصفها إحدى السمات

* مفكر إسلامي ـ العراق.

(١) كتب البحث عند نهايات القرن العشرين، وتركنا العبارة كما هي للأمانة العلمية، لذا لزم التنويه. (المحرر).

الأساسية لاتجاهات التطور البشري في القرن القادم.

إن العولمة في اللغات الأوروبية المختلفة هي سياسة أو سلوك على المستوى العالمي (GLOBALISATION)، وفي معنى آخر هي (السياسة الكونية)، ويقال عنها أيضاً الكوكبة وما إلى ذلك، وهي متقاربة مع مصطلح التدويل (INTERNATIONAL) والمقصود بها كل ما هو أممي أو غير قومي. وهذه المصطلحات وأمثالها تصب في المفهوم الفكري الذي يضفي الطابع العالمي أو الدولي أو الكوني على النشاط البشري.

وفي الواقع فإن العولمة ليست شيئاً بسيطاً يمكن تحديده ووضعه بدقة ضمن أطر معينة، بقدر ما هي جملة عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء وحتى الأشخاص، بصورة لا سابق لها من السهولة والآنية والشمولية والديمومة. إنها قفزة كبرى تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو يجعل العالم منطقة واحدة أكثر من أي يوم مضى، من حيث كونه سوقاً للتبادل أو مجالاً للتداول أو أفقاً للتواصل.

وبهذا المعنى للعولمة، نحن نجد أنفسنا اليوم إزاء حدث كوني ندخل معه في العصر الكوكبي بآفاقه ومجالاته، بثوراته وتحولاته، وهذا العصر تختصره أربعة عناوين كبرى لفتوحات وابتكارات وقدرات وتكتلات تؤثر في حياة البشر وتهيمن على مقدراتهم ومصائرهم هي:

- الاقتصاد الإلكتروني.
- والمجتمع الإعلامي.
- والمجال التلفزيوني أو البصري.
- والفضاء(السبراني)الذي يعني القدرة على السمع والرؤية واللمس والمراقبة والتحكم في كل شيء، وفي كل مكان عن بعد.

إن العولمة لم تعد مجرد خطة لهذه الجهة أو تلك، بل هي حقيقة قائمة، فمن شبكة الاتصالات، إلى شبكة الإنترنت، إلى دمج الشركات الكبرى، إلى ثورة المواصلات، كل ذلك يوقفنا على حقيقة أنه لا يمكن النظر إلى الذات، أو الآخر، ولا إلى المشاكل الموجودة في هذه الدولة أو تلك إلا في إطارها العالمي، سواء في المسائل السياسية أو الثقافية أو المعرفية أو الاجتماعية أو أي شيء آخر.

وهذا يعني أن العولمة يجب أن تكون هي أيضاً خاضعة لنفسها، بحيث يتم التفكير في أمر العولمة عالمياً، لا أن يجري البحث من قبل الدول المتقدمة الباحثة عن أسواق جديدة تحت شعار العولمة، من دون أن يجري البحث عن حل مشاكل العالم كله.

من هنا فإنه لا يجوز أن يهتم الأوربيون -مثلاً- باتفاقية (ماستريخت) التي هندست (الدولة الفدرالية الأوروبية) بتشريعاتها السياسية والقضائية والاقتصادية والمالية والمؤسسية.. من دون أن يكون هنالك ذكر للعالم الثالث في هذه الاتفاقية، مع العلم أنه

يشكل ثلاثة أرباع العالم.

إن استخدام (العولمة) من قبل البعض لإخضاع العالم مخالف لمسيرة التاريخ، فالعالم إما أن ينجو كله أو ينهار كله.

إن المصير واحد، ولذلك لابد أن يكون المسير واحداً، وهذا ما كانت تبشر به الديانات السماوية التي تخاطب البشرية جميعاً، كما يتحدث القرآن الكريم دائماً عن الأرض، وليس عن مدينة هنا أو منطقة هناك، ويتحدث عن الناس، وليس عن قوم هنا أو عشيرة هناك، يقول ربنا: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴾. ويقول: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ ويقول: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ ويعتبر ما على الأرض كلها للناس كلهم، يقول تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً ﴾ ويعتبر الفرد ممثلاً للبشرية والبشرية متماثلة للفرد، يقول سبحانه: ﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾.

صحيح أن العولمة ذاتها لا تحمل معنى خيّراً أو شريراً، لأن العولمة لاتزال في لحظات ولادتها الأولى، إلا أن المطلوب من العولمة أن تكون (خيّرة) وإلا فإنها لن تكون.

إن الإنسان في هذا العالم لا يستطيع أن يفكر في نفسه فقط، ولا يجوز لأحد -وعلى الخصوص المثقف- أن يتقوقع حول ذاته، دون أن تكون له فاعلية في صناعة العالم.

إن الثقافة في مفهومها الصحيح هي صناعة الحياة، والعمل على صناعة العالم بشكل صحيح، ومن المطلوب أن يفكر كل واحد على مستوى العالم ويكون فاعلاً فيه، لأنه على كل حال مسؤول عنه.

إن كل إنسان كبير في ذاته، كما أن مسؤولياته كثيرة أيضاً. وتلك هي مقولة سيد الحكماء الإمام علي عليه السلام الذي قال:

أتحسب أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

معتبراً أن الإنسان يختزن في ذاته كل العالم، ولذلك فهو مسؤول عنه أيضاً. يقول الإمام عليه السلام: «واعلموا أنكم مسؤولون حتى عن بقاع الأرض وبهائمها».

ولعل البعض يعتبر اصطلاح العولمة اصطلاحاً جديداً ويتساءل هل العولمة حالة صحية أم هي حالة مرضية؟

وهل أن العولمة ستعمّق التبعية، أم أنها بالعكس ستحرر الشعوب التابعة؟

أليست هي حالة استعمارية لتذويب الشعوب داخل إطار واحد؟

وأخيراً ما هو الموقف الصحيح منها، هل المطلوب الانكماش في وجهها، أو الانغماس فيها؟

وفي الحقيقة إن العولمة أمر جارٍ بالفعل، شئنا ذلك أم أبينا. فالعالم يتجه إلى أن يكون منطقة واحدة. ولا يستطيع أحد أنً يوقف ذلك عند حد معين، فالتحولات المتجهة نحوها سريعة إلى درجة لم يعد بالإمكان التحكم في سرعة التطورات الحياتية، حتى إن الجهاز العصبي للإنسان المعاصر أصبح عاجزاً عن متابعة، ومجاراة، وفهم تلك التحولات التي تتدفق ربما خارج أي تحكم من قبل أي شخص.

إن هذه السرعة في المستجدات العالمية هي فصل من فصول التاريخ الحضاري للإنسان، وإن كان لم يكتب بعد تفاصيل ما يجري في هذا الفصل من خير أو شر ومن صلاح أو فساد.

ومن هنا فإننا لا نستطيع أن نوقف حركة العولمة، وإنما باستطاعتنا فقط أن نحاول فهم طبيعة تداعياتها، وتأثيراتها المتجددة، واستكشاف آفاقها وفرصها وتحدياتها ومساراتها ومشاكلها ومآسيها في المستقبل لنحاول تصحيح مساراتها، ومنع استغلالها من قبل دعاة الشر.

إن شاباً يافعاً في الثانية عشرة من عمره قادر على أن يجلس وراء الكمبيوتر ويرتبط عبر الإنترنت بكل ما يجري على الأرض، ويتحدث كتابة أو بالصوت والصورة مع أناس مثله جالسون وراء أجهزة مثل جهازه الصغير في أقصى نقاط العالم، ويتناقش معهم ويؤثر فيهم ويتأثر بهم، كما أن باستطاعة أي إنسان أن يجلس في بيته ويتعامل عبر جهاز الإنترنت بملايين الدولارات فيبيع ويشتري، وفي الوقت ذاته فإن باستطاعة كبار السرّاق أن يسرقوا على هذا المستوى أيضاً، كما هو حادث بالفعل عبر الإنترنت، وليس الإنترنت إلا ظاهرة من ظواهر العولمة.

وكذلك فإن شبكة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية وشركات نقل الأخبار العالمية مثل: (سي إن إن) و(سكاي لاين) و(بي بي سي)وغيرها، وسقوط عشرات الأفلام مثل المطر على رؤوس الناس في كل القرى والأرياف في كل مناطق العالم، هي أيضاً ظاهرة من ظواهر العولمة.

ومن جهة أخرى فإن العولمة حالة متشابكة ومتداخلة من القضايا والمسائل والحوادث والثقافات والأفكار والمشاكل أيضاً، بحيث نستطيع أن نجزم بأن العولمة ليست خيراً مطلقاً ولا هي شر مطلق، بل هي «أمر بين الأمرين» وكما أن السراق يحاولون استغلال الإنترنت لمزاولة السرقة، كذلك فإن أصحاب النيات الشريرة يحاولون أن يركبوا حركة العولمة في كل مجالاتها ليزدادوا ثراء على حساب الفقراء، ويكسبوا الرفاهية على حساب المعدمين، وليسيطروا على تفكير الناس وعقولهم وحركتهم الثقافية والحضارية وهذا لاشك فيه، إلا أن باستطاعة أصحاب النيات الخيّرة أيضاً أن يستفيدوا من حالة العولمة إذا أرادوا. بل لابد وأن يفعلوا ذلك..

إن صراع الإرادات يزداد ظهوراً وبروزاً عبر -العالم اليوم- أكثر مما كان على مستوى القرى والمدن سابقاً، ولابد أن نعرف أن المؤسسات الدولية الكبرى، ستحاول الاستفادة من حالة العولمة بتوجيه العالم بالاتجاه الذي تريد، وهذا يعني أن على الآخرين

ألَّا يقفوا مكتوفي الأيدي حيال ذلك.

إن بعض أصحاب القرار في الغرب يريدون أن يجعلوا من العالم (كوناً قروياً) يتحكمون فيه، بينما المطلوب أن يتجه العالم لكي يصبح (قرية كونية) يتعاون فيه الجميع، فإذا استطاعت النيات الشريرة أن توجه العالم عبر (العولمة) فإن عالمنا سيتحول (كوناً قروياً) وإذا فشلوا في ذلك فإن العالم سيصبح «قرية كونية» والقضية ليست بسيطة بحيث نصدر حكماً مطلقاً بهذه الجهة أو تلك، بل إنها في غاية التعقيد، لأن الحضارة أساساً هي حالة معقدة، ولكننا نستطيع أن نقول ببساطة إن العقلية المضادة للعالمية لن تنجح في يوم من الأيام لأنها ضد حركة التاريخ.

لقد خلق الله الإنسان بحيث يكون هو قادراً على أن يتجه بفكره إلى الكون كله، وخلق له خيالاً مجنحاً يطير به إلى كل مكان، وجعله بحيث يستطيع أن يجلس في غرفة مغلقة الأبواب ويجول بفكره في الأجرام السماوية، بل وجعله قادراً على أن يصنع مركبات فضائية تحمل أجهزة تصوير لتصور الزوايا السحيقة في هذا الكون العظيم.

فالإنسان يولد عالمياً، ولكنه قد يجعل من نفسه قروياً فيما بعد.

إذن فحركة (العالمية) هي حركة صحيحة. بشرط ألَّا تؤدي إلى ذوبان الصغار في الكبار، والفقراء في الأغنياء، الأمر الذي يريده أصحاب النيات الشريرة ليبقى الأقوياء مسيطرين على كل شؤون الحياة، ويبقى الضعفاء مهيمناً عليهم من دون تغيير.

إن هذا العالم أكبر من أن تسيطر عليه دولة واحدة أو شركة واحدة. ففي الأمم المتحدة مائة وأربعة وثمانون دولة يمثل كل واحد منها عالماً قائماً بذاته. وهذه المجاميع من الأمم يتكلمون أربعة آلاف لغة، وكل ذلك يعني أننا لا نستطيع أن نفرض على هذا العالم لغة واحدة، ولا طريقة واحدة في الحياة، ولا اقتصاداً موحداً، ولا شكلاً موحداً للحضارة، ومن هنا فإن العولمة لا تعني بالضرورة توحيد الاقتصاد والحضارة ودمج الحكومات في بعضها بعضاً، بل لابد أن يتعاون الجميع ويتفاهموا ضمن المتغيرات، وضمن التمايزات، وضمن الاختلافات، وضمن تناقض المصالح.

إن العولمة لن تستطيع إلغاء الهوية للشعوب والمجتمعات، ولا إلغاء الديانات، كما أنها لا تستطيع إلغاء الحاجة للحرية وللوحدة الإقليمية.

فالعولمة وإن كانت تعمل على توحيد العالم حضارياً بفعل التقنيات الجديدة، فلا يعني ذلك أنها ستوحد العالم ثقافياً أو أنها ستقضي على الخصوصيات الثقافية، فما دام المرء يفكر ويتكلم ويتخيل، فهو يتفرد عبر أعماله الإبداعية وابتكاراته الأصيلة عن غيره من الناس، وبهذا المعنى لن تصبح الثقافة واحدة حتى في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتصدر قوى العولمة، بل سيبقى المجال مفتوحاً أمام التكاثر المعرفي والتباين الدلالي، والتنوع البشري الخلَّاق.

والعولمة في شقها السياسي هي محصلة لتحولات كبرى في النظام العالمي الذي شهد انهيار

دولة عظمى، واستفراد دولة عظمى أخرى بالشأن السياسي في الأرض، دون وجود منافس على مستواها بحيث يعيد التوازن للساحة السياسية في الوقت الحاضر، ولكن هذه العولمة مرشحة لكي تكون ضمن أقطاب مختلفة، وليس ضمن قطب واحد، بمعنى أن العولمة تتطلب ألَّا يكون هنالك استفراد من قبل دولة واحدة بالشأن السياسي، وإنما يكون هنالك تفاعل إيجابي، ما بين أقطاب مختلفة، وتتخذ مواقفها ضمن مصالح هذه الدول وتوجهاتها السياسية.

كما أن العولمة في شقها الاقتصادي محصلة بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، مثل السوق الأوروبية المشتركة، والأسواق الاقتصادية في جنوب شرق آسيا، والتغييرات العميقة في سوق العمل، وأساليب الإنتاج، وبروز القوى الصناعية الجديدة وسرعة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم.

ولكن الشأن السياسي والشأن الاقتصادي لا يمكن أن يكونا بعيدين عن الشأن الاجتماعي والإنساني، حيث هنالك مجموعة من القضايا المرتبكة كقضية الانفجار السكاني، وكقضية الفقر والمجاعة، والمشكلات البيئية العالمية المعاصرة، وقضية حقوق الإنسان، ومصادرة الحريات السياسية والمدنية، وتفاقم الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير، وكلها بحاجة إلى التعاون الكوني لحلها، والتعاون عالمياً لمعالجتها.

إن العولمة ستنكمش على نفسها إن اقتصرت على الجانبين السياسي والاقتصادي فقط، بينما ستنحى منحى سليماً إن شملت الجوانب الإنسانية الأخرى، وتعاونت الدول في المجال العلمي بالإضافة إلى المجال الاقتصادي والمجال السياسي.

إننا أمام ولادة لحظة حضارية جديدة من لحظات التاريخ البشري، والعولمة هي بنت كل التطورات التي سبقتها ولكنها لحظة تتداخل فيها الأمور أشد التداخل، ومليئة بكل الاحتمالات الإيجابية والسلبية ويمكن أن تأتي هذه الولادة (سليمة) إذا سلمت النيات والإرادات، كما يمكن أن تأتي (مشوهة) إذا لم تكن كذلك.

فإذا أردنا لهذه اللحظة أن تكون لحظة إيجابية في حياة البشر فلابد من الاهتمام بالجوانب الإنسانية في حياة الإنسان، بمقدار الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والسياسية، ولابد أيضاً من التخلص من التعصب الأعمى لنمط معين من الثقافة، وعدم محاولة فرضها من قبل هذه المجموعة البشرية أو تلك، وتهميش الثقافات الأخرى لشعوب العالم.

إن ولادة العولمة تكون سليمة بشرط ألَّا تتوجه نحو (صدام الحضارات) أو أن توضع في نفق (نهاية التاريخ)، وإلا فإن العولمة ستكون بداية انهيار البشرية ضمن حروب إقليمية تجر معها العالم إلى أتونها. والحروب الإقليمية سرعان ما تتحول إلى حروب دولية، شئنا ذلك أم أبينا لأن ذلك من مقتضيات العولمة.

ثم إن على أولئك الذين يريدون للعالم أن يتجه اتجاهاً سليماً، أن يكونوا حريصين على السلام لمنع وقوع الصراعات، ونزع فتيل الانفجارات من حياة البشرية، كما لابد من الاهتمام

بالتطورات الهائلة التي هي على وشك الحدوث في مجال الهندسة الوراثية وتغيير الجينات، وإذا لم تفرض القيم الأخلاقية بحيث تمنع هذه التطورات الهائلة من أن تستمر لصالح أصحاب النيات الشريرة فإن حضارة البشر ككل تكون في لحظة من لحظاتها المقلقة جداً.

وعلى كل حال فإن العولمة بحاجة إلى عقلية متطورة توازيها وتستطيع أن تتحملها وتمنع انهيارها أو استخدامها بشكل خاطئ، ولن يحدث ذلك إلا بالعودة إلى القيم الإنسانية العليا، والابتعاد عن التعصب والأنانية وحب الذات، حتى لا تأتي العولمة على حساب إنسانية الإنسان وعلى حساب القيم الحقة بحيث يترحم الناس على عصر الثنائيات والتحزب، ويتوقون إلى عالم القرى والأرياف المتناثرة والجزر غير المرتبطة ببعضها البعض، ويتمنون العودة إلى الماضي السحيق بعيداً عن كل التطورات الحضارية، وعن كل التقنيات والوسائل الحديثة.

إن العولمة المطلوبة هي عولمة التعددية، وليست عولمة الأحادية.

وعولمة الاعتراف المتبادل والتعاون المشترك، وليست عولمة الهيمنة.

وعولمة العطاء لا عولمة الأخذ.

وعولمة أن يربح الجميع، لا أن يربح البعض ليخسر الآخرون.

إن المجتمع في ظل العولمة سيكون سليماً حينما لا يفوز طرف على حساب طرف آخر، ولا يقوم تقدم طرف على حساب تخلف طرف آخر، ولا يقوم نجاح فئة على حساب فشل فئة أخرى، ولا ربح قوم على حساب خسارة قوم آخرين، إن النجاح الحقيقي قائم على قاعدة أن النجاح للجميع، والفوز للجميع، والربح للجميع. وبعبارة أخرى «اربح وربّح» وليس «اربح وخسّر» إذ ليس بالضرورة يجب أن تنجح على حساب فشل غيرك، ولا أن تفشل على حساب نجاح غيرك.

إن العولمة الخاطئة هي التي تقوم على فلسفة أن (ربح دولة) يتطلب بالضرورة (خسارة دولة) أخرى، وأن (نجاح شعب) يتطلب (فشل شعب) آخر، ولكي نتجنب ذلك لابد أن تأتي العولمة بعيداً عن التفكير الأناني في الذات والرفاهية على حساب الآخرين، فالحياة شركة تقوم على ربح الجميع أو انهيار الجميع.

أما العولمة في مجال السلام فإنه يتطلب عالماً بعيداً عن سباق التسلح النووي واحتكار التفوق من قبل دولة أو مجموعة دول على حساب مصالح دول العالم.

إن العولمة السليمة هي عولمة التخلص من عقلية الحرب الباردة، وسياسة حافة الحرب، وتوازن الرعب، وما شابه ذلك، والاهتمام بدل ذلك بالأخطار التي تهدد الأرض كلها كخطر التلوث البيئي الذي يزداد تفاقماً ويهدد الحياة على الكرة الأرضية، وتتطلب الاهتمام بقضايا حقوق الجميع، وإنجاح الجميع، والتعاون مع الجميع مما يعني أن العولمة بحاجة إلى (عقلية عالمية) وليس عقلية ضيقة تحاول أن تسخّر العالم لنفسها.

العولمة السليمة تتطلب التفكير في الحاضر بعقلية المستقبل، وليس التفكير في المستقبل

بعقلية الماضي، ولا بناء نظام جديد على أسس أنانيات النظام العالمي القديم، إذ لا يمكن مجاراة التاريخ بالتعصب للذاتية الحضارية، والقوقعة داخل ثقافة معينة أو الانكماش في المصالح الخاصة.

إن الحياة تتطلب في ظل العولمة شفافية عالمية، وضميراً عالمياً، لأن العولمة فرصة جيدة من فرص التاريخ النادرة إذا بنيت بشكل صحيح، ووضعت البشرية في مسار جديد بحيث يكون القرن الواحد والعشرون قرناً نتخلص فيه عن حماقات البشر في القرن العشرين، لا أن نترحم فيه على القرن الماضي ونقول كما قال الشاعر:

رُبّ يوم بكيت منه، فلمّا صرت في غيره، بكيت عليه

وفي مواجهة العولمة لا نستطيع أن نعتمد على سياسة الانكماش والانغلاق على الذات فهي قادمة على كل حال، كما لا يجوز أن نقبل بسياسة الذوبان كما يطالبنا به بعض غلاة الغربيين، بل لابد أن نفهم العولمة ضمن إطار التعددية والاحترام المتبادل، والتعاون المشترك، والأخذ من الآخرين أحسن ما عندهم، وإعطاء الآخرين أحسن ما عندنا.

المطلوب في العولمة هو تعايش التيارات، وتفاعلها، وتنافسها السليم، والانفتاح على الآخر.

إن علينا على أعتاب العولمة أن نودع ليس القرن الذي مضى من حيث الزمن، بل إن نودع تلك الأخلاق والصفات التي صبغته بلون قاتم نتيجة الحروب التي طحنت أكثر من مائة مليون إنسان، ومزقت الدول، وجعلت البشرية تنقسم إلى أغنياء متخمين، وفقراء معدمين.

يجب أن نودع عقلية الهيمنة والسيطرة، ونظام السادة والعبيد، وعقلية البحث عن عدو نقضي عليه، بدل البحث عن صديق نتعاون معه.

إن عقلية العولمة، بمعنى ثقافة البعد الواحد، والاقتصاد الموحد، والسياسة الوحيدة هي عقلية القرن الماضي، وليس عقلية القرن القادم، فلا التقوقع على الذات ممكن، ولا الاستسلام للهيمنة مقبول، ولا استغلال الأغنياء للفقراء يمكن أن يستمر.

وإنما الممكن، والمقبول، والمطلوب هو التحرك مع الآخر، وبالآخر، وللآخر. وفي سبيل ذلك لابد من تجاوز كل العقبات التي تمنع البشرية من التفاهم مع بعضها والترابط والتعاون، والعمل المشترك.

يجب التخلص من عقلية العنكبوت الذي يقيم نفسه منتصباً على حساب ضحاياه.

وحينئذ تكون العولمة واحدة من أهم قفزات البشرية في تاريخها العام □

رؤية الإمام علي عليه السلام للدولة ومصالح الأمة

مصالح الأمة في ظل المفاهيم الدينية

■■ آية الله السيد حيدر علوى نجاد*
■■ تعريب: السيد أحمد القزويني**

هناك اعتقاد عام لدى المسلمين يعتبر الغرض من الأحكام الإسلامية هو مصلحة معينة وجدت من أجلها، وأن العمل بهذه الأحكام يضمن المصالح العليا للمجتمع، بينما تهدف النواهي إلى الحدّ من بروز الانحرافات والمفاسد.

ما هي حقيقة (المصلحة):

إن المصلحة هي إحدى المصطلحات التي أُجحف بحقها كثيراً على الرغم من المعنى الكبير الذي تحمله، وقد تم حديثاً إبداع مصطلح «العمل المصلحي» ليكون تعبيراً عن الكثير من الأفعال السلبية، وكأن المراد من «العمل المصلحي» هو كل سلوك مخالف للمفهوم الصحيح للشيء، بينما المفهوم الحقيقي لكلمة «المصلحة» يراد به الأمور التي تضمن للإنسان خير الدنيا وصلاح الآخرة.

وقد اعتبر بعض علماء المسلمين أمثال «الشاطبي» و«الغزالي» أن المصلحة تعني «الحفاظ على المقاصد الأساسية للشريعة» أي بمعنى الحفاظ على الدين وصيانة العرض وحماية النفس والعقل والمال. وهذه الأصول الخمسة هي المعايير الحقيقية للمصلحة.

* عالم دين - أستاذ البحث الخارج - مشهد (إيران).
** كاتب - العراق.

ولو أردنا أن نشرح هذا الأمر بواسطة منهج «الهيرمنيوطيقا»[1] لوضعناه تحت عنوان «توقعات الإنسان من الدين»، فقد اعتبر «الشاطبي» أن إدراك مقاصد الدين هو شرط أساسي لعملية الاجتهاد[2]، وبالطبع فإن المصالح المشار إليها في هذه الأصول هي الأمور التي أقرّها الشرع وليست المصالح التي يرتئيها البشر[3]، ومن هنا؛ فلا يمكن للمرابي أن ينسب عمله إلى مفهوم حماية أموال المسلمين الذي هو ركن من أركان الدين وبالتالي يجيز لنفسه أخذ الفوائد ويعتقد أنه سيتعرض للظلم والخسارة المادية في حال لم تدفع له هذه الفوائد، حيث إن الربا -وهو ما زاد من مال عن أصل القرض- ليس هو من حق الدائن كي يعتبره جزءاً من مصالحه الذاتية، بل إن الشرع يرى أن هذه الزيادة ليست من أصل المال بتاتاً.

لكن؛ هل هذه الأصول هي التي تعكس بشكل كامل كل مقاصد الشريعة أم أن هنالك أصولاً أخرى يمكن أن تُضاف إليها، وأن بعض هذه الأصول قابلة للاستبدال مع أصول أخرى أكثر أهمية؟

بالطبع المجال لا يتسع لهذا الحديث في هذه الفسحة الضيقة، لكن نقول: إن بعض المفكرين العرب المعاصرين اقترح أن تدرج مفردات أخرى بديلة لبعض الأصول أو -كحد أدنى- تدرج إلى جانب تلك الأصول[4]. ومن تلك المفردات على سبيل المثال: «العدالة الاجتماعية» و«العقلانية» و«الحرية» والتي اعتبروها المقاصد الأساسية للشريعة، ولسنا هنا بصدد مناقشة النوايا الحقيقية لأشخاص أمثال «حامد أبو زيد» الذين طرحوا مثل هذه المفاهيم، وكذلك لسنا بصدد بحث تطابق المفردات التي طرحوها وبالذات مفهومي العقلانية والحرية وفهمهم الحقيقي للعدالة الاجتماعية ومدى تطابقها جميعاً مع المفهوم الأصيل لها، لكن يمكن القول بشكل عام: إن المقصود بـ«المصلحة» في دولة الإمام علي عليه السلام والذي يتضمّنه هذا المقال هو المقاصد الأساسية للشريعة أيًّا كانت، بالطبع قد

(١) «الهيرمنيوطيقا» مصطلح قديم ظهر في اللاهوت الكنسي بمعنى مجموعة القواعد التي يعتمد عليها المفسّر في فهم الكتاب المقدس، غير أن مفهومه اتسع بالتدريج فشمل دوائر أخرى تستوعب بجوار الدراسات اللاهوتية العلوم الإنسانية والنقد الأدبي وفلسفة الجمال والفولكلور. وقد وضعه أرسطو كجزء من أجزاء المنطق، ويعني العبارة. ثم تطور معناه ليكون «تفسير العبارة» وقد أخذ به البعض ليكون منهجاً لتفسير القرآن الكريم. بمعنى إخضاع النص للعقل، فالشخص الذي يفسر نصاً يلون هذا النص بتفسيره له وفهمه إياه إذ إن المتفهم للعبارة هو الذي يحدد بشخصيته المستوى الفكري لها وهو الذي يعين الأفق العقلي الذي يمتد إليه معناها ومرماها. (مجلة الوعي عدد ٤٦٧٧ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت).

(٢) أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج٤، ص٧٦.

(٣) علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ص١٤٢.

(٤) نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، ص٢٠١

تكون المصلحة المطلوبة هي الحفاظ على الوحدة بين أبناء الأمة الإسلامية، والابتعاد عن الصراعات الداخلية التي قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالمسلمين من هدر لأموالهم وهلاك لأرواحهم وهتك لحرماتهم وأعراضهم.

المصالح العامة في ظل دولة الإمام علي عليه السلام يمكن بحثها على مستويين؛ الأول هو مستوى الاستدلال النظري والثاني هو ما يرتبط بسلوك الدولة عملياً، أو النشاط السياسي المناهض للدولة القائمة، وبخصوص تأمين المصالح العامة للأمة في ظل دولة الإمام علي عليه السلام، تمت الإشارة -بشكل تمهيدي- إلى تعامل الإمام عليه السلام مع الحكومات السابقة.

رؤية الإمام علي عليه السلام للمصالح العامة للأمة:

الصورة التي يرسمها الإمام علي عليه السلام للمصالح العامة للأمة هي صورة حية ومتكاملة الأبعاد، حيث تعطي الأهمية الكبرى للمحافظة على الدين على اعتبار أنه لا يمكن أن ينفصل عن الدولة، وتلك هي المصلحة العليا التي تستظل بها المصالح الأخرى للأمة؛ كالعقل والنفس والمال والعرض وتؤمَّن في إطارها، وإن إدارة شؤون الأمة هي مسؤولية تقع على عاتق الإمام، وإن طاعة هذا الإمام تعتبر إعلاءً لشأن الإمامة التي تنظم تحت ظلالها المصالح العامة للأمة.

ليس من الضروري أن ندرس كتاب نهج البلاغة جميعه كي نعثر على المصالح العامة للأمة، بل قد نجد صورة كاملة لهذه المصالح من خلال كلمة واحدة للإمام عليه السلام، في حين نجد كل واحدة من هذه المصالح وقد بحثت بإسهاب في الكلمات الأخرى، وكنموذج لذلك نقرأ معاً إحدى هذه الكلمات:

«فَرَضَ اللهُ الْإِيمَانَ تَطْهِيراً مِنَ الشِّرْكِ، وَالصَّلَاةَ تَنْزِيهاً عَنِ الْكِبْرِ، وَالزَّكَاةَ تَسْبِيباً لِلرِّزْقِ، وَالصِّيَامَ ابْتِلَاءً لِإِخْلَاصِ الْخَلْقِ، وَالْحَجَّ تَقْرِبَةً لِلدِّينِ، وَالْجِهَادَ عِزّاً لِلْإِسْلَامِ، وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ مَصْلَحَةً لِلْعَوَامِّ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ رَدْعاً لِلسُّفَهَاءِ، وَصِلَةَ الرَّحِمِ مَنْمَاةً لِلْعَدَدِ، وَالْقِصَاصَ حَقْناً لِلدِّمَاءِ، وَإِقَامَةَ الْحُدُودِ إِعْظَاماً لِلْمَحَارِمِ، وَتَرْكَ شُرْبِ الْخَمْرِ تَحْصِيناً لِلْعَقْلِ، وَمُجَانَبَةَ السَّرِقَةِ إِيجَاباً لِلْعِفَّةِ، وَتَرْكَ الزِّنَى تَحْصِيناً لِلنَّسَبِ، وَتَرْكَ اللِّوَاطِ تَكْثِيراً لِلنَّسْلِ، وَالشَّهَادَاتِ اسْتِظْهَاراً عَلَى الْمُجَاحَدَاتِ، وَتَرْكَ الْكَذِبِ تَشْرِيفاً لِلصِّدْقِ، وَالسَّلَامَ أَمَاناً مِنَ الْمَخَاوِفِ، وَالْأَمَانَةَ نِظَاماً لِلْأُمَّةِ، وَالطَّاعَةَ تَعْظِيماً لِلْإِمَامَةِ»[1].

وعلى هذا الأساس فإن كل هذه المفاهيم: تعزيز الكرامة والمحافظة على الدين وحقن الدماء وصيانة الأنفس وحماية الأموال (اجتناب السرقة) وحصانة العقل وصيانة العرض والمحافظة على نسل البشر («حرمة الزنا والسرقة» والذي يتلخص في مفهوم «التعفف»)

(١) نهج البلاغة، الحكمة ٢٥٢.

كلها درجت في كلمة واحدة للإمام علي عليه السلام شرح من خلالها الفلسفة والمصالح الحقيقية لأحكام الدين.

وكما قلنا فإننا اقتصرنا على الإشارة في هذا القسم إلى المقاصد الأصلية أو المصالح الأساسية للدين كي تتوضح المعالم الأساسية لبحثنا، وليس الهدف من هذه الدراسة تحديد هذه المقاصد بصورة كاملة من خلال رؤية الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة، لأن مثل هذا الموضوع بحاجة إلى عمل جديد وجهود جدية.

وقد يحدث ونحن نغوص في أعماق مثل هذا البحث أن نعثر على مفاهيم عديدة كـ« العدالة الاجتماعية» التي تشمل الحقوق الفردية والاجتماعية والحفاظ على أرواح الناس وأموالهم وأعراضهم، وكذلك مفهوم الحرية والحقوق الفردية والاجتماعية في إطارها، وأيضاً مفهوم النظام والعقائد الإسلامية وصيانة الأحكام ومفاهيم الكتاب والسنة وغيرها من العناوين الأوسع، بحيث تكون المصالح الأكثر جزئية من أجل الوصول إلى تلك المصالح الأوسع.

وعلى هذا الأساس نسعى في هذا المقال وباختصار إلى لفت الأنظار إلى المصالح التي تم إقرارها في النظام الاجتهادي والحكومي الذي يراه الإمام علي عليه السلام واعتبار أن مجمل المقاصد الأساسية هي تلك المقاصد الثابتة، أي في حدود ما تحدث عنه علماء الإسلام في هذا المجال.

العقل والشرع، المصلحة والشريعة:

تتحقق مصالح الإنسان سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي في ظل تعاليم الإسلام والقانون الإلهي، وإن كان منهج «التجربة» لمعرفة المصالح قد ينجح العمل به في الحياة وفي بعض الموارد، لكن لا يمكن الاستفادة من «التجربة» في كل شيء وخصوصاً بعض المفاهيم التي تتعلق بعلاقة الإنسان وحياته في العالمين؛ الدنيوي والأخروي، فالتجربة تستخدم في القضايا التي يمكن الاستفادة منها فيما بعد، لكن إذا كانت التجربة تؤدي إلى ضياع الفرصة وبالتالي لا يبقى مجال للتعويض عما فات؛ فإن انتهاج طريق «التجربة» لا يكون صحيحاً. ففي مثل هذه الأمور يحكم العقل أن على الإنسان أن يتصرف بدقة كبيرة كي لا يدفع ثمناً باهضاً فيما بعد، وذلك مثل مسألة الإيمان بيوم المعاد؛ فلا يمكن مواجهة حقيقة وجود يوم القيامة من خلال أسلوب التجربة. فالذي يذهب إلى ذلك العالم ويراه بأم عينه لا يمكن أن يحضى بفرصة العودة وتعويض ما فاته مرة أخرى، وعلى هذا الأساس فإن الكثير مما جاء به الدين لا يمكن أن يوضع تحت مجهر الليبرالية وحرية التجربة، لكن للعقل دور كبير في التوصل إلى المصالح الإنسانية وخصوصاً في ظل مدرسة أهل البيت عليهم السلام التي تعطي لقاعدة «الحُسن والقُبح العقليين» مكانة مرموقة.

وعلى هذا الأساس فإن العقل لا يمكنه أن يستوعب جميع مصالح الإنسان، لكن

بإمكان العقل أن يكون نوراً كاشفاً للكثير من الحقائق في كثير من مجالات الحياة. لهذا؛ فمتى ما وجدنا حكماً عقلياً قاطعاً بشأن موضوع ما فإن الشرع يؤيد هذا الحكم. فالتلازم بين العقل والشرع أمر ثابت في علمي الأصول والكلام[1]. وهذا التلازم يمكن التعبير عن بتلازم الشريعة والمصلحة[2].

ومن هنا يمكن القول إن الشريعة هي المصلحة بعينها والمصلحة هي الشريعة ذاتها.

ولا نقصد من هذا الكلام أن كل ما يعده الإنسان مصلحة لنفسه، هو بالضبط حكم الشرع في حقه، بل المقصود هو:

أن الشريعة جاءت من أجل ضمان مصالح الناس وتحقيق تلك المصالح في الواقع العملي، وذلك لأن مصدر التشريع هو الله تعالى المنزه من كل عيب ونقص، فهو اللطيف، الخبير والعليم، المحيط، المعين. فلطفه ورحمته تشمل العالم بأسره وعلمه ومعرفته تحيط الكون برمته؛ فهو عليم بالمصلحة الحقيقية، ولا يمكن لغيره أن يصل إلى كنه هذه المصالح، فهو يعلم بالمصلحة العليا التي لا يعلم بها أحد، فلا تختلط عليه الأمور أو تحجب عنه المصالح، وعلى هذا الأساس فإن كل ما حكم به الله في شرعه هو المصلحة بعينها، وذات الحكم دليل على المصلحة ومعيار لها. وفي ظل الأحكام الإلهية يكتمل إدراكنا لمصالح الإنسان، وبواسطة الأحكام الإلهية نتعرف على المصالح التي ظلت محتجبة عن أنظارنا، وبهذه الأحكام نكتشف مستوى أهمية المصالح ودرجاتها، والمفهوم نفسه ينطبق على التعامل مع المفاسد أيضاً.

ومن خلال دعوة الله سبحانه وترغيبه نعي المصالح وندركها، ثم نرغب في تحقيقها ونسعى إليها جاهدين ونحافظ عليها بقوة، وعبر التحذيرات التي يطلقها الله من خلال نواهيه نكتشف كل ما هو فاسد فننفر منه ونبتعد عنه وننجو بأنفسنا من الوقوع في حريقه، وهذا هو المعنى الحقيقي للقول بأن «الشريعة هي المصلحة بعينها».

كما يمكن عكس هذا المفهوم أيضاً وذلك بالقول: إن «المصلحة هي الشريعة بذاتها» ومعنى ذلك: أنه ثبت عندنا أن مقاصد الشرع هي مصالح الناس ومنافعهم وخيرهم، وفي ظل مثل هذا الفهم فإننا لو قطعنا بصلاح أمر ما فسوف نعلم أن هذا الأمر هو مقصود ومطلوب دينياً، وبذلك يمكننا اعتباره حكماً شرعياً، والتوصل إلى معادلة «أن المصلحة هي الشريعة» ليس مجرد استنتاج منطقي من المنهج «المقاصدي» في النظر إلى أحكام الشريعة فحسب، بل إن هنالك آيات صريحة تدل على ذلك[3]. ومنها قوله تعالى:

﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[4].

(١) السيد محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول، ص٤٢٨.
(٢) أحمد الريسوني ومحمد جمال باروت، الاجتهاد النص الواقع المصلحة، ص٢٨.
(٣) أحمد الريسوني ومحمد جمال باروت، الاجتهاد النص الواقع المصلحة، ص٢٨.
(٤) الحج، ٧٧.

وقوله تعالى:

﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَه ﴾[1].

وأيضاً قوله تعالى:

﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾[2].

ونلاحظ مثل هذا الأمر في عهد الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر والذي قال فيه:

«وَ لَا تَنْقُضْ سُنَّةً صَالِحَةً عَمِلَ بِهَا صُدُورُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَ اجْتَمَعَتْ بِهَا الْأُلْفَةُ وَصَلَحَتْ عَلَيْهَا الرَّعِيَّةُ، وَلَا تُحْدِثَنَّ سُنَّةً تَضُرُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَاضِي تِلْكَ السُّنَنِ فَيَكُونَ الْأَجْرُ لِمَنْ سَنَّهَا وَالْوِزْرُ عَلَيْكَ بِمَا نَقَضْتَ مِنْهَا، وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ الْعُلَمَاءِ وَمُنَاقَشَةَ الْحُكَمَاءِ فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلَادِكَ وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ»[3].

وعلى هذا الأساس يرى أمير المؤمنين عليه السلام أن كل ما هو مقبول لدى الناس وكل ما من شأنه تحقيق مصلحة المجتمع الإسلامي يجب أن يستفاد منه كقانون للدولة الإسلامية، بمعنى أنه مشروع ومقصود في الشريعة.

الكتاب والسنة هما المحوران:

لكن مسيرة البحث عن المصالح، أو قل: معرفة المصالح يجب أن تمر في الطرق التي رسمتها مفاهيم القرآن والسنة، كون القرآن الكريم يحمل في طياته أحكام الله الثابتة والأبدية التي لا تبليها أو تغيرها العصور والأزمنة وهو «الْحَبْلُ الْمَتِينُ وَ الشِّفَاءُ النَّافِعُ»[4] وفيه بيان للخير والشر وهما المفهومان المرادفان للمصالح والمفاسد كما أشار إلى ذلك الإمام علي عليه السلام قائلاً:

«إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ أَنْزَلَ كِتَاباً هَادِياً بَيَّنَ فِيهِ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، فَخُذُوا نَهْجَ الْخَيْرِ تَهْتَدُوا وَاصْدِفُوا عَنْ سَمْتِ الشَّرِّ تَقْصِدُوا. الْفَرَائِضَ الْفَرَائِضَ أَدُّوهَا إِلَى اللهِ تُؤَدِّكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ. إِنَّ اللهَ حَرَّمَ حَرَاماً غَيْرَ مَجْهُولٍ، وَأَحَلَّ حَلَالًا غَيْرَ مَدْخُولٍ، وَفَضَّلَ حُرْمَةَ الْمُسْلِمِ عَلَى الْحُرَمِ كُلِّهَا، وَشَدَّ بِالْإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ حُقُوقَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَعَاقِدِهَا»[5].

ويقول في مكان آخر من الخطبة «وَإِذَا رَأَيْتُمُ الْخَيْرَ فَخُذُوا بِهِ وَإِذَا رَأَيْتُمُ الشَّرَّ فَأَعْرِضُوا عَنْهُ».

---

(١) الزلزلة،٨.

(٢) الأعراف،١٤٢.

(٣) نهج البلاغة، الرسالة٥٣، عهد الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر.

(٤) نهج البلاغة، الخطبة١٥٦.

(٥) نهج البلاغة، الخطبة ١٥٦ والخطبة ١٨٩.

وعلى هذا الأساس فإن مصلحة العباد تتحقق في الانقياد للشريعة، كما أن فعل الخير وتحقيق مصالح الأمة هو مراد الشرع.

دور الزمان والمكان في تحديد المصالح:

يمكن تقسيم المصالح إلى مجموعتين هما: الأمور التي تم وصفها في أصول الفقه لدى المذاهب السنية بـ« المصالح المرسلة» وهي التي لم ترد بخصوصها نصوص معينة أو يتحقق الإجماع بشأنها، ولعل الحكم بشأن هذه المصالح لم يواجه مشاكل تذكر، لكن هنالك نوع آخر من المصالح هي التي ورد بشأنها نص أو إجماع قاطع إلا أن ما جاء به هذا النص لا يتناغم مع متطلبات عصرنا الحاضر، كما لو أن موضوع الحكم في عصر النص كان ينطوي على مصلحة خاصة أو مفسدة معينة لكنه لم يعد كذلك في وقتنا الحاضر، فماذا يمكن فعله في مثل هذه الحال؟ هل يقدم النص على المصلحة أم العكس هو الصحيح؟

إن مثل هذا التساؤل يُعتبر نوعاً من التسرع في الحكم على الأشياء، فلعل أحدهم يقول: لو أنك قمت بتفسير وتأويل هذا النص بشكل جيد وصحيح، فقد تحصل على فهم جديد وصحيح في الوقت نفسه، وبالتالي لا تجد هنالك تناقضاً بين النص ومصالح العصر الحاضر.

وبخصوص هذا الأمر يتحدث الفقهاء المعاصرون عما يطلقون عليه « تغيير الموضوع» والمقصود هو أن موضوع حكمٍ ما قد يكون متغيراً في الوقت الحاضر بشكل كامل، أو تكون ظروفه قد تغيرت بحيث لم يعد الحكم ينطبق عليه، وبالتالي فإن تغير الموضوع يكون سبباً في رفع الحكم السابق عنه.

على سبيل المثال: كان التعامل بالدم -بيعاً وشراءً- محرماً في السابق وذلك لأن الدم نجس ولم تكن هناك أية حكمة أو فائدة ترجى من هكذا تعامل، لكن قليلاً من الدم في الوقت الحاضر يمكنه إنقاذ حياة إنسان من الموت المحتوم، ولهذا أصبح للدم قيمة حقيقية ومجال للاستخدام النافع المحلل بحيث لم يعد الدم يقدر بأي ثمن، فهو رأس مال الحياة. وبالطبع لم يعد البشر يتعامل مع الدم على أنه لا فائدة من بيعه وشرائه وبالتالي لا يكون التعامل به مصداقاً لمفهوم (أكل المال بالباطل).

فلو جاءنا في الوقت الحاضر حديث يقول بحرمة بيع وشراء الدم، وقد توصلنا من خلال نص هذا الحديث أو القرائن الأخرى إلى أن علة الحكم بالحرمة هي أن بيع وشراء الدم أحد مصاديق (أكل المال بالباطل) ولأنه لا مالية له، فماذا نفعل بهذا النص وهذه الرواية مع افتراض أن هذه الرواية استوفت جميع الشروط المطلوبة للاستناد الفقهي؟ فهل يمكن القول:

إن حكم حرمة التعامل بالدم كان مرتبطاً بالزمن الذي لم يكن للدم فيه فائدة مشروعة أو قيمة استهلاكية، وكان حكمه لذلك حكم جميع الأمور التي لم تكن لها قيمة،

بمعنى حرمة التعامل به من بيع أو شراء، وهذه هي (علة الحكم)، لكنه في الوقت الحاضر تغيرت صفة الشيء فالوصف الذي كان سبباً في صدور الحكم كان حرمة الانتفاع بالطريقة العادية بالدم، لكن الانتفاع العقلائي المقصود اليوم بالدم في هذا الزمن غيّر من الوصف السابق بحيث يعتبر الدم في الوقت الحاضر من أكثر الحاجات ضرورة بالنسبة للمرضى الذين يخضعون للعمليات الجراحية.

فكان السؤال في العهود السابقة على النحو التالي:

هل يمكن بيع أو شراء هذا الدم النجس والمحرم والذي لا ترجى منه فائدة؟

فكان الجواب أيضاً على النحو التالي:

كلا، فكل شيء حرام ونجس ولا فائدة محللة منه لا يمكن بيعه أو شراؤه.

أما السؤال المطروح في الوقت الحاضر:

حياة المرضى مرهونة بهذا الدم، وهناك من يريد أن يمنح مقداراً من دمه لهؤلاء المرضى، ويعني ذلك أن هناك عملية إنقاذ شخص يصارع الحياة والموت، فهل بالإمكان بيع أو شراء سائل الحياة هذا؟

الجواب: إن مثل هذه المادة التي لها من الأهمية بحيث تتعلق بها أرواح بعض الأشخاص، إنها بالتأكيد ذات قيمة عالية، تلك القيمة التي تجعلها قابلة للبيع والشراء، وهكذا فإن بيعها وشراءها جائز.

قد لا تكون المسألة دائماً بهذا الوضوح، لكن حقيقة المسألة تبقى هي ذاتها، وهي أن إحدى صفات الموضوع قد تبدلت بحيث لم يعد بالإمكان إجراء الحكم ذاته عليه، إذ كان الحكم متعلقاً بتلك الصفة.

في هذه المرة نأتي بمثال من نهج البلاغة، حتى تتوضح لنا رؤية الإمام علي عليه السلام بشأن المصالح التي تحدثت عنها السنة الشريفة بصراحة، والتي تغير موضوعها بمرور الزمان أو تغيرت إحدى صفات الموضوع.

«و سُئِلَ عليه السلام عَنْ قَوْلِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وآله: «غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَ لَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ» فَقَالَ عليه السلام: إِنَّمَا قَالَ صلى الله عليه وآله ذَلِكَ وَالدِّينُ قُلٌّ فَأَمَّا الْآنَ وَقَدِ اتَّسَعَ نِطَاقُهُ وَضَرَبَ بِجِرَانِهِ فَامْرُؤٌ وَمَا اخْتَارَ»[1].

إن الإمام علي عليه السلام الذي يعتبر من أكثر الناس التزاماً بالسنة النبوية الشريفة بحيث امتلأ كتاب (نهج البلاغة) بوصاياه عليه السلام التي تحث على الحفاظ على الكتاب المبارك والسنة الشريفة يضع أمامنا مثل هذه القواعد الاستنباطية التي وجدنا نموذجاً منها في الرواية السابقة، وهناك الكثير من النماذج لكلام الأئمة المعصومين عليهم السلام الذين يستدلون

(١) نهج البلاغة، قصار الحكم، الحكمة١٧.

بالقرآن الكريم والسنة الشريفة لبيان الأحكام وذلك كي يعلمونا قواعد الاجتهاد والاستدلال الفقهي، وهذه الكلمة من الإمام علي عليه السلام تتضمن الطريقة التوجيهية نفسها.

فقد قام أمير المؤمنين عليه السلام في الرواية التي مرت علينا بتغيير حكم أمر واجب -أو مستحب مؤكد على أقل التقدير- إلى حكم الإباحة، وهذا هو ظاهر الأمر، لكن الواقع إن ما تغير ليس الحكم بل هو صفة موضوع الحكم، فاستعمال الخضاب من قبل المسلمين في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله لإخفاء الشيب كان أمراً ضرورياً مع قلة عددهم من جهة حيث كان الخضاب يظهرهم بمظهر الشباب مما يرعب أعداءَهم؛ ومن جهة ثانية يبعد عنهم حالة التشبه باليهود، وكانت تلك هي علة الحكم بوجوب الخضاب أو استحبابه المؤكد، لكنه وفي عهد خلافة الإمام علي عليه السلام اختلفت الظروف، فقد كان بعض اليهود قد اعتنق الإسلام بينما أُبعد الباقي من أطراف المدينة المنورة ولهذا فلم تعد مسألة التشبه باليهود مطروحة بين المسلمين، إذن فذاك الحكم وبسبب تغيّر الموضوع الذي كان قد صدر الحكم بموجبه، أصبح من باب «السالبة بانتفاء الموضوع» في عهد الامام علي عليه السلام، وهذه القضية تؤكد لنا بأن على المجتهد أو حاكم الشرع أو ولي أمر المسلمين أن يكون واعياً للزمان وعارفاً بمتطلباته، ولهذا السبب فإن الإمام الخميني قدس سره لم يكن يعتبر أن الاجتهاد -بالشكل المعروف حالياً- كافياً للتصدي لإدارة الدولة الإسلامية، وهذا أمر منطقي ومبرهن ويحظى بقبول الجميع، لأن من لا يعرف شيئاً عن نظام العولمة ولا يفهم معنى عولمة التجارة العالمية وليس لديه أي اطلاع عن أنظمة المصارف والشركات الدولية، والقضايا الحديثة في مجال السياسة الداخلية وإدارة الدولة والعلاقات الخارجية، مع جميع التعقيدات المرتبطة بها إلى جانب مسائل أخرى مرتبطة بالصحة والاقتصاد والمسائل السياسية والعسكرية، كيف يمكنه أن يحدد المصالح المتعلقة بهذه الأمور؟

كيف يمكن أن يكون سباق الخيل مقبولاً في الفقه الإسلامي وهو يشجع عليه بدرجة كبيرة حتى أنه يجيز الرهان عليه، ولكنه لم يصدر نفس الحكم بشأن المناورات العسكرية والسباق بواسطة الدبابات والطائرات الحربية مثلاً.

وهل إن الحكم الذي تتضمنه الرواية التي تقول: «علموا أولادكم السباحة والرماية» يهدف إلا بيان ضرورة تعلم هذه الرياضات وشرح أنواعها في كل زمان ومكان، إذن فماذا يكون عليه حال البلدان التي لا تمتلك البحار والأنهر، هل يتوجب عليها إنشاء مسابح كبيرة لسد حاجتها في هذا المجال؟

ما نفهمه من كلام الإمام علي عليه السلام هو أن علينا أن نضع الرواية في إطارها الزمني، ونفهمها من خلال أفقها التاريخي والثقافي، فمع إدراكنا لمصالح وحاجات زماننا نقوم بتفسير الرواية واستنباط الحكم المناسب منها.

مراعاة مصلحة الأمة في التطبيق:

١- قبل الوصول إلى السلطة:

الجانب الآخر من بحثنا في هذا المقال يتناول حكومة أمير المؤمنين عليه السلام، وكاتب هذا المقال يدرك جيداً أن كل واحد من الفصلين بإمكانه أن يكون بشكل مستقل موضوعاً لكتاب كامل على حدة، لكننا في هذا المقام نمر عليهما مروراً خاطفاً[١].

إن أسلوب الإمام علي عليه السلام في مراعاة المصالح العامة في ظل حكومته وفي فترة الخلفاء السابقين كان على مستويين: الأول هو المستوى الإيجابي؛ بمعنى: كل ما تحدث به الإمام أو أقدم على فعله سواء جاء في إطار تقديم المشورة للآخرين أو في إطار خطبه ورسائله أو عهوده لعمَّاله في البلاد وكذلك رسائل عزل وتنصيب هؤلاء العمال؛ التي كانت تصب في خدمة مصالح الأمة، أما المستوى الثاني فهو الجانب السلبي، وهو ما لم يقدم الإمام عليه السلام على فعله وذلك رعاية لمصلحة الأمة.

إحدى أهم الفترات التي قضاها الإمام علي عليه السلام من عمره الشريف هي فترة ربع قرن قضاها بعيداً عن الحكم والتي سميت بفترة الصمت أو السكوت. إلا أن الإمام عليه السلام وخلال هذه الفترة الطويلة من السكوت عن حقه الشخصي لم يمتنع من طرح رؤاه وفتاواه -التي أثبتت صحتها وصوابها في جميع المواقف- بشأن مختلف القضايا التي تخص مصلحة الأمة. وعلى الرغم من إيمانه الكامل بحقه المأخوذ عنوة إلا أنه تنازل عن هذا الحق الشخصي من أجل الصالح العام، وهذه الحقيقة واضحة من خلال أقواله عليه السلام، فهو كان يعتبر نفسه قطب الرحى من الأمر برمته إلا أنه رغم ذلك آثر السكوت فقال في هذا الخصوص:

«أَمَا وَاللّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَى يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ وَلَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْباً وَطَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحاً وَطَفِقْتُ أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدٍ جَذَّاءَ أَوْ أَصْبِرَ عَلَى طَخْيَةٍ عَمْيَاءَ يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ وَيَشِيبُ فِيهَا الصَّغِيرُ وَيَكْدَحُ فِيهَا مُؤْمِنٌ حَتَّى يَلْقَى رَبَّهُ، فَرَأَيْتُ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى هَاتَا أَحْجَى فَصَبَرْتُ وَفِي الْعَيْنِ قَذًى وَفِي الْحَلْقِ شَجًا أَرَى تُرَاثِي نَهْباً»[٢].

لم يقصد الإمام بقوله: «أَرَى تُرَاثِي نَهْباً» أرض فدك التي سُلبت بواسطة السلطة، بل ما قصده هو ذلك الأمر العظيم الذي يقوم الأنبياء بتوريثه لأوصيائهم.

---

(١) كتب صاحب هذا المقال مقالاً آخر تحت عنوان «الأفق التاريخي للنص» بحث خلاله عن دور عنصر التاريخ في فهم واستنباط الأحكام، وتناول في البحث عدداً من النظريات المتطرفة في هذا المضمار (فصلية: تحقيقات قرآنية)، العدد ٢٢١. إن هذا العنوان له علاقة وثيقة بمعرفة موضوع الحكم في فترة صدور الحكم وفي زمان تفسيره (في الوقت الحاضر).

(٢) نهج البلاغة، الخطبة ٣ «الخطبة الشقشقية».

في الوقت الذي كان لا يزال هناك فرصة لأخذ المبادرة وتغيير المعادلة أتى كل من العباس عم النبي عليه السلام وأبو سفيان إلى الإمام علي عليه السلام ومدا إليه يد المبايعة، وليس هناك حاجة للتعريف بهؤلاء فأحدهم العباس وهو عم الرسول وأحد كبار رجال بني هاشم، والآخر أبو سفيان كبير بني أمية والرجل الذي قضى عمره في الحروب وإعداد الجيوش، فانضمام هذين الرجلين إلى الإمام علي يعني الحصول على جيش بكامل عدته وعتاده من رجال بني أمية، وآخر من رجال بني هاشم، هذا إلى جانب عدد كبير من المهاجرين والأنصار.

لكن من جهة ثانية، هناك جماعة قد تخلوا عن الدين تماماً بعد وفاة الرسول عليه السلام، بينما كان الأعداء على حدود الدولة الإسلامية يتربصون بالمسلمين الدوائر وفي انتظار الفرصة الملائمة للانقضاض عليهم، والأمة الإسلامية كانت قد أصيبت بالصدمة جراء الحدث الفجيع الذي لم تشهده من قبل وهو افتقادها لقائدها، ففي ظل أوضاع خطرة وصعبة كهذه تطرح مسألة الخلافة على عجل ويتم اختيار الخليفة واستبعاد شخص عظيم وكفوء كالإمام علي عليه السلام بطل واقعة غدير خم الشهيرة التي نصبه فيها رسول الله صلى الله عليه وآله على رأس هرم الولاية وبايعه المسلمون على أنه (مولىً لكل مؤمن ومؤمنة).

مثل هذا الرجل العظيم تأتيه مجموعة من الرجال لتبايعه، ولم يكن الإمام يشك أبداً بأفضليته وبحقه بالخلافة، لكنه لم يكن يشك أيضاً بأن بيعة كهذه لو تمت فإنها ستؤدي -لا محالة- إلى خلق فتنة بين المسلمين لا تحمد عقباها.

فلعل الهدف الذي كان يدفع بالعباس إلى بيعة أمير المؤمنين هو إحساس عشائري بحت، بينما قد يكون هدف أبي سفيان هو عداؤه لعشيرة الخليفة المنصوب.

فأي خطوة في هذا المجال كانت قد تؤدي بالتأكيد إلى إحداث انقسامات متعددة داخل صفوف المسلمين، وبدل أن ينتهز الإمام الفرصة ويقبل بيعة هؤلاء تحدث معهم بأسلوب مغاير تماماً وحذرهم من استغلال الوضع المتأزم، وبذلك علمنا الإمام عليه السلام درساً عظيماً يمكننا أن نتعلم منه الكثير الكثير، فهو يلفت انتباه الجميع إلى خطورة الموقف وقتها فيقول:

«أَيُّهَا النَّاسُ! شُقُّوا أَمْوَاجَ الْفِتَنِ بِسُفُنِ النَّجَاةِ، وَعَرِّجُوا عَنْ طَرِيقِ الْمُنَافَرَةِ، وَضَعُوا تِيجَانَ الْمُفَاخَرَةِ. أَفْلَحَ مَنْ نَهَضَ بِجَنَاحٍ أَوِ اسْتَسْلَمَ فَأَرَاحَ. هَذَا مَاءٌ آجِنٌ وَلُقْمَةٌ يَغَصُّ بِهَا آكِلُهَا، وَمُجْتَنِي الثَّمَرَةِ لِغَيْرِ وَقْتِ إِينَاعِهَا كَالزَّارِعِ بِغَيْرِ أَرْضِهِ. فَإِنْ أَقُلْ، يَقُولُوا حَرَصَ عَلَى الْمُلْكِ، وَإِنْ أَسْكُتْ، يَقُولُوا جَزِعَ مِنَ الْمَوْتِ. هَيْهَاتَ بَعْدَ اللَّتَيَّا وَالَّتِي، وَاللهِ لَابْنُ أَبِي طَالِبٍ آنَسُ بِالْمَوْتِ مِنَ الطِّفْلِ بِثَدْيِ أُمِّهِ، بَلِ انْدَمَجْتُ عَلَى مَكْنُونِ عِلْمٍ لَوْ بُحْتُ بِهِ لَاضْطَرَبْتُمْ اضْطِرَابَ الْأَرْشِيَةِ فِي الطَّوِيِّ الْبَعِيدَةِ»[1].

(١) نهج البلاغة، الخطبة ٥.

فمن جهة يشير الإمام عليه السلام في كلامه إلى السنن الاجتماعية، والتاريخية ومن جهة أخرى يتحدث عن سر مكنون سكت عنه كي يحافظ على لحمة الأمة الإسلامية.

لكن هذا الإمام الذي رفض البيعة حينذاك، عندما رأى ارتداد البعض عن الدين وظهور ملامح فتنة في الأفق، قرر أن يضع حداً لهذا الأمر وذلك حفاظاً على مصلحة الدين فيقول بهذا الخصوص:

« فَأَمْسَكْتُ يَدِي حَتَّى رَأَيْتُ رَاجِعَةَ النَّاسِ قَدْ رَجَعَتْ عَنِ الْإِسْلَامِ، يَدْعُونَ إِلَى مَحْقِ دَيْنِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، فَخَشِيتُ إِنْ لَمْ أَنْصُرِ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ أَنْ أَرَى فِيهِ ثَلْماً أَوْ هَدْماً تَكُونُ الْمُصِيبَةُ بِهِ عَلَيَّ أَعْظَمَ مِنْ فَوْتِ وِلَايَتِكُمُ الَّتِي إِنَّمَا هِيَ مَتَاعُ أَيَّامٍ قَلَائِلَ يَزُولُ مِنْهَا مَا كَانَ كَمَا يَزُولُ السَّرَابُ أَوْ كَمَا يَتَقَشَّعُ السَّحَابُ، فَنَهَضْتُ فِي تِلْكَ الْأَحْدَاثِ حَتَّى زَاحَ الْبَاطِلُ وَزَهَقَ، وَاطْمَأَنَّ الدِّينُ وَتَنَهْنَهَ »[1].

وكل ذلك يصب في اتجاه تعزيز التآلف بين المسلمين والذي كان الشغل الشاغل لأمير المؤمنين عليه السلام كما يقول هو:

« وليس رجل -فاعلم- أَحْرَصَ عَلَى جَمَاعَةِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وَأُلْفَتِهَا مِنِّي »[2].

٢- بعد استلام السلطة:

كان أمير المؤمنين في فترة خلافته قد جعل مراعاة مصالح الأمة على رأس أولوياته، وتلخصت هذه المصالح في مفهوم العدل الذي يتجلى في أعلى مراتبه في مراعاة الأحكام والقوانين الإلهية وفي المراتب الدنيا منه في الحفاظ على أرواح المسلمين وأعراضهم وأموالهم وعقولهم، وكان أمير المؤمنين يرى أنه لولا هذه المقاصد لما كانت الخلافة تساوي شيئاً ولم يتحمل عناء التصدي لها قط حيث يقول:

« أَمَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ لَوْلَا حُضُورُ الْحَاضِرِ، وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ، وَلَا سَغَبِ مَظْلُومٍ لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا، وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهَا وَلَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْزٍ »[3].

فالحفاظ على الدين في مجال العقيدة والنظام الإسلامي هو الهدف الأول لحكومة الإمام علي عليه السلام حيث إن جميع مصالح الأمة الأخرى تحفظ في ظل تلك المصلحة.

فللإنسان -فرداً وجماعة- مكانة رفيعة في الفكر الواقعي والنير للإمام علي عليه السلام هذا الفكر الذي ضرب بجذوره في عمق الوحي الإلهي، وقد تناول الإمام في خطبه وعهوده لعماله

(١) نهج البلاغة، الرسالة ٦٢.
(٢) نهج البلاغة، الرسالة ٧٨.
(٣) نهج البلاغة، الخطبة٣.

على البلاد أرواح الناس ودماءهم، وحريتهم وكرامتهم، وحقوقهم الشخصية والاجتماعية، بصورة أبهر بها أهل الفكر، فهو من موقع عالم اجتماع تحدث عن عوامل سخط الناس ورضاهم عن الدولة، وعوامل الفساد والصلاح، وعوامل الاندفاع والخمود. وكانت أحاديثه من العمق بحيث يصوّر للمرء وكأن عدداً كبيراً من المؤسسات العلمية مع الكثير من المعلومات حول المعارف الاجتماعية وضعت تحت تصرف قائلها، وتزوده بالمعلومات المطلوبة، وكان منهجه عليه السلام في تناول القضايا منسجماً تماماً بحيث يؤكد على صلة هذا السيل الهادر من المعارف بالوحي الإلهي، وهذا الأمر ظهر جلياً أيضاً في المواقع التي تحدث فيها بأسلوب الخبير بالعلوم النفسية. فكان عليه السلام يتحدث عن الضرورات الحياتية والحاجات النفسية بصورة بهر بها علماء السلوك الاجتماعي وعجز أمامها علماء النفس.

إن المجال الضيق لهذا المقال لا يتسع لبحث مكانة الإنسان وحقوقه وحاجاته في ظل رؤى الإمام علي عليه السلام، ولا يمكننا في هذه العجالة أن نلم برؤيته الكونية بشكل كامل وبالذات في مجال «ما هو المطلوب من الدين» إلى جانب رؤية الإسلام الخاصة تجاه الإنسان. لكننا نشير إلى بعض النقاط المرتبطة بأهم أهداف حكومة أمير المؤمنين عليه السلام وهي «المحافظة على الدين؛ كعقيدة ونظام، وحماية الأموال؛ سواء على مستوى الأموال العامة، أو الخاصة، أو على مستوى بيت المال، وصيانة أرواح الناس ودمائهم وأعراضهم وشرفهم، والمحافظة على الأفكار وتهذيب العقول، وضمان الحريات الإنسانية وتأمين الحاجات الحقيقية للإنسان سواء المادية منها أو المعنوية.

١- المحافظة على الدين:

لم يكن الإمام علي عليه السلام يوماً يريد الدين من أجل مآربه الذاتية، ولم يحوّل الدين يوماً إلى مصدر لجمع الثروة أو جسراً لتحقيق الشهرة أو سيفاً للحصول على السلطة، بل اقتبس نور المفاهيم الإسلامية بروحه الصافية وحقق عن جدارة كبيرة لقب فارس الإسلام وقائد جيش الإسلام في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وكان ذلك حصيلة يقينه الذي عبّر عنه بقوله:

«وَإِنِّي لَعَلَى يَقِينٍ مِنْ رَبِّي وَغَيْرِ شُبْهَةٍ مِنْ دِينِي»[1].

وهذا اليقين في الواقع نتيجة إدراك ينبع من الذات وليس من علم مكتسب وهي الخصيصة التي تميز بها أهل البيت عليهم السلام عن غيرهم والذين كان أمير المؤمنين عليه السلام النجم الأسطع في سمائهم، وهذا الفهم العميق لا يصدر إلا من مثل هؤلاء الذي هم المحامون الحقيقيون والشرعيون للدين، يقول الإمام عليه السلام في هذا المجال:

(١) نهج البلاغة، الخطبة ٢٢.

«وَ هُمْ -أهل البيت عليهم السلام- دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ وَوَلَائِجُ الِاعْتِصَامِ، بِهِمْ عَادَ الْحَقُّ إِلَى نِصَابِهِ، وَانْزَاحَ الْبَاطِلُ عَنْ مُقَامِهِ، وَانْقَطَعَ لِسَانُهُ عَنْ مَنْبِتِهِ. عَقَلُوا الدِّينَ عَقْلَ وِعَايَةٍ وَرِعَايَةٍ لَا عَقْلَ سَمَاعٍ وَرِوَايَةٍ، فَإِنَّ رُوَاةَ الْعِلْمِ كَثِيرٌ وَرُعَاتَهُ قَلِيلٌ»[1].

فصيانة الدين لا تتحقق إلا من خلال فهم صحيح لهذا الدين، فكيف يمكن لمن لا يملك فهماً عميقاً وصحيحاً للدين أن يحمي المفاهيم العقائدية لهذا الدين؟ وأهمية هذا الأمر نلاحظه من خلال وصيَّة أمير المؤمنين عليه السلام لابنه الحسن عليه السلام حيث قال له: «وتَفَقَّهْ فِي الدِّينِ»[2].

فمن خلال التفقه في الدين، والتعمق في معانيه، ومفاهيمه؛ يمكن حماية القلاع العقائدية لهذا الدين ومنعها من الانهيار. يقول الإمام عليه السلام في مكان آخر: «فَإِيَّاكُمْ وَالتَّلَوُّنَ فِي دِينِ اللّٰهِ»[3].

ولهذا فإن أمير المؤمنين عليه السلام كان يعتبر أن مراعاة الدولة لحقوق الناس واحترام الناس لحقوق الدولة يؤدي إلى تعزيز موقف الدين ومكانته.

ويقول الإمام عليه السلام بهذا الخصوص: «فَجَعَلَهَا نِظَاماً لِأُلْفَتِهِمْ وَعِزّاً لِدِينِهِمْ»[4].

وبالتأكيد فإن الحفاظ على الدين وصيانة النظام الإسلامي بحاجة إلى جهوزية واستعداد للدفاع العسكري وهو الدور الذي يتولاه الجيش الإسلامي، حيث يشير الإمام عليه السلام إلى هذا الدور بقوله:

«فَالْجُنُودُ بِإِذْنِ اللّٰهِ حُصُونُ الرَّعِيَّةِ وَزَيْنُ الْوُلَاةِ وَعِزُّ الدِّينِ»[5].

وقواد الجيش هم في الواقع يد الإمام الطولى في مهمة صيانة الدين. ففي رسالة للإمام بعثها إلى أحد عماله يقول فيها:

«فَإِنَّكَ مِمَّنْ أَسْتَظْهِرُ بِهِ عَلَى إِقَامَةِ الدِّينِ»[6].

فكان هدف الإمام هو حماية الدين من تسلط الأشخاص غير اللائقين لتوليهم مقاليد الأمور. وكأنه عليه السلام فقد كان يرى الدين أسيراً في قبضة أصحاب الشهوات وأشرار المجتمع، فهو يقول:

«فَإِنَّ هَذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيراً فِي أَيْدِي الْأَشْرَارِ يُعْمَلُ فِيهِ بِالْهَوَى وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنْيَا»[7].

---

(١) نهج البلاغة، الرسالة ٢٣٩.
(٢) نهج البلاغة، الرسالة ٣١.
(٣) نهج البلاغة، الخطبة ١٧٦.
(٤) نهج البلاغة، الخطبة ٢١٦.
(٥) نهج البلاغة، الرسالة ٥٣.
(٦) نهج البلاغة، رسالة ٤٦.
(٧) نهج البلاغة، الرسالة ٥٣.

٢- صيانة أرواح الناس ودمائهم:

تحدثنا فيما سبق عن الدور العملي للإمام في عهد الخلفاء السابقين في صيانة مصالح الناس وأرواحهم وأموالهم، وكذلك محافظته على الوحدة في ظل الدين والنظام الإسلامي، وبهذا الخصوص نأتي بالنموذج التالي حيث يقول الإمام عليه السلام: «إِيَّاكَ وَالدِّمَاءَ وَسَفْكَهَا بِغَيْرِ حِلِّهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى لِنِقْمَةٍ وَلَا أَعْظَمَ لِتَبِعَةٍ وَلَا أَحْرَى بِزَوَالِ نِعْمَةٍ وَانْقِطَاعِ مُدَّةٍ مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ مُبْتَدِئٌ بِالْحُكْمِ بَيْنَ الْعِبَادِ فِيمَا تَسَافَكُوا مِنَ الدِّمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا تُقَوِّيَنَّ سُلْطَانَكَ بِسَفْكِ دَمٍ حَرَامٍ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُضْعِفُهُ وَيُوهِنُهُ بَلْ يُزِيلُهُ وَيَنْقُلُهُ، وَلَا عُذْرَ لَكَ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا عِنْدِي فِي قَتْلِ الْعَمْدِ لِأَنَّ فِيهِ قَوَدَ الْبَدَنِ، وَإِنِ ابْتُلِيتَ بِخَطَإٍ وَأَفْرَطَ عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيْفُكَ أَوْ يَدُكَ بِالْعُقُوبَةِ فَإِنَّ فِي الْوَكْزَةِ فَمَا فَوْقَهَا مَقْتَلَةً، فَلَا تَطْمَحَنَّ بِكَ نَخْوَةُ سُلْطَانِكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ حَقَّهُمْ»[1].

من جانب آخر يوصي أولياء الدم بعدم التفريط في الأخذ بالقصاص، ولم تصدر مثل هذه الوصايا من الإمام علي وهو في رأس الحكم لكي يطالب عائلة مظلومة مقهورة بعدم التفريط في القصاص، بل نادى بها وهو في تلك اللحظات العصيبة التي كان يتلوى فيها من ألم الضربة الشديدة التي أنزلها ابن ملجم بسيفه على رأسه الشريف، وبعد أن أخبره الطبيب بانقطاع الأمل بشفائه وإنه مفارق الحياة، فقال في وصيته لولديه الإمامين الحسن والحسن عليهما السلام:

«يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أُلْفِيَنَّكُمْ تَخُوضُونَ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ خَوْضاً، تَقُولُونَ قُتِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، أَلَا لَا تَقْتُلُنَّ بِي إِلَّا قَاتِلِي انْظُرُوا إِذَا أَنَا مِتُّ مِنْ ضَرْبَتِهِ هَذِهِ فَاضْرِبُوهُ ضَرْبَةً، بِضَرْبَةٍ وَ لَا تُمَثِّلُوا بِالرَّجُلِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ: إِيَّاكُمْ وَالْمُثْلَةَ وَلَوْ بِالْكَلْبِ الْعَقُورِ»[2].

لقد استشهد الإمام عليه السلام أخيراً، فهل كان كفؤ هذا الرجل العظيم شخصاً واحداً كي يُقتل به، فلماذا لم يُقتل أولئك الأشخاص الذين كان لهم دور في الإعداد لهذا الحادث المفجع؟ لكن الإمام أصرّ على أنه لا فرق بين الإمام وغيره في القصاص الذي يؤخذ من القاتل وحده لا أكثر.

٣- صيانة الحرية والكرامة الإنسانية:

إحدى النقاط الناصعة في نهج البلاغة هي الحديث عن الحرية والتحرر، فعندما يقف أحد الخوارج بوجه الإمام معترضاً ومقاطعاً خطابه وهو يكيل له أسوء الألفاظ ومختلف

(١) نهج البلاغة، الرسالة ٢٣.
(٢) نهج البلاغة، الرسالة ٤٧.

الإهانات، الأمر الذي أثار حفيظة أصحاب الإمام وسخطهم فطالبوا الإمام أن يسمح لهم بقتله، إلا أن الإمام وبدل أن ينتهز الفرصة ليتشفى بأولئك الضالين عن الدين، يقوم بدعوة أصحابه إلى التحلي بالصبر والهدوء وبذلك تفوّق على جميع الذين يدَّعون احترام حرية المعتقد، ولم يبادر إلى مقابلة تلك الإهانات، بل أخذ يتحدث بدل ذلك بكلام كله حكمة وموعظة مما أدى إلى ترك بعض الأثر على ذلك الرجل، لكن الرجل وبدل أن يعترف بفضل الإمام وعظمته قام بشتمه قائلاً: «قاتله الله كافراً ما أفقهه» فوثب إليه أصحاب الإمام ليقتلوه لكن الإمام ردّهم من جديد وخاطبهم قائلاً: «رُوَيْداً إِنَّمَا هُوَ سَبٌّ بِسَبٍّ أَوْ عَفْوٌ عَنْ ذَنْبٍ»[1].

وكان الإمام يعتبر مفهوم الحرية مفهوماً تربوياً إذ يخاطب ابنه الامام الحسن عليه السلام بهذا الخصوص قائلاً: «وَ لَا تَكُنْ عَبْدَ غَيْرِكَ وَقَدْ جَعَلَكَ اللّٰهُ حُرّاً»[2]، وحتى على مستوى العبادة فقد كان الإمام يضع العبادة الناتجة عن الخوف من العذاب والعبادة الناتجة عن الطمع في الحصول على المغانم في كفة، مقابل عبادة الأحرار فيقول:

«إِنَّ قَوْماً عَبَدُوا اللّٰهَ رَغْبَةً فَتِلْكَ عِبَادَةُ التُّجَّارِ، وَإِنَّ قَوْماً عَبَدُوا اللّٰهَ رَهْبَةً فَتِلْكَ عِبَادَةُ الْعَبِيدِ، وَإِنَّ قَوْماً عَبَدُوا اللّٰهَ شُكْراً فَتِلْكَ عِبَادَةُ الْأَحْرَارِ»[3].

والإمام ذاته لم يعبد الله خوفاً من عذابه ولا طمعاً في جنته، بل وجد ربه أهلاً للعبادة فعبده.

٤- صيانة الأموال والأعراض:

لقد اشتهر الإمام عليه السلام بحرصه في الحفاظ على بيت مال المسلمين فكان يعتبر نفسه حارساً أميناً على هذه الأموال العامة وليس صاحباً أو مالكاً لها، ولقد طلب منه أحد الأشخاص في إحدى المرات ما لا يستحق من بيت المال فقال له أمير المؤمنين:

«إِنَّ هَذَا الْمَالَ لَيْسَ لِي وَلَا لَكَ وَإِنَّمَا هُوَ فَيْءٌ لِلْمُسْلِمِينَ»[4].

فهذه الرؤية الصحيحة هي التي تمنع الإنسان من استغلال الأوضاع القائمة لأغراض شخصية ومنافع ذاتية، أو إفساح المجال أمام الآخرين كي يفعلوا ذلك، وقد أصبحت قصة أمير المؤمنين عليه السلام مع طلحة والزبير عندما استقبلهما، فأطفأ سراج بيت المال عندما قام إليهما يحادثهما وذلك كي لا يهدر من أموال المسلمين شيئاً، هذه القصة هي في الواقع مفخرة من مفاخر التاريخ الإسلامي التي يعتزّ بها المسلمون الأحرار.

(١) نهج البلاغة، الخطبة ٤٢٠.
(٢) نهج البلاغة، الرسالة ٣١.
(٣) نهج البلاغة، الحكمة ٢٣٧.
(٤) نهج البلاغة، الخطبة ٢٣٢.

ويقول أمير المؤمنين عليه السلام في إحدى خطبه:

«أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَالِي عَلَى الْفُرُوجِ وَالدِّمَاءِ وَالْمَغَانِمِ وَالْأَحْكَامِ وَإِمَامَةِ الْمُسْلِمِينَ الْبَخِيلُ فَتَكُونَ فِي أَمْوَالِهِمْ نَهْمَتُهُ»[1].

وفي خطبة أخرى تحدث فيها الإمام عن حرصه في المحافظة على أرواح المسلمين وصيانة أموالهم وأعراضهم فقال:

«لَا يَسْتَقِيمُ إِيمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ، وَلَا يَسْتَقِيمُ قَلْبُهُ حَتَّى يَسْتَقِيمَ لِسَانُهُ، فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَلْقَى اللّٰهَ تَعَالَى وَهُوَ نَقِيُّ الرَّاحَةِ مِنْ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ سَلِيمُ اللِّسَانِ مِنْ أَعْرَاضِهِمْ فَلْيَفْعَلْ»[2].

٥- صيانة العقل وصقله في الأمة:

إن الحديث عن مكانة العقل في مفاهيم القرآن ونهج البلاغة أكبر بكثير من أن تستوعبه زاوية ضيقة في مقالة بهذا الحجم، ففي فلسفة الأحكام يقول الإمام: إن حرمة معاقرة الخمرة لضمان سلامة عقول الناس والحفاظ عليها:

«وَتَرْكَ شُرْبِ الْخَمْرِ تَحْصِيناً لِلْعَقْلِ»[3].

ويعتبر الإمام أن أعظم ثروة قد يحصل عليها الإنسان هي العقل وأسوأ حالة فقر قد تصيبه هي الحمق فيقول:

«إِنَّ أَغْنَى الْغِنَى الْعَقْلُ وَأَكْبَرَ الْفَقْرِ الْحُمْقُ»[4].

ويقوم الإمام عليه السلام بعدّ عوامل تطور وتنمية القوى العقلية من جهة، وأسباب تراجع وضعف هذه القوى من جهة ثانية، وذلك في الكثير من الأحاديث والخطب، فتحدث رسالته لشريح القاضي عن دور العقل إذا خرج من أسر الهوى وسَلِمَ من علائق الدنيا[5]، ويقول عليه السلام: «وَكَمْ مِنْ عَقْلٍ أَسِيرٍ تَحْتَ هَوَى أَمِيرٍ»[6]، كما عدَّ الإمام عليه السلام العُجب والطمع والفقر والعشق والكراهية من موانع إثارة العقل وصقله، فيقول عليه السلام:

- «عُجْبُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ أَحَدُ حُسَّادِ عَقْلِهِ»[7].
- «أَكْثَرُ مَصَارِعِ الْعُقُولِ تَحْتَ بُرُوقِ الْمَطَامِعِ»[8].

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة ١٣١.
(٢) نهج البلاغة، الخطبة ١٣٧.
(٣) نهج البلاغة، الحكمة ٢٥٢.
(٤) نهج البلاغة، الحكمة ٣٨.
(٥) نهج البلاغة، قسم الرسائل، الرسالة ٣.
(٦) نهج البلاغة، قصار الحكم، الحكمة ٢١١.
(٧) نهج البلاغة، قصار الحكم، الحكمة ٢١٢.
(٨) نهج البلاغة، قصار الحكم، الحكمة ٢١٩.

- «وَلَيْسَ لِلْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ شَاخِصاً إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: مَرَمَّةٍ لِمَعَاشٍ، أَوْ خُطْوَةٍ فِي مَعَادٍ، أَوْ لَذَّةٍ فِي غَيْرِ مُحَرَّمٍ»[1].

- «وَمَنْ عَشِقَ شَيْئاً أَعْشَى بَصَرَهُ، وَأَمْرَضَ قَلْبَهُ، فَهُوَ يَنْظُرُ بِعَيْنٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ، وَيَسْمَعُ بِأُذُنٍ غَيْرِ سَمِيعَةٍ، قَدْ خَرَقَتِ الشَّهَوَاتُ عَقْلَهُ...»[2]. كما اعتبر عليه السلام أن إثارة دفائن العقول هي الهدف الأساس لبعثة الأنبياء عليهم السلام [3]، وأن «مَنْ شَاوَرَ الرِّجَالَ شَارَكَهَا فِي عُقُولِهَا»[4]، وأن خلاص الإنسان بالانصياع لإرادة العقل كما نستلهم ذلك من قوله عليه السلام: «مَا اسْتَوْدَعَ اللّٰهُ امْرَأً عَقْلًا إِلَّا اسْتَنْقَذَهُ بِهِ يَوْماً مَا»[5]، وأن السعي لتأمين المعاش والعمل من أجل فلاح الآخرة والاستفادة من اللذات الحلال، كلها علائم على العقل الراجح كما جاء في الحكمة ٣٩٠ التي تلوناها.

واختم حديثي بشكر الله تعالى على رغم إدراكي أن مقالي هذا لم يكن حتى جزءاً بسيط مما يمكن أن يقال في هذا المجال □

(١) نهج البلاغة، قصار الحكم، الحكمة ٣٩٠.
(٢) نهج البلاغة، الخطبة ١٠٩.
(٣) نهج البلاغة، الخطبة (١).
(٤) نهج البلاغة، قصار الحكم، الحكمة ١٦١.
(٥) نهج البلاغة، قصار الحكم، الحكمة ٢٣٩.

الخطاب الشرعي وثنائية الفرد والمجتمع

الرؤية العامة

■■ الشيخ فيصل العوامي*

إن إطلالة سريعة على نوعية الخطابات الشرعية، يمكن أن توقعنا على وجود تنوع فيها من جهات متعددة، إذ أن بعضها خطابات فردية محضة تتوجه إلى الإنسان بما هو إنسان بغض النظر عن كونه فرداً ضمن جماعة بشرية أو أي شيء آخر، وبعضها الآخر خطابات اجتماعية تتوجه إلى الإنسان بصفته فرداً ضمن اجتماع بشري.

فالخطاب الناص على استحباب التنفّل بالصلاة والصيام، أو الخطاب الداعي للإكثار من الاستغفار والذكر وتلاوة القرآن الكريم، وما أشبه ذلك مما يمتلئ به الجانب الشرعي، كلها متوجهة إلى خصوص الفرد من غير اعتبار للجانب الاجتماعي له، وذلك لا يعني بالطبع انعدام التأثير بينهما، فمؤدى الخطاب الفردي لابد أن يؤثر بنحو من الأنحاء على حياة الفرد الاجتماعية، لكن المقصود هنا أن الخطاب الفردي عندما يوجه إلى المكلف -الإنسان- يوجه إليه بصفته فرداً بغض النظر عما يحيط به من ظروف اجتماعية، وبالتالي فحتى لو انعدم المجتمع وبقي الإنسان وحيداً فإن مفعول الخطاب يبقى ساري المفعول في حقه.

وأما الخطاب الداعي لصلة الأرحام وإصلاح ذات البين، والخطاب والناهي عن إلحاق الأذى بالمؤمنين وعن الغيبة والاعتداء وأمثال ذلك فهو خطاب اجتماعية.. نعم هو موجه إلى خصوص الفرد ولكن لا بكونه فرداً فقط وإنما لكونه فرداً يعيش ضمن مجتمع، بحيث

* عالم دين ـ السعودية.

لو انعدم ذلك المجتمع لما بقي موضوع لمثل هذا الخطاب أصلاً.

والمرجع الحقيقي لهذا التنوع في الخطاب فلسفة دينية عميقة مؤداها أن الإسلام في مبادئه لا يتجاوز أحد الطرفين -الفرد، المجتمع- ولا يولي أهمية لأحدهما على حساب الآخر، فهو يعطي لكلٍّ طرف منها حقه.. وبذلك فهو يتوسط بين نظريتين تدعو إحداهما للتمحض في عالم الفرد وهي الأكثر شيوعاً في العالم الغربي، في حين تدعو الثانية للتمحض في عالم المجتمع والتي كانت قد اعتمدت في بعض بلاد الشرق. أي أن النظرية الإسلامية تقف وسطاً بين هاتين النظريتين، فتعتبر الفرد كياناً له قيمته المادية والمعنوية، وبالتالي ينبغي الاهتمام به تربوياً من خلال التوجيهات والأحكام التي يهتم بها خطاب الفرد، وكذلك المجتمع فهو في نظرها كيان محترم له مكانته المهمة وقيمته المتنوعة، وخطاب المجتمع ما جاء إلا لتهذيبه وإصلاح مسيرته.

من ذلك نستنتج بأن الهدف من تنوع الخطاب تربوي ثنائي، فالخطاب الفردي يهدف إلى تربية الفرد وصياغة عالمه صياغة دينية سليمة، في حين يهدف الخطاب الاجتماعي إلى صياغة المجتمع صياغة دينية والمحافظة على سلامة مسيرته.

ولكن بالرغم من التنوّع الملحوظ في الخطاب الشرعي، إلا أن الدين ربط الخطابات ومؤدياتها، كتعبير دقيق عن عدم الاكتفاء بأحدها بعيداً عن الآخر، لهذا تجد كثيراً من الخطابات ذات الطابع الفردي متداخلة من جهة مع بعض الالزامات الاجتماعية، كما يلاحظ على سبيل المثال في صلاة الجماعة؛ حيث تأتي روايات تؤكد على الصورة الجمعية في تأدية الصلاة -التي تعلّق بها خطاب فردي- بمستوى قد يشي بالوجوب، كالرواية الصحيحة الواردة عن الصادق عليه السلام، فقد ورد في صحيح عبدالله بن ميمون عن أبي عبدالله عليه السلام، عن أبيه عليه السلام، قال: «اشترط رسول الله صلى الله عليه وآله على جيران المسجد شهود الصلاة وقال: لينتهين أقوام لا يشهدون الصلاة أو لأمرن مؤذناً يؤذن ثم يقيم ثم آمر رجلاً من أهل بيتي -وهو علي- فليحرقن على أقوام بيوتهم بحزم من الحطب لأنهم لا يأتون الصلاة»[1].

فهذا مثال جلي يدل على نوع من الربط بين الخطابين حيث يُمارس مؤدي الخطاب الفردي في هيئة جمعية.. ومن أنواع الربط الأخرى ما فُرض من شروط زمانية أو مكانية

(١) وسائل الشيعة، الحر العاملي، ج٥، ص٣٧٦. وقد منع البعض كمحمد آصف محسني أن تكون هذه الرواية ناطقة بحكم شرعي دائمي، بقدر ما هي معبرة عن حكم ديني سياسي تابع لمصلحة رآها النبي صلى الله عليه وآله. راجع حدود الشريعة، ج١، ص١٥٢. ولعل هذا ما أشار إليه آية الله الشيرازي بأن الرواية موجهة إلى خصوص المنافقين لعدم حضورهم نفاقاً وأراد النبي صلى الله عليه وآله تهديدهم لذلك. راجع الفقه، ج٩٣، ص٧١. وإن كان هناك من اعتبرها حكماً شرعياً كالشيخ محمد مهدي شمس الدين حيث استفاد منها الوجوب الكفائي فيما إذا أدى تخلف المكلفين عن الجماعة إلى تعطيلها. راجع في الاجتماع السياسي الإسلامي، ص٣٥.

عند تأدية ما أدى إليه خطاب فردي كالصوم فإنه مشروط بزمان، والحج فإنه مشروط بزمان ومكان، لا يخفى ما لهذه الشروط من تأثيرات اجتماعية هامة جداً يوجدها ذلك المناخ الإيماني الجمعي..

ولهذا لا ينبغي أن نتعجب أو نستنكف أن تصدر من قبل الشارع خطابات الزامية تتعلق بتأدية مثل هذه الأعمال في صورها المقررة، كالذي يُلحظ جلياً في فريضة الحج، فقد نظّر بعض الفقهاء إلى إمكان الالزام بتأدية الحج حتى بعد الإتيان بحج الإسلام.. ففي هذا السياق قرر الشيخ شمس الدين قائلاً: «كما أنه قد يقال بوجوب الحج كفاية على من حج حجة الإسلام إذا أحدث ما يؤدي إلى امتناع الناس عن الحج بنحو ترتب عليه تعطيل البيت الحرام ومشاعر الحج. وربما يستفاد ذلك مما ورد من الروايات في أن الإمام يجبر الناس على الحج إذا تركوه، وإن لم يكن لهم مال أنفق عليهم من بيت المال»[1].

ولعله هنا أشار إلى الروايات الواردة في أبواب وجوب الحج التي رواها الكافي والتهذيب والصدوق في العلل ونقلها الوسائل عنهم.. فقد روى محمد بن يعقوب الكليني، عن عدة من أصحابنا -والعدة في لسان الكليني عبارة عن مجموعة من الثقاة من بينهم علي بن إبراهيم القمي - عن أحمد بن محمد -وهو مردد بين ابن عيسى أو ابن خالد والكل منهما ثقة- عن الحسين بن سعيد -الأهوازي وهو ثقة- عن النضر بن سويد -ثقة- عن عبدالله بن سنان -ثقة-[2] عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لو عطل الناس الحج لوجب على الإمام أن يجبرهم على الحج إن شاءوا، وإن أبوا فإن هذا البيت إنما وضع للحج»[3].

كما روى الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه بإسانيده عن حفص بن البختري -ثقة وطريق الصدوق إليه صحيح- وهشام بن سالم -ثقة وطريق الصدوق إليه صحيح- ومعاوية بن عمّار -ثقة وطريق الصدوق إليه صحيح[4]- وغيرهم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لو أن الناس تركوا الحج لكان على الوالي أن يجبرهم على ذلك وعلى المقام عنده، ولو تركوا زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكان على الوالي أن يجبرهم على ذلك وعلى المقام عنده، فإن لم يكن لهم أموال أنفق عليهم من بيت مال المسلمين»[5].

فهذه الأمثلة وأشباهها تكشف عن نموذج من الربط بين الخطاب الفردي والاجتماعي،

(١) في الاجتماع السياسي الإسلامي، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص٣٦.

(٢) والرواية على ذلك صحيحة سنداً.

(٣) وسائل الشيعة، ج١١، ص٢٤.

(٤) فتكون الرواية صحيحة سنداً.

(٥) وسائل الشيعة، ج١١، ص٢٤.

بل تكشف عن حالة شديدة جداً من الربط، لما في بعضها من الإشعار بالالزام، ولذا ذهب بعض من بينهم السيد الأستاذ المدرسي إلى القول بأولوية البعد التربوي الاجتماعي، فقد قال في بحثه عن المجتمع الإسلامي: «ومع أن أكثر من نظر إلى الإسلام والرسالات الإلهية الأخرى وفسّرها، حاول أن يحملها فكرة أن الرسالات إنما تهتم بواقع الفرد كفرد دون أن تعير أي أهمية لواقع الفرد كوحدة يشكل مع الآخرين مجتمعاً قائماً له أهدافه وتطلعاته في الحياة، إلا أننا نعتقد أن الأولوية الاستراتيجية للدين، إنما هي خلق المجتمع الإنساني الصالح، وليس فقط لإصلاح الإنسان كفرد»[1].

وبناءً على ذلك يمكن القول بأن مؤديات الخطاب الفردي مع أنها مطلوبة بذاتها لعمقها العبادي -حيث بواسطتها يتم التعبير عن حالة التسليم والخضوع المطلق لله سبحانه وتعالى- ، و بالتالي فهي برامج موضوعية، إلا أنها في نفس الوقت برامج طريقية، حيث أريد منها أن تكون ممهدة لبناء المجتمع الصالح، ويمكن تأييد ذلك بما يُفرض من شروط ومؤهلات فردية في سياق بعض الوظائف الاجتماعية، كما هو ملحوظ جلياً في القضاء والإفتاء وغيرها، فهي لا تتم كمناصب اجتماعية لأي أحد ما لم تتوفر فيه عناصر الإيمان والعدالة.

ومن هذا المنطلق أمر الأئمة عليهم السلام أصحابهم بأن لا يترافعوا في قضاياهم ومنازعاتهم إلى أهل الفسق، فقد ورد في خبر أبي خديجة -وقد عبّر عنه بعض بصحيحة أبي خديجة[2]، ومنشأ الاختلاف في سند هذا الخبر التعدد الملحوظ في تصريحات الرجاليين في شان أبي خديجة وهو سالم بن مكرم الجمال، حيث ضعّفه بعض كالشيخ في الفهرست، وأشار إلى مدحه بعض آخر كالكشي في رجاله، ونقل بعض توثيق كالعلامة الذي أدعى أن الشيخ الطوسي ضعّفه تارة ووثقه أخرى، هذا مع أنه ورد في إسناد كامل الزيارات لابن قولويه وهو إسناد معتمد عند الكثير، ولهذا قال بعض المعاصرين كالسيد الخوئي بوثاقة أبي خديجة، وكذلك اللنكراني كما سبق الإشارة،- قال: «بعثني أبو عبدالله عليه السلام إلى أصحابنا فقال: قل لهم: إياكم إذا وقعت بينكم خصومة أو تدارى[3] في شيء من الأخذ والعطاء أن تحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفساق، اجعلوا بينكم رجلاً قد عرف حلالنا وحرامنا، فإني قد جعلته عليكم قاضياً، وإياكم أن يخاصم بعضكم بعضاً إلى السلطان الجائر»[4].

فالتعبير عن قضاة الجور المنصوبين من قبل السلطان الظالم بالفساق في هذه

(١) المجتمع الإسلامي، السيد محمد تقي المدرسي، طباعة نور الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة ١٤١٢هـ، ص١٢.

(٢) انظر «تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة - القضاء والشهادات» للشيخ محمد الفاضل اللنكراني، ص٢١.

(٣) التدارؤ: التدافع في الخصومة. القاموس المحيط «درأ».

(٤) التهذيب، للشيخ الطوسي، ج٦، ص٣٠٣، ح٨٤٦، الوسائل، ج٢٧، ص١١٣٩.

الرواية، يتضمن إشارة واضحة باشتراط العدالة، هذا إضافة إلى أن اعتبار العدالة في الشاهد وإمام الجماعة يقتضي اعتبارها في القاضي بنحو الأولوية القطعية، كما أن الترافع إلى الفساق هو من مصاديق الركون إلى الظالم[1] المنهي عنه في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[2].

ومن هذا الباب أيضاً نجد أن التشريعات العبادية تنطوي على بعدين، أحدها ينصب في خدمة التربية الفردية، والآخر يتجه نحو البناء الاجتماعي..

فمثلاً الصوم وهو من التشريعات المركزية في الدين الإسلامي، حين تعرضه الآيات القرآنية المباركة، تشير إلى جانب مهم من جوانبه الفلسفية وهو التقوى الفردية، حيث يقول تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[3].

ولكن لا يتوقف الأمر عند هذا الأثر التقوائي -الفردي- لهذا التشريع، بل يمتد إلى الأثر الاجتماعي، ولهذا يؤكد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الكثير من الأعمال الاجتماعية في شهر رمضان -كما يؤكد على غيرها مما يعود إلى الفرد تماماً-، فقد روى الشيخ الصدوق بسند معتبر عن الإمام الرضا عليه السلام عن آبائه عن الإمام علي عليه السلام قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبنا ذات يوم فقال:

«أيها الناس إنه قد أقبل إليكم شهر الله بالبركة والرحمة والمغفرة، شهر هو عند الله أفضل الشهور وأيامه أفضل الأيام ولياليه أفضل الليالي وساعاته أفضل الساعات هو شهر دعيتم فيه إلى ضيافة الله وجعلتم فيه من أهل كرامة الله، أنفاسكم فيه تسبيح ونومكم فيه عبادة وعملكم فيه مقبول ودعاؤكم فيه مستجاب فسلوا الله ربكم بنيات صادقة وقلوب طاهرة أن يوفقكم لصيامه وتلاوة كتابه فإن الشقي من حرم غفران الله في هذا الشهر العظيم».

إلى هنا نجد الرواية تؤكد على جانب التربية الفردية، وبعد ذلك تنطلق لتؤكد على الجنبة الاجتماعية، فيقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«واذكروا بجوعكم وعطشكم فيه جوع يوم القيامة وعطشه وتصدقوا على فقرائكم ومساكينكم ووقروا كباركم وارحموا صغاركم وصلوا أرحامكم واحفظوا ألسنتكم وغضوا عما لا يحل النظر إليه أبصاركم وعما لا يحل الاستماع إليه أسماعكم وتحننوا على أيتام

(١) راجع في كل ذلك «تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة» مصدر سابق، ص٤٢، والزبدة الفقهية في شرح الروضة البهية للسيد محمد حسن العاملي، ج٤، ص٧٣، طباعة دار الهدى.

(٢) سورة هود، آية ١١٣.

(٣) سورة البقرة، آية ١٨٣.

الناس يتحنن على أيتامكم»[1].

وكما في تشريع الصوم كذلك الأمر تماماً في تشريع الحج، حيث نجد أن من آثار إراقة الدم في يوم العاشر من شهر ذي الحجة، تربية الفرد ودعم المجتمع في آن، وقد أشارت الآيات من سورة الحج إلى كلا الجانبين، فقد قال تعالى:

﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (٣٦) لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلاَ دِمَاؤُهَا وَلَكِن يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنكُمْ... ﴾[2].

بعد كل ذلك يمكن لنا أن نقرر هذه النتيجة، إن الخطابات وإن كانت متنوعة في اتجاهاتها، فبعضها اتجاهه فردي والبعض الآخر اجتماعي، إلا أن الدين لم يرد لها أن تكون بمعزل عن بعضها، فربط بين مؤدياتها ليكون الكل منها في خدمة البناء التربوي العام للإنسانية.. فالخطاب الفردي وإن كان مؤداه صياغة الفرد صياغة تربوية حسنة، والخطاب الاجتماعي وإن كان يرمي إلى التربية الاجتماعية العامة، إلا أننا إذا ربطنا بينهما استنتجنا مباشرة بأنهما يتجهان نحو تربية الإنسانية وصياغة مجتمع فاضل متماسك من داخله -عبر التربية الفردية لأنها تشكل محتوى وجوهر ذلك المجتمع- ومترابط في إطاره الخارجي -عبر التربية الاجتماعية لأنها تشد الأفراد المربيين تربية حسنة إلى بعضهم البعض وتسير بهم نحو الأهداف الكبرى للمجتمع-.. فتكون نتيجة كل ذلك مجتمعاً فاضلاً وإنسانية ذات قيم سامية.

الخطاب الشرعي والمجتمع

كيف تحدث الخطاب الشرعي عن المجتمع؟

فيما مضى من سطور قررنا بأن الدين من خلال خطاباته أراد بناء مجتمع فاضل، يتجلى في داخله الدين وقيمه.. وقد تحدث الدين عن هذا المجتمع في مواقع عديدة من خطاباته بشكل جعل له مميزات خاصة يمتاز بها على غيره من المجتمعات، وقد ابتنى ذلك الحديث الذي شكل نظرة الدين إلى المجتمع على أمرين مهمين:

الأول: تحدث عنه بصفته كتلة واحدة متراصة، وليس عبارة عن أفراد متفرقين.. والوجه في هذا التراص يعود إلى التقارب النفسي والتلاحم الاجتماعي والتكامل في الأهداف، فعندما نقول كتلة واحدة نعني بها هذه الأمور الثلاثة، وإلا فيمكن للمجتمع فيما عدا ذلك أن يتعدد ويتكاثر..

---

(١) مفاتيح الجنان، الشيخ عباس القمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى المصححة، ١٩٩٢م، ص٢٣٥.

(٢) سورة الحج، آية ٣٦ - ٣٧.

وقد اصطلح القرآن الكريم على هذا الأمر «الأمة» كما في قوله سبحانه وتعالى:

﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾(١).

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ ﴾(٢).

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ﴾(٣).

﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾(٤).

وقد ظهر في أكثر من آية من الآيات هذه، أن الإرادة الإلهية اقتضت أن يكون المسلمون أمة، حيث جاء ذلك إما على نحو الأمر ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ ﴾، أو على نحو الإخبار ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ وكأن مشروع الأمة أمر حصل وانتهى، بل يترقى التأكيد على هذه الإرادة بالإشعار بأن مشروع الأمة أشبه بمجعول تكويني، بمعنى أن الله سبحانه جعل المسلمين أمة بالجعل التكويني ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾، ولا شك أن الأمر ليس كذلك -ليس تكوينياً-، إذ لو كان تكوينياً لما كان هناك مناسبة للأمر به ولما تخلّف، وإنما هو تعبير عن مدى الجدية في الإرادة الإلهية، فالله سبحانه أراد للمسلمين أن لا يكونوا أفراداً وإنما أمة واحدة..

ولعل هذا السبب هو وراء الإتيان في آيتين بلفظ ﴿ أُمَّةً ﴾ على هيئة حال منصوب، كما في الآية الأولى السابقة، وكما في قوله تعالى:

﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾(٥).

وذلك يفيد التأكيد، فحال أمتكم أنها أمة واحدة، فهي أمة، وهي واحدة أيضاً وغير مجزّأة.

الثاني: إن العلاقة التي تربط فيما بين أفراد تلك الكتلة -الأمة-، علاقة إنسانية أخوية، وليست علاقة مضطربة مليئة بالمنازعات، بل إن المنازعة عندما تحدث تنبري الجهات الرقيبة في الأمة ومن منطلق أخوي لحل تلك المنازعة ورأب الصدع.. وهذا هو مفاد قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾(٦).

﴿ فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾(٧).

(١) سورة الأنبياء، آية ٩٢.
(٢) سورة البقرة, آية ١٤٣.
(٣) سورة آل عمران، آية١٠٤.
(٤) سورة آل عمران، آية ١١٠.
(٥) سورة المؤمنون، آية ٥٢.
(٦) سورة الحجرات، آية ١٠.
(٧) سورة آل عمران، آية ١٠٣.

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ ﴾[1].

وكما يبدو فإن في الآية الثانية إشارة واضحة إلى حقيقة مفهوم (الإخوة)، وذلك أنه جاء نتيجة لتأليف القلوب، فبعد أن تألفت القلوب تحول المجتمع إلى كتلة أخوية، وبذلك تكون الأخوة التي اعتبرها الدين من لوازم الأمة المسلمة عبارة عن الترابط الإنساني العميق المشفوع بالصفاء النفسي والرضا القلبي، فهي أخوة حقيقية وعميقة وليست صورية، ومنها تنبعث سائر القيم الإنسانية كالتسامح والتواضع والتراحم، فهي وغيرها تجليات للأخوة.

فتحت هذين الأمرين تتشكل نظرة الدين العامة للمجتمع، فالإطار العام للمجتمع في نظر الدين يرتكز على هذين الأمرين، فهو عبارة عن أمة واحدة تشيع فيها روح الأخوة، وكذلك فإن كل ما يتصل بمسيرة المجتمع ينبغي أن يتأثر بتلك النظرة بحيث يكون انعكاساً وإشعاعاً لها، ولذلك فإن الحس الذي يدعو للتجزئة لا يمكن أن يكون انعكاساً للأمة الواحدة، وكذلك فإن الدعوة للعصبية وأشباهها لا يمكن أن تنسجم مع الأخوة.

هذا ما يرتبط بالنظرة العامة للدين، وأما ما يرتبط بالنظرة التفصيلية التي تحدّث من خلالها الدين عن المجتمع -وهي لا شك ستكون متأثرة بالنظرة العامة-، والتي في حقيقة الأمر تعتبر بمثابة المباني الأساسية المكونة لجوهر وحقيقة المجتمع، فهي تتمثل في (التدين، والعلم، والمسؤولية، والتعاون) بالإضافة إلى (الوحدة، والأخوة -الإنسانية-).. ويمكن لنا هنا أن نشير على نحو الإجمال إلى المقصود من كل واحد من هذه المباني:

١- التدين..

وهو يعني الانتماء إلى الله سبحانه من خلال الإقرار له بالعبودية، والتسليم لإرادته، وفي ذلك قال تعالى:

﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾[2].

فهذه الآية تشير إلى أن الأمة بأكملها أمة عابدة متصلة بالله سبحانه، وتلك العبودية التي تقر بها الأمة تصل إلى حد التسليم، كما قال تعالى:

﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾[3].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[4].

كما يعني أن الأمة في حركتها تسير في خط الله سبحانه، من خلال السير على

(١) سورة الحشر، آية ١٠.
(٢) سورة الأنبياء، آية ٩٢.
(٣) سورة البقرة، آية ١٢٨.
(٤) سورة الأحزاب، آية ٥٦.

أساس المنهج الثقافي والاجتماعي والسياسي الذي أمر الله عزّ وجلّ به، في قوله:

﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا... ﴾[1].

ويعني أيضاً أن المجتمع يستمد قوته من الله سبحانه وتعالى فقط، ففي زحمة الحياة وعند تراكم مختلف أنواع الحاجة، لا يميل المجتمع المسلم نحو أحد غير الله عزّ وجلّ مقدماً تنازلات في سبيل مصلحة فانية، وإنما يبقى متمسكاً بالحبل الإلهي فقط وراضياً بمشيئته، وفي ذلك قال تعالى:

﴿ وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُواْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ (٨٤) فَقَالُواْ عَلَى اللّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لاَ تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (٨٥) وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾[2].

بذلك كله فإن المجتمع المسلم يعتقد عملياً -لا نظرياً فقط- بوجود الدين، وبالتالي فهو يخضع له ويسير على أساس نهجه، ويسعى لإشاعته وتطبيقه في حياته الخاصة والعامة.

٢- العلم..

فالمجتمع المسلم ضد الجهل، اعتقاداً منه أن الجهل وراء كل نقص ديني أو دنيوي، ولهذا فإن هذا المجتمع حسب المنظور الديني في تموّج دائم بأجمعه -على نحو العموم الإطلاقي والمجموعي لا البدلي[3]- نحو العلم عطاءً، وتلقياً، بما هو مفاد قوله تعالى:

﴿ فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾[4].

فكل المجتمع في حال التعامل مع العلم، بين معطٍ وهم الطائفة المتفقهة، وبين متلقٍ

---

(١) سورة المائدة، آية ٤٨.

(٢) سورة يونس، آية ٨٤ - ٨٦.

(٣) فالإطلاقي: بأن يكون كل فرد من أفراد المجتمع على حدة مخاطباً من قبل الشارع بالتعلم، كأن نقول: «كل المجتمع يجب أن يتعلم».

والمجموعي: بأن يكون المجتمع بما هو مجموع مخاطباً من قبل الشارع وليس كل فرد على حدة، وذلك مثل قولنا: «يجب على المجتمع بمجموعه أن يتعلم» فالملاحظ هو المجموع وليس الفرد.

وأما البدلي: فهو لحاظ فرد من ذلك المجتمع لا بعينه، كقولنا: «علّم أي إنسان شئت»... وبذلك فإن الخطاب الشرعي الموجه إلى المجتمع الداعي إلى طلب العلم يشمل الأولين، فكل فرد يشمله الخطاب والمجموع بما هم مجموع يشمله أيضاً.. فالمجتمع كله ومجموعه يتحفز نحو العلم.

(٤) التوبة، آية ١٢٢.

وهم بقية القوم.

ومعنى ذلك أن المجتمع المسلم ليس عبارة عن سيد وعبيد، سيد يفرض أفكاره، وعبيد تتبع تلك الأفكار بلا بينة ولا هدى، وإنما الكل يسير في دائرة العلم، فيعطي عن علم ويأخذ أيضاً عن علم.

وما أريد للمجتمع المسلم أن يكون عالماً، إلا ليكون مستقلاً ومتطوراً على نحو الدوام؛ لأن العلم والمعرفة يكسب المجتمع الاستقلال، فلا يكون تابعاً لغيره في شيء، كما كان المجتمع الإسلامي في العصور الإسلامية الأولى، حيث كان قوياً في بنيته الداخلية متشبعاً بالعلم ولهذا فإن الأمم الأخرى احتاجت إليه ولم يحتج إليها.. فمادام المجتمع متحصناً بالعلم فإنه لن يحتاج لغيره وسيكون أكثر قدرة على الاستقلال.

كما أن العلم يكسب المجتمع التطور الدائم، إذ أن الذي يوقف حركة الإنسان إنما هو الجهل، أما العلم فإنه يفتح الآفاق ويعالج المشاكل والنواقص، وذلك بطبيعته يؤدي إلى التطور.

٣- التعاون..

إن الدين نظر إلى المجتمع على أنه أشبه بماكينة يكمّل كل فرد فيه غيره، بحيث لا يقوى واحد بمفرده على سد كافة النواقص وتأدية كل الاحتياجات، ولهذا لا يسعه إلا أن يتعاون، وهذا أحد دلالات ما اصطلح عليه بـ «سُخريا» في قوله تعالى:

﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾[١].

ولا يعني ذلك أن الدين نظر إلى المجتمع نظرة مصلحية، بحيث كانت المصلحة هي التي تربطه وتشكل الدافع في علاقاته الاجتماعية، وإنما نظر إليه نظرة إنسانية عميقة، غير أنه اعتبر المجتمع في حاجة ماسة لبعضه البعض، بمعنى عدم مقدرة أحد على العيش بمفرده، بل لابد له من التواصل مع الغير، لكن ذلك التواصل ليس جافاً وبدافع مصلحي فقط، وإنما هو تواصل قائم على أساس القيم الإنسانية التي هي محل البحث في هذا الكتاب.. وقد قال تعالى في هذا الشأن:

﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ ﴾[٢].

وحيث أُمِرَ المجتمع بالتعاون فقد أُريدَ له أن يتكامل؛ لأن التعاون يعني التكامل، فإذا تداخل المجتمع مع بعضه في أمور محددة وتعاون فيها وضم سائر تجاربه وخبراته لانجازها، فأنها ستأتي في صورة أرقى وأفضل لا محالة، وهو يعني التكامل مع الزمن،

(١) سورة الزخرف، آية ٣٢.
(٢) سورة المائدة، آية ٢.

بل والتفوّق، فالمجتمع إذا تكامل شيئاً فشيئاً على المستوى الداخلي، سيكون لذلك انعكاس على علاقاته الخارجية بحيث يصبح أصلب عوداً وأكثر وقوداً.

٤- المسؤولية..

إنما يكتسب هذا المبنى أهميته؛ لأنه من جانب يصبح أشبه بضمانة لنجاح المباني السابقة، فكون الإنسان مسؤولاً يعني أنه يعتبر نفسه مسؤولاً عن المحافظة على وحدة الأمة، وأخوة المؤمنين، واستمرار الدين في الحياة العامة والخاصة للمجتمع، وتنامي الحالة العلمية، وتجذّر حالة التعاون فيما بين المؤمنين.. فعندما يتحسس الإنسان مسؤوليته فإنه بلا شك سيكون ضمانة حسنة لنجاح سائر المباني.. ومن جانب آخر فإن المسؤولية ليست مجرد طريق لغيرها من المباني، وإنما هي بذاتها موضوع وسبب، إذا أن الإنسان في المجتمع الإسلامي مسؤول عن كل ما يحيط به بالذات على مستوى العلاقات الاجتماعية، فإن مما يقوي الأواصر الاجتماعية ويحافظ على سلامة الحس الاجتماعي فيما بين المؤمنين، إنما هو تحسسهم بكونهم مسؤولين شرعاً عن بعضهم البعض، مسؤولين عن سد الثغرات وتكميل النواقص، سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، أو السياسي..

من كل ذلك تكتسب المسؤولية أهميتها بين سائر المباني، فهي مهمة لدرجة أن سائر المباني لا تستمر لولاها، بل الحياة الاجتماعية لا تستقيم من دونها، ولهذا كان لسان النص الشرعي في خصوصها قوياً في لهجته، فقد ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته...»[1].

هذه هي المباني الأساسية للمجتمع المسلم في نظر الدين، فهو كتلة واحدة قائمة على أساس الأخوة، وتتقوم المعاملات فيها على هدى الدين والعلم، وتشيع فيها روح التعاون، وأما المسؤولية فهي الضمانة لاستمرار هذه المباني واستقرار مسيرة الكتلة الاجتماعية تلك.

وقد اهتم الدين اهتماماً كبيراً ببناء المجتمع القائم على المباني المذكورة، واعتبره من أهم مسؤوليات الإنسان في الحياة، ويمكن استشعار هذا الاهتمام من أمور عدة:

١- ذم الحالة الفردية وسائر صنوف الانغلاق كالرهبنة -كما سيأتي الحديث عنه في الفصل الثاني.

٢- جعل الثواب على الموافقة والالتزام، والعقاب على المخالفة -كما سيأتي الحديث في مثل بر الوالدين وصلة الأرحام وأمثال ذلك-.

(١) ميزان الحكمة، ج٤، ص٣٢٧.

٣- جعل الأنظمة والقوانين الدقيقة -كما سيتبين ذلك في سائر فصول الكتاب- التي تنظم المعاملات الاجتماعية.

الأهداف العامة للمجتمع المسلم

ليس من المعقول أن يؤكد الدين على بناء المجتمع ويدعو لتنمية الحس الاجتماعي -بل ويعرّض بحالة الانعزال والانكفاء على الذات-، ثم لا تكون في البين أهداف لذلك التكوين الاجتماعي، فذلك لا يتناسب مع كلام الحكيم.

لا شك في وجود عدة من الأهداف العامة والتفصيلية، وما نريد الإشارة إليه هنا خصوص العامة منها لارتباطها بسياق البحث، حيث أنها تشكل الإطار العام الذي يوجه مسيرة المجتمع وحركته الداخلية -فيما بينه وبين بعضه- والخارجية -في تعاملاته مع المجتمعات الأخرى-، كما أنها تعتبر الخلفية الفكرية لبعض الأنظمة والقوانين.

والأهداف العامة هي: عبارة عن الطموح الذي رسمه الدين للمجتمع الإسلامي، فماذا أراد الدين للمجتمع أن يمثل، وكيف ينبغي أن يكون، وبأي مظهر ينبغي أن يظهر، وفي أي اتجاه يسير، وبماذا يتميز عن غيره من المجتمعات التي تشاركه في الإنسانية..؟.. إن مجموع هذه التساؤلات تُشكل الطموح الذي أراده الدين عندما دعا الضرورة لبناء مجتمع يحمل عنوان الإسلام وينتسب إلى الله سبحانه وتعالى.

إن أبرز معالم ذلك الطموح تتجلى في الأمور التالية:

الأول: أن يكون المجتمع مجالاً لترسيخ العبودية الجمعية على الأرض، إذ أن الدين في تطلعاته لم يُرِدْ فرداً عابداً فقط، وإنما تطلع لمجتمع عابد، وصلاة الجماعة تتضمن إيحاءً بذلك، بل إن ورود الكثير من الصيغ القرآنية على هيئة الجمع في هذا الخصوص مدعِّم لهذا الإيحاء، كما في قوله تعالى:

﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴾[1].

وأما الأمر بالتثنية في القيام والعبادة، ففيه ظهور صريح لذلك التطلع، فقد قال تعالى:

﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا ﴾[2].

وقد ورد ذلك على نحو التأكيد في الروايات، فقد روى أبو خالد قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «ما من رهط أربعين رجلاً اجتمعوا فدعوا الله عزّ وجلّ في أمر إلا استجاب لهم فإن لم يكونوا أربعين فأربعة يدعون الله عزّ وجلّ عشر مرات إلا استجاب الله لهم، فإن

(١) سورة الذاريات، آية ٥٦.
(٢) سورة سبأ، آية ٤٦.

لم يكونوا أربعة فواحد يدعو الله أربعين مرة فيستجيب الله العزيز الجبار له»[1].

وعن عبد الأعلى عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «ما اجتمع أربعة رهط قط على أمر واحد فدعوا الله عزّ وجلّ إلا تفرقوا عن إجابة»[2].

ففي هذه الأوامر بالإضافة إلى المؤيدات والقرائن السابقة يتجلى تطلع لدى الدين يبرز فيه المجتمع على أساس أنه مجال لإظهار العبودية الجمعية، بحيث يتحقق على وجه الأرض مجتمع عابد لله سبحانه وتعالى، لا مجرد أفراد متفرقة.. ولا شك أن ذلك يعد طموحاً كبيراً ورائعاً، فوجود مجتمع عابد بارز على وجه الأرض يحمل دلالات معنوية عظيمة يمكن أن تلحظ بمجرد أي تأمل، كالدلالات الوجدانية التي تظهر عند المقارنة بين صلاة الفرادى والصلاة الجميعة المتراصة.

الثاني: أن يكون المجتمع مثالاً من حيث القيم والمثل لسائر الأمم على وجه الأرض، وبالتالي يكون حجة عليها أمام الله سبحانه وتعالى.. وذلك هو أحد دلالات قوله تعالى:

﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ... ﴾[3].

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ ﴾[4].

فالقوانين والأنظمة الصارمة التي تمتلئ بها الشريعة، بالإضافة إلى الآداب، وإن كانت موضوعاً وسبباً من ناحية التكليف، إلا أنها أيضاً طريق لتكوين مجتمع فاضل تتجلى فيه القيم الإسلامية، يصبح مثالاً لبقية المجتمعات وبالتالي شاهداً وحجة عليها.

الثالث: أن يكون المجتمع طريقاً لتحقيق إرادة الله سبحانه وتعالى في الأرض، ولهذا جاء في قوله تعالى:

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ﴾[5].

فالدين أراد من المجتمع أن يتصدى بما هو مجتمع -وإن كان التصدي الفردي مشمولاً في الخطاب- لمشروع الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى، كما كان مجتمع الرسول صلى الله عليه وآله، بأن يصبح من الهموم الأساسية للمجتمع نشر الفضيلة والدعوة إلى الله سبحانه، حتى تتحقق إرادته العظيمة في الأرض.

هذه هي أبرز معالم طموح الدين في دعوته لتكوّن مجتمع مؤمن.. وقد وضع الدين طرقاً لتحقيق هذا الطموح، وهي عبارة عن أنظمة إلزامية وترخيصية، ستكون بإذن الله تعالى مجالاً للبحث في الفصول القادمة □

(١) لفقه - كتاب «الآداب والسن» السيد محمد الشيرازي، ج٩٥، ص٦٣.
(٢) نفس المصدر السابق.
(٣) سورة آل عمران، آية ١١٠.
(٤) سورة البقرة، آية ١٤٣.
(٥) سورة آل عمران، آية ١٠٤.

أمريكا: النموذج المقلوب

▪▪ فاطمة مستقيمي*
▪▪ تعريب: رقيــة الموسـوي**

من الممكن أن يكون الشيء عملاقاً، وفي الوقت ذاته يكون تافهاً لا قيمة له.. فجسم فيل ميت يعتبر عملاقاً، بالقياس إلى بقية الحيوانات، ولكنه على كل حال تافه.

وأحياناً لأن الشيء عملاق فإن الآخرين لا يستطيعون تقليده في شيء، وإلا فلربما يضيّعون مشيتهم من دون أن يتعلموا مشيته.

مع أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار يجب علينا أن ندرس أمريكا، ولكن قبل كل شيء لابد من التأكيد على أن أمريكا ليست أمراً واحداً، بل هي ثلاثة أمور -ويختلف الحكم عليها باختلاف هذه الأمور الثلاثة-:

الأول: أمريكا الدولة، والأثرياء، وأصحاب النفوذ، والشركات الكبرى، والجيوش، ومصانع الأسلحة، والبورصة، والشركات المتعددة الجنسية.

الثاني: أمريكا المستضعفين، والمهاجرين، والهنود الحمر، والأقليات العرقية والدينية واللاجئين، الذين هربوا من حكوماتهم ليجدوا أمنهم وسلامتهم في تلك الأرض.

الثالث: أمريكا عامة الناس أي تلك الأكثرية التي تدفع الضريبة، وتوضع لها القوانين وتمثل سوقاً للشركات والمصانع.

ثم إن لأمريكا وجهين: الوجه الإيجابي الناصع بما يمثل من تقدم علمي وحضاري،

---

* كاتبة - إيران.
** كاتبة - العراق.

وبما فيها من قوانين جيدة لحماية الأفراد العاديين والحفاظ على حقوقهم.

ووجه سلبي، ولأن الإعلام الأمريكي لا يكشف إلا عن الوجه الإيجابي وعن الجمال والراحة والملذات وما شابه ذلك فإن علينا ألَّا نغفل الجانب السلبي، لأن النموذج حينما لا يعرف كله فإنه يخدع الآخرين ومن ثم يجرهم إلى الهاوية. يقول السناتور الأمريكي الأسبق (وليم فولبرايت):

«لقد دأبنا في سنوات قوتنا العظيمة، على أن نحيّر العالم، إذ نقدم له في وقت ما الوجه المشرق من وجهي أمريكا، ثم ندير له الوجه الآخر، وقد نقدم له الوجهين في وقت واحد. وتنظر شعوب كثيرة في مختلف أنحاء العالم إلى أمريكا على أنها قادرة على التسامح وبُعد النظر، ولكنها قادرة أيضاً على أن تضمر سوء النيّة، وأن تكون وضيعة، وينجم على ذلك عجز عن توقع أفعال أمريكا لدى الناس».

وقبل الدخول في صلب الموضوع لابد من التأكيد على ما يلي:

أولاً: أن أمريكا هي نتاج ذاتها ولا يمكن للآخرين الاستنساخ عليها، وأساساً ما من شعب أراد أن يستنسخ نموذج أمريكا إلا وخسر نفسه. من دون أن يكسب النموذج.

هكذا كانت النتيجة في شعوب أمريكا اللاتينية في السابق، فأمريكا نتاج تفاعلات تاريخية لا تتكرر في أمكنة أخرى، ومحاولة فرض نموذجها لا تختلف عمَّا حدث في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق حينما حاول البعض استنساخ نموذجها الذي انتهى إلى الفشل في كل مكان.

ثانياً: أن أمريكا مثقلة بأحلام القوة والعظمة، وذلك يمثل الانحطاط في أبشع صوره، لأن الأنانية والانطواء على الذات، والتفكير الدائم في المصلحة الشخصية، والامتناع عن أي عمل إلا بمقدار ما فيه منفعة للنفس على حساب مصالح الآخرين، وعدم تحمل المسؤولية الإنسانية تجاه الغير، والرغبة في السيطرة. هذه أمور تعتبر علامة انحطاط على مستوى الفرد، فكيف إذا كان على مستوى الجماعة!

إن أمريكا مصابة بكل هذه الأمور على مستوى الكرة الأرضية كلها.

إن فرض عبادة السوق، ودكتاتورية المال، وتأليه النفس، هي من نماذج الانحطاط في أمريكا.

لقد تمثل الانحطاط في أمريكا أكثر ممّا تمثل في الرومان. فقد تفكك الجسم الاجتماعي بتراجع مستويات الجماعة لصالح الأنانية واللامبالاة. وتفكك الجسم الاقتصادي بسبب عدم التكافؤ المتزايد ما بين طبقات المجتمع. وتفكك الضمير بسبب الاهتمام بالمصلحة الذاتية على حساب الآخرين، وبسبب الاهتمام بالحاضر على حساب المستقبل والاهتمام بالوسائل الاستهلاكية على حساب الغايات التي وجد الإنسان من أجلها.

ثالثاً: إذا كانت الشيوعية قد أنكرت وجود البارئ عز وجل، وكان ذلك سبباً من

أسباب سقوطها وانحسارها، فإن أمريكا، وإن لم تنكر وجود الله عز وجل، إلا أنها تنكرت له. والنتيجة، على مستوى الممارسة ـ بالطبع ـ واحدة.

رابعاً: أمريكا لا مبادئ لها فهي تهتم بالمصلحة، وكل ما تتحدث عنه عن إيمانها بمبادئ (الحرية) و(حقوق الإنسان) و(الديمقراطية) وما شابه ذلك إنما هي وسائل لتأمين مصالحها.

فأمريكا مثلاً، لا تريد الحرية للآخرين، ولذلك فإنها لا تتردد في فرض الاستبداد في أي مكان من العالم إذا كانت مصلحتها تقتضي ذلك، وهي لا تمانع من إهدار حقوق الإنسان، إذا كان في ذلك مصلحة لشركاتها المتعددة الجنسية، وباختصار فإن أمريكا ليست مع مبادئ أخلاقية أو دينية أو إنسانية، إنها تريد نفسها وإذا كانت تريد الآخرين فإنها تريدهم لمصالحها. ولذلك فإنها ساندت ولاتزال الحكومات الشمولية المتوغلة في القمع والاستبداد ومصادرة الحقوق في كل من الشرق الأوسط، وفي أمريكا اللاتينية، وفي آسيا لأنها كانت تؤمن مصالحها.

فهي مثلاً مع إسرائيل مهما كانت ظالمة، ولا ترغب في وجود دول تحترم الديمقراطية حول إسرائيل. بل تريد أنظمة دكتاتورية تحفظ لإسرائيل الأمن.

وأيضاً أمريكا مع الاستبداد في روسيا، إذا كان الخيار الآخر يؤدي إلى الخروج من هيمنة النظام الأمريكي. وهي لم تكن ضد الشيوعية، لأنها تمثل نظاماً استبدادياً، بل لأن النظام السوفيتي كان ينافسها في السيطرة على الشعوب الأخرى.

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون): «إن الحاجة الكبرى تكمن في الوصول إلى تقييم عملي لحركة النمو في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق، وفي العلاقة مع الأمن الأمريكي والمصالح الاقتصادية»، ويضيف قائلاً: «إن تحرير حقوق الإنسان والحرية السياسية (ربما) يمثلان هدفاً أمريكياً، غير أن تعقب الحرية في بيئة روسية متفجرة بما لديها من أعراف وظروف فريدة في طبيعتها، لا يمكن أن تستند إلى معايير المثالية الغربية التي ربما سيكون لها دور ضعيف تلعبه في تلك الظروف المحلية». ويختم كلامه قائلاً: «ونحن لا نتوقع لروسيا أن تتبنى أسلوب الديمقراطية بعينه».

وهكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية -التي طالما توسلت بشعار الديمقراطية والحرية ضد النظام السوفيتي السابق وطالبت بالديمقراطية والحرية للشعب في روسيا، وللشعوب التي كانت ضمن النظام السوفيتي- تحاول أن تغسل يدها مسبقاً من أية مصادرة للحريات وأي ذبح للديمقراطية في روسيا، مادامت تمشي في الفلك الأمريكي، أو على الأقل ما دامت لا تعارض المصالح الأمريكية في بلادها وفي العالم.

وهذا يعني أن الأمريكيين سيوافقون على أي وضع قائم في تلك المنطقة، بشرط أن يؤمّن مصالحهم، وإن كان ذلك على حساب الحرية والديمقراطية.

لنستمع إلى نيكسون مرة أخرى وهو يقول: «إن إقامة بعض القيود الطارئة على

حرية التعبير السياسي ربما يكون ضرورياً في روسيا، ونحن نتذكر أن الولايات المتحدة ساندت فرض قيود مؤقتة على النشاطات السياسية في ألمانيا ما بعد النازية. وإنّه من دواعي السخرية، وقصر النظر أن يتشدق معلّقو السياسة الأمريكية الليبراليون، في كل مرة يحيد فيها الرئيس الروسي من أسلوب الديمقراطية الغربية».

لقد ساند الجيش الرئيس الروسي (يلتسين) على مضض في مواجهة البرلمان (الدوما) إذ لم يكن الجيش راغباً في التورط في الصراعات الداخلية وهدر الدماء، الروسية. مع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ساندت (يلتسين) في توريط الجيش في هدر الدماء وضرب البرلمان بالدبابات. وكل ذلك اعتبر لدى الأمريكيين أمراً ضرورياً لأنه كان يجري وفق مصالحهم، وليس ضدها.

إن الهدف الأساسي للسياسة الأمريكية هو السيطرة على العالم من أجل المصلحة والمال والاستغلال.

ومن هنا فإن أي مبدأ أخلاقي يقف في طريق ذلك بما في ذلك مبدأ الحرية، وحق تقرير المصير، وحقوق الإنسان والديمقراطية، فإن السياسيين الأمريكيين يضربون بها عرض الحائط.

وانطلاقاً من هذه المسلّمة في السياسة الخارجية، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل بقسوة وبلا رحمة، مع أية محاولة تقوم بها أيّة دولة للانعتاق من السيطرة الأمريكية على ثرواتها والامساك بمقدّراتها السياسية بيدها. بل ولا تمانع من أن تعتبر أية إرادة للنضال ضد الفساد، والدفاع عن الحريات الديمقراطية، ووضع حد للقمع البوليسي، وتعزيز تعليم الأميين وإعطاء حقوق العمال والفلاحين في أي بلد، تعتبرها أموراً تشكل موقفاً مضاداً لها، لا يمكن التسامح معه.

وأفضل مثال على ذلك الانقلاب الذي دبّره الجيش بمساعدة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) في (تشيلي) حيث تم القضاء على الحكومة المنتخبة انتخاباً ديمقراطياً من قبل الشعب التشيلي، وتم تنصيب (بينوشيه) رئيساً على البلاد، وساعدته الولايات المتحدة الأمريكية في قيامه بالانقلاب كما ساندته مساندة كاملة للاستمرار في الحكم.

وكذلك ما حدث من انقلاب في جمهورية (الدومانيك)، وأيضاً ما حدث في نيكاراغوا، وغيرها.

وفي الحقيقة فإن ضرب الديمقراطية من قبل السياسيين الأمريكيين في البلاد الأخرى، يصل أحياناً إلى حد نستطيع أن نقول معه إن لدى النخبة الأمريكية الحاكمة اشمئزازاً من وجود الديمقراطية عند الآخرين.

فكم من بلد في أمريكا اللاتينية -التي يعتبرها الأمريكيون الحديقة الخلفية لهم ولا يسمحون فيها بقيام أنظمة ديمقراطية إذا لم تؤمن مصالحهم- تعرض للانقلاب العسكري من قبل الجيش، أو قوى الأمن بمساندة الشركات الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية لمنع

قيام ديمقراطية حقيقية فيها.

وكما في مسألة الديمقراطية، كذلك في مسألة حقوق الإنسان فالمهم لدى الإدارات الأمريكية، وأصحاب الثروة والمال، هو مقدار ما يؤمنه أي نظام في تلك البلاد من المصالح الأمريكية على حساب المصالح الوطنية، مع قطع النظر عن وضع حقوق الإنسان فيها.

ولذلك فأنّه حينما وضع مجلس شؤون نصف الكرة تقريره حول حقوق الإنسان، وأشار بأصابع الاتهام إلى (السلفادور) و(غواتيمالا)، بوصفهما البلدين الوحيدين في نصف الكرة اللذين يخطفان ويعذبان ويقتلان المعارضين السياسيين بطريقة منهجية وعامة، فإن واشنطن تجاهلت هذا التقرير كل التجاهل، واعتبرته وكأنه لم يكن، لأن مصالحها كانت مؤمنة من قبل قوى الأمن في هذين البلدين.

أمّا في مجال الحريات فإن الأمريكيين في الوقت الذي يهتمون بتأمين الحريات الأربع التي تحدث عنها (روزفلت) وهي: حرية التعبير، وحرية العبادة، وحرية الحاجة، وحرية التحرر من الخوف، إلا أنهم يفضلون عليها جميعاً -في خارج الولايات المتحدة الأمريكية- حرية أخرى هي: حرية السرقة والاستغلال، ومصادرة حقوق الآخرين لمصلحة أمريكا.

ويبدو أن من الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية هو ضمان هذه الحرية الحاسمة لأنفسهم. وتبعاً للموقف من هذه الحرية، وليس من الحريات الأربع السابقة، فإن الأمريكيين يحددون البلدان الصديقة عن البلدان العدوة.

خامساً: إن أمريكا من الداخل تختلف تماماً عن أمريكا من الخارج.

فأمريكا من الخارج هي التي تظهر في أفلام (هوليوود)، والإعلام الموجه للخارج. وهي بالطبع جميلة لأنها مقنعة، ولكن أمريكا من الداخل هي أمريكا المثقلة بالموبقات، والزوايا النتنة، والسبب في ذلك أن الدوافع لدى المسؤولين الأمريكيين هي في أحسن الظروف: إما الحرص على المال، أو الحرص على المناصب والنفوذ وما أشبه.

فالإدارات الأمريكية كانت، على مر التاريخ ولا تزال، أبعد ما تكون عن النزاهة والفضيلة والشرف والإنسانية. وهي دائماً ما تكون محاطة بالفضائح، من نوع الفضائح الأخلاقية، أو الفضائح الاقتصادية، أو أي شيء من هذا القبيل.

بالإضافة إلى أن الأوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية والأمنية -ليست بأي حال من الأحوال- نموذجاً يمكن الاحتذاء به من قبل الشعوب الأخرى، وهذا ما تقوله الحقائق والإحصاءات والدراسات العلمية. وفيما يلي بعض النماذج منها:

١- أمريكا الأمراض:

مع كل التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات، إلا أنها ليست نموذجاً جيداً في مجال مكافحة الأمراض. والسبب في ذلك أن أمراض الحضارة المادية

منتشرة هناك أكثر من أي مكان آخر، فهناك عوامل كثيرة تسبب وفيات مبكرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ربما لا تكون موجودة في مناطق أخرى بهذا الشكل، فمن أسهلها العناية غير الكافية لما قبل الولادة كما يقول الخبراء، وهي المسؤولة عن خمسة آلاف طفل يولدون كل عام بأوزان قليلة نسبياً ومن ثم فإنهم يكونون ضعفاء جداً، الأمر الذي تكلّف عملية الإبقاء على حياة كل واحد منهم مليون دولار.

أما العوامل الأخرى التي تسبب الوفيات المبكرة فتشمل المخدرات، وشرب الكحول، والتدخين، وأمراض القلب، وعدم استخدام أحزمة المقاعد في السيارات. ويكفي أن نعرف أن التدخين وحده يسبب وفيات أكثر من حوادث السيارات ومرض الإيدز.

ثم هناك الأمراض النفسية، التي تطال الملايين حيث تقول الإحصاءات: إن ١٧ مليون أمريكي يعالجون سنوياً في عيادات نفسية بسبب الإصابة بالكآبة والإحباط، وينفق كل واحد منهم ما بين سبعة، إلى واحد وعشرين ألف دولار كثمن للعلاج، كل عام.

٢- أمريكا الأمية:

فالجهل المستشري في أمريكا أمر غريب، فهنالك مثلاً أربعون مليون أميّ في أمريكا، وهو عدد يساوي تعداد نفوس (بولندا) و(أسبانيا). كما يساوي أكثر من ١٢ مرّة تعداد شعب دولة (نيكاراغوا). هذا بالإضافة إلى أن التعليم في أمريكا هو بلا محتوى، فبالرغم من الجامعات الذائعة الصيت، والتكاليف العالية التي يصرفها الطلاب، خاصة القادمون من الخارج، فإن أكبر مشكلة في نظام التعليم الأمريكي تكمن في عدم تحديد الهدف من وراء التعليم. فالعلم هو هدف للعلم، ومن ثم فإن المصلحة أصبحت هدفاً للتعليم، ولذلك فقد خلت البرامج التعليمية من بث القيم الصالحة في نفوس الطلاب والطالبات، وسبل تطبيق تلك القيم في مسرح الحياة.

ولاشك أن المستوى التعليمي سيستمر في الهبوط في الولايات المتحدة، إن لم تتخذ الجامعات والمدارس إجراءات قاطعة للاهتمام بالقيم والمثل الإنسانية والدين.

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون): «اتخذ التعليم الأمريكي نظاماً حلزونياً هابطاً لسنين عديدة، وانحدرت مستويات المطالعة إلى حد كبير لدى التلاميذ في جميع المراحل الدراسية، وكشف استطلاع علمي عن عدم قدرة ٩٠ مليون شخص في الولايات المتحدة الأمريكية على القراءة بدون أخطاء، وفشل ما يربو على ٢٥٪ من الأمريكيين في إتمام الدراسة الثانوية، هذا بالمقارنة مع ٣٪ فقط في اليابان، أي أن الذين لا يكمّلون دراستهم في أمريكا يتجاوز عددهم ثماني مرات من أمثالهم في اليابان».

وحتى بالمقارنة مع روسيا، بكل ما تعانيه هذه الدولة من مشاكل فإن ٩٥٪ من العمال هناك يحملون شهادة التعليم الثانوي.

ومن هنا فإن الأوائل في العالم في العلوم والرياضيات دائماً ليسوا أمريكيين، وإنما

يأتون إما من العالم الثالث، كما حدث ذات مرّة بالنسبة إلى مباريات أولمبياد الفيزياء والرياضيات حيث أحرز قصب السبق في هذين المجالين طالبان من إيران، أو يأتي الأوائل من ألمانيا أو اليابان أو تايوان أو الصين.

إن التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية هو تعليم معكوس. أي أن المدارس بدل أن تربي الأولاد وتهذبهم، فهي تقضي على ما تبقى من آثار التربية التي يمكن أن يكونوا قد حصلوا عليها في بيوتهم.

فمدارس أمريكا الحكومية هي ساحات «رماية حرة» بدل أن تكون أماكن متحضرة للتعلم.

يقول نيكسون: «إن من دواعي الإنهيار الكبير الذي حدث في الستينات في المدارس أن جميع مدارسنا العامة على نحو متفاقم تزرع في الناس عدم الثقة بها. وهذا كان له تأثير مدمّر، لأن الضرر الذي يلحقه الفشل في المدارس غالباً ما يكون طويل الأمد، وتتضاعف تأثيراته، ليس فقط في هذا الجيل الذي يتعلم في هذه المدارس، بل في أولادهم أيضاً».

كل ذلك بالرغم من أن أمريكا أنفقت في عام ١٩٩٠م أكثر من خمسة آلاف ومائتين وسبعة وأربعين مليون دولار، أي ضعف ونصف الضعف مما أنفق في عام ١٩٦٠م، وأكثر مما أنفقته أية دولة صناعية أخرى على التعليم في المدارس. ومع ذلك فقد توالت الدراسات التي تكشف عن تخلف طلبة أمريكا عن بقية طلبة العالم في العلوم والرياضيات، كما في الآداب والأخلاق.

ونستطيع أن نكتشف ذلك من خلال نظرة إلى (نيوجرسي) التي تنفق على الطالب الواحد أكثر من أية ولاية أخرى في أمريكا، ومع هذا فإن هذه الولاية الأمريكية جاءت في المرتبة ٣٩ في نقاط اختبارات الذكاء».

ثم إن مدينة نيويورك، والتي تعتبر العاصمة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر في العديد من الاختبارات نموذجاً للإخفاق التام في المجال العلمي. وليس من دليل أسطع على هذا الأمر من أن مدارس المدينة التي كانت يوماً من الأيام بين أفضل المدارس في أمريكا بأسرها، لتغدو اليوم الأسوأ، فقد رزحت هذه المدينة تحت ثقل قبو الفساد المالي، وأحطّ أنظمة السياسة القاصرة في إدارة نظامها المدرسي، وبات معدّل راتب الحارس (ستون ألف دولار سنوياً)، أي أكثر مرتين من أول راتب يحصل عليه المعلم!

وقد آل الوضع في هذه المدارس إلى انهيار مبانيها، وانغماس الطلبة في تعاطي المخدرات، وحمل الخناجر والأسلحة في الصفوف، وما ذلك إلا جزء من فضائح الانخراط في الاتجاهات المتضاربة، وعلامة على تفاقم الأميّة الوظيفية.

إن أزمة التعليم الأمريكي كما يعترف بذلك كثير من المسؤولين هي تآكل مستويات الأهداف العليا، وضعف التلاحم الاجتماعي، وعدم الاهتمام بالجانب التربوي في هذه المدارس.

٣- أمريكا الضرائب الباهضة:

إن النظام الأمريكي لا يقوم على الاهتمام بما يجب الاهتمام به، وإنما يقوم على أساس كسب الناخبين، وكل ما يفعله المسؤولون وأصحاب القرار في شأن أمريكا فهو من أجل كسب آراء الناس والحفاظ على الكراسي.

ومن هنا فإن الشعب الأمريكي يئنّ تحت وطأة الضرائب المرهقة، لأن الحكومة تنفق كثيراً جداً على البرامج المغرية من الناحية السياسية. فالذين يضعون القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية إنما يحسبون حساباً لما تؤدي إليه تلك القوانين، من استمرار انتخابهم لمختلف المجالات الحكومية.

فقد بلغت الضرائب الفدرالية وضرائب الولايات في عام ١٩٩٢م ما يناهز ٤٠٪ من إجمالي الإنتاج القومي، أي أكبر نسبة على الإطلاق منذ الحرب العالمية الثانية، وسوف تزداد هذه النسبة أكثر بفعل رفع الإدارة للضرائب، لكن الكلام هو: أين تصرف هذه المبالغ الضخمة جداً؟ وما هي النتائج؟

يمكن القول إن ٨٠٪ من هذه الأموال تصرف في حقيقة الأمر من أجل كسب أصوات الناخبين، أي على تلك الأمور التي تكون مغرية للناس حتى ينتخبوا أولئك الذين وضعوا تلك القوانين كأفراد، أو بما يمثلونه من أحزاب، أو مرشحين للرئاسة.

قد كان يقال سابقاً إن الرأسمالية تعمل بأفضل مما تتكلم، بينما الشيوعية تتكلم بأفضل مما تعمل، لكن مع انهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي فإن الرأسمالية بدأت تعمل اليوم بأسوأ مما تتكلم، وتتكلم بأسوأ مما تعمل، فأصبح الكلام والفعل متساويين في السوء.

٤- أمريكا الجرائم:

ليست المدن الأمريكية هي مضرب المثل في الجرائم المرتكبة فحسب، وإنما في ارتفاع نسبتها أيضاً.

فهذه النسبة ارتفعت منذ الستينات أكثر من ٥٦٠٪. كما زادت نسبة المواليد غير الشرعيين أكثر من ٤٠٠٪. وتضاعفت حالات الطلاق أربع مرات، وأصبح طفل واحد من أصل ثمانية يعيش على حساب الرعاية الاجتماعية، أي أكثر بثلاثة أضعاف مما كان عليه الحال في عام ١٩٦٠م.

أمّا نسبة الانتحار في صفوف المراهقين فقد تخطت الضعف، وبات مائة وستون ألف طالب يتغيبون عن المدرسة، خوفاً من انتشار موجة العنف. وحسب إحصاءات الشرطة يسجل في (نيويورك) معدل اغتيال واحد كل أربع ساعات. واغتصاب بالعنف كل ثلاث ساعات، بينما يسجل كل ثلاثين ثانية اعتداء على الناس، ومع ذلك فإن (نيويورك) تأتي

في المرتبة العاشرة في تسلسل المدن الأمريكية في كثرة الإجرام.

وقد أحصي في عام ١٩٨٩م (واحد وعشرون ألف) عملية اغتيال في مدن الولايات المتحدة، كما أن أكثر من مليون أمريكي دخلوا السجون بسبب الجرائم، وأكثر من ثلاثة ملايين من الأمريكيين يخضعون للرقابة القضائية.

٥- أمريكا المخدرات:

لقد كان استهلاك الكوكايين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٤م ٨٥ طناً، ثم ارتفع إلى ١٢٥ طناً في عام ١٩٩٥م وإلى ٢٥٠ طناً في عام ١٩٩٦م، وتستوعب الولايات المتحدة الأمريكية اليوم ٩٠٪ من المبيع العالمي لهذه المادة المخدرة. فأمريكا تضم ٢٠ مليون مدمن على المخدرات.

ويستمر هذا التعاطي بالارتفاع كل يوم. وحسب دراسات أجريت هناك من قبل الاقتصاديين من مختلف الجامعات فإن المخدرات أصبحت في الولايات المتحدة قطاعاً مهمًّا من الاقتصاد، يساوي قطاع صناعة السيارات في تلك البلاد.

٦- أمريكا ضياع الأعمار:

لاشك أن العمر هو حياة الإنسان، وحينما لا يستخدم فيما ينفع صاحبه في الدنيا أو الآخرة، فإنه يعتبر ضائعاً، وضياع الأعمار لدى الأمريكيين يعتبر الأعلى في العالم كله. فقد اعتاد الأمريكي على أن يقضي ساعات عديدة يتفرج على التلفزيون، وحسب الإحصاءات فإن كل أمريكي يصرف خمسين ساعة في الأسبوع، يشاهد فيها أفلام التسلية وبرامج غير نافعة، وهذا يعني زيادة المقدار ٢٥٪ مما كان عليه الأمر في عام ١٩٦٠م.

بينما يصرف الأمريكي ٤٠ ساعة من العمل في الأسبوع، أي أن ما يصرفه من مشاهدة التلفزيون، يزيد بعشر ساعات عمّا يصرفه على العمل.

أما البرامج التي يتفرج عليها في الشاشة الصغيرة فهي إما أشياء تثير الكسل أو دعايات تجارية، أو قضايا فاضحة أو ما شابه ذلك. وقد كشفت دراسة أجريت في عام ١٩٩١م أن تأثير التلفاز على الأطفال أكثر بكثير من تأثير الوالدين، والمعلمين، والمرشدين الدينيين، مجتمعين.

٧- أمريكا الزنا والبغاء وأولاد الحرام:

تشير الدراسات الموثقة إلى أن ٣٠٪ من مجموع الأطفال المولودين في أمريكا في العام ١٩٩١م كانوا أولاد حرام، أي أنهم ولدوا لأمهات غير متزوجات.

وفي صفوف السود كان ٦٨٪ هم من هذا القبيل، بينما تجاوزت في معظم المدن

الداخلية الـ ٨٠٪. وتقول تلك الدراسات أن نسبة المواليد غير الشرعيين لدى البيض قد ارتفعت إلى أكثر من ٢٢٪، وكان يمثل ٨٢٪ من هؤلاء النساء غير المتزوجات من حملة الشهادات الثانوية وما دونها.

ويبلغ اليوم عدد المواليد غير الشرعيين للنساء البيض ممن هنّ تحت خط الفقر أكثر من ٥٠٪.

ويزداد المواليد غير الشرعيين في الوقت الذي تسيء الإدارة الأمريكية في إدارة الدفة الاجتماعية أكثر مما كانت تسيء في منتصف الستينات.

وتزداد العادات والأخلاق الجنسية انحطاطاً يوماً بعد يوم، ويتساءل علماء الاجتماع قائلين: ترى كم يستطيع المجتمع أن يتحمل المواليد غير الشرعيين؟ وإلى متى؟.

٨- أمريكا العنف:

أبان الحرب الباردة كان الشعب الأمريكي كثير القلق خوفاً من اندلاع الحرب العالمية الثالثة، وسقوط صواريخ عابرة للقارات، حاملة القنابل النووية والهيدروجينية، على المدن الأمريكية.

ومع انتهاء الحرب الباردة فإن الخوف من العنف الداخلي احتل مكان الخوف من القنابل النووية، وحسب تعبير أحد الرؤساء الأمريكيين السابقين: فإن شوارع الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت ساحة نشاطات العابثين بأمن الناس، وأصبح خبر القتل واستخدام السلاح خبراً عادياً إلى درجة أن كثيراً من محطات التلفزيون لا تقدم على ذكره في نشراتها الإخبارية.

فعندما يقتل ستة أشخاص بمسدس رجل واحد، من دون أن يعرفهم أو يعرفوه، أو عندما تختطف فتاة تبلغ اثنتي عشرة عاماً من غرفة نومها ثم يجري الاعتداء عليها وقتلها، فلا أحد يعتبر ذلك خبراً مثيراً يستحق الاهتمام.

ولقد باتت كاشفات المعادن تستخدم لكشف الأسلحة التي يحملها الطلبة، بل إن حوادث إطلاق النار من قبل أطفال صغار في الصفوف الأولى من المدرسة، أصبحت هي الأخرى عادية ومتكررة. ولم تعد ثمة حرمة لأي كان بأي مكان، واستبد الخوف بملايين الأمريكيين من مجرد السير في الشوارع مع بداية الغسق، أو في استخدام مواقف السيارات، وازدادت نسبة جرائم العنف لأكثر من ٥٦٠٪.

وفي عام ١٩٩٢م وحده رصدت الشرطة ١٤ مليون جريمة خطيرة.

إن أمريكا في الحقيقة تتآكل من داخلها، وكل القوة التي تملكها وكل التقدم الصناعي الذي حققته خلال تاريخها، فإنها عاجزة عن قمع هذا التآكل وإيقافه.

ويشبه المجتمع الأمريكي جسداً أصيب بالإيدز، فمع أنه يظهر وكأنه متماسك وقوي،

إلا أنه يتآكل من الداخل، ولا تنفع حقن التقوية، أو المضادات الحيوية، لمنعه من الانهيار في نهاية المطاف.

ترى كيف يمكن معالجة مجتمع ينتشر فيه أكثر من ٢٠٠ مليون قطعة سلاح شخصي، مع ضعف الوازع الديني والاجتماعي في ارتكاب الجريمة؟

إن البعض كان يقول من باب الظرافة: إننا كنا نسمع شعاراً يقول: «دجاجة واحدة لكل قدر، وسيارتان في كل مرآب» ولكن سيأتي اليوم الذي نسمع فيه من لوبي السلاح من يقول: «قطعتا سلاح في كل بيت، وقتيلان لكل عائلة».

إن المجتمع الأمريكي اليوم يعاني من الفساد في كل من جوانبه، سواء من حيث تفكك العائلة، وعدم قدرة الأبوين على منع الأولاد من ارتكاب الجريمة، أو من حيث إن صناعة التسلية والمؤسسات التعليمية التي لها أشد التأثير على مسار الثقافة الأمريكية، تعمل على إشاعة الانحلال الخلقي، ومخالفة كل ما يرتبط بالجوانب الدينية، وتشجيع الإنجاب غير الشرعي، بل إن بعض الآباء يفتخر بأن أبناءهم يعرفون عن الدنيا وملذاتها أكثر من آبائهم وأنهم أكثر تحرراً منهم!.

ومثل هذا المجتمع الذي يكون العنف فيه محلاً للتبجيل، والالتزام بالقيم مثاراً للاحتقار، فإن الثقة بمستقبله تكون معدومة، ولن يكون -على أية حال- نموذجاً يُقتدى به لبقية المجتمعات.

وتأتي أكبر المشاكل هنا من أن من يفترض فيه بأن يعالج المجتمع ويوجهه، ويمنع الجريمة فيه، ويقف أمام نمو نسبة تجارة المخدرات واستخدامها، والفساد وما شابه ذلك، هم أنفسهم متورطون في الجريمة، وإشاعة الفساد، وتجارة المخدرات، والانحلال الخلقي حتى أن أحد الرؤساء الأمريكيين يقول: «إن الحكومة التي تضم في صفوفها عدداً من المسؤولين، الذين تصرّح سجلاتهم بأنهم تعاطوا المخدرات، مثل هذه الحكومة لا قدرة لها على تكثيف محاربة الجرائم، والمخدرات، والفساد».

وهكذا الأمر فيما يرتبط بقضية الجنس، والفساد الأخلاقي، حيث إن الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلنتون) شخصياً يتورط بالتحرش بالفتيات حينما كان حاكماً على إحدى الولايات، ثم عندما دخل (البيت الأبيض) يتحرش بالمتدربة في البيت الأبيض ويمارس معها ما هو حرام في مكتبه، ولمّا تنكشف الفضيحة يلجأ إلى الكذب على الشعب الأمريكي، وبعد أن تُجرى محاكمته من قبل (مجلس النواب) ينتهي الأمر إلى البراءة باعتبار أن الأغلبية أيضاً متورطون مثله في فضائح مماثلة، و«من كان بيته من زجاج فلا يرمي أحداً بحجر».

والمشكلة ليست في أن عضواً في الحكومة، أو رئيساً في البيت الأبيض، يتورط أحياناً وبشكل استثنائي في مثل هذه الفضائح. ففي تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية كان الانحلال الخلقي في القمة أمراً طبيعياً. ألم يكن الرئيس الأمريكي الأسبق (جون كندي) الذي كان

يضرب به المثل في حزمه وقوته، متورطاً في علاقات غير شرعية مع نجمة الإغراء في وقتها (مارلين مونرو)؟.. وألا نسمع كل يوم عن اكتشاف علاقات غير شرعية بين رئيس سابق وبائعة هوى، أو موظفة في البيت الأبيض؟!

٩- أمريكا بلا دين:

ينص الدستور الأمريكي على عدم تدريس الدين في المدارس الحكومية، باعتبار أن الدولة علمانية، أي أنها بلا دين، وقد أدى هذا النص الموجود في الدستور الأمريكي إلى شطب الدين من الحياة الأمريكية كلها، الأمر الذي أدى إلى فساد ضمائر الناس من جهة، والسقوط في أحضان الرذيلة والفساد، من جهة أخرى.

صحيح أن أمريكا تملك أفضل جهاز مخابرات داخلية في العالم المعروف باسم (FBI)، وتملك أفضل أنواع الأسلحة الرادعة، وأكثر عدد من القضاة، وأن المحاكمات تجري هنالك بسرعة لا بأس بها، بالقياس إلى عدد نفوس أمريكا، إلا أن المشكلة ليست في معالجة الجريمة بعد أن تقع، وإنما في كيفية منعها قبل ذلك. وهو الأمر الذي لا يقوم به إلا الدين، وإذا كان الدين قد تم إلغاؤه بهذا النص، فتكون الأرضية مساعدة جداً لانتشار الفساد.

إن من المفهوم سلفاً أن إصلاح النظام يساعد على إصلاح الإنسان بنسبة معينة، كما أن إصلاح الإنسان يساعد على إصلاح النظام بنسبة معينة أيضاً، ومن المفهوم أن هنالك تفاعلاً متيناً بين هذين الأمرين، ولذلك فلابد أن يتم إصلاح الأمرين: النظام والإنسان معاً.

فإذا استطعنا تطوير النظام وقوانينه وأجهزته ومؤسساته، دون أن يتم تقديم الإنسان ودون تصحيح مفاهيمه وأخلاقه، فسرعان ما يتسرّب الفساد من الإنسان إلى النظام، فيقوّضه، ولا يمكن أن يتسرب الإصلاح من النظام إلى الإنسان فيصلحه، لأن الجشع والأنانية وحب الذات تبقى أقوى من نصوص القوانين ما لم تهذبها التربية الدينية، وليس ذلك إلا عمل الدين الذي يثير الوازع الداخلي، ويمنع الفرد من الاعتداء وارتكاب الجرائم.

وأي إهمال للواجب الديني أو منعه في المجتمع، يؤدي إلى تحويل النظام من رادع للجريمة إلى حارس لها. كما يتحول رئيس الدولة من حارس للقانون إلى متجاوز عليه، ومن رجل نزيه وعادل إلى مخادع وكذّاب ومنحرف أخلاقياً.

إن دولة ينص دستورها على عدم تدريس الدين في المدارس الحكومية، لا يمكن أن تكون دولة مستقيمة بحيث يعيش الناس في أمن وأمان وراحة من الضمير.

١٠- أمريكا التراجع إلى الخلف:

إن كل أمة تتراجع بدل أن تتطور، فهي محكومة حتماً بالفشل. وهذا بالضبط وضع أمريكا اليوم.

لقد ألقى (بات مونهان) في عام ١٩٩٣م خطبة في جمعية (من أجل نيويورك أفضل) وقال في خطبته: «انظروا إلى الوراء، واسألوا أنفسكم: ماذا في (نيويورك) الآن هو أفضل عمّا كان عليه قبل خمسين عاماً؟». وأضاف: «كان لدينا قبل خمسين عاماً بنية اجتماعية طيبة، ومنظومة جيدة من أفضل الطرق الفرعية في العالم، مع أمثل نظام مدرسي متحضر وكان مواطنوها هم الأكثر تمديناً، بينما نرى الفوضى اليوم قد ضربت أطنابها في أجزاء من المدينة، في أعقاب العجز عن تحقيق التآلف بين الشبان الذكور، وسوف يزيد أمرها سوءاً في كل عام..».

ومضى الرجل قائلاً: «سوف يستمر ذبح الأبرياء دون هوادة، من الركاب السائرين في الطرق الفرعية، وأصحاب المحلات وسائقي السيارات والأطفال، والذين ينتظرون عند مكائن الرفع وفي المصاعد..».

وبعد أن لاحظ القاضي وجود ضحايا في المحكمة راضخين للوم أنفسهم على إيصال حالهم إلى تلقي الرصاص كتب قائلاً: «من شأن هذا المخدر وهذه اللا أبالية الاجتماعية، أن ينحدر الأمر بالطبيعة البشرية إلى مصاف قتل المشاة الذين يطيب لهم في الحملات الطويلة أن يتناولوا طعامهم وهم جالسون على جثث القتلى، سواء أكان هؤلاء القتلى من الأصدقاء أم من الأعداء».

إن المجتمع الذي يفقد الحس بالغضب من أجل الخير وضد الشر، لمحكوم عليه بالفناء، مع قطع النظر عن وضعه المالي والاقتصادي والصناعي.

يقول (نيكسون): «تبدو مشاكل المتمدنين من وجهة النظر الليبرالية الانعكاسية، ناجمة عن الفقر، ويرون أن سبيل علاجها يكمن في نثر الأموال عليهم. إن أمريكا لم تفعل غير ذلك طوال ثلاثين عاماً، فقد أعطى مشروع المجتمع العظيم صكاً أبيضَ، وكانت حجة الليبراليين أنه فشل بسبب قلة الأموال المصروفة عليهم.

لقد طفرت الأموال المصروفة سنوياً على مشاريع الرفاهية إلى أكثر من خمسة أضعاف، ومع ذلك تردت الأحوال التي سعوا إلى تحسينها، فيما تصاعدت المشاكل المتعلقة بالجريمة، والأطفال غير الشرعيين إلى مستويات مخيفة جداً».

إن الفقر أحد أعراض تفسخ المجتمع الأمريكي، وليس من أسبابه. والتعفن الذي أصاب المدن روحياً وأخلاقياً وثقافياً وسلوكياً، هو الذي يسبب الفقر والجريمة وإساءة استخدام المرافق العامة، وليس هناك من شيء أكبر مسؤولية عن تفسخ مدن أمريكا اليوم من الانحلال الخلقي الفاقد للإحساس الإنساني.

إن مجتمعاً كل همه الربح، و(إلهه) السوق لا يكون أفضل مما عليه هناك.

ويدّعي (نيكسون) أن أعداء تجديد أمريكا وتطويرها يقبعون في المدن، ويمتهنون صناعة التسلية، ويبيعون العنف سعياً لجني الأرباح، وإنه لأمر مثير للإحباط -كما يقول-: «نزوع

صناعة التلفزيون إلى خطوات تستجيب بها للعامة، وولعهم بالعنف والجنس والتسلية. فالأطفال القاطنون في مناطق غير آمنة في أمس الحاجة إلى بيوت آمنة. بيد أنه التلفاز الذي ينقل من الشوارع وسوح المدارس العنف والرذيلة إلى غرف البيوت مباشرة. وتأتي شخصيات أفلام الكارتون لتزيد النار ضراماً، فيما تستعرض من فضائل السرقة المسلحة، وتبجل السينما الجسد الذي يكون مفتول العضلات، وتمنحه شارة الشرف».

ومثل هذا الإعلام الذي يوجّه الجريمة، وتوجّهه الجريمة، والذي يبحث أصحابه عن الربح المادي. مثل هذا الإعلام لا يمكن إلا أن يؤدي إلى ما أدى إليه من التخلف والتراجع، ومثل هذا المجتمع لابد أن يسير نحو التدهور ثم والسقوط. وعلى الأقل فهو ليس نموذجاً للاقتداء.

١١- أمريكا التمييز العرقي:

ليس التمييز العرقي أمراً طارئاً على المجتمع الأمريكي. بل إنه جزء من تركيبته، وكان سابقاً يُمارس علنا تحت ظل القانون، أما الآن فإنه يمارس سراً، ومن وراء قانون.

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون): «انبرت المحاكم في العقدين المنصرمين إلى فرض حصص تمييزية على أساس العرق، في القبول بالجامعات والتوظيف والترقية، وتغاضت عن التمييز في إشغال الوظائف العامة والقطاع الخاص، وإبرام العقود مع الحكومة، كما أنها تبنت أحياناً إنشاء مناطق خاصة بالأقليات لضمان تولي عضو من كل أقلية معينة تمثيل أقليته».

وهكذا فإنه ليس من قبيل المفاجأة استخدام الرئيس السابق (بيل كلنتون) المفرط لنظام الحصص لملء مجلس وزرائه، ولم يطالب كثير من الديمقراطيين الليبراليين بهذا التصرف فحسب، بل وسعوا إلى تطبيقه على فئة ضحايا دائمة الاتساع، وهي التي تشكل اليوم قرابة ثلثي سكان أمريكا.

ومن شأن هذه المؤسسة المتسمة بالتعامل على أساس المحاباة، ومعها نظرية حقوق الجماعة، أن تسيل من بعدها الدستور الأساسي والمجتمع الحر، فتحتكر فكرة الجدار الضرورية جداً للمجتمع التنافسي النزيه، وغالباً ما تفضي إلى نتيجة غير مطلوبة تحث على تشجيع الفشل بدلاً من التغلب عليه.

وعلى كل حال فإن السجل الأمريكي حافل بالأعاجيب في قضية التمييز العنصري، فمن المدن التي بنيت فوق غابات من جماجم الهنود الحمر، مروراً بليبرالية الرئيس الأمريكي السابق (جيفرسون) الذي كان ينادي بالحرية بينما كان بيته يَعجّ بالعبيد من الزنوج، وهي ذاتها العنصرية التي تمارس اليوم في قضية ثلاثين مليوناً من الزنوج في داخل الولايات المتحدة.

إن الزنوج هناك يشعرون بأن الرجل الأبيض يحاول تدمير الأسود بشتى الوسائل. ويتهمون البيض بأنهم قد فقدوا أحاسيسهم كليًّا. ولعل بعض المظاهر التي تحدث يومياً هناك تدل على أن في هذا الإحساس بعض الصحة، فعندما يقف الرجال البيض على حافة الشارع ويطلقون كلبهم باتجاه طفل زنجي في أحد شوارع (اطلنطا) ثم يفتحون عليه صنبور ماء ويتضاحكون، فإن ما يجري على هذا الطفل، لدليل على صحة تلك الأحاسيس.

إن عقلية (الكابوي) التي لم تختف بعد، هي العقلية الحاكمة بالنسبة إلى السود الذين يعيشون في البيوت الضيقة والصناديق الخشبية.

٢١- مشكلة الإدارة:

يغطي الغنى والثروة والقوة على الفساد والسقوط والتراجع، وكما في الأفراد لا يتحدث أحد عن أخطاء الأغنياء، كذلك الأمر على مستوى الدول والحكومات، فأمريكا قوية وغنية، ولذلك فمن الصعب أن يرى المرء تناقضاتها ومشاكلها خاصة في مجال الإدارة.

فالحكومة الأمريكية دودة قز ضخمة تلتف فيها المصالح حول أضيق نطاق (فالكونجرس الأمريكي) خاضع لجماعات الضغط (للوبيّات)، واللوبي خاضع لمصالح أصحاب النفوذ الذين يمثلون مصالح بلاد أخرى، والرئيس خاضع (للكونجرس)، وكل أعضاء الكونجرس يخضعون لمصالحهم الشخصية، وليس لمصلحة الشعب الأمريكي.

وهذا الكلام لا يقوله أعداء أمريكا بل يقوله رؤساء أمريكا فهذا (رتشارد نيكسون) الرئيس الأمريكي الأسبق يقول في آخر كتاب أصدره قبل موته بعنوان (ما وراء السلام): «لقد تعوّد النقاد على إبداء السخرية من أعضاء مجلس النواب، ومجلس الشيوخ، لأنهم لا يستطيعون أن يستجمعوا شجاعتهم لتأييد ما هو صحيح، بأن يخاطروا بفقدان مقاعدهم جراء ذلك. وفي الحقيقة فإن توقع تصرف السياسيين بما يعارض مصلحتهم السياسية أمر غير عقلاني البتّة، وما المشرّعون والصحفيون سوى بشر كسائر البشر، وليس بمستطاع الرئيس أن يحكم عن طريق الطلب من أعضاء الكونجرس أن يضحّوا بمقاعدهم، بل بعكس ذلك لابد من استغلال صلاحية الإقناع المتأصلة -لدى أسمى مرجع رسمي- في تحويل المنصب الصحيح، وغير المرغوب به إلى منصب مرحب به، وإن من أظهر مصاديق فساد الإدارة في أمريكا هذا التقاتل الشرس على المناصب هناك، ومما يضحك ويبكي في آن تلك المجادلات حول إصلاح تمويل الحملات الانتخابية، وتحديد مدة الولاية طالما هي تجري في دواوين جامدة وكسولة لدى المشرعين القابعين في واشنطن».

إن إصلاح تمويل الحملات الذي تصفق له أحياناً الإدارة الأمريكية هو مجرد خطة للمحافظة على المناصب ليس أكثر. ولما كان واضحاً حتى للمتطلع من بعيد أن كلا الطرفين

سيغيران مناصبهما في اللحظة عينها التي تسوء فيها حظوظهما السياسية، فإن لمجادلاتهما مبرراً للاقتتال على المناصب في الدرك الأسفل، ولهذا فإن كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي يتحملان جزءاً من اللوم على أزمة الثقة التي استعرت حول إصلاح تمويل الحملات وتحديث فترة الحكم، لتبدأ معها بالتدهور الخطير في الثقة بين أفراد الشعب الأمريكي، وفي الحكومة وكفاءتها وحسن نيتها، وكلاهما يستعين بسخرية الناخبين كغطاء لجهود تحوير النظام ليلائم أصداء أنصاره ومصالحه الشخصية، والدليل على ذلك هو وجود أعضاء (الكونجرس) الذين أمضوا فترة طويلة في مناصبهم، حيث لا يريد أحد منهم أن يتنحى جانباً لصالح من لديهم مصلحة أقل في الوضع الراهن. وما يتعلق بتحديد فترة الحكم هو أمر غير محبذ لكنه علاج ضروري، وهو غير محبّذ لأنه يحد من صلاحية الشعب في الاختيار الحر لممثليه.

وهكذا فإن أغلب الأعضاء الموجودين في واشنطن يهتمون بمصلحتهم الشخصية فقط.

ولو أردنا تلخيص مشاكل الإدارة الأمريكية لقلنا إنها كالتالي:

أولاً: البيروقراطية، فأطول نظام معقد بيروقراطي في العالم اسمه: الإدارة الأمريكية.

ثانياً: نظام التمثيل غير المباشر، مما يتيح لكثيرين التدجيل على الناخبين.

إن إرادة الشعب يتم تدجينها في الدهاليز حتى يتخذ النخبة ممثلين له، وهؤلاء النخبة إنما يأتون إلى مواقع المسؤولية من خلال أمرين:

١- وجود تمويل الانتخابات.

٢- القدرة الخطابية.

إن الديمقراطية في أمريكا ضيقة جداً، فهي مثل سروال طفل يتم إلباسه لرجل في الأربعين.

ثالثاً: مساعدة الأغنياء، بدل مساعدة الفقراء، ذلك أن النظام يتجه نحو مساعدة كل من هو غني متنفذ، ويسلب المساعدة من كل من هو فقير مستضعف، وحسب الأرقام الرسمية التي صدرت في عام ١٩٨٩م فقد كبرت الهوّة بين الأمريكيين الأغنياء والفقراء، خلال الثمانينات لدرجة أن الأثرياء، الذين يشكلون مليونين ونصف، حصلوا سنة ١٩٩٠م المداخيل نفسها التي يحصل عليها المائة مليون شخص الموجودون في أسفل السلم.

إن الضمان الاجتماعي يفترض فيه أن يكون نظاماً يساعد الفقراء ولكنه نظام يعطي للأغنياء أكثر مما يعطي للفقراء، فما يذهب إلى الفقراء من مخصصات الضمان الاجتماعي ليس سوى دولار واحد من كل خمسة، ولعل من أفضح العيب الذي وصم إدارة ريجان وبوش، هو الفشل في تحديد مستوى هذه المخصصات الذاهبة إلى من هم ليسوا فقراء.

وكل إدارة تأتي إنما تستمر على ما سبقته الإدارة القديمة، باعتبار إن مبالغ الضمان الاجتماعي هذه التي باسم الفقراء، يحصل عليها غير الفقراء، وهي التي تكسبهم الأصوات في الانتخابات.

رابعاً: بناء القوة على حساب الرفاهية.

تعاني أمريكا من عقدة العظمة، فهي تريد أن تكون دائماً الأقوى ومن هنا فإن الإنفاق العسكري المسرف، والذي تغذيه أحلام بناء الإمبراطورية هي التي تدفع إلى الإنفاق -بدون حساب- على بناء القوة في كل وقت، فالرئيس الأمريكي الأسبق (ريجان) عمل على مضاعفة الميزانية الدفاعية، وخفض الضرائب، وقلص البرامج الاجتماعية الأساسية بشدة، وبهذا أصبح الثري أكثر ثراءً والفقير أكثر فقراً، ناهيك عن تحمل دين مرهق جعل الاقتصاد الأمريكي في موقع لا يحسد عليه، للتنافس في حومة الاقتصاد العالمي.

إن إدارةً تنشغل دائماً ببناء القوة لن تستطيع أن تكون ناجحة ولا عادلة، ولا يمكن ضمان بقائها؛ لأن الإنفاق العسكري المسرف. والامتداد الإمبراطوري المفرط كانا دائماً سبباً لانحطاط القوى العظمى منذ عام ١٥٠٠م. ولن تكون أمريكا مستثناة عن ذلك.

إنها تستدين لكي تبني القوة، ولقد بلغ الدين القومي عشية مغادرة بوش (للبيت الأبيض) في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٩٣م ثلاثة آلاف مليار ومائة مليون دولار، أضف إلى ذلك عجز الميزانية البالغ أكثر من ثلاثمائة مليار عام ١٩٩٣م.

إن ذلك يمثل عجز الدولة الأغنى في العالم عن التخلص من حلم القوة المبّنية على حساب مصلحة المدنية والناس.

وهكذا نجد أن أمريكا من الداخل تمثل علماً بلا مسؤولية، وتكنولوجيا بلا أخلاق، وثروة بلا عدالة، وقوة بلا ضمير، وحرية بلا دين، وتقدماً بلا قيم.

أي عجين هذا العالم؟!

هل تمثل أمريكا كل تناقض البشر؟ فمن جهة تمثل تجربة ناجحة من بعض الجهات، ومن جهة أخرى تمثل سقوط البشر في الجريمة واللذة والإثم والموبقات؟

أم أن ذلك هو بسبب أن أمريكا تعيش أزمة الروح، وهي بذلك تسير نحو هاوية لا قرار فيها؟

٣١- أمريكا: الخواء الروحي:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكي، وباقي أعضاء مجموعة الدول الصناعية السبعة، أغنى اقتصاديات العالم. غير أن القوة الاقتصادية ليست بأقوى من الشخصية الوطنية التي تفتقدها.

فأمريكا غنية بثرواتها، لكنها فقيرة في روحيتها. يقول الرئيس الأمريكي الأسبق

نيكسون: «نحن كلما انغمسنا في الخطأ ضعف حالنا في أن نصبح النموذج للعالم الراقي، فأزمة التعليم في الداخل، وافتقارنا إلى رسالة مترابطة في منطقها في الخارج، قد خلق عجزاً روحياً خانقاً، حتى بدا الأمر كأننا نعيش تجربة ما وصفه (ارنولد تونبى) في كتابه دراسة التاريخ بـ(ليلة الروح الظلماء).

لقد وضعت الحرب الباردة أوزارها، وآن الأوان للسؤال عن الهدف الذي ستوقف أمريكا نفسها من أجله، غير القوة والمال والازدهار الاقتصادي وما شابه ذلك؟ بعد أن عرفنا أن الديمقراطية والرأسمالية تبقى مجرد أداتين في يد مجموعة من المستغلين ما لم يتم توظيفهما من أجل غاية أسمى للمجتمع وللآخرين؟

إن الشيوعية أنكرت وجود الله عزّ وجل، وجعلت الإلحاد مبدأ، لكن أمريكا ليست بأقل خطأ حينما تجعل اللا مبدأ مبدأها، واللا هدف هدفاً لها.

إننا نتساءل إذا كانت أحلام القوة، والسيطرة، هي أهداف قوى عظمى، فأي فرق بين طاغوت، على مستوى فرد نحاربه ونعتبره شراً لابد من القضاء عليه مثل صدام حسين في العراق، وبين طاغوت على مستوى دولة عظمى؟!

إن المسألة ليست أن أمريكا تتمزق أو لا تتمزق؟ وإنها تبقى أو تزول؟ وإنها ستهبط من على القمة بإرادتها أم تسقط من عليها من دون إرادة منها؟.

إنما المسألة هي: هل على البشرية أن تسقط مع سقوط أمريكا، إذا سقطت؟ وهل على الشعوب الأخرى أن تربط مصيرها بمصير الرأسمالية الجائعة أبداً إلى المال والقوة والسلطان؟

أليس من واجبنا أن نستخلص درساً مما حدث لشعوب أوروبا الشرقية، التي ربطت مصيرها بمصير الاتحاد السوفيتي، ومشت في الطريق الخطأ معه، وسقطت حينما سقط الاتحاد السوفيتي في الهاوية؟!

أمريكا قد تدَّعي أنها تهتم بالقيم الإنسانية، وقد يسمع الإنسان من الإعلام الأمريكي حديثاً عن بعض المفردات الأخلاقية كالحديث عن حقوق الإنسان، وإشاعة الديمقراطية وما شابه ذلك، ولكن الجميع -بما في ذلك الأمريكيون- يعرفون أنها ليست أكثر من ادعاءات انتهازية بالتمام والكمال.

فأمريكا الإدارة، وأمريكا الشركات المتعددة الجنسية، لا تريد إلا تحقيق مصالحها، والمصالح الخاصة لا يمكن أن تكون رسالة للعالم.

إن أمريكا تبحث عن صداقة الشعوب، ولكن ليس لكي تنفع تلك الشعوب، بل لتبيعها منتجاتها، أو تشتري منها المواد الأولية. وليس ذلك من الصداقة في شيء.

إن أمريكا تتحدث عن التوسع ويقول المسؤولون: «بعد أن احتوينا الشيوعية على مدى خمس وأربعين عاماً، وحاصرناها، أصبح هدفنا توسيع الديمقراطية والسوق الحرة

وما شابه ذلك في العالم».

ولكن حينما يضعون الشروط لمثل توسيع الديمقراطية، تكتشف أن المقصود ليس إلا المصلحة الضيّقة لفئات معينة في داخل أمريكا.

وحسب ما قاله (كين هيلمز): «إن أمريكا حينما تسعى وراء مصالحها لا تخرق مبادئها، وحينما تسعى وراء مبادئها لا تناقض مصالحها، فعلينا أن ندعم الديمقراطية خارج أمريكا طالما أن مصلحتنا أن نفعل ذلك».

وهكذا تكون المصلحة هي المحور، والمبادئ مجرد وسيلة لها.

* * * *

بعد استعراض تلك الحقائق عن النموذج المعكوس، كم يبدو الكلام الذي يدور في أوساط اليمين الأمريكي الذي يقول: «لابد لأمريكا أن تقود العالم»، مضحكاً؟ فهل العالم بحاجة إلى إمبراطور يقوده؟ ألم تصل البشرية إلى حدّ النضج بعد، كي تقود نفسها؟

لو أن أحداً قال اليوم إن قرية من قرى أفريقيا بحاجة إلى دكتاتور لإدارتها، لضحك علينا الناس. فكيف يقولون إن العالم، بكل ما فيه من حضارات، وكل من فيه من شعوب عالية الثقافة، بحاجة إلى دكتاتور يقوده، سواء تحت عنوان (قيصر كونيٍّ واحد) أو تحت عنوان (إمبراطورية واحدة)، أو تحت عنوان (نظام واحد) أو (قوة عظمى واحدة) أو أي عنوان آخر.

إن العالم يرفض أن يبايع إمبراطوراً بلا ثقافة سيداً على نفسه.

إن أمريكا تحاول أن تكون إمبراطوراً وحيداً على العالم، كما قال السناتور الأسبق (بيفردج). فقد خرج هذا السناتور بعد احتلال أمريكا للفلبين بهذه النظرية: «لقد خط لنا القدر سياساتنا. فالتجارة العالمية يجب أن تكون، وسوف تكون لنا، وسوف نغطي المحيطات بمراكبنا التجارية. سوف نبني بحرية حربية على قدر عظمتنا. فالقانون الأمريكي والنظام الأمريكي والحظارة الأمريكية سوف تزرع على تلك الشواطئ التي ما تزال حتى الآن دامية وغارقة في ظلمات الجهالة، لكنها سوق تصبح مباركة وسعيدة تحت تأثير القوى الأمريكية التي تحددت من عند الله. إن الامركيين جنس فاتح، فلا بد من أن نطيع دماءنا. وأن نحتل أسواقنا جديدة، وأراضي جديدة إذا لزم الأمر، لأنه في لحظة القوة اللانهائية لا بد من أن تختفي الحضارات الوضعية، والأجناس المتعفنة، أمام الحضارات السامية للإنسان: الأقوى والأعظم نبلاً».

لكن العالم ينتفض على هذه القيادة المزعومة، حتى قبل أن يتاح له التمتع بفضائل مثل هذا الإمبراطور.

ويمكن القول: إن الواحدية الأمريكية سعت إلى إنتاج أسباب فشلها، أكثر مما

استطاعت تأكيد نجاحها، فهي واحدية محكومة بالانهيار، ولا حظ لها في التأصل والتجذر بمرور الزمن، فضلاً عن كونها لا تجيء في الزمان العالمي المناسب، لأنها تريد فرض إمبراطوريتها في عصر انهيار الإمبراطوريات، وتريد أن تختلق لنفسها إيديولوجية في زمن انقضاء الإيديولوجيات.

إننا نتساءل: هل من الممكن أن تفرض أمريكا شروطها على كامل التاريخ؟ أو تحتكر ثمرته دون الإنسانية جمعاء؟

لا نعتقد أن الجواب على ذلك سيكون بالإيجاب.

والخيار حينئذٍ بين أمرين: إمّا أن تتعقل أمريكا، وتتعايش مع العالم. وإلا فإن العالم سيتجاوزها.

وفي الحقيقة فإن وهم الإمبراطورية هو آخر الأوهام الكبرى التي تبتلى بها الحضارات، وهو أحد أسباب انهيارها.

لقد تنبأ المفكر الاستراتيجي (بول كنيدي) منذ أوائل الثمانينات بانهيار كل من الإمبراطوريتين السوفيتية والأمريكية، معللاً سبب ذلك بالعامل الاقتصادي وحده، وهو عجز الإمبراطورية في هذا العصر عن الإيفاء بتكاليف التفوق العسكري الدائم.

وقد إنهار النظام السياسي السوفيتي بالفعل، وسقط كما لو كان بناءً كرتونياً منخوراً لدى أول ضربة سددتها قيادته نحوه، ولم يستطع أحد أن يصلح ذلك النظام، وانتهى إلى غير رجعة.

وبقيت الإمبراطورية الثانية، الولايات المتحدة الأمريكية. وهي بالطبع لا تعاني مما كانت تعاني منه الإمبراطورية السوفيتية، لا من الناحية الاقتصادية، ولا من الناحية الاجتماعية والإيويدلوجية، فلا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من عوامل القوة ما تفرض نفسها به على الحلفاء، ولا تزال قادرة على تحمل نفقات تفوقها، كما فعلت ذلك إبان حرب الخليج الثانية.

ولكن السؤال هو إلى متى يمكنها أن تفعل ذلك؟ صحيح أن قوة أمريكا تضاعفت بسبب أنه لم يبق هناك أي منافس لها، ولذلك فإنها تستطيع أن تفرض على الدول الأخرى تحمل نفقات سيادتها وتدخلاتها ومشاريعها وبناء قوتها العسكرية. ولكن السؤال هو: إلى متى يستمر مثل هذا الوضع، وهل أن ذلك سيدوم إلى الأبد؟

إن فكرة الإمبراطورية كانت منذ بدايتها خاطئة، وهي لا تزال كذلك، وستبقى أيضاً خاطئة، لأن الإمبراطورية تعني الاحتكار، والاستقطاب، والاستعمار، والاحتلال، والتفرد، والحرب، وكل هذه صفات تضر بأصحابها أكثر مما تضر بضحاياها.

ويبدو أن الدرس البريطاني في سقوط إمبراطوريتها، التي لم تكن الشمس تغيب عنها، لم تستوعبه الولايات المتحدة الأمريكية بعد، كما لم يستوعبه الاتحاد السوفياتي من قبل.

فقد كانت بريطانيا، دولة عظمى بكل معاني الكلمة، ولكنها انتهت إلى دولة تسعى للانفصال عنها حتى تلك الدول التي هي في الظاهر جزء منها، مثل (إيرلندا) و(أسكتلندا)، ولم تنفعها في شيء كل الحروب التي شنتها، والأموال التي سرقتها من البلاد الأخرى، والسلطة التي فرضتها على الأمم والشعوب. لقد أصبحت بريطانيا دولة قزمة تبحث عن دور لها، ولو بالانتماء لخصمها القديم: ألمانيا، أو لمستعمرتها القديمة: الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل أن بعض أصحاب النفوذ في الغرب لا يزالون يفكرون بعقلية الحرب الباردة، ولا يحبذون وداع تلك الحقبة السوداء، ولذلك فإنهم يصرون على التمسك بسياسة الأحلاف، والبحث عن الأعداء، والاستمرار في بناء القوة. إلا أن تلك أمور خاطئة فالشعوب بطبيعتها سترفض سياسة الهيمنة، وتقاوم أولئك الذين يحاولون إخضاعها بقوة السلاح، أو بقوة الاقتصاد، أو بقوة السياسة، أو بها جميعاً.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الآخرين تكمن في تلك الادعاءات الثقافية التي تحاول بها نفي ثقافة الآخرين وتحقير حضاراتهم.

فلا شك أن جذور مفهوم (المركزية) المعتمدة من قبل الولايات المتحدة اليوم تقوم على مبدأ إقصاء الثقافات الأخرى، والنظر إليها على أنها أوهام. وهذه الجذور موجودة في عمق الفكر اليوناني القديم، فهي موروثة من أفلاطون الذي لم ير أبعد من (أثينا) باعتبارها المنبع الثقافي الأول في العالم، وبنى فلسفته على معطياتها، وفاته أن يدرك أنه حتى الفلسفة اليونانية هي جزء من الفلسفة الصينية القديمة، وهي مستمدة من الأساطير التي كانت منتشرة في وادي الرافدين ومنطقة النيل والهند.

ولم يدرك أفلاطون ذلك بسبب ارتكازه على مجموعة من الأساطير في متنه الفلسفي حيث يقول في إحدى محاضراته: «إن معتقدات الشعوب الأخرى ليست سوى ملهاة أطفال!» ملغياً بذلك، ليس فقط ثقافات الشعوب الأخرى وحضاراتهم، بل الديانات السماوية كذلك.

إن مبدأ إلغاء ثقافة الآخرين، وفرض الثقافة البديلة عبر القمع السياسي أو العسكري أو الإعلامي، هو اليوم جزء من سياسة الولايات المتحدة، بحيث نستطيع القول: إن أمريكا تعتمد بالنسبة إلى بقية الشعوب، سياسة الاضطهاد الثقافي، كما كانت بريطانيا تعتمد سياسة الاضطهاد السياسي بالنسبة إلى الشعوب المستعمرة.

إن الغرب يظن أنه المنتج الوحيد للثقافة والفكر، وهو من يملك وحده حق احتكار الحقيقة، كما أنه وحده يملك حق السيادة، وحق إدارة العالم، وكل من سواه ليس إلا مجرد مستهلك للثقافة، كما هو مستهلك للبضائع والحاجيات المصنّعة لديه.

ولأن ذلك ضارب في عمق الفكر الغربي، المستند إلى فلسفة أرسطو وأفلاطون

وأمثالهما، فإن للغربيين التبرير الكافي لفعل كل ما هو ضد الثقافات الأخرى وشعوبها، إما بالتجاهل والنفي، أو بالإبادة، أو بهما جميعاً.

ويكفي مثالاً على ذلك أن نذكر صناعة الأفلام السينمائية والتلفزيونية التي تعيد تركيب الأساطير وتضخيمها، ووضع النموذج الأمريكي في هذا الحقل كنموذج وحيد يجب الاقتداء به، والسير وراءه.

وكما أن فرض السيطرة بقوة السلاح تعني وضع الطرف الآخر بين أحد خيارين: إما القبول بالسيادة لحامل السلاح، وإمّا القبول بالموت. كذلك الأمر فيما يرتبط بالثقافة، فإن كل الإعلام الأمريكي قائم على سياسة ضخّ أكبر عدد ممكن من المفاهيم، وتسريبها إلى الكيانات الأخرى، ومن ثم حشد الآخرين في زاوية ضيقة بين أحد خيارين لا ثالث لهما: إما الانضواء في الأسطورة الأمريكية الحديثة، أو القبول بالانسحاب من الحياة، أي إمّا أن تكون ثقافتهم أمريكية، أو لا تكون لهم ثقافة بتاتا.

فلا مجال للعجب حينئذ ألَّا تجد في الثقافة الأمريكية أي حضور للثقافات الأخرى، لا تاريخاً، ولا حضارة، ولا قيماً، ولا بطولة ولا أبطالاً.

والجدير بالذكر أن الثقافة الأمريكية تعتمد على الخرافة كمصدر وحيد لبطولاتها، وتوظف ذلك للأغراض السياسية والعسكرية وما شابه، وهو ما فعلته الإمبراطوريات الاستعمارية في التاريخ. ولعل ذلك يرجع إلى أن أمريكا هي أساساً بلا تاريخ، ومن ثم فهي بلا بطولات، ولهذا فإنها تحاول أن تصنع تاريخها البديل الذي تركن إليه، وتطمئن به من خلال الاستقطاب، وتوظيف الأساطير القديمة، أو المصنعة حديثاً، وضخها عالمياً عبر آلتها السينمائية الضخمة.

ألا ترى كيف أن الإعلام الأمريكي يعتمد، خاصة في مجال الأفلام، على سرقة الأساطير والبطولات من الشعوب الأخرى بعد تبديل الأسماء والحوادث، ووضع عبارة (صنع في أمريكا) عليها، أي فبركتها وتسميتها بأسماء تناسبها هي، على شاكلة ما حدث إبان الحرب الصليبية ضد العالم الإسلامي، حيث إن الصليبيين قرروا أن يغيروا أسماء المكتشفين، والمخترعين وغيرهم من المسلمين، باعتبارهم كانوا يحاربون هؤلاء، فكيف يمكنهم القبول بتاريخهم، والإشادة بدورهم في صنع الحضارة، وأبوتهم للعلم؟

من هنا فإنهم سموا كثيراً من المكتشفات والمخترعات في العلوم وغيرها بأسماء من ترجم أو ذكر اسم ذلك الاكتشاف، كما نسبوا كثيراً من الأفكار وحتى الكلمات الحكيمة إلى مترجميها، لا إلى أصحابها.

وهكذا الأمر فيما يرتبط بمسألة الأبطال والبطولات في الآلة الإعلامية الأمريكية. غير أن الأمريكيين يخطئون في ذلك مرتين:

مرة حينما يظنون أن كل الشعوب مستعدة لأن تؤجرهم عقولها، كما تؤجرهم

الأراضي لإقامة قواعدهم العسكرية عليها.

ومرة أخرى حينما يظنون أن صاحب القوة هو الذي سيكتب نهايات التاريخ، وهو من يمسك بناصيته، ويوجهه كيفما أراد.

إن إعادة التاريخ إلى الوراء أمر غير ممكن، كما أن فرضه على الآخرين أمر غير وارد. والثقافة التي تعتمد على الأساطير والتمثيل، تبقى ثقافة التمثيل والأسطورة، وليس ثقافة الحياة.

والسؤال الملحّ هنا هو: إلى متى يستمر التمثيل الأمريكي؟ وإلى متى يستمر الناس في تصديق الأساطير؟

* * * *

ترى هل أن أمريكا آيلة إلى السقوط؟

ربما من السابق لأوانه أن نؤرخ لسقوط أمريكا، لأن هذا لم يحدث بعد، إلا أنه ليس أمراً ممكن الحدوث فحسب، وإنما هو احتمال وارد جداً. وكما أن أي خبير في الزراعة يستطيع أن يتنبأ بنتاج الموسم الزراعي الفاشل في مكان ما، إذا كانت الطريقة التي يعتمدها الفلاحون خاطئة، والبذور فاسدة، والموسم غير مناسب.

وكما أن باستطاعة أي طبيب أن يتنبأ بموت المريض، إذا كان لا يحمي نفسه مما يضره، ولا يستخدم الدواء الذي يحتاج إليه.

كما أن أي خبير تربوي قادر على التنبؤ بمستقبل أي طفل لا يدرس، ولا يتعلم، ولا يقبل التربية.

كذلك فإن باستطاعة أي مؤرخ أن يتنبأ بسقوط الحضارة التي تمثلها أمريكا.

ونحن حينما نتحدث عن أمريكا فإنما نتحدث عن النموذج الخاطئ، ولا نغفل بالطبع عن النقاط الإيجابية، وهي ليست قليلة على كل حال، لكن الحكيم هو من يقلد الناجح في نقاط نجاحه، لا في نقاط فشله.

إن أمريكا تدير حضارة عبثية، ولن يكتب النجاح لمثل هذه الحضارة.

فالحياة حينما تصبح هدفاً لنفسها فهي بلا شك تصبح (عبثية).

فأن يأكل المرء لكي يأكل..

وأن يشرب لكي يشرب..

وأن ينام لكي ينام..

وأن يحيا لكي يحيا..

وأن يكسب المال لكي يكسب المال..

وأن يحرز القوة لكي يكسب القوة، فهي العبثية بعينها والجنون بعينه، ذلك أنه من

دون أهداف عليا لا يمكن لأية أمة أن تستمر في التماسك، وإذا كانت الدول الغربية وجدت هدفها، خلال حقبة الحرب الباردة، في محاربة الشيوعية تحت عباءة الدين أو عباءة حقوق الإنسان، أو الديمقراطية. فماذا تملك هذه الدول الآن؟

إن حقبة ما بعد الحرب الباردة تتطلب أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثل الحضارة الغربية، أحلام القوة، والمتعة العابرة، والسعادة السطحية، وأن تحمل رسالة للبشرية.

وهذه الرسالة لابد أن تكون هي العدل لا الظلم، والسلم لا الحرب، والدفاع عن المظلومين لا التحالف مع الظالمين، وهو أمر نشك كثيراً أن أمريكا ستفعله.

لقد أشرق التاريخ على أمريكا منذ فترة طويلة، ولكنها لم تتصرف بالشكل الذي يجب عليها أن تفعل، لأنها لا تملك (مُثُلاً عليا) في الحياة وهي لذلك عوراء.

إن على أمريكا أن تزيل غشاوة الطغيان عن بصرها لكي تشد أزر المضطهدين، وأن تخرج من غياهب الطغيان، لكي تعيش في نور العدل.

والسؤال: هل أن أمريكا بوضعها الفعلي سترتقي إلى هذا المستوى من المسؤولية بعد إنتهاء الحرب الباردة أم نها تبقى أسيرة للعبثية وأحلام القوة والتعصب الأعمى؟!

* * * *

لقد وجدنا كيف أن أمريكا تنكرت لكل القيم والمبادئ لمصلحة إسرائيل، وكيف أنها تغير كل القوانين لكي تكون في مصلحة إسرائيل فمثلاً في ٢٩ أيار مايو ١٩٩١م أعلن الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) خطة ضد التسلح في الشرق الأوسط، وجاءت الخطة في تطبيقاتها فورياً، حيث تألفت هذه الخطة من البنود التالية:

١- تخفيض عدد الصواريخ من نوع: أرض أرض في منطقة الشرق الأوسط.

وفي اليوم الثاني ٣٠ أيار مايو ١٩٩١م أعلن وزير الدفاع الأمريكي اتفاقين مع إسرائيل، تموّل الولايات المتحدة بموجبها ٧٢٪ من المرحلة الثانية لتطوير المشروع الإسرائيلي القائم على وضع مضادات للصواريخ (أرد) في إسرائيل، أما بالنسبة لمخزون صواريخها أرض أرض (جيريشو) ومداها ٤٠٠ كلم فقد رفضت إسرائيل أيَّ ضبط لها وأيَّ تخفيض.

٢- تخفيض إنتاج اليورانيوم والبلاتنيوم وشرائهما.

وقد هددت الولايات المتحدة العراق بقصفه مجدداً إذا ما اشتبهت بأنه يحضّر برنامجاً نووياً، في الوقت الذي تحتفظ إسرائيل بأكثر من مائتي رأس نووي -حسب معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن- وهي لا تزال تعتقل العالم الإسرائيلي (فانينو) لأنه فضح البرنامج

النووي الإسرائيلي.

أما بالنسبة إلى إنتاج البلاتنيوم وشرائه، فسيكون إجراءً تحترمه بريطانيا وفرنسا اللتان لن تشتريا هذا الأورانيوم والمركبات من العراق. وفي ظل حماية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستسترجعانه، من دون دفع سعره، وذلك لتعزيز ترسانتها.

٣- تحضير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

إن الدول الغربية تملك من هذه الأسلحة مخزوناً يفوق مخزون زبائنها في دول العالم الثالث، لكن من شأن القضاء على أسلحة التدمير الشامل أن يكون محموداً إذا ما طبّق القرار على الأسلحة كلها لاسيما على أكثرها تدميراً وهي الطاقة الذرية التي هي سلاح الأغنياء، وتبقى همة أمريكا أن تمنع تكاثره، بهدف الاحتفاظ بهذا المؤهل في وجه خطر الثورات في العالم الثالث.

٤- دعوة بائعي الأسلحة التقليدية إلى تخفيض مبيعاتهم.

بادئ ذي بدئ لابد أن نذكّر بأن بائعي الأسلحة الخمسة الكبار هم أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمون وهم: الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، والصين، والمملكة المتحدة ويعطي أهم هذه الأعضاء الولايات المتحدة المثال على ذلك. ففي ٣١ أيار/ مايو ١٩٩١م أعلن (ريك تشينى) أنه وقع اتفاقية ثانية مع إسرائيل بشأن تخزين العتاد العسكري في إسرائيل. وقال: «إن هذا ليس بيعاً بل هو تخزين» وتجدر الإشارة إلى أن صناعات الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية تشهد تألقاً كبيراً، فلقد كانت حرب الخليج الثانية حملة تنموية تجارية كبيرة في مجال الأسلحة لأمريكا.

وفي ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٩١م كشف مدير (ايروس باتريال) (AEROSPATRIALE) إلى صحيفة (لموند) أن في الولايات المتحدة برامج عسكرية ضخمة قد أطلقت طائرات ومروحيات القتال وكلفتها مليار دولار وقد تدفقت الطلبات من جهة الحلفاء العرب الأثرياء وهي مسددّة، لأنه في كل مرة يحصل العرب على فئة من الأسلحة التقليدية، تسلم إلى إسرائيل عتاد أكثر تعقيداً لتدميرها.

وفي المقابل بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩١م سلم (ديك تشيني) بموجب عقد قدر بـ(٣٠٠ مليون دولار) إسرائيل عشر طائرات اعتراضية من نوع (F15) قادرة على تدمير الأساطيل الجوية العربية كلها؟

وهكذا فإن القانون الدولي الوحيد المعمول به من قبل أمريكا في المنطقة، هو قانون تسليط الأقلية على الأكثرية، وإشغال المنطقة كلها بتلك الأقلية. أي الدفاع عن إسرائيل في مقابل العرب والمسلمين جميعاً.

ويتحقق بذلك ما قاله هرتزل من أن إسرائيل تشكل حصناً لأوروبا في وجه آسيا، وقد طبق هذا البرنامج تطبيقاً فعلياً لدرجة أن الغرب سمح لإسرائيل بانتهاك القانون الدولي في كل مجال.

فدولة إسرائيل هي الوحيدة التي قبلت في منظمة الأمم المتحدة بشرط عدم المس بوضع القدس والسماح للفلسطينيين العرب بالعودة إلى ديارهم، واحترام الحدود الموضوعة سنة ١٩٤٧م، لكن هذه التعهدات لم تكن سوى حبر على ورق. وقد تم السماح لإسرائيل بالقيام بكل جريمة بوصفها حارسة في الشرق الأوسط، وهذا لم يكن ليحصل إلا بسبب تأييد الغرب المطلق لها.

إن أمريكا تتعامل مع الإسرائيليين والعرب على طريقة ما حصل في الواقعة التالية:

هاجم مجرمان رجلاً عمره واحد وسبعون عاماً في صيف عام ١٩٨٤م في طريق فرعي في (نيويورك) وأسقطاه أرضا وضرباه بما أوتيا من قوة، ثم قاما بخنقه وسلب ما في جيوبه، ولما بلغ صراخ الرجل مسامع شرطيين صادف وجودهما هناك هرعا لإغاثته، وهنا فرّ المجرمان متجاهلين أوامر الشرطة بالتوقف. عند ذاك أطلق أحد الشرطة النار فسقط أحدهما مشلولاً، وتبين أنه من المجرمين ذوي السوابق السيئة، لكن المجرم رفع دعوى على جهاز الشرطة واستطاع أن يحصل من محكمة ولاية (نيويورك) تعويضاً مقداره أربعة ملايين وثلاثمائة ألف دولار، وتم رفض مطالبة الضحية: العجوز الذي ضرب وسرقت أمواله بالتعويض حتى عن نظارته التي تهشمت.

أليست هي السياسة نفسها التي يستخدمها الأمريكيون في الدفاع عن إسرائيل؟

فعندما قامت إسرائيل بغزو البلاد العربية، واحتلت سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان في عام ١٩٦٧م فإن أمريكا عوضت إسرائيل عن كل خسائرها بأضعاف مضاعفة مجاناً ولم تعوض العرب حتى عن ضحاياهم.

وكذلك يحدث في كل مرة كانت إسرائيل تعتدي، ثم تأخذ ثمناً لعدوانها، ليس أربعة ملايين وثلاثمائة ألف دولار كما حدث للمجرم وإنما بالمليارات.

إن دولة تقف مع الظالمين بغير حدود..

وتمارس الموبقات بغير خجل..

وتحتقر أكثرية أهل الأرض بغي مواربة..

لا يمكن إلا أن تكون نموذجاً مقلوباً، لا يجوز الاقتداء بها، بغير شك □

الإساءة إلى الرسول الكريم..

مراجعة في الخطاب

■■ جعفر السيد*

إن إصرار بعض الإعلام الغربي على الإساءة إلى الرسول الكريم ﷺ، يكشف عن نوايا غير بريئة لا علاقة لها بحرية الرأي؛ الذريعة الشائعة لتعمد الإساءة.

إن تضامن أوروبا في العناد الدنمركي يمثل قمة التحدي والاستفزاز، مما يوحي بأن هناك من يعمل لإطلاق شرارة صراع الأديان والحضارات التي بشر بها المحافظون الجدد.

وبالرغم من أن ما جرى على غير رغبة غالبية المتدينين بالأديان السماوية في العالم، إلا أن الكثير من المسلمين يشعرون بأنهم مستهدفون. فهم يستحضرون اضطرابات فرنسا وأزمة الحجاب، والحرب في العراق والإرهاب الدولي، وفلسطين.

والغريب هو الوقاحة في الاستخفاف بالعقول في الخطاب السياسي الغربي؛ حيث أرجع الموضوع للحرية. وما زلنا ننتظر تفسيراً إلى جملة من الأمور التي لا تتسق مع «الحرية».

ومع أن الذاكرة المشرقية قصيرة المدى فما زال عالقاً فيها إغلاق تلفزيون أكراد تركيا وقناة المنار، واعتقال الصحفيين، بل ما زلنا نتذكر غضبة العالم من تصريحات الرئيس الإيراني حول «المحارق النازية».

وما زلنا نتساءل عن الدوافع الحقيقية التي تقف وراء القضية. ربما كنا نتوقع من أوروبا أن تمارس دور صمام الأمان الاستراتيجي والثقافي والسياسي على الصعيد العالمي،

* كاتب، السعودية.

صمام أمان أمام سياسة أميركية متهورة.

لكن توالت مفردات التوتر. فما معنى خلق صدام أوروبي إسلامي!. ولخدمة من استمرار الأزمة وزيادة الاحتقان والتوتر والعنف بين الشعوب والأمم؟

حوار أم صدام الحضارات

ليست مشكلة الرسوم الغربية التي أساءت إلى رسول الإسلام ﷺ إلا نموذجاً للاختلاف المفاهيمي والقيمي بين الشرق والغرب، خاصة حين يتعلق الأمر بقضية من قضايا «حرية التعبير» والفكر.

الجدل كان بين منظومتين ثقافيتين متباينتين وبلغتين مختلفتين، فالصحيفة الدنماركية وساسة الدولة أنفسهم لم يروا حاجة إلى الاعتذار عن نشر الرسوم، لأنهم لم يقعوا في مخالفة «قانونية»، وفي المقابل رأى المسلمون ضرورة ردّ الاعتبار والاعتذار.

١- المدنية على أنقاض الدين:

بعد صراع عنيف مع الدين استقر وضع الدولة الغربية في ظرف استقرار مجموعة من القوانين، وكان النمو الاقتصادي الصناعي مشفوعاً بالمطامع البشرية وزهو القوة مبرراً للحروب البين أوروبية ولاحقاً مع العالم الإسلامي. فالاستعمار العسكري والحربان العالميتان قسمت العالم إلى (مُستعمِر) و(مُستعمَر).

وفي خضم الغلبة كان لزاماً على المقهور التبعية والانصياع، فلا يتوقع منه الاحتجاج أو أن يُعتذر له.

إن قيام الدولة الحديثة على أنقاض الدين جعل احترام الدين والمتدين أمراً غير مفهوم في المؤسسة القانونية الغربية.

٢-الانتصار للهوية:

ارتبط التنظيم الاجتماعي السياسي عند المسلمين بالدين. ولم يكن الدين موضوع عداوة إلا من قِبَل الدولة الحديثة المستوردة للعلمانية الأوروبية. الدين هو التاريخ والهوية، وهو الثقافة والمستقبل، هو المكون للأمة وهو صبغتها وكرامتها.

وبينما تشكل تاريخ أوروبا بالاستعمار والاستعلاء، كان تاريخ المسلمين هو التحرر من الاستعمار، وهو البحث عن الذات والهوية والكرامة.

وبين التباين بين العالمين تتوالد مفردات التوتر ويكون الحوار عبثياً. وهذا الفصام مستغنٍ عن «نظرية المؤامرة» لإحداث الشروخ العميقة.

الإسلام السياسي.. إساءة الفهم

الاسلام -الدين- احترم الأديان الأخرى، مما جعل المسلمين يحترمون الديانات الأخرى مهما اشتد الخصام السياسي مع أتباعها.

نعم التشدد السياسي «للتطرف الديني» فصل بين احترام الديانة وبين احترام أتباعها في سلوكه السياسي وأهدر حقوقهم، وإن حافظ على احترام أديانهم.

بيد أن المنظومة الغربية تسقط من الاعتبار الدين وتنظر للآخرين كجماعات سياسية. وعدم الفصل أورث ازدراء الإسلام كدين وكجماعة سياسية على حد سواء.

والازدراء لم يبدأ بتهميش الدور الحضاري للمسلمين وخاصة فيما يتعلق في بعث الحضارة الأوروبية. فالإسلام اليوم هو العدو الاستراتيجي للغرب بعد الحرب الباردة وليس مجرد المنافس الجديد.

المسلمون -الجاليات- اليوم لعوامل متعددة أصبحوا جزءاً من أوروبا، وخصوصاً فرنسا؛ فالإسلام هو الديانة الثانية. وكون المسلمين مواطنين أوروبيين لم يمحُ استصحاب العداوة الأوروبية للمسلمين عنهم. فقضية الحجاب تكشف عن عداوة غير مفهومة مع الإسلام والمسلمين.

والحكاية هي صيرورة أي تعبير أو سلوك إسلامي أو مطلب في سبيل الاعتراف بهذه الديانة في المجال العام ينظر إليه كتطرف أصولي إرهابي. مما يبرر عدم الاعتراف بهم وبحقوقهم.

والعلاقة بين أوروبا والإسلام ليست أفضل حالاً في انعكاساتها على المسلمين خارج أوروبا، خصوصاً مع فقدان مبرر «المواطنة»، والذي لم ينفع الجاليات المسلمة.

إن أحادية العلاقة «السياسية» وكون الراسم لها المصالح الاقتصادية الأنانية والعقد التاريخية بين أوروبا والمسلمين - سيصم المسلمين بالعدو المستهدف. وحينها لا يجدي اختلاف مشارب المسلمين -بأن فيهم من يقبل النموذج الأوروبي أو يقبل التعايش معه- في تبديل نظر الغرب للمسلمين. فالمسلمين ملة واحدة كما هم، ومبرر العداء للمسلمين جامع لا يستثني المغرمين بالغرب.

نسبية القيم.. جاهلية ما بعد الحداثة

ربما جوهر ما بعد الحداثة التشكيك، إلا أن عقلنة فوضى عبثية التشكيك ترسم مساراً نسبوياً معرفياً.

ومفهوم النسبية الثقافية الذي ينفي وجود قيم عالمية، خاصة في مجالات حقوق الإنسان والحريات العامة، ستارٌ يختفي وراءه أنماط الاستبداد.

وهو شبيه بالخصوصية التي اعتاد سماعها المسلمون من الأنظمة. فالمثقفون الغربيون

الذين ينظرون للنسبية الثقافية معتبرين أنه لا يمكن الوصول إلى قواسم عالمية مشتركة بين الشعوب والثقافات المختلفة حول الأمور المتعلقة بجوهر الحياة الإنسانية والنظرة إلى الفرد والجماعة والنمط الاجتماعي والسياسي المعتمد من جماعة بشرية ما.

إن المعضلة في النسبية المعرفية، وانحباس الإنسان في سجن اللغة والعرق وغيرهما من السجون؛ تكمن في هدم وحدة النوع الإنساني، ويستتبعه تأطير العلوم الإنسانية في أطر الجماعات، فليس ثمة علم للإنسان في أحد الحقول المعروفة كالاجتماع، إلا مضافاً لإطار ما مثل الأوروبي، أو الأفريقي. وحين يكون الإنسان في أوروبا غيره في أفريقيا أو آسيا فالعبارة الفضفاضة «حقوق الإنسان» لا معنى لها. إذ ليس ثمة إنسان دون إضافة. وما يصح للأوروبي من حقوق يختص به و لا يتعداه للأفريقي مثلاً لاختلافهما في الحقيقة.

نعم هذه الموضة الثقافية الحداثوية ما زالت في عالم شعراء الثقافة ولم تطل المنظومة القانونية. لكن ثمة ما يدعو للقلق.

إن القانون مواد جامدة يقرؤها ويستثمرها الإنسان، لذا الثقافة تجد مسرباً للقانون. وأيضاً المنظومة القانونية الغربية تفتقد للمرجعية الضابطة لها -فالمسلمين يشكل الوحي مرجعية تضبط ثقافاتهم واجتهادتهم- ومن ثم يُتوقع بين الفينة والأخرى تبديلاً قانونياً مستمداً من جاهليات النسبية.

«ازدواجية المعايير»، و«الكيل بمكيالين» توصيف شائع للسياسات الغربية، وهي تجلٍّ لـ(النسبية).

ولا يُظن أننا بصدد إلغاء الفوارق اللاحقة بالنوع الإنساني السيال والمشترك بين البشر والمؤسس لوحدة الحقوق والعلوم، والمتيح للتواصل بينهم - بل توصيفها باللاحقة (الجعل بتعبير سورة الحجرات في آية التعارف) لعملية الخلق للإشارة أنها لا تخلق تمايزاً حقيقياً بين البشر.

إن الفكر الديني يعتمد الفوارق الإرادية -الاعتقاد- ويجعل الفيصل جامعاً للتنوع لا مانعاً منه وهو (التقوى). بل إن التمايز الإرادي لا يهدم النوع البشري فلا يهدم الحقوق المترتبة عليه.

الفطرة الإلهية وإعادة الاعتبار للحرية

إن البشر قد خلقوا جميعاً من الماء؛ من تراب؛ من صلصال؛ من حمأ مسنون؛ من نفس واحدة، وجعل منها زوجها من ذكر وأنثى. وحتى الأنبياء عليهم السلام، إنما هم بشر وإنما يفضلهم الوحي[1].

(١) التشريع الاسلامي، ج١٠. الباب الثالث، الفصل الثاني.

إن هذه البصيرة التي تمهد السبيل إلى عولمة القيم المثلى، وتكرّس حقوق البشر بأمثل ما تصبوا إليه المبادئ الأخلاقية، إنها ركيزة أساسية من ركائز التشريعات الإسلامية.

والماء واحد، والبشر واحد في الأصل، وإنما الاختلاف في الصور الخارجية. إن الناس جميعاً قد خلقوا من تراب، فلا تمايز عنصري بينهم.

ولأن بصيرة وحدة البشر في أصل الخلقة ركيزة أساسية في النظام المعرفي والثقافي والتشريعي للدين الحنيف، فإنها تصبغ أحكام الإسلام بصبغة التوحيد، الذي يتضاد أساساً مع كل لون من ألوان الشرك؛ ينفي استعباد الناس بعضهم لبعض باسم الدين أو باسم العنصرية أو القومية أو الطبقية، كما ينفي تسلط الناس بعضهم على بعضهم بقوة النار والحديد أو بجاذبية الثروة أو حتى باسم التقدم العلمي. وهكذا ينفي التمايز بين الناس بالدم أو بالولادة في أرض أو بالسكن في منطقة أو بالانتساب الى مبدأ أو ما أشبه، اللهم إلاّ بالتقوى.

وهذه الحقيقة تشكل حجر الزاوية فيما يتصل بالنظام الأخلاقي في الإسلام، حيث تقتلع جذور الفخر والكبر والحمية الجاهلية.

الحرية.. جدل القانون والثقافة

سبق أن المشكلة ليست في القانون وإنما في الثقافة والسياسة. لكن الأمر يستدعي الإشارة لبعض الملاحظات.

العدل هو تجلي الحق في سلوك البشر. وهو (أداء الحق) في كل حقل، فالظلم هو (نفي الحق).والعدل هو الميزان -الموازن- بين قيمتي الحرية والأمن (السلطة).

وأساس العدل الإيمان وهو الاعتراف بالحق كله بالله سبحانه، وبخلقه؛ أي بما في السماوات وبما في الأرض؛ بالأحياء والطبيعة، بالناس جميعاً، وبالنفس وما فيها من روح وجسد، وعقل وشهوات. لكل بشر حقوق يحرم على الآخرين تجاوزها ومن اعتدى عليها. ومن فعل ذلك يحق لصاحب الحق التقاص منه. ذلك لأن الحرمات قصاص.

وهذا الاعتراف قاعدة العدالة في بصائر الوحي، لأنه يؤدي بنا إلى احترام كل الحقوق التي يفرضها إيماننا بكل ما هو حق، ابتداءً بالمولى الحق، ومروراً بأنفسنا وما فيها من أبعاد مختلفة، وانتهاءً بالعالم المحيط بنا وكل ما فيه.

الحقوق تعبير يوازيه (الحرمة) لذي الحق، أي يحرُم انتهاكه، فالعدل الوفاء -رعايته- له بحقه.

وكل ما يرتبط بالسلامة والأمن الشخصي للإنسان حرمة، يجب على الآخرين رعايتها. فلا يجوز لأحد أن يعتدي على الآخر جسدياً أو مالياً أو وجاهياً.

والحقوق المعنوية معتبرة تماماً في الشرائع الوضعية والسماوية، وفي ميثاق حقوق

الإنسان. وأيضاً حقوق الجماعات والأمم بما هي جماعة لها الحقوق، وحقوق الدول المتبادلة تعبير عن حقوق الجماعة، بوصف الدولة هي الشخصية القانونية للجماعة.

والحرية وهي من أعظم حقوق الأفراد والجماعات حرمة تُصان. فحرية الإنسان حق له دون المساس بحرية الآخر وسائر حقوقه، للسواسية بين البشر. والاستثناء إنما يكون لمسوغات عادلة ينص عليها القانون.

والقانون المتكفل برعاية الحقوق سواء بين الأفراد (في إطار الدولة الواحدة)، يتكفل أيضاً برعايتها بين الأمم والدول. والبشر بلغوا من الرشد ما جعل آنف الذكر من الواضحات.

قد يلتمس الدنماركيون وأشياعهم الوسيلة في (الحرية) الذريعة لانتهاك الحرمات. ومع ملاحظة أنهم يُقرون بالحقوق المعنوية للإنسان فإن هذا الفعل ينم عن عدم الاعتراف بحرمة الآخر.

وبعبارة إن ما لا يرونه محترماً ولو كان محترماً عند آخرين فلا حرمة له عندهم. ومع هكذا منطق نتفهم النمط الشاروني والعنصرية الصهيونية أو النازية، فهما يصدران بروح واحدة.

والحرية تؤسس على أساس الحرمات (الحقوق). فالظلم انتهاك لحرمة (حقوق) الآخر. ولا يمكن الصيرورة إلى رفع حرمة الآخر بنظر المتعدي لتبرير العدوان.

إذن المشكلة تكمن في الاعتراف بالآخر وحقوقه، وما دام مختلفاً فللنظر في حقوقه مجال. وهذا بدوره يشير للتلازم العنصري بين الاختلاف والتخطئة وهدر الحقوق.

لا ننكر حق التخطئة إذ هو تعبير آخر عن حق الاختلاف، لكن أن ينشأ عنه عدم الاعتراف بالحقوق أو هدر حرماتها هو أمر مختلف ومرفوض.

فالقضية هنا ليست قانونية، وإنما ثقافية معرفية، نعم هي قضية مؤسسة للدستور. لكن القانوني منها هو فك الاشتباك بين (النقد) و(الإهانة) وبين (السب) و(التوصيف).

وفيما نعلم ليس ثمة أحد من المسلمين اعترض على (النقد أو التوصيف)، فضلاً أن القرآن الكريم يحوي من الحوار الشيء الكثير.

وما هو واضح أن الرسومات الكاريكاتورية المعنية ليست سوى (إهانة وسخرية)، ولا تصنف مطلقاً -ولو بنسبة ضئيلة- في خانتي (النقد، الوصف).

وإذا كانت هناك صور -في غير هذا الموضوع إذ لا لبس فيه- لبس في التصنيف والتمييز، فهذا شأن خبراء القانون والفقه أن يفصلوا القول فيه.

إن الحق في حرية التعبير لا يشمل الحق في إهانة المعتقدات الدينية. وفضلاً عن منطق الحقوق فإن التعايش بين البشر وتشجيع السلام بين الإنسان والدول يتطلب ذلك.

إن الدعوة إلى استصدار قرار (قانوني دولي) يجرم الإساءة أو التطاول على المعتقدات والمقدسات الدينية حكيم جداً -وهو يحكي المنطق القرآني الناهي عن التعرض للآخرين ومعتقداتهم ولو من أجل كفهم عن إهانة العقائد المحترمة- بحيث يضع حدًّا فاصلاً بين ذريعة حرية التعبير والرأي بالمفهوم الغربي والإساءة إلى الأديان خاصة الأديان السماوية.

الحرية.. جدل الأخلاق والسياسة

السؤال الملح: ما الذي يحملنا على الالتزام بالقيم الأخلاقية؟ أو ما هي الرؤية الفلسفية التي تبررها من نظرة إلى الذات البشرية، أو إلى الطبيعة أو إلى الإيمان بالله؟

إن الله سبحانه محيط بكل شيء علماً وقدرة، وأوصى الرب بأصول الأخلاق (الوصايا) إلى رسله ومن خلالهم إلى البشرية. ولكنه فطر الإنسان على أحسن وجه. ﴿ فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾[٢].

وأودع ضمير البشر عقلاً وإرادة. وهذا العقل مصدر وحي الأخلاق أيضاً. بعد أن يذكّر به الرسول الناس. وهكذا فالعقل ثاني مصادر الأخلاق الأساسية.

والإنسان ابن الطبيعة. وإنه يتأثر بها ويتفاعل معها فإن جزء من عاداته وسلوكياته وقيم حياته يستوحيها من هذه الطبيعة وسننها.

وهكذا كانت مصادر الأخلاق ثلاثة: الوحي والعقل والطبيعة. إلا أن الوحي يذكّر بالعقل الذي يهيمن بدوره على الطبيعة ويتكيف مع معطياتها[٣].

حكمة الخلق إطار القيم

الخليقة صنيعة الله سبحانه، الذي قدرها وأجرى فيها سنناً ثابتة. والخلق عباد الله الذين فطرهم على حب التكامل إليه. والتسامي إلى بعض أسمائه الحسنى.

وتلك هي أعظم أهداف الإنسان أن يتقرب إلى ربه بأسمائه الحسنى، وأسماؤه هي قيم الجمال والكمال (معنوياً ومادياً) التي لا ينضب معينها.

وإذا كان التعالي إلى الله (التقرب إليه زلفى بأسمائه الحسنى) وإذا كان النمو في كافة الأبعاد في خط مستقيم وفي وجهة الله سبحانه، هدف كل البشر، فإن ذلك يكون غاية

(٢) التشريع الإسلامي، ج ٣ الباب الثاني الفصل السابع.

(٣) ليس المقصود الطبيعة الصماء، بل نلحظ سنن الاجتماع البشري حيث تتجلى في إدراك عقلائي ينعكس على السلوك (القضايا العقلائية والاعتبارية) وقسم من هذه القضايا يتناول السلوك التفاعلي مع الطبيعة، والسلوك البشري لاستثمار الطبيعة يولد معطيات جديدة، وهذه المعطيات تحدث تبدلات في بعض أنماط العلائق الاجتماعية والعلائق مع الطبيعة الصماء أيضاً. وهكذا ثمة أبعاد متنوعة للتفاعل مع الطبيعة. ويشكل العقل المتذكر بالوحي معياراً مهيمناً على التفاعل المتبادل مع الطبيعة.

المجتمع الإسلامي، بعد أن تتحدد في قيم واضحة المعالم (السلام، القسط، العدل، استثمار الأرض، أكل الطيبات، عمل الصالحات، الدفاع عن الحق، وعن أجل السمتضعفين».

فالمجتمع الإسلامي يهدف التعالي (وتنمية ذاته في كل الأبعاد) بتحقيق أسماء الله الحسنى في حياته وفي حياة كل فرد من أبنائه. والتشريع الإسلامي مصبوغ بهذا الهدف العام. ولكنه لا يشذّ عن أيّ قانون في الهدف الخاص به كتشريع وكقانون، ألا وهو القسط الذي يعني ألَّا يُبخس حق ذي حق عبر فلسفة الحق. إن الاعتراف يعتبر بذرة الحق في أرض القانون. ويتمثل في الالتزام به.

وفي رحاب اشتراك الخلق في أصل الخلقة والمخلوقية للخالق الحكيم يتأسس مفهوم (السواسية). ومن هنا يتأتى تحقيق (التعارف والاعتراف)، ويتأتى السعي بالتعاون أو التنافس الحميد مرضاة للخالق في إطار الحكمة -الغائية-، فتشكل الحكمة إطاراً للفهم وموجهاً للسلوك.

السياسة وأزمة الأخلاق

مع عجز الفلسفة المادية عن خلق التواصل بين العقل والوحي، حينها يعجز الإنسان من ضبط سلوكه بالعقل، حيث تتنازعه العقد والأهواء.

ومع التغاضي عن مقولات ما بعد الحداثة نزوعاً نحو مقولة «الأنسنة»، نرى العجز في صياغة أخلاق نبيلة ورشيدة للإنسان. فمع توحيد الحقيقة الإنسانية تماشياً مع الإدراك البشري الفطري والعرفي - العقلائي - لهذه الحقيقة الواضحة والنبيلة، إلا أن خلق الدوافع النبيلة للسلوك والتناغم مع «الأنسنة» دون السعي لرضا الخالق وابتغاء المثوبة يبقى طموحاً بعيداً في المستوى النظري ويكاد يكون مستحيلاً بالنظر للسلوك البشري كما نتعايش معه في يومياتنا.

إن السلوك السياسي الغربي يعبر بوضوح عن أزمة أخلاقية تتهدد الأرض ومن عليها. ويمكن توصيفها بالتعبير القرآني توصيفاً لفرعون (الاستعلاء، الافساد) تجاه البشر والطبيعة.

فهو سلوك يتسم بوقاحة لا ينتابها حياء في ممارسة الاستعلاء والهيمنة وإلغاء كل حق للآخر وبكذب فجٍّ وأحياناً بصراحة مدهشة في الوقاحة.

إن القوة التي يتمتع بها الغرب تسمح له بالتمادي في الغي والبغي لكنها أبداً مع كل التهريج الإعلامي لم تضفِ على سلوكه السياسي الأخلاقية.

إن أسوأ ما يتبعه منَ أساليب هو «التخريب الثقافي، والتلبيس الأخلاقي» الذي يصنعه ببقية العالم، والذي يطال حتى اللغة والمفاهيم وأوضح الحقوق كمقاومة المحتل.

وليتأمل المرء في مفردتين:

- مفردة (حقوق الإنسان).. وسنجد أن المعني بها الإنسان الغربي. واستبدال (المساواة في الحقوق) بـ(التفاوت).

- مفردة (الديمقراطية).. ولا نقف عند التبشير بها كسلوك سياسي ذرائعي لابتزاز الأنظمة السياسية، وانتقائي، وإنما أيضاً هو دعوى كاذبة في المستوى الأممي. فهو سلوك استبدادي تفرضه الدول الكبرى على سائر العالم، وما هيئة الأمم المتحدة إلا آلية للاستعلاء والاستبداد، وقد يضعونها خلفهم إن لم تتماشَ مع مآربهم.

الأمة والنخبة.. الغياب والحضور

الخطاب القرآني يتوجه للأمة (الناس، المؤمنين). فالكلام ليس موجهاً للحاكم أو الحكومة.

وإنما يتوجه الخطاب للدولة بوصفها تعبيراً عن الأمة.

والدول بملاحظة موازين القوى وتشعبات الالتزامات الدولية محدودة الفاعلية، فلذا المعول على الأمة أفراداً ومؤسسات أهلية في غالب القضايا المرتبطة بالأمة ودينها.

ويمكن القول: إن تفاعل بعض الدوائر الرسمية في تحريك القضية محل نظر واستغراب.

وربما كانت الحمية على الدين من الدوائر الرسمية في الجدال وتقديم الاحتجاج الرسمي اضطرار الأنظمة العربية إلى منافسة الحركات الإسلامية أو تجريدها من ورقة الانفراد بالدفاع عن قيم الأمة ومقدساتها.

لكن السؤال عن ضعف حضور النخب قياساً لحضور الدوائر الرسمية.

إن أهمية حضور النخب يتجلى في توجيه الغضب والانفعال وردود الفعل، بحيث يحكمها التفكير المنهجي والتقدير الموضوعي للنتائج، واستثمار الحدث لتفعيل حضور المجتمع ومؤسساته الأهلية في القضايا العامة.

إن الملاحظات التي أثارها البعض على التموج قد يكون بعضها صحيح، لكنها قد وجهت خطأً لعموم الأمة لا خصوص النخب بالدرجة الأولى.

المبادرة.. التعارف والتعريف

لن يكون العلمانيون في الغرب مهذبي السلوك تجاه مصالحنا ومشاعرنا، ولا يتوقع منهم ذلك. لكن لماذا تخشى أوروبا بل العالم الحديثَ عن محارق النازية الأكذوبة ويتجرؤون بكل يسر على إهانة مقدسات المسلمين.

هو سؤال قد يوجه للحكومات في البلدان الإسلامية، وربما نحمِّل سياساتها قسطاً من المسؤولية. لكنا نحب توجيه الحديث لـ«النخب». واللافت للنظر أن كثيراً من فعاليات

النخب جاءت مواقفها متأخرة عن التحرك الجماهيري.

لدينا -كأمة- جسور للتواصل مع الغرب؛ أي الجاليات المسلمة. نعم حركات التشدد ساهمت في صناعة الحواجز، لكن عدم استثمار هذه الجسور مع الغرب بل والعالم في التعريف والتبشير برسالة الدين كان واضحاً قبل تفاقم حركات التشدد.

وما زالت الفرص قائمة في التعريف بهذا الدين ودفع الزيف والتشويه، وإحدى السبل هي الجاليات المسلمة، كما أن وفرة ويسر أدوات الاتصال جعلت الأمر أقل صعوبة.

وثمة منافذ أخرى ينبغي التفكير الجدي فيها، منها التعاون والتواصل مع المؤسسات المدنية الإنسانية والثقافية.

ولكن المهم في تقديم الإسلام كرسالة إنسانية تحقق الرحمة أن يُستطاع تجاوز التحريف.

تحريف السلطان؛ سواء كان صوفياً أو قشرياً أو مرجئياً، أو تحريف التكفيريين أو تحريف التجديديين المطوِّعين هذا الدين مع الثقافات البشرية.

وبين ركام الخرافة والتحريف واستبداد القوى الظلامية فإن اختراق تلك الحجب لهو الجهاد حين ينتشر الجهل ويخبو العلم، وهو وظيفة العلماء وارثي الأنبياء في جهادهم ومسارهم، وهو ميثاق تحمل العلم.

إن التمييز بين جهالة الانتقائية البعيدة عن التأصيل وجهالة التحريف الموروث يفتقد المبرر العقلاني، كما أن التمييز في المتأولين بغير علم بين الاصطباغ بمسوح الدين واصطباغ بثوب الحداثة هو تمييز لا معنى له. فهما سواء من حيث التحريف، والقرب والبعد يتجاوز التمظهر إلى الحقائق والمضامين المنطوية خلف الشعار.

والسؤال إلى متى يصدح كل فاقد للمعرفة، يحرف الكلم عن مواضعه، حيث يستباح بجهالته الحرمات. وإلى متى تغض المؤسسة الدينية عن الجهلاء!، إن السكوت عن الجهالة شراكة في الإثم، وصد عن سبيل الله.

التدافع.. والمقاطعة الاقتصادية

صدرت فتاوى.. وبيانات.. ومواقف.. تناولت في فترة سابقة مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية. وتوافر في قضية الإساءة للنبي الكريم عبر الشبكة العنكبوتية قوائم المقاطعة بجهود فردية في غالبها. بحيث أضحت «المقاطعة الاقتصادية» الوسيلة الحاضرة دوماً.

وبدأ ينبغي التنبيه إلى الفارق بين (المقاطعة) و(الحصار)، فالثاني يستدعي المسوغ الشرعي لما يستجلبه على المحاصر من ضرر محيط، بيد أن الأول أي المقاطعة الاقتصادية ليست فعلاً حراماً، بل هو سلوك اختياري والعقلاء يمارسونه وفق مصالحهم الاقتصادية أو

المعنوية. فالدعوى للمقاطعة من هذه الجهة لا لبس فيها، وفي خصوص القضية لا يختلف اثنان على جدوائيتها.

نعم سبق استخدامها مع المنتجات الأمريكية ثم خبت إلى حد كبير، رغم أن السياسة الأميركية المسوغة للمقاطعة لم تنقطع.

وواضح أن كل تحرك جماهيري يتطلب نجاحه توافر عناصر التوجيه والتخطيط والتنظيم، وهذا بالذات ما افتقدته مقاطعة البضائع الأمريكية.

كما هو واضح أن المقاطعة للدنمارك أيسر بكثير من الولايات المتحدة، بل هي متعذرة في الثانية.

ومن هنا -تعذر المقاطعة الشاملة لمثل الولايات المتحدة- وإضرارها بمصالح الأمة الاستراتيجية والتنموية، لم يصدر مطلقاً فتوى بها أو قرار رسمي.

إن العقلانية المتوقعة من النخب دراسة جدوائية المقاطعة بوصفه إحدى الخيارات وملاءمتها للموضوع. وفي مثل المقاطعة يكون التساؤل حول تعميم المقاطعة أو حصرها جديًّا، وإن كانت المقاطعة لمثل الدنمارك لا تشكل معضلة اقتصادية، وإنما قد تستدعي تضامناً أوروبياً.

ولست بصدد التقويم للمقاطعة، وإنما التنبيه لضرورة حضور الأمة عبر النخب والمؤسسات الأهلية ليتدارسوا شؤونهم وشجونهم. والإشارة إلى أن ضرورة التدافع مما لا ريب فيه، إلا أن وسائله وأدواته وأهدافه الجزئية خاضعة لتدارس العقلاء المهتدين بضوابط الشرع الحنيف. وإن أهمية حراك الأمة العقلاني تتجاوز جدوائية التدافع إلى إعادة الاعتبار للأمة وتكريس فاعلية المؤسسات الأهلية.

الانتصار للقيم.. العواطف والعقلانية

أن تهب الجماهير غضباً دفاعاً عن شعائرها الدينية، لهو أمر مفهوم. لكن غياب الغضب أو انتقائيته فيما يحدث من أمور مريعة في العالم الإسلامي هو غير مفهوم.

لا ريب أن الوفاء لرسول الله ﷺ بعهد النصرة يتطلب موقفاً حازماً إزاء تهجم الغرب على شخصه الكريم ﷺ. وبغض النظر عن ماهية الموقف وما ينبغي إلا أن النصرة والوفاء للقيم وبميزانها بعيداً عن الغرائز والعصبيات. وإن كنا مؤمنين حقًّا برسول الله فالوفاء له بالنصرة إنما هو للقيم المحمدية.

إن مناط التكريم للنبي ﷺ هو التكريم الإلهي وهو موجود -مع التحفظ على المراتب- في الإنسان، والخصوصية الزائدة لمقام النبوة الجليل، لا ينفي حيثية التكريم الإلهي للإنسان.

أن الوفاء للقيم التي بشّر بها محمد بن عبد الله لا تتبعض بمكيالين، والرضا باستباحة

دم حرام، بل أية حرمة، هو استهانة برسالة النبي الكريم ﷺ.

ازدواجية المعايير تنبئ عن مقاييس عاطفية لا تفكير عقلاني قيمي. إن دور النخب أن تعالج هذه الإشكالية التي هي تخريب لبيت الأمة من الداخل وبأيدينا.

إن ما يقلل من شأن الغضبة العارمة لدى الكثير أنه غضب عاطفي غرائزي يفتقد للعقلانية ومعيارية القيم. وقد يكون هذا حكماً قاسياً، لكنه يحوي جملة من الحقيقة المرة.

رسالة الدين.. الرحمة الإلهية

قد وصف الرب دينه بالرحمة وللعالمين كافة، وجعله الدين الخاتم، وارتضى المسلمين أن يكونوا المبشرين برحمته للناس.

مما يجعل العبء على الأمة ثقيلاً يتجاوز دفع الأذى عن حياضها، إنه التبشير بالرحمة وسائر القيم النبيلة للبشرية.

و«الرحمة» ليست مجرد هدف، وإنما صبغة تضبط كل مفردات الوسائل والأساليب والسعي نحو إحقاق الحق. والحق أننا نمثل أسوأ مبشرين برحمة هذا الدين.

إن المنطلق أن نعتبر البشر هدف الرحمة الإلهية، وأن نتجاوز استعلاء الغرب (الملأ)، فلا يكون مبرراً للقطيعة فضلاً عن الظلم للإنسان المتوضع جغرافياً في الغرب.

إن استحضار هدف الرسالة السماوية والتفكيك بين النخب السياسية الحاكمة والمجتمعات، والتخلي عن النزوع للتعميم والإطلاق في تحديد العدو والتوصيف، والتواصل مع الآخر والاعتراف بحقوقه بداية المسار في التبشير بالرحمة الإلهية.

إن المؤمل أن تتفاعل شعوبنا والنخب المثقفة والمؤسسات غير الرسمية مع الجماعات الإنسانية في الغرب الساعية لمصلحة الإنسانية.

إن التفاعل الحضاري بين الشرق والغرب إنما يكون في الهموم الإنسانية المشتركة، ولهو فرصة أن نطل على العالم برؤى ديننا الحنيف الإنسانية والتقدمية، تجسيداً لمفهوم الأمة الوسطى والشاهدة ❑

الطائفية.. الفتنة

تحريف الدين وامتهان الإنسان

■■ صادق الموسوي*

في ٢٢ شباط ٢٠٠٦م كانت الصدمة (تفجير قبة مرقد الإمامين العسكريين) في مدينة سامراء العراقية، وكان الإعلان الصريح عن بواكير حرب أهلية طائفية.

العراق.. ومن قبل لبنان، نماذج يتجلى فيها عمق وفاعلية الطائفية السياسية في العالم العربي في صناعة المواقف والصراع.

هو سؤال عن الطائفية.. الفتنة.. أهي قدر الأمة ومستقبلها.. أم هو الإحباط!.

وهو إحباط مبرر!.. يستند للقلق على المستقبل وتصاعد التوترات والحروب الداخلية وتنامي العنف العبثي.

وهو إحباط يستند لضجيج يصم الآذان وتزدحم فيه الصور.. وهو صخب تصنعه فضائيات وأقلام مغرضة أو جاهلة، ويتولى كبره زعامات ورجالات أنظمة، وعمائم تراكضت للدفاع عن تماثيل وما رف لها جفن لأنهار الدماء.

لم يكن حدث سامراء أول حرمة انتهكت.. لكنها الرمز والعنوان.. لنتأمل قليلاً في بيانات الإدانة!.

لم تخرج عن المألوف السياسي الإعلامي، وغاب فيها الموقف الشرعي -خصوصاً الرسمي-. وهو غياب يحكي حقيقة الطائفية البغيضة النافية للآخر.

ليس مطلوب للإدانة أن تؤمن بإمامة الإمامين العسكريين، ولا شرعية البناء على

* كاتب - السعودية

القبور، وإنما أن تعترف للآخر بالحق في الاختلاف، وأن يكون له الحق في التعبير عن معتقداته وممارسة شعائره.

فغياب الإدانة الشرعية يصنف البيانات في خانة المجاملات السياسية، ويكشف عن الكفر بشرعية الاختلاف والآخر. ويكشف عن رؤية ضيقة ترى التلازم بين التخطئة للآخر وإهدار الحقوق. وهو تلازمٌ خطيئة، يذر البلاد بلاقع.

البدايات.. أم الجذور

يرى بعض أن جذور «لعنة الطائفية» تكمن في أزمة هوية في العالم العربي قد بدا أوارها منذ ٢٠٠ سنة بين الهوية الدينية والهوية السياسية. بل ويتراوح من الزعيم الأوحد إلى العشيرة والحزب والطائفة والقومية.

بينما يرى آخرون أن البدايات في الجذور التاريخية، عند بدايات العصر الأموي. فقد أسست السلطة بالقوة وبالعنف وأسست لتوظيف الدين لصالح السلطان، واصطنعت العرب مقابل غيرهم والقبائل اليمانية مقابل القيسية. وكان الدين حاضراً في كل المظالم.

ولم يستجد اليوم جديد.. فالدين «الطائفية»، والقبيلة «العشيرة،» والعرب والموالي «القومية».. مفردات مألوفة في الحاضر كما التاريخ.

إذن الطائفية والعشائرية هما مفاتح التطور في النظم والقيم الاجتماعية ومكابحه كما هو رائج، وهما سمة المجتمعات المشرقية أم حمى راشحة من المستعمر - فإن التفسير الرائج أيضاً أنهما عائقا الديمقراطية والتنمية بل وقيام الدولة العصرية.

فالحديث فيهما مشؤوماً ومحظوراً، حتى في توصيف واقعنا المعجون بهما. بينما يكون الحديث في مفهوم المواطنية والاندماج مطلوباً ومشروعاً. فالتعدد الطائفي مستورد من خارج المجرة الإنسانية.

بيد أن كون التعددية «الطائفية» أمَّ الكوارث في الدولة العصرية في عالمنا المشرقي؛ ليستدعي تغييراً في كينونة الإنسان «الاختلاف»، ويستدعي الإغماض عن مجتمعات أخرى لم تكن الطائفية عقوبة إلهية فيها.

إن التعددية بكل صورها تعبير عن السنن الإلهية في الخليقة. ونحن إنما نتحدث عن الإنسان الذي نعرف، وليس قسر الإنسان على غير الفطرة.

بيد أن ثمة منطق «التعارف» تمهيداً لميثاق يؤسس لمدنية إنسانية، وثمة منطق «الفرعون» المؤسس للعلو والاستضعاف. فالتعددية الطائفية قد تكون مهددة للجماعة الكبيرة تماماً كأي تعددية عرقية أو سياسية أو دينية، كما قد تكون مصدر ثراء وتعاون وتكامل.

فالمشكلة في التعددية الطائفية كغيرها من ألوان التعدديات - حين تكون إطاراً هادماً

لحقيقة الإنسان.

أقول الإنسان.. إذ إن إطار الوطن قيمته مستمدة من الإنسان. وحين يكون الوطن فيصلاً في المطلق فهو الهدم لمعيارية الإنسان، وهو الهدم لمنطق «التعارف». وإنما الوطن يصنع من خلال الميثاق بين مجموعة من البشر.

فالتعددية لا تكون هدمٌ للدولة، حين لا تكون دولة طائفة تستضعف الأخريات.

وبعبارة أكثر وضوحاً؛ إن التذرع بالطائفية وتأثيرها التدميري إنما هو أكذوبة الأنظمة الشمولية الاستبدادية لمسخ مكونات المجتمع وقمع حراكه السياسي.

وأيضاً؛ فإن جذر المشكلة في عمقها هو الطبيعة البشرية النزَّاعة للاستئثار والعلو، وإنما يستثمر البشر كافة الوسائل للاستعلاء، ومنها الطائفية.

وجذر آخر يتمثل في الفلسفات والثقافات الممتهنة للإنسان - إذ القيمة لذات الثقافة، فخارج إطارها تنعدم الحقوق - سواء المادية أم الدينية. نعم كلاهما تحريف؛ عن الوحي وعن الجبلة البشرية السوية.

التعددية.. أم إلغاء الآخر

جوهر مشكلة الطائفية - بمختلف تجلياتها - في العالم العربي أنها تلغي الآخر وتهيمن على الأقليات. والدولة القومية لم تكن إلا إرادة صهر للأقليات العرقية والمذهبية (غير السنية) في نظامها، دون أن تعترف بوجوداتهم.

ومن الطريف أن يكون للدولة العربية المعاصرة الفضل في إحياء المنطق الخلدوني؛ لاعتمادها عصبية وإقصائها العصبيات الأخرى، سواء القبلية أو العرقية، بل والمذهبية.

وتماماً كالدولة الأموية «العربية».. فقد شادت بنيانها على العصبية، وكان هو سبب سقوطها. فإن العصبيات لتخلق الصراع الداخلي المفتت للدولة.

التعددية قدر الإنسان. والتعددية الطائفية كذلك. والمشكلة تتجاوز الوطن والدولة.. فهي مشكلة البشر؛ سواء تأطروا بسياج الدولة الواحدة أم تجاوروا في دول مختلفة.

فالمشكلة تكمن في قدرة الإنسان على تجاوز العقد النفسية لتحقيق العقلانية وتكريس التعارف «الفهم، الاعتراف» تمهيداً لميثاق - ينظم العلاقات والاختلاف - يرعى الحقوق ويصون الحرمات على أساس كرامة الإنسان والعدالة والحرية.

ثقافة الوطن.. أم الإنسان

قد يذهب البعض إلى إشكالية فشل الدولة في تشكيل ثقافة مواطنة متجاوزة للطائفة.. بيد أن السؤال لماذا فشلت!، ولماذا لا يشعر (المواطن) بالانتماء؟!.

ولو أعدنا صياغة المقاربة لارتفع اللبس!. فمن يصنع من؟، وما مصدر الشرعية؟.

الإنسان أم الدولة. فالدولة في عالمنا المشرقي وهي مختزلة في النظام السياسي وهو مختزل في عصبية ما تنشد الولاء والانتماء، بينما الإنسان (الفرد - الجماعة) هو أساس شرعية الدولة.

ومع تصحيح المعادلة يرتفع التحريف، ويمكن الصيرورة إلى الدولة الحديثة المستوعبة للتنوع والتعددية، وتتمكن من ترسيخ العيش المشترك والمواطنة، فالمواطنة تؤسس على ميثاق الشرف وكرامة الإنسان لا الغلبة والاستبداد.

فالتوحيد القسري وإن كان بمسمى الوطن هو عنف وقهر وظلم سيولد حتماً الصراع الاجتماعي.

ديمقراطية الطوائف

سيادة القانون وعدالته تنفيان «المحاصصة»، إذ هي إعادة إنتاج النظام الطائفي وإن بصورة أقل سوءاً. وربما المسوّغ لها الهواجس وأزمة الثقة بين فسيفساء المجتمع.

وحيث تحقق «المحاصصة» التوازن والتوافق، دون المساس بالحقوق المدنية يمكن لمثل هذه الديمقراطية المبتدعة أن تكون تمهيداً لدولة القانون والمؤسسة والإنسان.

بيد أن هذا المسار على مفترق طريقين. فالثاني أنموذج الدولة اللبنانية الهشة، وقد يتطور نحو النموذج العراقي المظلم.

إذ إن صيرورة المسار نحو دولة القانون والإنسان يتطلب توافقاً بين الطوائف أحد أعمدته تلاقي المصالح الاستراتيجية والاعتراف المتبادل بالحقوق والحرمات.

الثقافة.. وبدايات المجتمع الأهلي

تجربة العراق تبرز أن الديمقراطية المستنبتة خارج رحم المجتمع ومكوناته وخصائصه تعبير مرادف عن الفوضى والعنف العبثي.

وواضح أن خيارات المجتمع أفراداً وجماعات تستند لثقافاتها المحددة لمصالحها وسبلها وعلاقاتها مع الآخر. كما أن اختلال التوازن بين الدولة والمجتمع سمح بالاستبداد وتهميش المجتمع.

إن قليلاً من القلق على المستقبل ليكفي أمام تجربة العراق لبعث مراجعة نقدية للثقافة والنظم الاجتماعية السائدة.

إن تجربة العراق تُرينا بوضوح تام إشكاليتين:

- ثقافة الإقصاء والإلغاء، سواء بثوب الفكر العلماني، أو الديني؛ فيما يُسمى بـ«الفكر التكفيري». مما يستدعي مراجعة نقدية للفكر الشمولي المدمر لكينونة الإنسان وحرماته، وبمسميات - تقدمية أو رجعية - ما أنزل الله بها من سلطان. فسيان بين سلفية تكفيرية

تستبيح كل الحرمات وبين وطنية وقومية أو مقاومة تحرق الأخضر واليابس.

إن القول الفصل في هذا الفوضى في المفاهيم والتحريف في التوصيف هو أن الإنسان هو القيمة والمعيار.. مصالحه وحرماته وحقوقه. وإنما بُعِث الرسول ﷺ رحمة، وإنما الوطن من أجل الإنسان.

وتلك الأسماء ليست بذات قيمة.. وإنما المعيار مدى اقترابها في المضمون والعواقب من رعاية القيم الإنسانية.

- تهميش المجتمع لدرجة الشلل. إن فاعلية المجتمع عبر مؤسساته الأهلية كانت لتسمح بالحد من استبداد الدولة، وربما تصحيح المعادلة بإخضاع الدولة للمجتمع، وكانت لتمنع الفوضى بعد انفراط النظام الاستبدادي.

بيد أن تنمية المجتمع الأهلي تبدأ من التنمية الإنسانية؛ بتحرير الإنسان من العقد النفسية موروث الجهل والاستبداد، لخلق السوية النفسية والتفكير العقلاني. وهاهنا تكمن أهمية المسألة الثقافية.

إن تنامي يقظة المجتمعات المهمشة البعيدة عن تحولات العصر مسنودة بالتواصل والانفتاح مع المجتمعات المدنية والمتمدنة ليفتح بارقة أمل معركة المجتمع مع مصالح القوى الكبرى المرتبطة بما هو قائم، وفي معركة المجتمع مع النظم؛ التي مع تنامي الوعي تفقد وهم الشرعية المصطنعة.

بلا ريب إن العقبات متعددة والتحديات كبيرة.. بيد أن الرهان على الأمة ليس مجازفة، وهو المخرج.

الطائفية.. الصد عن الدين

حركات العنف العبثي «الإسلامي»!.. المعششة في مستنقع الطائفية ما زالت الثغرة.

ولا نعني بهذا انكماش الموج الديمقراطي المستورد للمخاوف على المصالح الدولية الاستعمارية في بلادنا، إذ إن التاريخ والمنطق يمنعان حسن الظن بنوايا الدول «الكبرى» ويجعله إسفاف في الغباء.

إن أمتنا أثبتت بكل جدارة المناعة إزاء العدو الخارجي، بالدرجة نفسها التي أثبتت هشاشتها لأمراضها الداخلية النافذة لمكوناتها.

فالطائفية تشوه الوعي الإنساني، وتفسد العلاقة مع الآخر، فتهدم بنية المجتمع ومؤسساته الجامعة وتشظيه لشراذم متحاربة، يستقوي ببعضها النظام الاستبدادي على بعضها الآخر.

وإذا بتلك المناعة إزاء العدو الخارجي تتحول إلى «الرجل المريض».

وحيث أفلست التيارات القومية والعلمانية في التأثير على مجتمعاتنا مقابل المد الليبرالي

بعد أن أسهمت بقسط وافر في تكريس الطائفية، فعودة الطائفية مجدداً متلبسة الشرعية الدينية يلقي بثقل مسؤولية المعالجة على المؤسسة الدينية.

أوليس من المعيب أن تصبح الطائفية أيسر ما يتعلمه المرء في مجتمعاتنا؛ من الأسرة إلى خطيب الجامع مروراً بكتاب مدرسي وبرنامج متلفز.

إنه من المؤلم أن نتباهى بتاريخ مجيد مليء بالروائع الإنسانية (الحقبة النبوية على أقل تقدير) وأن نُشَرِّع لاستباحة كل الحرمات، حتى ليصبح عتاة الصهيونية أقزاماً أمام جرائم الطائفية التي ترتكب باسم الدين، وكأنه نقمة على العالمين لا رحمة.

إن ما ينبغي أن تلتفت المؤسسة الدينية له بكل جدية هو أن تفاقم الفتنة الطائفية لن يقتصر على خلق الفوضى والإطاحة بكل الحرمات، وهذا وحده كاف للمراجعة، بل سيطيح بالدين نفسه. حيث يبحث الإنسان عن الرحمة والاستقرار والأمن والحياة الكريمة.

صخب الفتنة.. والكلمة الطيبة

إن صخب الفتنة يستخف بالعقول، ويجعل الناس قطيع يسيِّره راعٍ أهوج يتقن النعيق واستثارة الغرائز والأحقاد.

فما بال العقلاء يبخلون بالكلمة الطيبة. وما بالهم يسمحون لأنصاف المتعلمين بتحريف الكلم عن مواضعه ويقولون على الله ما لا يرضى من القول.

إننا -جميعاً- مطالبون بأن نكون واضحين في مواقفنا، مجدين في السعي لإطفاء الحريق.

وغير خفي أن إعادة الاعتبار لصبغة الأمة المسلمة وأساس ميلادها (الشهادتين)، وإزاحة تخريفات عصور التحريف المتوارثة في تكفير المسلمين ضرورة عقائدية فقهية وضرورة واقعية لسلامة الأمة. ومن ثم إعادة الاعتبار إلى (كلمة السواء) مع أهل الكتاب وغيرهم.

إن حيادية الدولة تجاه مكونات المجتمع نمط لا يستهويه الأنموذج الفرعوني، لكنه تكليف المجتمع ومكوناته خصوصاً المؤسسة الدينية بأن تنأى بنفسها عن أن تكون عون الاستبداد وعن استطالتها على الآخر بالتحالف مع أنظمة الاستبداد.

إن سيرورة الأمور ليست سوية ولا صافية، فلا يمتاز فيها الخير من الشر، فالفتن جمة ومتتالية.. والمعول على العقلاء ورجال الدين في الكشف عن الزيف والتحريف وإعادة الناس إلى عقولهم وتذكيرهم بدين الله النقي وقيمه.

إن التحليل الذي يلقي باللائمة على المؤسسة الدينية أو أنصاف المتعلمين المتقمصين مسوح التدين في تأجيج الفتنة لهو تحليل يصعب تكذيبه أو التقليل من جديته.

حقًّا إن ما يجري اليوم ليستحضر قصص بني إسرائيل في حربهم لأنبياء الله

وسفكهم الدم الحرام، وإخراجهم الناس من ديارهم بغير حق وانتهاكهم لكل الحرمات، وكل ذلك تحت راية التحريفيين المتقمصين مسوح الإيمان.

إنّا اليوم بأمس الحاجة إلى الكلمة الطيبة، القول المعروف السديد اللين الحكيم؛ أي القول الحق الحسن المظهر، ومن رجال الدين تحديداً، بل هو المائز بين المتقمصين والمستمسكين بحقائق دين الله. وهي ليست مجرد كلمات وإنما خطاب المؤسسة الدينية للأمة، تكريساً لثقافة المودة والتسامح والقبول بالآخر والإنصاف.

نحن جميعاً بكل ألوان المجتمع وطوائفه ومذاهبه وأعراقه وملله.. مطالبون بالتلاقي على «كلمة سواء» على أساس حرمات الإنسان ورعاية حقوقه أولاً، وثانياً المصالح المشتركة، وتحطيم حواجز الاختلاف بالقبول بالتعددية على أساس كرامة الإنسان وحريته متجاوزين تحريف الأسماء والتباسها للتلاقي على أساس التعارف.

فتشابه الأسماء لا يجمع المختلفين في كينونة الإنسان، كما أن اختلافها لا يصنع خلافاً بين المتلاقين على أساس كرامة الإنسان وبمنطق التعارف والاعتراف.

إن غياب أسس التوافق على ميثاق شرف يجعل المفارقة بإحسان أمراً حكيماً، بل نبيلاً أمام خيار الاستبداد أو الفوضى ❑

العسجد النازف

■■ الشاعر معتوق المعتوق*

صرخة من قلبٍ مكلوم لجريمة تفجير القبة والضريح الشريفين لسيدَينا الإمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام بسامراء.

كنَّا نضمِّدُ بالقُبابِ جروحا ... واليومَ أضحتْ جُرحَنا المفتوحا
وبِها نُعلِّلُ جَفنَنا عن قرحِهِ ... واليومَ صارَتْ جَفنَنا المقروحا
كُنَّا نكفكفُ سَيْلَ مدمَعِنا بها ... واليومَ أضحتْ دَمعَنا المسفوحا
وبِها نزُجُّ الآهَ عاليَةً بنا ... ولقد غدت صوتَ الأسى المبحوحا
اللّه يا يومَ الرزيَّةِ ما جرى؟ ... ألهَبتَ يا يومَ القُبابِ قروحا
فكأنَّ أحمدَ قُطِّعَتْ أحشاؤهُ ... وكأنَّ حيدَرَ عادَ يُغصَبُ روحا
وكأنَّ فاطِمَ كُسِّرَتْ أضلاعُها ... وكأنَّما خِدرُ البتولِ أُتيحا
وكأنَّما هُتِكَتْ جنازةُ شُبَّرٍ ... وكأنَّما بُعِثَ الحُسينُ ذبيحا
وكأنما طُحِنَتْ أضالِعُ صدرِهِ ... وكأنَّما سِتْرُ الخُدورِ أُزيحا
فبَدَتْ بسامِرّا المُباحَةِ زينَبٌ ... تدعو وقد رأت الحُسينَ طريحا
ليتَ السماءَ على الوِهادِ تحدَّرت ... والبدرَ من بُرجِ السَماءِ أُطيحا

* أديب - السعودية.

ليتَ الجبالَ على السهولِ تدكدكت ... ومُدَى الصواعِقِ ما طَعنَّ ضريحا
ليتَ العَمى بين الجِنانِ أصابَني ... كي لا أرى عَمَدَ القُبابِ كسيحا
جدَّاهُ قد هَتكوا عليَّاً وابنَهُ ... أترى ابنَكَ المهديَّ جاءَ جريحا
قد كنتُ أحسبُ في القبورِ أمانَنا ... لكِنَّما حَرَمُ القبورِ أُبيحا

* * * *

والآهِ لن تستأصِلوا إيمانَنا ... والوجدِ لن تستعبِدوا أرواحَنا
قسماً براعفةِ الجراحِ وبَوْحِها ... لن يقطعَ السيفُ الجبانُ حِبَالَنا
فلقد عِقَدْناها بِكَفٍّ محمدٍّ ... وبكفٍّ من نال العُلى وأنالَنا
والقَدْرِ والمِحرابِ لن تذوي الرؤى ... والطعنةُ الرعناءُ لن تغتالَنا
والدارِ والأضلاعِ لن نفنى وذي ... صُحُفُ المودَّةِ دوَّنَتْ آجالَنا
والطِفلِ والمسمارِ لن تبلى المُنى ... أنّى وقد ساقى الهوى أشبالَنا
والخدِّ والأقراطِ لن ننسى لكم ... دَينَ الظُلامةِ حين نقدحُ نارَنا
والسُمِّ والأكبادِ إنَّ بقلبِنا ... وَلَهَاً إلى نخلِ الوفاءِ أجاءَنا
والجسرِ والقيدِ المضمَّخِ بالإبا ... أبت الجدودُ مذلّةً وأبَتْ لَنا
والتربةِ الحمرا وقلبٍ قتيلِها ... سهمُ الفؤادِ على الخطوبِ أعانَنا
والنحرِ والصدرِ المكَسَّرِ والظَما ... عطشُ الحُسينِ على المَعينِ أقامَنا
والنارِ والخُمُرِ السليبةِ والخِبا ... قد جلبَبتْ خُمُرُ الثباتِ نساءَنا
والجودِ والكَفِّ القطيعةِ واللِوا ... ورَدَتْ مواجِعُنا السَما وسَقَتْ لنا
قسَماً بيومِ العسكريينِ الذي ... شبَّتْ بهِ شُعَلُ العِدى وأشابَنا
إن تهدِموا للطاهِرينَ منارَةً ... لن تُسكِتوا بين الصدورِ أذانَنا
اللهُ أكبُر، يا محمّدُ، يا عليْ ... لن يقطعَ القتلُ المُريعُ صَلاتَنا

* * * *

ذُبنا وصبرُكَ كالجِبالِ الراسيهْ ... لم تبقَ فينا للتجلُّدِ باقيَهْ
يا سيِّدي كلَّتْ ضروعُ دموعِنا ... وبصدرِنا رسُلُ التَزَفُّرِ ذاوِيَهْ
يا سيِّدي من عَتْبِنا ماتت متى ... فبمن نلوذُ إذا دهتنا الداهيهْ
وبمن نلوذُ إذا انجلى صبحُ العِدى ... إلاّ بنجمِكَ إن طوَتنا الداجِيَهْ
هذي أنامِلُنا تنِزُّ دِمائَها ... لحِبالِكُمْ رغمَ الوحوشِ الضاريَهْ
ها نحنُ نهتِفُ والمخالِبُ في اللُهى ... ونبُثُّ صرخَتَنا لدربِ الناجِيَهْ
خُذنا بحقِّكَ للمُغيَّبِ واتَّئِد ... فالسيرُ وَعرٌ والقوافِلُ حافيَهْ
وإذا وَصَلتَ إلى حِماهُ فقُل لَهُ ... هتكوا حِماكَ وذي الجموعُ ورائِيَهْ
تدعو وحقِّكَ ما بقت دارٌ لَنا ... (إلاّ بها ناعٍ يُجاوبُ ناعيَهْ)

ثقافة الإسلام وثقافة المسلمين:

الاتصال والتقاطع أم الانفصال والقطيعة؟!

عبد الصمد عبد المحسن الرشيد*

الكتاب: ثقافة الإسلام وثقافة المسلمين الاتصال والتقاطع أم الانفصال والقطيعة؟
المؤلف: علي علي آل موسى
الناشر: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية في حوزة القائم العلمية
الصفحات: ٣٦٨ صفحة من الحجم المتوسط
الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ

إنّ الحديث عن الثقافة الإسلامية -سواءً أكانت ثقافة الإسلام أم ثقافة المسلمين- لابدّ وأن يثير الكثير من الحساسيات في هذا الجسد الإسلامي المريض، فحيثما وضعنا أيدينا على هذا الجسد أدمينا فيه جرحاً، جراحه أكثر من أن تُحصى، ووصفات العلاج فاقت عدد الجراح، والمسلمون بين تلك الجراح وهذه الوصفات تتقاذفهم أيادٍ كثيرة ، فتلك التي ظلمُها (أشدّ مضاضة على القلب من وقع الحسام المهند)، وتلك التي تقاذفتهم حتى ملّت هذا التقاذف.

طبياً..، قد يكون سبب المرض تركيبة معينة في الجينات الوراثية عند المريض، وعندها يقف الطبّ حائراً -إلى درجة اليأس- أمام هذا المريض، أما عندما يكون المرض قد نشأ من مجموعة من العوامل الخارجية -وإن ساعدتها عوامل داخلية- فعندها لن يُعدمَ الطبُ

* كاتب - السعودية.

حيلةً يهتدي بها لتشخيص هذا المرض ثم التخلص منه.

ولنا أن نتساءل: مرض الأمة الإسلامية من أيّ النوعين هو؟، وهل استعصى عليه الشفاء ليكون من النوع الأول؟ أم أنّ تشخيصنا وعلاجنا هما للخطأ دائماً أقرب؟!

قد يكون (إسلامُنا) ضعيفاً إلى درجة لا يقوى فيها على البقاء متعافياً أمام كلّ هذه المتغيرات!، وقد يكون هناك من لا يُسعده أن يرى مريضنا هذا وقد تعافى من علله!

ولأنّ جميع مظاهر مرض الأمة لا تعدو كونها مظهراً لثقافة الأمة ومنهجها في التفكير، من هنا وجب البحث في عمق الواقع الإسلامي -تحديداً في عمقه الثقافي- لنميّز الخبيث من الطيب، ولندرك أيّه يذهب جفاء وأيّه يمكث في الأرض لينفع الناس.

هل أنّ ثقافة المسلمين هي ثقافة الإسلام؟، وما نقاط التقاطع بينهما؟، وأين ينفصلان؟، وهل يتناقضان؟

هذا ما لامسته يدُ كاتبنا فضيلة الشيخ علي آل موسى في كتابه (ثقافة الإسلام وثقافة المسلمين: التواصل والتقاطع أم الانفصال والقطيعة؟!)، وهو كتاب صُهرت بين دفتيه سلسلةٌ من الدراسات نُشرت للكاتب في مجلة (البصائر) ومجلة (المعرفة) التي تصدر عن وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية.

يقع الكتاب في تسعة فصول اعتمد الكاتب في عرضها المنهج العلمي، سنعرضها تباعاً مع بعض التقديم الذي اجتهدت أن يكون مناسباً ما أمكن:

الفصل الأول: (الفكر والثقافة.. قراءة مفهومية):

بدأ الكاتب كتابه (بتأسيس مفهوميٍّ) لمصطلحات: الفكر والثقافة والمثقف. وقد أسهب الكاتب في عرضه للمفاهيم بغَية الوضوح لمن يرافقه الرحلةَ في الكتاب، ذلك لأنّه -أي الكاتب- يرى «أنّ التحديد المفهومي للمصطلح يخلق حالة من الوضوح المعرفي والعملي، والضبابية المفهومية تخلق إرباكاً معرفياً وتطبيقياً، وهذا ما نشهده جرّاء عدم وضوح كثير من المفاهيم للمصطلحات، مما يجعل شخصاً يؤمن بالمفهوم ويحارب المصطلح، والعكس» صفحة ٢٥.

الفصل الثاني: (ثقافة الإسلام وثقافة المسلمين):

بعد هذا التأسيس -الذي لابدّ منه- يأخذنا الكاتب إلى الجذور البعيدة زماناً، القريبة حضوراً ووجداناً،.. إلى حيث البداية مع النبي الأكرم ﷺ، وفيها يُبحر بنا الكاتب في البدايات التي وضعت الانطلاقة نحو فكر وثقافة جديدتين لهذه الأمة، وكيف كان النبي الأكرم ﷺ يضع الركائز الأساس نظرياً من خلال القرآن الكريم والسنة المطهرة، وعملياً من خلال تجسيد النظري واقعاً ملموساً على أرض الواقع، وكيف كان يحارب بحكمة تلك

الرواسب الجاهلية التي ما فتئت تختفي تارة لتطلّ برأسها الخبيث تارة أخرى، فـ« بين فينة وأخرى تفغر الجاهلية فمها لتخرج شيئاً من روائحه النتنة بين المسلمين» صفحة ٤٠.

ومع مسيرة عجلة الزمن نشهد عملين مختلفين هما: إبعاد المسلمين عن ثقافتهم الأصيلة، والذي بدأ بمنع تدوين الحديث الشريف وإقصاء أهل البيت ﷺ عن الساحة التشريعية والسياسية؛ مما أحدث لدى المسلمين فراغاً سرعان ما انتهزته العملية الثانية، وهي إحلال الثقافة البديلة (الدخيلة) محلّ الثقافة الأصيلة، وذاك عبر وضع الأحاديث وحركة الترجمة للفكر اليوناني والفارسي والهندي، كما خاض المسلمون في حياتهم تجارب أثرت في ثقافتهم، ثمّ أُغلق باب الاجتهاد على منجزات تلك الفترة، مما أعاق العقل المسلم عن عملية المراجعة والبناء والتطوير، وجاء عصر التدوين ليكتب ما مضى كلّه ويضعه بين أيدي المسلمين بوصفه ثقافة الإسلام!!

كلّ ذلك يعرضه الكاتب بشواهده المختلفة ليرسم أمام القارئ بداية ثقافة الإسلام (الأصيل) وصراعها مع (الدخيل) الجاهلي وغيره، الذي يتنافى مع الانطلاقة الجديدة، ثم ينقلنا الكاتب إلى عصر ما بعد النبي الأكرم ﷺ راسماً لنا -مع الشواهد والظواهر- حالة الصراع بين الأصيل والدخيل -الذي قويت شوكته-؛ ليضع أمامنا تصوراً مبدئياً مهماً للخوض في ثقافة الإسلام وثقافة المسلمين ومن ثم الروافد التي غذت أحدهما على حساب الآخر، وباعدت بينهما، والنتائج التي تمخضت عن هذا التباين بين الثقافتين.

الفصل الثالث: (المسبقات الفكرية وعملية التوظيف):

من الأهمية بمكان أن تمتلك الأمة -أيّة أمة- تاريخاً وموروثاً تنظر إليه بكثير من التقدير والإعجاب، ولن تُمانعَ من أن تُحيطَه بقليل أو كثير من الاحترام والقداسة، لكنّ الإشكالية الأكبر أن تصبح حركة الأمة حركةً باتجاه ذلك المَاضي أو مرهونة به، والأدهى أن تجزم بأنّ في ماضيها فقط قد تجسّدت كلّ الكمالات، وفيه فقط قد بلغ الإنسان أقصى غايات الوجود.

«إّننا لا نذكر إلا إيجابياتنا حتى نفرّ بجلدنا من الحضور الواعي في هذا العالم والتناغم والتفاعل معه، وحتى نتخلص من وخز الضمير الذي يسألنا وبإلحاح: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟، وإذا لم نجد في حاضرنا بذور أمل نقطفها في المستقبل، لجأنا إلى الاحتماء بدفء الماضي والتراث التليد» صفحة ١٠٤.

(المسبقات الفكرية والتاليات الفكرية) والصراع بين القديم الموروث والجديد القادم وإيجاد صيغة يتناغم فيها الجديد مع القديم، يجعل الأكثر يقوم بإعمال القديم الراسخ في الذهن لمحاكمة الجديد وتوجيهه (وتوظيفه) لصالح القديم -إن قصداً أو عن غير قصد-؛ لأهداف بعيدة كلّ البعد عن روح الحركة الثقافية المحكومة بلغة المنطق والدليل،.. وهكذا

وظّفت النصوص الدينية وغيرها..، كما وظّفت الأفكار والأحداث التاريخية.

هذا ما بحثه الكاتب في هذا الفصل (المسبقات الثقافية وعملية التوظيف)، كلّ ذلك مع عرض لكثير من المسائل الثقافية - التي اجتهد الكاتب في تنوعها - ليضع أمامنا نماذج تجلى فيها أثر المسبق الفكري على المنتج الثقافي الإسلامي.

الفصل الرابع: (نحو ثقافة حية):

الإنسان -بطبيعته- يألف مظاهر الحياة، وينفر من كلّ المظاهر التي توحي بانعدامها، ليس الحديث هنا فقط عن الظواهر المادية المحسوسة بل يتعداه للمجردات والمعنويات. وللثقافة هنا دور مفصلي، فقد تكون باعثاً على الحركة -ماديةً كانت أو معنوية-، وقد تكون مثبّطاً يجرُّ الأمة صوب التقوقع والسكون.

هذا ما عالجه كاتبنا في هذا الفصل، ففيه حديث عن (الثقافة الحية والثقافة المحيية)، ويقابلهما (الثقافة الميتة والثقافة المُميتة)، وكيف تسهم كلٌّ منهما في نهضة الأمم أو تخلفها، وعرض الكاتب لهما نماذج من واقع الأمم المختلفة، وأيضاً من تاريخ وواقع الأمة الإسلامية.

« إنّ لديها -أي الثقافة الحية- القدرة الفائقة على الانتشال من الموت إلى الحياة، من قعر الحضيض إلى ذرا العلياء، من اللا شيء إلى التحول إلى رقم هام وصعب في المعادلة الحياتية...، قادرة على التعاطي مع ما حولها تأثيراً وتأثراً» صفحة ١٣٦.

كما تحدّث الكاتب عن الطرق المتضادة -في الرؤية والمنهج- حول كيفية تشكيل الثقافة الحية، كالاعتقاد بأنّ ذاك يتم عبر تجميع أجزاء الثقافة الحية المتناثرة، أو عبر تجزيء المركّب الثقافي الإسلامي وأخذ بعضه، أو استلهام الحيوية والثقافة المتحرّكة من خارج دائرة الإسلام، أو عبر تفعيل الذات (القومية أو الدينية).

وذهب الكاتب إلى أنّ للثقافة الحية المطلوبة القادرة على تحريك مجتمعاتنا مواصفات هامة منها: المبدئية والرسوخ، والانفتاح والاستيعاب، والشمول، والموضوعية، والفاعلية والحيوية، والميدانية، والوضوح والعمق، والوحدة والانسجام.

وأنّ هناك ثقافات دخلت المجتمع في فترات سابقة لكنّها فشلت، بسبب عدائها للدين والهوية، واعتمادها على قيم الآخر (لا الذات)، واستعمالها لغة الخطاب المتعالي على المجتمع، واصطدامها مع المجتمع، وتنظيرها للمثال (لا للواقع)، والتطبيقات الخاطئة التي وقعت فيها.

الفصل الخامس: (الثابت والمتحوّل):

من مظاهر المجتمع المسلم تقيده بالأحكام الدينية، ولاشك أنّ ذلك يلقي بظلاله على ثقافة المجتمع والعكس، فالفقه -فهماً وتطبيقاً- يتطور بتطور وعي المجتمع وثقافته، وإلمام

الفقيه بواقع الأمة يجعل الفقه أقرب ما يكون إلى واقع الأمة وتطلعاتها.

وعناصر التشريع الإسلامي فيها عناصر ثابتة دائمة مطلقة، وأخرى متغيّرة مرنة متحرّكة، لكنّ هناك من اختلّت عنده النظرة في أحد الأمرين، فعدّ الدين كلّه متغيّرات لا استقرار لها ولا داعي للتمسّك بها، وعلى الطرف الآخر هناك من عدّه كلّه ثوابت، فوقف من الجديد -حتى في الوسائل والآليات- موقف المواجهة، بل هناك من نظر للأمور الأخرى -كالنظريات العلمية- بإحدى هاتين النظريتين، ولم يتّسم بالموازنة والوسطية.

وهناك من يخلط بين الدين، والفهم الديني، والتطبيق، فيحمل الخطأ في أحدها على الآخر، في حين أنّ «الفهم الديني -من أيٍّ صدر- فهو مجرد وجهة نظر مستقاة من الدين، فهو مجرد فهم بشري يتأثر فيه صاحبه بنظرته الخاصة، وبثقافته وبمحيطه الاجتماعي ويختلف من واحد إلى آخر، فهو متحول لا ثابت» صفحة ١٩٦.

كما تعرض الكاتب لمصطلحي الفقه والعلم اتساعاً وضيقاً، وانعكاس ذلك على الواقع الثقافي للأمة سواء في صعيد النخبة -العلماء والمثقفين-، أو القاعدة الجماهيرية، بحيث بدأ المصطلحان ولهما من الظلال الواسعة الوارفة العطاء الكبير المغدق، ثمّ انكمشا وانحسرا لخصوص فقه الدين والعلم الديني، بل لخصوص قسم يسير منه هو الفقه الفردي.

الفصل السادس: (التعارض بين العقل والنقل):

عندما يقول لنا العلم -قديما وحديثاً-: إنّ الأرض كروية، ويقول لنا القرآن الكريم: ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾(٣٠) سورة النازعات، ويقول: ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا ﴾ (١٩) سورة نوح، ويقول: ﴿ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ (٢٠) سورة الغاشية، عندها يطرح السؤالُ نفسه: هل الأرض كروية أم مدحوَّة مبسوطة مسطحة؟، هل القولان متناقضان؟ أم أنّ فهمنا لمدلول كلّ مقولة هو ما يوحي لنا بالتناقض؟

(التعارض بين العقل و النقل) فصلٌ يناقش فيه الكاتب: مفهوم التعارض، ومفهوم العقل، ومفهوم النقل، ثم التعرّف على رتب الحُكم، وأيضاً التعرف على مستويات البناء المعرفي، كلّ ذلك كمدخل هام للخوض في هذه الدراسة.

ثم يطرح الكاتب الأسئلة التالية مع التعليق عليها: هل يمكن التعارض بين العقل والنقل؟، وهل وقع التعارض؟، هل يُخطئ العقل؟، هل يخطئ النقل؟، وحديثٌ عن الدين والعقل، والتساؤل: أيهما الأوسع إدراكاً: العقل أم النقل؟، والمقصود من مبدأ التسليم بأوامر الدين، وكيف «أنّ هناك فرقاً بين التسليم والبلاهة، فالدين يدعو للأول، فيَعمل المرء بالحكم التشريعي -وإن جهل علته- مادام حكماً تشريعياً ثابت الصدور، لا أن ينقاد إلى كلّ شيء مدعى على الشرع في خضوع وبلاهة، ويقبل بكلّ شيء حتى لو لم يكن صحيحاً، أو كان منافياً للشرع أو العقل» صفحة ٢٣٧.

الفصل السابع: (التنوّع المعرفي وثقافة البعد الواحد):

يستطيع مخ الإنسان -المكوّن من أكثر من اثني عشر مليار خلية ذاكرة- أن يستوعب عدداً من المعلومات يوازي عدد ذرات الكون!!، وبالأرقام فهذا العدد هو (١٠) ٧٩، وبذلك فهو «قادر على تخزين أكثر من ١٠٠ تريليون معلومة، أي أكثر بـ ٥٠٠ مرة من حجم مجموعة كاملة من الموسوعة البريطانية» ص ٢٦٠. وبغض النظر عن دلالة هذه المعلومة فمما لا شك فيه - علمياً ونظرياً - أنّ قدرة الإنسان على استيعاب المعلومات أكبر بكثير مما يقوم الإنسان فعلياً بتحصيله.

تقتضي الحكمة ألّا تُحصر هذه القدرة في جانب واحد - أياً كان - من جوانب العلم والمعرفة، كما أنّ السعي وراء المعلومات المتنوعة والمختلفة مطلبٌ فطريٌ عند الإنسان، لكنّ إرضاء هذا المطلب الفطري يتطلب أرضيةً ثقافية تؤمن بالتنوع، وتثق بالقدرة على استيعاب الجديد المفيد ضمن منظومتها الثقافية.

هذا ما تناقشه دراسةٌ لكاتبنا في هذا الفصل تحت عنوان (التنوع المعرفي وثقافة البعد الواحد) حيث فيه تحديد لمصطلحات (التنوع) و(المعرفة) و(البعد الواحد)، ثم الإنسان والارتقاء المعرفي وأسباب بعده عن دواعي التنوع المعرفي، وكيف تسهم أسباب -مثل فقر البيئة، وانعدام الحوار، والتعامل مع الواقع على أنّه كتلة واحدة، والميل إلى التبسيط، والرؤية النصفية، والانغلاق، والقناعات الراسخة، والميول والرغبات- تسهم في دعم وترسيخ ثقافة البعد الواحد، وكيف بدت تلك الأحادية في شتى جوانب المعرفة البشرية.

الفصل الثامن: (ثقافة الحياة.. الثقافة الغائبة):

«تمثل الثقافة بصعيديها -الفردي والاجتماعي- العمود الفقري الذي يستلهم منه السلوك صبغته العملية وحركته، فالسلوك ما هو إلا انعكاس عملي للثقافة، فبمقدار ما يملك الفرد أو المجتمع من رصيد ثقافي تصبح أعماله رشيدة» صفحة ٣٠٧، هكذا يبدأ الكاتب هذا الفصل، ويتحدث فيه عن اختلاف الحاجات الثقافية بين المجتمعات، ومعنى ثقافة الحياة، وكيف نحصل عليها؟، وتجلي مظاهرها في التعامل مع أدوات الحضارة، والاستفادة من المحيط وإمكاناته.

«وثقافة الحياة تولدها التجارب، وتزيدها رشداً وعمقاً؛ لأنّ من يقع في مشكلة تستقطب كامل وعيه، فيفكر فيها بكلّه، ويسعى للخروج منها، ومن ثمّ يجب أن يسعى لعدم الوقوع فيها مرةً أخرى» صفحة ٣٢٠.

الفصل التاسع: (التبادل الثقافي والغزو الثقافي):

من أكثر القضايا الثقافية إلحاحاً وسخونةً في واقعنا الثقافي الراهن -وفي الواقع العالمي عموماً- قضية الغزو الثقافي كأبرز إفرازات العولمة التي تجتاح العالم طولاً وعرضاً، إنّها

قضيةٌ تُمسُّ فيها الأمم في عمقها الثقافي، وتضعف أمامها الخصوصيات الثقافية، دون أن تجد وسيلة ناجعة تصون بها عِرضها الثقافي من الأجنبي المختلف أحياناً والمخالف في أكثر الأحيان.

وإن كانت هذه القضية ليست سلبيةً بالجملة؛ لأنّها أطلقت العنان لتناول الكثير من القضايا الثقافية -المحرمة (التابو)- في الأوساط الثقافية العربية الإسلامية التقليدية، وكسرت القيد عن العقل العربي ليراجع الكثير مما توارثه مسلِّماً بصحته، وجعلته ينظر بشكل أكثر تركيزاً لكلّ ما حوله، وتثير فيه شيئاً من قدرته على التمييز بين ما هو معقول وما هو غير معقول!!

قضية بهذا الحجم ما كانت لتغيب عن كاتبنا ففي هذا الفصل (التبادل الثقافي والغزو الثقافي) يُفرّق الكاتب بين التبادل والغزو باعتبار التبادل لم تخلُّ منه أيّة ثقافة مهما ادعت الأصالة، وهو ضرورة في سبيل التلاقح بين الثقافات، وترميم ثقافة الأمة وسدّ الفجوة والخلل -على فرض وجودها-، وفيه تكتسب المجتمعات والأمم القيمَ الإيجابية، وتختار ما تريده وما تحتاجه، ويتم بين الأمم القوية، بخلاف الغزو الثقافي.

ثم يُشير الكاتب إلى ضرورة التبادل الثقافي ودوره في اكتساب الثقافة والمثاقفة بين الأمم والتفهّم لثقافة الآخرين وتوفير البدائل والمتغيّرات أمام ثقافة الأمة، ومنه يمضي إلى خطورة الغزو الثقافي «الذي يهدف لخلخلة هوية الأمة وقيمها، وتقويض الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها بناؤها» صفحة ٣٤٤، ولا نتصور أن ينهي الكاتب هذا الفصل دون الإشارة إلى كيفية إيجاد المناعة اللازمة للوقاية من الغزو الثقافي حيث يرى أنّ: «إنماء الوازع الديني، والنضج الفكري، والرشد الاجتماعي، وتوفير البدائل الناجعة»، من أبرز المقدِّمات التي تحمي هذا الجيل -وتحمي ثقافة الأمة- من أضرار الغزو الثقافي.

«إنّ الخواء الفكري يجعل الإنسان كالأرض الخالية ما أُلقي فيها من شيء إلا قبلتْه، ويدفع فيما بعد إلى ظاهرة الاستلاب الفكري والانبهار بكلّ ما يفد من الآخر المختلف، ولو كان على حساب الذات والمؤتلف، بل يصل إلى إضفاء المسحة الدينية عليه، وفرضه على النصّ الديني، الأمر الذي نراه كلّما ظهرت نظرية جديدة، حين يذهب المنبهرون بها إلى فرضها على آية قرآنية أو حديث شريف» صفحة ٣٤٥ ❑

إعداد هيئة التحرير

أدعية القرآن
ظروفها الموضوعية وآثارها الوضعية

المؤلف: آية الله السيد هادي المدرسي.
الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. (٢٤٠ ص).
الناشر: دار العلوم الحديثة.

يقدم سماحة آية الله السيد هادي المدرسي إصداره الجديد (أدعية القرآن) مستعرضاً فيه آيات الدعاء في القرآن الكريم، شارحاً، موضحاً، متأملاً، وبعبارات كلها عمق وسهولة، ليعش القارئ أجواء الدعاء في القرآن.

وحيث إن الدعاء مخ العبادة وجوهرها، فإن الأدعية المتواترة عن طريق النبي ﷺ وأهل بيته المعصومين عليهم السلام ترتقي بالإنسان إلى جوهر العبادة وسموها. فكيف إذا كان الدعاء من وحي القرآن الكريم.

جاء الكتاب مصنفاً ومبوباً الأدعية حسب ما جاءت بها آي الذكر الحكيم، فبعد أن يورد الكاتب آيات الدعاء التي جاءت على لسان الأنبياء عليهم السلام، يورد الكاتب آيات دعاء الراسخين في العلم، وآيات دعاء عباد الرحمن، والمتقين، والحُجاج، والمؤمنين، والذاكرين، وعباد الله، والوالدين، والشكر والعمل الصالح، والمستضعفين، وأصحاب الجنة وحملة العرش.

□ □ □

اللاعنف منهج وسلوك

المؤلف: آية الله العظمى السيد محمد الشيرازي.
الطبعة: الثانية ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م
الناشر: دار العلوم الحديثة

عندما نقرأ نظريات وآراء وأفكار المرجع الراحل الإمام الشيرازي رحمه الله بشأن السلم واللاعنف، والتي كان قد دونها قبل

أكثر من نصف قرن، نشعر وكأن الراحل كان يقرأ المستقبل، فالذي يشهده العالم اليوم من اتساع وانتشار ظاهرة العنف والإرهاب، لا يمكن أن يكون وليد اللحظة التي نعيشها، بل إنه نتاج تراكمات في الفكر المنحل والثقافة المتخلفة والتفسير الخاطئ لنصوص الإسلام السمح.

ولهذا السبب بذل المرجع الشيرازي جهوداً كبيرة ومضنية من أجل تأصيل ثقافة اللاعنف، وبكل الوسائل والسبل، كالحديث والخطب والرسائل والكتب والبحوث والمؤلفات، والتي حاول من خلالها إثبات حقيقة أن الإسلام لا يدعو إلى العنف أبداً، وأنه دين السلم والسلام، وأن من يحاول استغلال بعض النصوص القرآنية أو توظيف مواقف تاريخية آنية لجر الدين إلى شراك العنف، إنما يناقض جوهر الإسلام لتحقيق مآرب سياسية وأهداف دنيوية، لا تمت إلى الإسلام الحنيف بصلة.

□ □ □

دروس من القران الكريم

المؤلف:الشيخ جعفر النمر.
الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م (٢٤٦ص).
الناشر: مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر/ إيران - قم المقدسة.

الكتاب في الأصل مجموعة من الدروس كان قد ألقاها سماحة الشيخ جعفر النمر في مدينة قم المقدسة على جمع من فضلاء الحوزة العلمية، جاءت هذه الدروس موزعة على فصول، تطرق في فصله الأول إلى الطرق التي تعرفنا على القرآن، من خلال معرفة القرآن بالقرآن، (الثقل الأول)، ومعرفة القرآن بالقرآن من خلال السنة المطهرة، (الثقل الثاني).

وفي الفصل الثاني والثالث تطرق إلى طرق التدبر، وما هو المعين على ذلك. ثم إلى التفسير والسبيل إلى ذلك. وختم كتابه هذا بدروس مهمة في الشفاعة من القرآن وكيف نكون عارفين بها.

□ □ □

تأملات في آيات الدعاء في القرآن الكريم

المؤلف: حسين عبد الله دهنيم.
الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، (٣٧٨ ص).
الناشر: دار الأولياء للطباعة والنشر.

يستعرض الكاتب آيات الدعاء في القرآن الكريم، حيث بدأ البحث بمدخل (الدعاء معراج المؤمن)، موضحاً فيه أهمية الدعاء، ومكانته في الشريعة الإسلامية، وأن «للدعاء خصوصيات كثيرة تدعو الإنسان إلى التكامل في شخصيته، وتدرأ عنه المساوئ، والأخطار الشيطانية».

ثم يستعرض الكاتب -متدبراً ومناقشاً، ومحللاً- (٢٦ سورة) من سور القرآن الكريم، وما حوته من آيات الدعاء. مسلطاً الضوء «عليها لأخذ الدروس والعبر منها في حياتنا اليومية والعملية».

□ □ □

أصول استنباط العقائد ونظرية الاعتبار

الكاتب: آية الله الشيخ محمد السند
الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، (١٦٢ ص)
الناشر: انتشارات مدين، إيران، قم.

الكتاب عبارة عن دراسة تحليلية حول منهج الحكيم الأصفهاني والعلاّمة الطباطبائي (قدس سرهما) في قضايا العقل العملي.

الكتاب عبارة عن تقريرات لدروس الشيخ محمد السند، بقلم السيد محمد حسن الرضوي، وقد مهّد للمقاصد بتمهيدات تتصل بفهوم العقل النظري والعقل العملي وناقش التفريق بينهما، حيث مال إلى التفريق لحاظ تغاير قواهما، وناقش مسألة اعتبارية الحسن والقبح العقليين من حيث كونهما يتصلان بالتكوين والفطرة في السياق التاريخي لهذه الفكرة.

القسم الأول من الكتاب اشتمل على نظرية الحكيم الفقيه الشيخ الإصفهاني في قضايا العقل العملي والتفريق بينهما من كتاباته في هذا المجال، ثم جنح لتحليل القول وبيان مفاده، إلى أن ساق سبعة أدلة من أدلة الحكيم الإصفهاني على مدعاه وناقشها واحداً تلو الآخر، وانتهى بإيراد نقضين على النظرية وجواب حلّي متفرع لثلاثة فروع.

وناقش في القسم الثاني من الكتاب نظرية العلاّمة الطباطبائي في مقولة إن الفاعل الإرادي لا تنطلق إرادته الإ من أمر اعتباري، أي بعد إذعان بأمر اعتباري، وبسط القول في الاعتبار والاعتبار الإلهي، وقام بعملية تحليل ومناقشة لمقولاته.

وناقش الكتاب فيما بعد واستكمالاً لمباحث العقل، أدلة المنكرين للتحسين والتقبيح والعقليين، وأبان مواطن الإشكال في استلالهم، وبعدها جاء بأدلة عقلية الحسن والقبح وتكوينيته وجاء بستة براهين تثبت ذلك، وألمح لمقولة الثابت والمتغير، وقاعدة ولاية التشريع ومسألة التفويض فيه هل هو ممكن أم لا، وساق ثلاثة وجوه تثبت كون الولاية التشريعية تتبع الولاية التكوينية وهي بيان لضرورة أن التشريع المتنزّل لابد أن يوكل إلى المعصوم.

□ □ □

وعي التعامل مع الاختلاف

الكاتب: الشيخ عبد العظيم المهتدي البحراني
الحجم: القطع الوزيري، ٤٣٢ صفحة.
الناشر: دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

يناقش الكتاب مفردة الاختلاف بصورة شمولية في جميع صوره وتجلياته في الواقع، وقد قسّم إلى ثلاثة فصول رئيسية، الأول منه جاء تحت عنوان (كيف نعي الاختلاف ونفهم حقيقته وأنواعه) بيَّن فيه المؤلف مفهوم الاختلاف لغوياً وقرآنياً وروائياً، وحضارياً، ثم عرض الجهات المتقابلة اختلافاً التي يناقشها الكتاب، وأبرزها الاختلاف الحاصل بين المسلمين، والاختلاف بين غير المسلمين، والاختلاف بين البشر، والاختلاف بشقيه السلبي والإيجابي، والحاصل بين

فقهاء المسلمين في فتاواهم، وبين موقعيتهما من النظرة الإسلامية.

أما الفصل الثاني فتناول المؤلف فيه «اختلافات المسلمين، قراءة في الأسباب والحلول، كانت بدايتها الافتراق الذي حصل بعد وفاة الرسول عن وصيته، وبين الأسباب العامّة للاختلاف ومنها الأسباب الفكرية والنفسية، والاجتماعية، والأسباب الخارجية».

والفصل الثالث منه أخذ المسار الإيجابي في تسليط الضوء على مفاهيم إيجابية تعنى بالتآلف من أجل التقارب بين المسلمين على اختلافاتهم وتنوعاتهم.

انطلق في هذا الفصل من مفهوم الأمة الواحدة، ومفهوم الحب وظلاله في الدين، والإصلاح والصلاح، وقيمة العفو والتعوّد على الخيرات، ومبدأ الحوار في ظل الحرية والشورى.

□ □ □

التدبر في القرآن الكريم.. لماذا؟ وكيف؟

الكاتب: الشيخ محمد العوامي
الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، (١٥٥ ص).
الناشر: مؤسسة القرآن نور - القطيف، السعودية.

يأتي الكتاب في فصلين، الأول حمل عنوان: ضرورة التدبر في القرآن، والثاني: كيفية التدبر القرآن.

وقد بدأ المؤلف كتابه بسؤال مهم كمفتتح للفصل الأول: لماذا التدبر؟

مؤكداً على أن القراءة للقرآن والمجردة عن التدبر مرفوضة وغير مقبولة، لأن القرآن كما أشار المؤلف: «بحر غزير بالمعاني والحقائق والهدى والبصائر والإشارات واللطائف». وعلى الإنسان المؤمن أن يستفيد منها قدر الإمكان ولا تأتي هذه الاستفادة إلا بالتدبر في آيات القرآن.

ثم تحدث المؤلف عن الأسباب التي تدفعنا إلى التدبر، وعن معنى التدبر، وشروطه وآلياته.

وتحت عنوان: كيفية التدبر في القرآن.. وقبل أن يتحدث عن هذه الكيفية، تحدث عن الرؤية الضبابية تجاه التدبر، كمقدمة للفصل الثاني.

وقد أشار المؤلف إلى أن أهم هذه الأسباب -وهو سبب عام- الابتعاد عن الدين، وتجلى ذلك في عدة صور منها هجران القرآن، والذي أدى إلى عدم معرفة كيفية التعاطي والتعامل مع القرآن.

بعدها قدم المؤلف عشر خطوات - كمنهج للتدبر في القرآن- وهي: مباشرة الآيات، النظر في كل كلمة وحرف، ملاحظة أحوال الآية، معرفة نوع العلاقة والارتباط، تفسير القرآن بالقرآن، تفسير الآيات بالروايات، معرفة سبب نزول الآية، الرجوع إلى المصادر المفيدة، الجمع بين الأقوال في الآية، وأخيراً الاعتماد على سياق الآية.

وثمة كلمة يأتي هذا الكتاب -السابع- ضمن سلسلة نصف سنوية تصدرها مؤسسة القرآن نور، بالقطيف شرق العربية السعودية.

□ □ □

السيدة خديجة..
قدوة المؤمنين والمؤمنات

المؤلف: فاطمة الحبيب.
الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. (٩٥ ص).
الناشر: مؤسسة نور الهدى الثقافية.

الحديث عن السيدة خديجة عليها السلام، حديث عن روح الإسلام، والمرأة الصالحة، حديث عن العطاء والبذل في سبيل الله، حديث عن جهاد المرأة المسلمة، «ما قام الإسلام إلا على مال خديجة»، فهي السند للرسول الأعظم في رسالته، وجهاده، فهي بحق القدوة الصالحة للمرأة المسلمة في عصر المادة والشهوات.

والكاتبة تقدم السيدة خديجة كونها النموذج الأفضل والقدوة الصالحة للمرأة المسلمة، وهي -الكاتبة- تقرر في مقدمة الكتاب «وإنا إذ أكتب عن مولاتي خديجة عليها السلام، أرجو من الله أن يجعلني ممن اقتدوا بها وبعباده الصالحين في القول والعمل والموقف».

والكتاب تطرق للحديث عن السيدة خديجة من عدة زوايا، (خديجة في قافلة الخير، الزواج المبارك، الجهاد، استقبال الشهادة، في مقال العظماء) وأخيراً خاطرة أدبية ازدان بها الكتاب كخاتمة له.

قدّم للكاتبة والكتاب، سماحة آية الله السيد هادي المدرسي، ومما جاء فيها: «ولقد أكبرت في مؤلفة هذا الكتاب، مبادرتها إلى الكتابة عن خديجة كباكورة لإنتاجها، كما أكبرت فيها صفاء نيتها، وخلوص علاقتها، وصدق محبتها لخديجة، ولكل ما مثلته خديجة في حياتها، وأشهد أني ما أمسكت بالكتاب حتى لم أتركه إلا وقد أتمتته، وكانت عيناي تذرفان الدموع وأنا أمر بمواقف خديجة، وبطولاتها وآلامها..

فهنيئاً لفاطمة الحبيب هذه العلاقة المقدسة مع قدوة المؤمنين والمؤمنات.. وهنيئاً لها جزالة أدبها وقوة منطقها».

□ □ □

عندما يتكلم الإباء
قراءة في خطبة الإمام الحسين عليه السلام لأهل الكوفة.

المؤلف: السيد زهير العلوي.
الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. (٩٠ ص).
الناشر: دار الإمام الحسين للبحوث والدراسات، ودار كميل.

الكتاب شرح لخطبة الإمام الحسين لأهل الكوفة، والتي مطلعها «تباً لكم وترحاً أيتها الجماعة أحين استصرختمونا والهين، فأصرخناكم موجفين، مستعدين..»، حاول الكاتب في شرحه للخطبة الاستفاده منها في ملامسة واقعنا وأخذ الدروس والعبر منها. مقدماً للقارئ البصائر والرؤى الرسالية التي تجسدت في مواقف الإمام الحسين عليه السلام.

والكتاب هو الإصدار الثاني لسلسلة إصدارات دار الإمام الحسين للبحوث والدراسات □

● | إعداد هيئة التحرير

مؤتمر التضامن الأول مع الرسول الأكرم ﷺ

أُقيم بمدينة صفوى شرق العربية السعودية، مؤتمر خطابي مندد بالإساءة التي تعرض لها الرسول الأكرم محمد بن عبد الله ﷺ، من صحيفة دنماركية، وصحف غربية أخرى، وذلك تحت عنوان (مؤتمر التضامن الأول مع الرسول ﷺ).

وفي وسط حضور جماهيري كبير، تقدمه علماء ومثقفون، إضافة إلى مشاركات مفتوحة من الحضور. وذلك في صالة الشلال بصفوى، على مدى ليلتين متتاليتين: ١٥-١٦/٠٢/٢٠٠٦م.

مهرجان الرجال للتضامن مع الرسول الأعظم ﷺ:

بدأ المهرجان، الذي قدمه الأستاذ إبراهيم المطرود، بكلمة سماحة الشيخ عبد الغني العباس (الأستاذ بحوزة القائم العلمية، ومشرف عام مؤسسة القرآن نور)، تحدث فيها عن «القدوة التي يجب أن نمثلها بأخلاقنا، وهي خط الدفاع الأول ضد الإساءة إلى الرسول والقيم السامية، التي نادى بها، وجسدها في حياته»، مؤكداً أن «أخلاق المسلمين هي التي تعكس النظرة الغربية إلى العالم الإسلامي والرموز التي رسمت مسيرته».

وطالب سماحته بـ«التضامن ورص الصفوف، من أجل مواجهة الإساءات التي يتعرض لها الإسلام ورموزه، والوقوف في وجهها حتى لا تتكرر».

كما شارك الدكتور حاتم آل هاني، حيث أوضح قائلاً إن: «الجهل بالرسول

والقدوة السيئة التي مثلها مسلمون، كانت التبرير لمثل هذه الإساءة، التي تصدر من الغربيين في حق رسول الإسلام ورموزه».

ثم أردف قائلاً إن «عظمة نبي الإسلام لا يمكن أن يمسها أي كائن بإساءة، لأنها فوق الجميع، وشمسها ستغطي هذه الافتراءات».

وأكد أن «التضامن الإسلامي الذي حدث بعد هذه الإساءة أوقد شعلة كادت تنطفئ، بأن بإمكان المجتمعات الإسلامية أن تدافع عن مقدساتها وقيمها، وأن تجبر الآخرين على احترامها، واحترام رموزها الدينية».

وأضاف أن «المطالب المشروعة التي ينادي بها المسلمون يجب أن تلقى قبولاً من جانب الغربيين، وأن تكون لديهم الشجاعة للاعتراف بالحق، وإدانة الاعتداء على شخص الرسول محمد وسن القوانين التي تجرِّم التعرض إلى الديانات السماوية، وتنال من رموزها».

والجدير بالذكر أن المهرجان تخلله قصيدة شعرية للشاعر سعيد معتوق الشبيب، ومشاركات للجمهور، بالإدلاء برأيهم، والمشاركة في الدفاع عن الرسول، وكان من بين المشاركات كلمة للشيخ حسين جضر، والشيخ سعيد الخويلدي، والأستاذ علي العالي، والأستاذ علي العصفور. ومشاركات أخرى متنوعه.

مهرجان النساء للتضامن مع الرسول الأعظم ﷺ:

أقيم في ١٧/ ٢/ ٢٠٠٦م، على صالة الشلال مهرجان خطابي للنساء حضره العديد من المثقفات والعاملات في القطاع النسوي، بدأ المهرجان الذي قدمته الاستاذه منى عاشور بآيات من الذكر الحكيم، تلتها كلمة للاستاذه حنان الحبيب حيث تساءلت:

أولاً: لماذا التضامن مع النبي محمد ﷺ؟

وهل هو بحاجة إلى هذا التضامن؟ وما الداعي لهذا التضامن، بعد اعتذار الصحيفة الدنماركية؟ وهل لتضامننا مع الرسول قيمة؟

وأجابت:

أولاً: إن من يحتاج إلى هذا التضامن هو نحن وليس الرسول الأكرم ﷺ، وإن أي انتصار يتحقق فهو لنا أيضاً.

ثانياً: إن الحديث هاهنا هو حديث عن القيم العليا -بالدرجة الأولى- التي تصوغ الإنسان وتشكل كيانه، وتعطي له قيمة التفضيل في الخلق.

ومن جانب آخر قالت: «إن استمرار صحف أوروبا في تصوير رسول الله ﷺ أفضل آيات التسليم في شكل رجل ملتح على رأسه قنبلة تنفجر يراد منها تصوير الإسلام في غطاء من إراقة الدماء والعنف، وهي الصورة التي تهدف العديد من الأوساط الغربية تكريسها في أذهان شعوب الغرب.

فنعلنها صريحة واضحة إننا نرفض هذه الإساءة ونستنكرها، ولن نقبل بغير أن تسن القوانين الصارمة التي تُجرِّم الإساءة إلى الأديان السماوية ورموزها، ومحاكمة كل من ينتهك حرمات الأديان».

ثم ألقت الاستاذه مكية الحمدان كلمة

بينت من خلالها دفاع النبي عن أمته ورحمته بهم، وحثت المؤمنات على ضرورة الدفاع عنه.

وكان من بين المشاركات الشاعرة نهى فريد، ونسيمة الداود، وفتحية غلاب، والكاتبة صباح عباس.

ثم فتح المجال لمشاركات الجمهور فألقت هاجر العاشور خاطرة أدبية رائعة، تلتها كلمة للكاتبة فاطمة الحبيب طالبت فيها بالعمل على سن قوانين تُجرِّم الإساءة للأديان والمذاهب، والمطالبة بمحاكمة كل من أساء ويسيء إلى الأديان عالمياً، وكل من أساء ويسيء إلى المذاهب الإسلامية محليًّا وعربياً وإسلامياً.

وفي الختام ألقت الاستاذه نورة عبد رب النبي كلمة جاء فيها: «إن مسؤولية الوفاء بعهد النصرة لله ورسوله ﷺ عامة لكل المسلمين، ولا تختص بفئة دون أخرى. ولكل فرد من مجتمعنا أو فئة مجالها المتاح للوفاء بعهد النصرة».

وشددت على أن «إحدى وسائل التعبير عن الاحتجاج وأدوات الضغط التي انتهجتها الشعوب المسلمة هي المقاطعة الاقتصادية.. وللشعوب خياراتها الواسعة المتحررة من قيود الاتفاقيات الرسمية بين الدول.. والمقاطعة الاقتصادية في مفاعيلها الأهلية تمتلك التأثير الملموس، وهي تعبير عن موقف وسلوك ووعي بالمسؤولية، وهي ترجمة للثقة بالذات».

□ □ □

مؤتمر: قيم الإصلاح والتغيير في القرآن الكريم

تحت عنوان (قيم الإصلاح والتغيير في القرآن الكريم) انطلق مشروع (مؤتمر القرآن الكريم الأول) بطرح نوعي وبتأييد ورعاية ممثلية سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي (دام ظله) في البحرين، حيث شهدت صالة شهرزاد، حضوراً مميزاً، وقد ابتدأ المؤتمر بآيات مباركة من الذكر الحكيم ثم عرض مدير المؤتمر سماحة السيد محمود الموسوي -من أسرة التحرير بمجلة البصائر- مرئيات مشروع مؤتمر القرآن الكريم جاء فيها:

مرئيات المؤتمر:

١- القرآن الكريم هو المنطلق والبداية للأسس الحضارية التي تكوّن ملامح المجتمع الإسلامي المتقدّم، لما يتّصف به القرآن الكريم من ثبات في أصول منظومة القيم، ومن تكامل في فروع التشريع القانوني، واستيعاب لكافة المسارات الداعمة لتقدّم الإنسانية في تكوين حياتها الحضارية.

٢- البحث القرآني يحتاج إلى مزيد جهد، سواء على مستوى المنهج وأصول التفكير وأساليب الاستنباط، أو على مستوى استنتاج العلاج للمشكلات المعاصرة والتحديّات الجديدة للفكر الإسلامي.

٣- المساهمة بالمنهج القرآني لحل مجموعة من الأزمات الفكرية والأخلاقية والإدارية.

٤- القرآن الكريم هو خير مائدة يمكن الجلوس حولها، من أجل التقاء أصحاب الفكر والنظر من أجل المشاركة في بلورة إسهامات جديدة ذات نور إلهي مشترك فيما بينها.

٥- يسعى مشروع (مؤتمر القرآن الكريم) إلى تعزيز العمل القرآني الميداني في المجتمع، والإسهام في تنضيجه وتكامله، من أجل إشاعة وتعميم الثقافة القرآنية في المجتمع الإسلامي.

افتتاحية المؤتمر:

ألقى سماحة الشيخ ماجد الماجد -مدير المثلية- كلمة افتتاحية للمؤتمر رحّب فيها بالحضور، وأوضح سماحته عناية المرجع المدرسي بالقرآن وبالشأن القرآني، وسرد في عرض شيق لمنهجية المرجع المدرّسي القائمة على أساس التدبّر في القرآن الكريم من أجل فهم روح القرآن والإسهام في تكوين شخصية الإنسان، وهذه الدعوة ضَمِنها القرآن وهي خلاف التفسير بالرأي الذي يعني اختلاق معنى جديد من عنديات الفرد.

وقد اعتنى سماحة المرجع المدرّسي بالقرآن من باكورة حياته ويدل على ذلك كتبه المليئة ببصائر الوحي وتفسيره المميز (من هدى القرآن).

الورقة الأولى:

(أخلاقيات الإصلاح والتغيير). تحت هذا العنوان عالج د. ناصر المبارك مفهوم الإصلاح والتغيير، وقد ذكر ثلاثة مستويات للتغيير:

١- تغيير مشاعر أو فكرة.

٢- تغيير سلوك فردي.

٣- تغيير ولاية أو عقيدة.

ثم تطرق إلى التجارب القديمة في الإصلاح والتغيير عبر المناهج الأخلاقية القديمة مثل أرسطو وأفلاطون، فضلاً عن الرسالات السماوية والقرآن الكريم، حيث جاء التغيير في القرآن على نوعين:

١- تغيير سنن الله والتحريك بخلاف إرادة الله ومشيئته، وهو تغيير مذموم.

٢- تغيير الواقع المنحرف عن إرادة الله ومشيئته، وهو تغيير ممدوح.

ثم بيّن أن التغيير مفهوم محايد يخضع للأحكام الشرعية الخمسة: الواجب، الحرام، المستحب، المكروه، والمباح.

وقد تطرق لثلاثة محاور رئيسة في البحث:

المحور الأول: أخلاقيات التغيير: بمعنى أن عملية التغيير ذاتها هل تنسجم مع الأخلاق؟ إذ إن التغيير يفترض ابتداءً خطأ الواقع المراد تغييره ثم إصلاحه وعملية الإصلاح والتغيير هذه تستلزم الوصاية والولاية على البشر فكل المنظومات الفكرية لا تختلف على أخلاقية التغيير والإصلاح ولكنها تختلف في مفهومه.

وذكر عدة نقاط:

- التغيير في القرآن يستمد شرعيته من الولاية الإلهية على البشر.
- فحق التغيير والإصلاح يكتسب من السماء.
- القرآن يطلق دعوة للتغيير ولا يغيّر الناس قسراً بل هي دعوة للتّغيير بالحكمة والموعظة الحسنة.

- كل الوعيد الذي في القرآن هو موجه لمن يريد تغيير الواقع الصالح بعد ثبوت الإصلاح.

المحور الثاني: أخلاقيات التغيير: أي الغاية الأخلاقية للتغيير.

المحور الثالث: أخلاقيات التغيير: أي الضوابط الأخلاقية للتغيير وهو الانسجام بين الغاية والوسيلة، فالغاية دعوى والوسيلة دليل على صدقيتها.

الورقة الثانية:

(أولويات في طريق الإصلاح والتغيير). تحت هذا العنوان قدم سماحة الشيخ محمد علي المحفوظ ورقته، حيث تلخصت الدراسة في:

- تحكيم القرآن أدعى للتغيير والصلاح.
- اهتم القرآن بالتغيير والإصلاح واعتبره مسؤولية على الفرد والمجتمع.
- سنة الحياة التغيير فالحياة في حركة دائمة بتغير الزمن وهذه حقيقة وجدانية.
- من أهم الأهداف الأساسية للقرآن هي تربية الإنسان وإصلاحه.

ثم تطرقت الدراسة إلى أبرز وسائل التغيير في الخطاب القرآني:

- الدعوة للاستجابة لله وللرسول صلى الله عليه وآله وسلم وذلك عبر إثارة العقول.
- التركيز على الإنسان فهو المعني بخطاب الأنبياء والرسل.
- إن القرآن الكريم يركز على تغيير الإنسان من داخله.
- جهاد النفس وتهذيبها وإصلاحها اعتبره القرآن الكريم الأهم على مستوى الإصلاح.
- الإصلاح السياسي مبني على أساس الحق وتنظيم المجتمع على هذا الأساس.

الورقة الثالثة:

(الإصلاح والتغيير بين بصائر الوحي وتصورات البشر)، وهي للباحث القرآني سماحة الشيخ فيصل العوامي، مشرف عام مؤسسة القرآن نور، وقد قدم أطروحته تحت عنوان: (العقل الروحاني والروح العاقلة.. مقارنة بين مسلكين).

وقد عالج مفردة العقل والقلب معالجة مفهوميه وأرسى كثيراً من النقاط والنتائج في هذا المنحى عبر استقراء لآيات القرآن الكريم الواردة في الموضوع ذاته. مما جاء في هذه الدراسة:

- بموازاة المسلك البشري الداعي للعقلانية المجردة، يأتي المسلك القرآني ليؤكد على ضرورة المزاوجة بين العقل والروح، وفي ذلك تكمن أبرز نقاط الافتراق بين المسلكين على المستوى الإصلاحي.
- حين نتحدث عن العقل هنا إنما نعني به القوة التي تمارس مهمة التفكير وصناعة المفاهيم وتحليل المعاني. تماماً بالهيئة التي رسمها الإمام علي عليه السلام في قوله: «العقل أصل العلم وداعية الفهم».
- وأما الروح فنعني بها الوجدان الداخلي للإنسان، ومحل الإيمان ومستودعه.
- إن العقل والروح بينهما علاقة حميمة وعضوية واستراتيجية.

إذاً فعملية النهوض والإصلاح قائمة على مسلك العقل الروحاني والروح العاقلة وهي

المنطلق لأي عملية إصلاحية ناجحة وتامة.

الورقة الرابعة:

وهي لرئيس تحرير مجلة البصائر الدراساتية، سماحة الشيخ زكريا الداوود، جاءت تحت عنوان: (قدوة قرآنية في الإصلاح والتغيير.. النبي محمد ﷺ مثالاً). فكان أهم وأبرز النقاط المبحوثة فيها:

١- القرآن الكريم يشكل أفضل القدوات ويعرض نماذج تاريخية هامة.

٢- من المهم جداً أن نفهم المنهج القرآني من خلال ممثليه الذين طبقوه ووعوه وفهموا أغواره وظواهره وبواطنه، وليس هناك من يدعي هذه المعرفة الكاملة للقرآن الكريم غير العترة الطاهرة الذين أمر الله ورسوله بالأخذ عنهم ومنهم.

٣- وأهم ما يميز النظرة القرآنية لأهل البيت عليهم السلام هو ضرورة جعل القرآن طريقة تفكير وأخلاقاً حضارية وبصائر بنّاءه.

٤- القرآن الكريم يرى أن قضية تطور المجتمع ورقيه وتوازنه وبقائه تعتمد على مسألة تواصل العملية الإصلاحية.

ويمثل الرسول الأكرم محمد ﷺ المثال الأبرز والأكمل في الإصلاح والتغيير من خلال امتلاكه كل أدوات عملية الإصلاح والتغيير، ووعيه التام بتلك المنطلقات القرآنية.

منهج الإصلاح في الرؤية القرآنية يستند إلى عدة منطلقات هي:

١-الإيمان بالله ورسالاته.

٢- التقوى والخوف من الله.

٣- التوبة والإنابة إلى الله.

٤- الاستخلاف في الأرض.

من خلال هذه النصوص المهمة يمكننا أن نعرف أن أهم موضوعات الإصلاح والتغيير عند رسول الله ﷺ هي:

١- التغيير الديني.

٢- الإصلاح الاجتماعي.

٣- الإصلاح السياسي.

٤- الإصلاح الأخلاقي والقانوني.

٥- التغيير الفكري والثقافي

٦- التغيير الديني المنهج والأساليب

نلخّص ملامح ذلك المنهج في النقاط التالية:

١- استخدام قانون التعديل الديني:

إن أهم ركائز قانون التعديل يتمثل في أمرين هما:

الركيزة الأولى: الجذب والاستقطاب.

الركيزة الثانية: الدفع والطرد.

□ □ □

ورشة عمل: خطابنا القرآني الموجه للأطفال وسبل التطوير

على هامش مؤتمر القرآن الكريم الذي شرعته ممثلية آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي عُقدت في اليوم الثاني من المؤتمر صباح الجمعة ١٢/ ٥/ ٢٠٠٦م بصالة شهرزاد ورشة عمل شاركت فيها العديد من المؤسسات الأهلية والجمعيات والشخصيات -المهتمة بنشر الثقافة القرآنية- من البحرين والسعودية والكويت. حيث جاء

شعار الورشة حاملاً عنوان: (خطابنا القرآني الموجه للأطفال وسبل التطوير)، وقد وتضمن محاور أربعة:

١- بناءات وخصائص الخطاب الموجه.
٢- المايزة والتكامل بين أسلوب التحفيظ وأسلوب التفهيم.
٣- سبل تطوير إيصال الثقافة القرآنية للأطفال (أفكار ومقترحات).
٤- تجارب عملية في العمل القرآني الموجّه للأطفال.

وقد أدار الورشة الأستاذ: رضي العسيف (السعودية)، عضو مؤسس بلجنة الإمام الجواد الثقافية بالقطيف.

بدأ كلمته بالتركز على أهمية التعليم المبكر للطفل في بناء شخصية الطفل وتنمية مهاراته اللغوية الكتابية والإملائية وغيرها.

وقبل تقديم أوراق الورشة، عُرِّفت الجمعيات المشاركة في الورشة، وهي:

جمعية الذكر الحكيم (البحرين):

تأسست جمعية الذكر الحكيم نهاية ٢٠٠٢ كجمعية متخصصة قرآنياً واشهرت رسمياً، وكان بداية المشروع مجرد تعليم للصلاة ثم عُني بتعليم قراءة القرآن تحت مسمى (لجنة الذكر الحكيم).

تتطلع جمعية الذكر الحكيم إلى تشكيل رابطة قرآنية مع المؤسسات الفاعلة وأن تكون حلقة من حلقات التواصل.

جمعية النبأ العظيم (البحرين):

تأسيس جمعية النبأ العظيم، فأصبحت مركزاً لتحفيظ القران الكريم، تأخذ الجمعية نصب عينها التركيز على إرساء الإعلام القرآني ونشر الثقافة القرآنية.

أهداف الجمعية:

١- نشر الثقافة القرآنية في عامة المجتمع.
٢- الربط بين القرآن وممثليه الشرعيين وهم أهل البيت عليهم السلام.
٣- تخريج أجيال تقرأ القرآن وتحفظه.

لجنة أنوار القرآن (السعودية):

تأسست اللجنة عام ١٤٢١هـ، رسالتها خدمة القرآن الكريم وذلك عبر تخريج جيل قرآني واعد، وقد اشتغلت اللجنة بتدريس أحكام التجويد والتلاوة.

تسعى اللجنة لتربية جيل على الثقافة القرآنية.

ملتقى القرآن الكريم (السعودية):

تأسس ملتقى القرآن عام ١٤٢٤هـ.

من أهم أهداف الملتقى هو نشر الثقافة القرآنية في المجتمع.

أطلق الملتقى (مؤتمر القران الكريم) وقد عقد حتى الآن ثلاث مؤتمرات ناجحة، والذي نتج عنها توصيات وأفكار عملية منها:

- إقامة الندوات القرآنية، وقد أقيمت ثلاث ندوات حول القران الكريم.
- إصدار صحيفة قرآنية، حملت عنوان: (النبأ العظيم) مهمتها نشر الثقافة القرآنية، وتغطية فعاليات وأنشطة القرآن

على مستوى الخليج العربي.
- إصدار كتيب يحمل دراسات المؤتمر.

مؤسسة القرآن نور (السعودية):

هي محاولة للتكامل مع بقية المؤسسات، وقد عنيت بالإنتاج الفكري والعلمي القرآني. كما تركز المؤسسة على ضرورة إشاعة الوعي القرآني للفرد والمجتمع.

تسعى حالياً لتأسيس مشروع مدرسة قرآنية.

أصدرت سلسلة كتاب القرآن نور.

أصدرت سلسلة المناهج القرآنية.

أصدرت مجلة القرآن نور، وهي مجلة نصف سنوية، تهتم بنشر الدراسات والبحوث القرآنية.

الورقة الأولى: لجمعية الذكر الحكيم (البحرين).

المتحدث: الأستاذ هاشم الموسوي، وقد تضمنت الورقة:

المحور الأول: بناءات وخصائص الخطاب الموجّه للطفل.

جاء المحور الأول ملخصاً في:

١- الوضوح وبيان المفردات المستعملة خلال عملية التعليم.
٢- التشويق وجذب الأطفال عبر الأساليب الجديدة والمبتكرة كالقصص والرسومات والمسرحيات.
٣- إثارة الأسئلة لدى الطفل.
٤- مزج عملية التحفيظ بالتفسير.
٥- معرفة ما يجول في ذهن الطفل.
٦- بيان موقع الطالب فيما يجري من أحداث في القرآن وتشجيعه على اتخاذ موقف (قصة موسى وفرعون مثالاً).

المحور الثاني: المايزة والتكامل بين أسلوب التحفيظ وأسلوب الفهم:

وقد لخص المحور الثاني في:

- ينبغي الاهتمام بالتحفيظ والحفظ، فمن الملاحظ اعتبار الحفظ أمراً هامشياً في بعض المجاميع.
- الحفظ يحتاجه جميع أفراد المجتمع ولا يقتصر على الأطفال فقط.
- من فوائد الحفظ المداومة على تلاوة القرآن؛ لأن الحفظ يحتاج إلى صيانة دورية دائمة ومعاهدة وارتباط بالقرآن.
- الحافظ يستطيع أن يتعبد بذكر الله ويستأنس بحضور الآيات لديه واستحضاره لها.
- لا ينبغي أن يكون الحفظ على حساب الفهم.
- عدم الحفظ له ظلال سلبية على أئمة الجماعة والمبلغين والدعاة.

المحور الثالث: سبل تطوير إيصال الثقافة القرآنية للأطفال. (أفكار ومقترحات):

من السبل الكفيلة بجودة التوصيل للطفل:

- القصة المصورة.
- المسرحية القرآنية.
- الأنشودة القرآنية.
- الرسم والتلوين.
- الاستفادة من تجارب الآخرين.

المحور الرابع: تجارب عملية في

العمل القرآني الموجّه للأطفال:

التشجيع وإثارة حماس الطفل عبر المسابقات له أبلغ الأثر في شد اهتمام الطفل للتعلم والحفظ، وقد جُرِّب ذلك بعدة طرق منها:

مسابقة الفرقان وهي عبارة عن امتحان تحريري في صفحة من تفسير، توزع على الأطفال المتسابقين قبل المسابقة، تقرأ في البيوت مع أولياء الأمور ثم يمتحن المتسابق فيها، وقد لاقت نجاحاً باهراً.

الورقة الثانية: جمعية النبأ العظيم.

المتحدث: الشيخ صالح الجمري

دمج الشيخ صالح جميع المحاور في هذه النقاط:

علينا أن نحدد سن الطفولة (الفئة المستهدفة) فمرحلة الطفولة تبدأ من أول يوم يولد فيه الإنسان حتى الحادية عشرة من عمره تبدأ بعدها مرحلة المراهقة، والمراهقة هي مقاربة النضج الجنسي، والعقلي، الجسدي والنفسي.

من سمات التربية الحديثة أنها متكاملة من حيث اهتمامها بجوانب الطالب الجسدية والنفسية والجنسية والعقلية من أجل أن تركز المهارات لدى الفرد، وهذه هي ميزة التربية القرآنية المنشودة.

لا بد من مراعاة الفروق الفردية لدى الطلاب حسب استعداداتهم وطاقاتهم، وإن أي تحميل للطفل فوق قدرته سوف تنتج عنه حالة من الإحباط لدى الطفل والشعور بالعجز وعدم القدرة على مجارات أقرانه.

ينبغي أن نتعاطى في عملية التعليم القرآني مع البعد النصي: الحفظ الفهم والكتابة، والبعد المعنوي: هو غرس القرآن كمافهيم ومعانٍ تكبر مع الطفل وتتسع مع كبره.

وأهم العناصر التي ينبغي أن تتوفر في المرشد التربوي هو القدرة على المزاوجة بين المعلومة وبين طرق الاستفادة منها.

إدراك المعلم المتصدي لأهمية دوره وموقعه، فهو ليس أداة تلقي بصورة ميكانيكية ثم تنتهي وتعود للسكون، فالمربي دوره دور القدوة الحسنة، فينبغي الإبداع والسعي الحثيث لتطوره وتجديده منهجياً.

كيفية توصيل المعلومات بشكل كفء يمثل تحدياً وعنصراً من عناصر المشكلة التربوية لذلك ينبغي:

- تعميم الخطاب القرآني.
- تجسيد المعاني.
- اعتماد الوسائل الحديثة.
- توجيه الطالب للبحث.
- اعتماد المسابقات كأسلوب تنموي لقدرات الطفل.
- زرع بذور الإيمان لدى الطفل عبر الأشرطة وغيرها.
- عمل المسرحيات وإشراك الطفل فيها.
- التبسط مع الطفل وعمل جلسات حوارية من أجل الوصول إلى أعماقه وملامسة وجدانه.

الورقة الثالثة: لجنة أنوار القرآن

المتحدث: الأستاذ مهدي صليل

مقدمة: يعيش الطفل في عالم مليء بالتشويق، وهذا يخلق منافسة كبيرة مع ما

نطرحه، فيجب ألَّا نبتعد كثيراً عن فهم احتياجات الطفل للتشويق والإثارة.

المحور الأول: بناءات وخصائص الخطاب الموجه.

طرح عدة نقاط:

- ينبغي على المعلم والمربي أن ينطلق من المحسوس وصولاً للمجرد.
- والتنويع في الأساليب داخل الحصة الواحدة، ويشمل التنويع طريقة المشاركة ووضعية الجلسة وعناصر التحفيز.
- ربط القرآن بحياتنا المعيشة.
- إضفاء الأنس وإمتاع الطالب بالمعلومة.

المحور الثاني: المايزة والتكامل بين أسلوب التحفيظ وأسلوب التفهيم.

معرفة قدرة الأطفال على الحفظ والتخيّل.

المحور الثالث: سبل تطوير إيصال الثقافة القرآنية للأطفال (أفكار ومقترحات).

- الاطلاع على كتب علم النفس والاستفادة من الوسائل الحديثة والمحببة لدى الطفل.

المحور الرابع: تجارب عملية في العمل القرآني الموجّه للأطفال:

قمنا بتخصيص ركن للأطفال يشتمل على ألعاب الذكاء، وقد جذب الكثير من الأطفال ٢٥٠ طالباً.

المداخلات:

- السيد عدنان الموسوي (جمعية النبأ العظيم):

المقصود من (تعميم الخطاب القرآني) هو أن يكون القرآن حاضراً للطفل في كل موقع، لابد من خطاب يتوجه للمجتمع ككل وللعائلة بشكل خاص للاهتمام بثقافتهم وثقافة أبنائهم القرآنية.

- الأستاذ باسم البحراني: (مؤسسة القرآن نور) ورئيس تحرير موقع القرآن نور:

يجب أن يكون المعلم على معرفة تامة بخصائص الطفل النفسية وغيرها، ولذلك يجب أن يثقف ذاته عبر الدورات والمؤتمرات وورش العمل التربوية.

- الشيخ حبيب الجمري: (جمعية النبأ العظيم):

ما هي علاقة المؤسسات الأهلية بالقطاع التربوي الرسمي؟

وأجاب أن من المهم أن يكون هناك اتصال مع المدرسة من أجل التعاون المتبادل.

ثم وجه سؤالاً للأسر:

أيهما أفضل الاهتمام بالطفل من قبل الوالدين أم إرساله إلى المؤسسات الأهلية؟.

- زهراء مرادي ناشطة إسلامية:

ورشة العمل ناجحة جداً وفاق نجاحها جلسة المؤتمر بالأمس.

الحضور قليل وكان ينبغي دعوة أولياء الأمور ومدرسي التربية الدينية.

مؤخراً برز اهتمام ملحوظ عندنا بحفظ القرآن وتجويده.

مقترح:

حبذا لو عمل برنامج للاعتكاف في الإجازة الصيفية يتفرغ أو يفرغ فيه الطفل

لحفظ القرآن الكريم.

هنالك بعض السلبيات التي نأمل ألَّا تتكرر، منها عدم الاكتفاء بالمراكز والمؤسسات الأهلية، وإنما شمولها لمدرسي التربية الدينية في المدارس والمعاهد (المعهد الجعفري).

أقترح أن يكون هذا المؤتمر منطلقاً للتواصل بين المؤسسات والمراكز والمهتمين عبر التشبيك بالإنترنت.

- السيدة صديقة الموسوي (أم دعاء) خطيبة وناشطة إسلامية:

اقترح ابتعاث أبناءنا للمؤسسات القرآنية في المنطقة الشرقية (السعودية) باعتبار أن المؤسسات لدينا في البحرين ضعيفة ولا تستوعب الحاجة المجتمعية.

هناك كفايات أربع في التربية الأكاديمية لا بد من ملاحظتها:

١- الاستماع.

٢- المحادثة.

٣ -القراءة.

٤- الكتابة.

حبذا التركيز على صفات معلم القرآن فله الدور الأساسي في صياغة الطفل.

إن فهم القرآن يؤدي إلى الحفظ أما الحفظ فلا يؤدي بالضرورة إلى فهم القرآن.

- طلال عبد الحميد (جمعية النبأ العظيم):

ركز على ضرورة التحفيز الأسري للأطفال وتشجيعهم، وخلق القدوة الصالحة لهم في البيت، كما ركز على دور المعلم وموقعه وضرورة تحليه بصفات إيجابية عالية.

- الأستاذ عبد الله منصور (جمعية الذكر الحكيم):

اقترح أسبوعاً قرآنياً سنوياً تتبناه جميع المؤسسات الأهلية في البحرين، ويكون مؤتمر القرآن الكريم برعاية ممثلية المرجع المدرسي ضمن هذا الأسبوع.

وفي الختام تقدّم منسّق المؤتمر السيد محمود الموسوي بالشكر نيابة عن ممثلية آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي لجميع من شارك وساهم ودعم مشروع المؤتمر، وأكّد على أن هنالك تجاوباً كبيراً مع المؤتمر وورشة العمل دلّ عليه المناقشات التي حصلت والاقتراحات الكثيرة التي قدّمت، كما أكّد على أن جميع المقترحات سوف تؤخذ بعين الاعتبار من أجل الوصول إلى عمل أكثر نفعاً للعمل القرآني من أجل إشاعة الثقافة القرآنية في المجتمع □

كلمة في الختام

الحدث أبلغ واعظ

تتراكم الرؤى بفعل معطيات الواقع عند بعض المثقفين والمصلحين، فتشكّل منهجاً هو مولود للواقع، وكيفما يكون ذلك الواقع يكون ذلك المنهج مصطبغاً به ومتأثراً بمكوناته، وهنالك فرق بين أن يأخذ المثقف والمصلح منهجاً متناسباً مع الواقع بغية التأثير فيه، وبين أن يتلوّن هو بلونه ويسير في مجراه ومنحاه.

وقد يتعاطى المثقفون أطراف الرأي، فتطرح في مجالاتهم التداولية الآراء الحصيفة والهزيلة وغيرها.. إلا أن الأكثر إقناعاً -في واقعنا المعاصر- هو الرأي الأكثر اصطباغاً بما يفرضه الواقع ويمليه.. وأي واقع؟ ذلك الواقع الذي صنعه الآخرون الذين تترّسوا بالقوّة المادية أو السياسية أو الإعلامية.. فيكون المثقف تابع لذلك الناعق.. ويحسب أنه مبدع حكيم فقيه بالواقع.. ولعل اتخاذ هذه المنهجية الاستسلامية للواقع ناشئ من طبيعة التشكيل الثقافي أو الموجة الإعلامية الهادرة التي لا تؤثّر على المجتمع وحسب، بل وحتى أرباب الثقافة والفكر..

من هنا وأمام واقع يتعاطى الفكر بهذه المنهجية التي تسير في خط تنازلي مستجيبة لإملاءات الواقع، أكثر من التأثير فيه، فإن الأحداث والوقائع ستكون لهم أبلغ واعظ، بأنه مازال هنالك ما يمكن أن يحدث ويقع.. وما زال هنالك من يستطيع أن يصنع تغييراً وفق ما يراه وما يؤمن به لهذا العالم..

وما وقع في أحداث الحرب التي شنّها العدو الإسرائيلي على لبنان، وما قدّمته المقاومة الإسلامية من تحدٍّ وصبر وثبات في وجه أعتى قوّة في المنطقة.. قدّم رسالة واضحة ذات مضمون فكري ورسالي، ذلك المضمون يغرز جذره في عمق الأفكار بسواعد رسالية، امتلكت رؤية خالفها فيها تيار الإعلام والعولمة الجارف، وقد أصرّت على ما آمنت به وقدّمت مثالاً للصمود والكرامة، وأرجعت الروح المحطّمة عربياً بفعل الانتكاسات التي تسببت بها كل محاولات السلام والاستسلام حتى مسمّى الاستجابة للظروف الدولية ضمن وعي فقه الواقع وفقه الأزمات..

هنالك فرق بين فكر ينخرط في الأزمات ليكون بذاته أزمة أخرى في طريق المصلحين، وفكر يدخل في الأزمة ليفككها ويعيد تركيبها، راسماً بذلك لوحة أخرى، هي لوحة الحلول وفرض ما ينبغي أن يكون في الأصل.

■■ السيد محمود الموسوي

No. 37 16th Year- Autumn 2005AD / 1426HG.

37

ALBASA'ER

ISLAMIC IDEOLGIC MAGAZINE

Islamic Ideoligic Magazine
Issued by: Islamic Studies
& Researches Center
In the Universiy of
Imum ka'am

المشاركون في العدد:

- آية الله هادي المدرسي
- آية الله حيدر نجاد
- حسن البلوشي
- معتصم سيد أحمد
- حسن النمر
- محمود الموسوي
- فيصل العوامي
- فاطمة مستقيمي
- جعفر السيد
- صادق الموسوي
- معتوق المعتوق
- عبدالصمد الرشيد